فصلية تعنى بالشؤون السياسية و الاستراتيجية

العدد
5
السنة الثانية
نيسان
أبريل 2013

ISSN 2227-5312

مجلة حمورابي للدراسات

تصدر عن مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مجلة حمورابي للدراسات
5

◄ خريطة التغيير العربية: إضاءات في أطروحات مغايرة!

ملف العدد ◄

ربيع التغيير في دول الخليج الفرص والتحديات

السنة الثانية | نيسان | أبريل | 2013

فرص التغيير السياسي
في دول مجلس التعاون الخليجي

الإخوان- الوهابية - السلفية:
الصراع على قيادة التغيير في العالم الاسلامي

الانتماء والهوية وفرص التغيير
في دول مجلس التعاون الخليجي

الحراك الشعبي السعودي...
مديات التغيير في ظل وضع إقليمي متحول

الغرب وربيع دول مجلس التعاون: البحرين أنموذجاً

- التدويل والفصل السابع إرث الاحتلال الأميركي في العراق
- أداء البرلمان والحكومات المحلية في الرأي العام العراقي
- ثنائية المواطنة والفيدرالية لدى أكراد العراق
- مصر والعلاقة مع فلسطين في ظل حكم الإخوان
- من التصفير إلى الترقيم: إشكالية السياسة التركية

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

العنوان: بغداد ـ عرصات الهندية ـ شارع مطعم الريف الإيطالي
مكتب بيروت ـ طريق المطار ـ قرب المركز الاستشاري ـ بناية ماسيا ـ ط 3.
Website: http://www.horsiraq.com/ar/

Mobile: 00964-7810234002
Mobile: 00961-76844384
Fax : 00961-824176
E-mail: hors2008@yahoo.com

سعر النسخة: 4 دولارات أمريكية أو ما يعادلها

مجلة "حمورابي" للدراسات
مجلة فصلية تعنى بالشؤون السياسية والستراتيجية
العدد الخامس ـ السـنة الثانية ـ نيسان - أبريل 2013

رئيس التحرير: أ.د. عبدعلي كاظم المعموري

هيئة التحرير:
أ.د. محسن صالح
أ.م.د. جواد كاظم البكري
أ.م.د. كامل حسون القيم
أ.م.د. حسن لطيف الزبيدي
م.د. فايق حسن الشجيري
سكرتارية التحرير: بسمة ماجد - غفران عبد علي
التصحيح اللغوي: أ.م.د. هاشم جعفر الموسوي
التصميم والإخراج: هوساك للخدمات الطباعية - بيروت
الطباعة: مطبعة صبح - بيروت
التوزيع: دار المحجة البيضاء للنشر والتوزيع - بيروت

الهيئة الاستشارية
أ. د. محمد المالكي – أستاذ العلوم السياسية – المغرب
أ. د. نورهان الشيخ – أستاذ العلوم السياسية – مصر
أ. د. سعيد مجيد دحدوح – أستاذ العلوم السياسية – العراق
أ. د. محمد عثمان الخشت – أستاذ الفلسفة – مصر
أ. د. بدر الدين عبد االلّه حسن – القانون الدولي – السودان
د. عبد الحسين شعبان – القانون الدولي – العراق
أ. د. عروس الزبير – أستاذ علم الاجتماع – الجزائر
أ. د. كامل وزنة – أستاذ الاقتصاد – لبنان

مجلة فصلية تُعنى بالشؤون السياسية والستراتيجية على مستوى المنطقة والعالم، وتضع في أولوياتها الرصانة العلمية والموضوعية، ولا تعبر عن موقف سياسي مسبق، بل تنتمي إلى مصالح شعوب المنطقة في البناء والتطور، والسيادة والاستقلال، وتدعو الباحثين والكتاب العرب بمختلف توجهاتهم الفكرية والسياسية، إلى رفدها بدراساتهم ونتاجاتهم الفكرية، وفي مختلف المجالات التي تهتم بها المجلة، على أن تخضع البحوث والدراسات لشروط البحث العلمي والأكاديمي وتخضع للتقويم العلمي، وعلى وفق الشروط الآتية:

أن لا يكون البحث قد تم نشره سابقاً.

لغة المجلة اللغة العربية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.

توثيق الكتب: اسم المؤلف - عنوان الكتاب - جهة النشر- مكان النشر- سنة النشر- رقم الصفحة.

توثيق البحوث: اسم الكاتب - عنوان البحث - اسم المجلة - مكان الصدور، تاريخ الصدور، رقم الصفحة.

أن لا يتجاوز البحث 15 صفحة A4.

يحق لهيئة التحرير أن تطلب إجراء تعديلات جزئية أو كلية على البحث أو الدراسة قبل إجازة نشرها.

تقوم هيئة التحرير بإخطار الباحث بقبول بحثه أو دراسته خلال شهر من تسلّمها،وتعتذر المجلة عن إعادة البحوث والدراسات التي يتعذر نشرها.

البريد الالكتروني: HAMMURABIMAGAZINE@YAHOO.COM

ISSN 2227-5312

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق في بغداد: 1709 لسنة 2012

سعر النسخة الواحدة من «حمورابي»
4 دولارات أميركية أو ما يعادلها

الاشتراك السنوي: لـلأفـراد 30 دولاراً أميـركيـاً
للمؤسـسات 50 دولاراً أميركياً
خـارج الوطن العربي 80 دولاراً

المحتويات

موضوعات العدد

خريطة التغيير العربية: إضاءات في أطروحات مغايرة! د. عبد الحسين شعبان 4

ملف العدد: ربيع التغيير في دول الخليج: الفرص والتحديات

فرص التغيير السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي د. صلاح سالم زرنوقة 36

الإخوان- الوهابية- السلفية: الصراع على قيادة التغيير في العالم الإسلامي قاسم قصير 54

الإنتماء والهوية وفرص التغيير في دول مجلس التعاون الخليجي د. نسيب حطيط 64

الحراك الشعبي السعودي... مديات التغيير في ظل وضع إقليمي متحول د. يسرى مهدي صالح 80

الغرب وربيع دول مجلس التعاون: البحرين أنموذجاً عبد النبي العكري 90

بحوث حمورابي: العراق بعد 10 سنوات من الاحتلال: ركام التدمير

التدويل والفصل السابع: إرث الاحتلال الأميركي في العراق د. أحمد ابريهي علي 100

التنمية الاقتصادية في العراق في ظل الحرب على الإرهاب 124
د. حسن لطيف الزبيدي- خالد محمد شبر

إدراك طلبة الجامعة المستنصرية صورة الجندي الأميركي د. ستار جبار الغانم 144

أداء البرلمان والحكومات المحلية في الرأي العام العراقي د. كامل حسون القيم 154

ثنائية المواطنة والفيدرالية لدى أكراد العراق د. شيرزاد أمين النجار 168

أوراق حمورابي

استراتيجية الولايات المتحدة الأميركية تجاه الصين: 180
د. عامر هاشم– د. نغم نذير شكر

مصر والعلاقة مع فلسطين في ظل حكم الإخوان د. وليد محمد علي 194

من التصفير إلى الترقيم: إشكالية السياسة التركية د. حسين مشتت آل شبانه 210

دروس ما بعد الحرب: إسرائيل وحزب اللّٰه والمقاومة الفلسطينية د. سناء حمودي 222

الابواب الثابتة

البحث المترجم: الوصول إلى توافق مع إيران ترجمة د. رافد عبد الأمير 238

عرض رسائل جامعية د. فايق حسن الشجيري 250

قراءات في كتب: الكتب العربية نور صبحي 256

الكتب الإنكليزية د. سناء حمودي 263

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

العنوان: بغداد ـ عرصات الهندية ـ شارع مطعم الريف الإيطالي
مكتب بيروت ـ طريق المطار ـ قرب المركز الاستشاري ـ بناية ماميا ـ ط 3.
بغداد - الجادرية - صندوق بريد 2405
Website:http://www.hcrsiraq.org

Mobile: 00964-7810234002
Mobile: 00961-76844384
Fax: 00961 - 842304
Baghdad - Aljadiriyah - P.O.Box 2405
E-mail: hcrss2006@yahoo.com

رقم شهادة التسجيل: Z71874 في 27/3/2008 صادرة عن مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية.

كلمة العدد

يتزامن هذا العدد من مجلة حمورابي للدراسات، مع الذكرى العاشرة لاحتلال الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا العراق، على خلفية دعوات واهية، خُتِمتْ بالسعي لنشر الديمقراطية في العراق والمنطقة، وبعد (10) سنوات من الإرث السيء في كل مناحي حياة العراقيين، حُوِّلتْ دولتُهم إلى دولة هشة / أو فاشلة، وبدلاً من أن تمني أميركا نفسها بأحلام المحافظين المتصهينين، راحت تلملم ما تبقى لها من قوة، للتخلص من الوهن والانكسار والهزيمة، وإضاعة الفرصة التي سموها (السانحة)، كيما تهيمن الولايات المتحدة على العالم مدة قرن.

كلُّ هذه بدتْ أحلاماً تبخرت تحت قوة المقاومة العراقية الباسلة، ورفض العراقيين أُكذوبة أميركا. بعدما انجلى كلُّ شيء، وبانت العورات لكلِّ ذي بصرٍ، فكلُّ ما كانت ترمي إليه أميركا هو أمن (إسرائيل)، وها هي بمعاونة النظم المتحالفة (المعتدلة) معها تحاول تقزيم قدرات شعوب المنطقة، وتمعن في تفتيت المفتت، كيما تُحوِّل المنطقة بأجمعها إلى كانتونات، تستطيع ضبط إيقاع حركتها، وتجعل من الكيان الصهيوني القوة الوحيدة، التي تستطيع إرغام الجميع على بيت الطاعة، باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية والتخلص من النظم الشمولية، ولا تستعيب أميركا من أنّ نظمها المعتدلة والسائرة في ركب مشروعها، جميعُها نظمٌ تسلطية حدّ النخاع، وأنّها أكثر هدراً لكرامة الإنسان، إلا أنّها تغض الطرف عنها إكراماً (لإسرائيل) وللنفط.

فبدلاً من أن تعمل أميركا على مناصرة الشعوب التي تطمح إلى استعادة شيئاً من حقوقها وقرارها السياسي، وقفتْ موقفَ تناقضٍ بين ما أعلنته وما فعلته.

والسؤال : إلى أيِّ مدًى تستطيع هذه النظم وضع رأسها في التراب؟ وإلى أيِّ مدى تستطيع أميركا حماية هذه النظم؟ وكم من الوقت تظل رياح التغيير تنكسر على حدود هذه الدول؟ تحت تأثير دعم الجماعات الإرهابية التي تستظل بمسميات مختلفة.

وعليه تظلُّ إرادة الشعوب هي الرقم الأصعب في الحسابات فوق الاستراتيجية، والتي لا يمكن تكميمها مطلقاً، ذلك أنّ حواجز التقديس قد تم كسرها، ولابد للشعوب من أن تشقّ لنفسها مساراتِ التغير التي تحفظ كرامتها وسيطرتها على مستقبل أجيالها، فالأنهارُ لا تجري إلى الخلف.

رئيس التحرير

خريطة التغيير العربية
إضاءات في أطروحات مغايرة!

د. عبد الحسين شعبان

* مفكر وباحث عراقي في القضايا الإستراتيجية العربية والدولية

* - أستاذ فلسفة اللاعنف- جامعة أونور (بيروت)، مدير المركز الوثائقي للقانون الدولي الإنساني

عوضاً عن المقدمة: الشرارة من تونس(1)

بدأت حكاية الربيع العربي بإضرام الشاب التونسي محمد البوعزيزي النار في جسده، صباح يوم الجمعة 17 كانون الأول (ديسمبر) 2010، فقد عزّت عليه نفسه إثر صفعة تلقّاها من الشرطية فادية حمدي، وسط حشد شعبي في مدينة سيدي بو زيد، لاعتراضه على منعها ومصادرتها مصدر الرزق الوحيد له ولتسعة أفواه من أسرته.

كان ردّ البوعزيزي على كرامته المجروحة إنهاء حياته احتجاجاً، لا سيّما أن فرص حصوله على عيش كريم باءت بالفشل بسبب استشراء سوء الإدارة وفساد السلطة في جسد الدولة وجميع مرافقها، ناهيكم عن شحّ الحريات المزمن، أحضر الشاب المتعلّم وبائع الخضار عدّته وتقدّم خطوات من مبنى المحافظة الذي لم يبعد سوى بضعة أمتار عن مكان وقوف عربات باعة الخضار، وبعد أن عبر الشارع ليكون أمام باب المبنى مباشرة، صبّ الزيت على نفسه وأشعل عود الثقاب، فتوهّج جسده، ولم يدر بخلده لحظتها، أن روحه الصاعدة إلى السماء، ستكون قرباناً للثورة، التي ستبدأ من تونس وتنتقل منها إلى العالم العربي بأسره.

الأصل في هذه المادة محاضرة ألقاها الباحث بدعوة من مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية يوم 20-12-2012، على قاعة حضارات النهرين في جامعة النهرين– بغداد.

1 - زار الباحث تونس بدعوة من مؤسسة صالحة للتنمية والبيئة، وألقى محاضرة في العاصمة تونس في 23 تموز (يوليو) 2011 بعنوان (الثورة التونسية وأثرها في المشروع النهضوي العربي الجديد)، ونظمت له المؤسسة زيارة خاصة إلى سيدي بو زيد والقصرين وسفاقس وغيرها من المناطق التي أطلقت الشرارات الأولى للثورة، وقد رافقه في الزيارة رئيس المؤسسة الإعلامي والباحث الدكتور خالد شوكت، والتقى هناك بمثقفين وقادة نقابين من اتحاد الشغل وتحاور مع عدد من المعنيين حول الثورة ومستقبلها وآفاقها والتحدّيات التي تواجهها، وتكرّرت زيارته لتونس بعد الثورة وفي مناسبة مختلفة، اطلع فيها على مجريات التغيير والخطوات الإيجابية التي سار عليها، إضافة إلى القلق والمخاوف على مستقبلها، لاسيما باحتدام الصراع السياسي، والتقى عدداً من القيادات العليا من تيارات مختلفة وجهات ومنظمات حقوقية وثقافية، بما فيه المعهد العربي لحقوق الإنسان، الذي كان عضواً في لجنته العلمية وألقى فيه محاضرات لتأهيل وتدريب الحقوقيين لنحو عشر سنوات.
انظر: شعبان، عبد الحسين– الشعب يريد ... تأملات فكرية في الربيع العربي، دار أطلس، بيروت، 2012.

وقد تسنّى لكاتب السطور زيارة مكان الحدث والحادث[2] الذي أشعل الثورة في العالم العربي كلّه، وبحسب ماوتسي تونغ: (تكفي شرارة واحدة ليندلع اللهب ويشعل السهل كلّه).

وبحسب ماوتسي تونغ: (تكفي شرارة واحدة ليندلع اللهب ويشعل السهل كلّه).

كل شيء قبل هذا التاريخ بدا هادئاً، بل اعتيادياً، لكن النار كانت تضطرم تحت الرماد كما يُقال، فما إن حرّكتها ريح شديدة، حتى اشتعلت، ملتهمة كل ما حولها من أوهام القوة وجبروت الاستبداد والرفاه الزائف، ومَن يرقب مسيرة تونس في السنوات العشرين ونيّف الأخيرة، ولاسيما منذ استلام **زين العابدين بن علي** الرئاسة سيلحظ النقيضين متجاورين: هدوء ظاهري ومستوى معيشي لا بأس به وسلطة أقرب إلى الحداثة وحقوق للمرأة مكفولة دستورياً في أحسن مستوى قانوني في الوطن العربي، وهي إنجازات تُحسب بشكل أساسي للرئيس **الحبيب بورقيبة**، الذي قاد تونس منذ الاستقلال إلى أواخر الثمانينيات رسمياً، ولكن من جهة أخرى كان البوليس السرّي بالمرصاد لكل من يتفوّه بكلمة ضد الرئيس وحاشيته أو يعارض النظام، وكذلك كان القمع وشحّ الحريات والفساد المالي والإداري مستشرياً لدرجة مريعة، ناهيكم عن تمركز السلطة والمؤسسات السياسية والأمنية جميعها بيد رئيس الدولة، الذي أصبح تدريجياً حاكماً متسلّطاً لا يتورّع عن القيام بأي شيء، بما فيه ما يتعارض مع القيم الإنسانية المنصوص عليها في الشرائع والمواثيق الدولية، فضلاً عن مخالفته دستور البلاد نفسه[3].

لم يكن إضرام البوعزيزي النار في نفسه حادثاً عابراً فحسب، بل كان بمثابة الشرارة الأولى، التي بدأت تكبر مثل كرة الثلج، وتنتقل من حي إلى حي ومن مدينة إلى أخرى، ومن بلد إلى بلد ثانٍ، حتى أصبحت رمزاً لثورة الشعوب المقهورة، المنقوصة الكرامة، والتي تعاني من ظلم معتّق، خصوصاً شحّ فرص العدل الاجتماعي وتفاقم الفساد بكل أشكاله وضعف الشعور بالمواطنة، بسبب نقص الحقوق والحريات وعدم التكافؤ في فرص التنمية، ومن وجهة نظر التاريخ الاجتماعي وبحسب **كارل ماركس**، فإن عشرين عاماً من التطور العادي لايمكن أن تساوي أكثر من يوم واحد، وأنه على العكس يمكن أن تأتي أيام يتجمّع في كل منها عشرون عاماً.

وفي شروط علم الثورات كانت تلك لحظة ثورية بامتياز، لو تأخّرت، لكان من الممكن أن تتبدّد وتضيع فرصة تاريخية، ولو تم الاستعجال بها أو تفجيرها قبل ◄

2 - زار الباحث تونس بدعوة من مؤسسة صالحة للتنمية والبيئة، وألقى محاضرة في العاصمة تونس في 23 تموز (يوليو) 2011 بعنوان (الثورة التونسية وأثرها في المشروع النهضوي العربي الجديد)، ونظمت له المؤسسة زيارة خاصة إلى سيدي بو زيد والقصرين وسفاقس وغيرها من المناطق التي أطلقت الشرارات الأولى للثورة، وقد رافقه في الزيارة رئيس المؤسسة الإعلامي والباحث الدكتور خالد شوكت، والتقى هناك بمثقفين وقادة نقابيين من اتحاد الشغل وتحاور مع عدد من المعنيين حول الثورة ومستقبلها وآفاقها والتحدّيات التي تواجهها، وتكرّرت زيارته لتونس بعد الثورة وفي مناسبة مختلفة، اطلع فيها على مجريات التغيير والخطوات الإيجابية التي سار عليها، إضافة إلى القلق والمخاوف على مستقبلها، لاسيما باحتدام الصراع السياسي، والتقى عدداً من القيادات العليا من تيارات مختلفة وجهات ومنظمات حقوقية وثقافية، بما فيه المعهد العربي لحقوق الإنسان، الذي كان عضواً في لجنته العلمية وألقى فيه محاضرات لتأهيل وتدريب الحقوقيين لنحو عشر سنوات.

انظر: شعبان، عبد الحسين– الشعب يريد ... تأملات فكرية في الربيع العربي، دار أطلس، بيروت، 2012.

3 - على الرغم من النهج التفرّدي للرئيس الحبيب بو رقيبة، الا أنه وضع تونس على طريق الدولة الحديثة، باتبّاع سياسة اجتماعية متوازنة وإحداث نوع من النمو الاقتصادي وتحديد ملكية الأراضي الزراعية للحد من نفوذ الإقطاع، وساهم في دعم القطاع العام، ولاسيما في الحقول الثقيلة مثل: الفوسفات والبتروكيمياويات، وساند الصناعة الوطنية، ولعل ذلك يعود إلى كره بورقيبة لدولة (الأغنياء) حيث لاتوجد في تونس تقاليد التفاوت الطبقي والاجتماعي الحاد مثل الهند ومصر والمغرب، إذ يولد الفقير فقيراً وينشأ فقيراً، وعلى خلاف سلفه قام الرئيس بن علي بتسمين فئات جديدة من محدثي النعمة الذين تحكموا بالاقتصاد التونسي، وخصوصاً من أقارب زوجته ليلى، لاسيما في قطاعات الاتصالات والسياحة والمقاولات، ناهيكم عن العقود والصفقات الاستثمارية مع الخارج.

وإذا كان الفساد المالي والإداري وسوء استخدام السلطة سبباً في الثورة، فإن من المفيد ذكر مفارقة تتعلق بمستوى المعيشة الذي يعدّ لا بأس به في تونس قياساً بدول أخرى، ولعل هذا المستوى كان وراء اندلاع الثورة أيضاً، فعلى عكس الاعتقاد السائد بأن الجوع وحده هو سبب الثورة، فإن الثورة في تونس، لم تكن ثورة جياع، إذ يوجد نحو مليون وثلاثة أرباع المليون يستخدمون الانترنيت في بلد تعداد سكانه عشرة ملايين، ونحو 70 إلى 80 ألف تونسي يتخرجون من الجامعات سنوياً، ومثل هذا الاستثمار البشري في قطاع التعليم والصحة والبيئة والزراعة والسياحة والرياضة، كان الأوفر حظاً.

الأوان، لكان يمكن أن تذوي وتذبل وتنتحر بحسب **المواصفات اللينينية** بشأن الانتفاضة، وهنا كانت البراعة التي تجسّدت بالاتساق التاريخي يوم اتّحدت الظروف الموضوعية المواتية بظروف ذاتية مناسبة، مع توافر أداة هي الشباب واستعداد لا محدود للتضحية، ولعلّ في ذلك الفارق بين اللحظة الثورية بعد إحراق البوعزيزي نفسه (أي الناضجة) وبين إحراق نحو ثلاثة وثلاثين شاباً عربياً أنفسهم وإضرام النار في أجسادهم، لكن اللحظة الثورية ظلّت مستعصية، حتى إن كان هناك تشابهاً في الأوضاع السياسية والظروف الاجتماعية والقهر والحرمان وشحّ الحريات، لكن اللحظة الثورية لن تتكرر ولن تستنسخ، إلى أن تحين مواعيدها، يومها سيكون لكل حادث حديث.

كانت اللحظة التونسية بداية لثورات لم تُعرف نهايتها بعد، سداها ولحمتها شباب بعمر الورد، يشكّل كل واحد منهم وعلى طريقته الخاصة، جمرة غضب واعتراض ضد الظلم والفساد وهدر الكرامة، وإذا كانوا قد تقدّموا الصفوف من دون مبالاة وبصدور عارية، فلأنهم أرادوا أن يصنعوا حياة جديدة بعد سنوات من العتمة واختلال علاقة الحاكم بالمحكوم.

لقد أراد هؤلاء الشباب صناعة ربيع عربي أخضر، فكانوا قادة الثورة وسواعدها ووقودها في الآن، متسلّحين بمعرفة وعلم جديدين بفعل الثورة الهائلة في تكنولوجيا المعلومات والإعلام والاتصالات والمواصلات، وإذا به يُحدث المفاجأة وتأتي هذه المرة من تونس، الأكثر رفاهاً وتعليماً ومدنية في العالم العربي، وهي بنفسها ظاهرة جديدة في علم الثورات، لا بدّ من التوقف لدراستها واستخلاص الدروس والعبر منها[4].

"فهمَ" بن علي في اللحظة الأخيرة أن كل شيء قد حُسم وأن مناوراته لشق وحدة حركة الشباب لم تنجح، وأن الثورة في الأطراف وفي المركز حملت شعارات وطنية عامة وأنها كانت موحدة وسلمية ومدنية، وهنا تدخّل الجيش ليحسم الأمر، وحينها غادر بن علي إلى منفاه في المملكة العربية السعودية التي وافقت على استضافته في يوم 14 كانون الثاني (يناير) 2011، الذي أصبح تاريخاً محفوراً بالذاكرة وفي القلوب وفي الساحات والملاعب والمكتبات بحروف من نور.

أن ثورة تونس التي كانت بطاقتها الحمراء جاهزة لا تشبه غيرها من الثورات، فهي ثورة تنمية

ويبدو أن ثورة تونس التي كانت بطاقتها الحمراء جاهزة لا تشبه غيرها من الثورات، فهي **ثورة تنمية** إذا جاز التعبير، وليس هناك مظاهر جوع أو فقر مدقع، ولم تشر التقارير

4 - بخصوص الوضع المعاشي في تونس الذي جرت الإشارة إليها فقد لاحظ الباحث وهو في طريقه من العاصمة إلى سفاقس (تبعد نحو 300 كيلومتر) وصولاً إلى سيدي بوزيد، (التي تبعد عن سفاقس ما يزيد عن 100 كيلومتر) غابات شاسعة من أشجار الزيتون كان يمرّ عليها، وبدت له مثل بحر بلا ضفاف، وهذا ما يتعلق بالزراعة والأراضي الزراعية، أما المناطق الحضرية بما فيها الأحياء الشعبية فلا يمكن مقارنتها ببلدان غنية مثل ليبيا والجزائر والعراق مثلاً، التي تزيد وارداتها عشرات المرات على واردات تونس، لكن مستوى معيشة سكانها كان أخفض بكثير منها، فما بالك بدول فقيرة. وإذا كانت المقارنة مع البلدان النفطية أو دول اليُسر، لصالح تونس فبالتأكيد ستكون المقارنة مع بلدان العُسر بجانبها أيضا، الأمر الذي يحتاج إلى التفكير في مآل الثورة والفئات التي قادتها والشباب الذين كانوا المحرّك الأساسي لها.

وبالمناسبة تعد سفاقس المحافظة الثانية، أما محافظة سيدي بو زيد فيبلغ عدد سكانها نحو 400 ألف نسمة وعدد سكان المدينة يتراوح بين40-50 ألف نسمة، وفيها حركة نقابية يقودها التهامي الهاني الذي التقاه الباحث، وشرح له مسارات الثورة ويومياتها بعد سيدي بوزيد، إذ سقط العديد من الشهداء في منزل بو زيان والرقاب ومكناسي والقصرين وتالة وحاجب العيون ونصرالله وسيدي عمر بو حجلة، ثم اندلعت تحركات في المهدية والمنستير وسوسة والقيروان، وقد مرّ الباحث على معظم هذه المناطق وتوقف عند بعضها، وصولاً إلى العاصمة التي حسمت الأمر.

قارن: حوار خاص مع الدكتور خالد شوكات، في سفاقس وسيدي بوزيد 24-25 تموز (يوليو) 2011. وحوار مع البروفسور عبد الجليل التميمي (رئيس مؤسسة التميمي) في تونس كانون الأول (ديسمبر) 2011.

الدولية إلى ذلك، فضلاً عن وجود متعلمين وخريجي جامعات، وإنْ كانوا يعانون من البطالة وشحّ فرص العمل في السنوات الأخيرة، الاّ أن في ذلك سبباً مختلفاً للتغيير، ولم يعد النظام الذي حقّق نوعاً من النمو الاقتصادي ووفّر خدمات صحية وتعليمية وهياكل ارتكازية وبنية تحتية، قادراً على الاستمرار، بانسداد الأفق الذي وصل إليه، وكما يقال **ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان**، فالكرامة والحرية أساسان للتطور الإنساني، وقيمة عليا لبني البشر، لا يمكن من دونهما السير في دروب التنمية وتأمين احترام حقوق الانسان.

وفي البحرين كان لحركة الوفاق الإسلامي (الشيعية الأصول) أثر مهم في قيادة التحرك الاحتجاجي

ومثلما حدث في ثورات أوروبا الشرقية أن تشكّلت سريعاً في فترة وجيزة هيئات ومنظمات، فقد تأسست في **تونس ومصر** تحالفات ولجان وهيئات ناطقة باسم الشباب، ومع أنها حصلت في **ليبيا وسوريا**[5] أيضاً، لكن التباسات كثيرة رافقتها، خصوصاً في ظل التداخلات الخارجية والاحترابات الداخلية، وتصاعد القمع والعنف الداخلي، أما في اليمن فقد كان دور **أحزاب اللقاء المشترك** مهماً في توفير البيئة السياسية، للتحرك الشعبي، لكن الشباب شكّلوا هيئاتهم وتحالفاتهم. وفي البحرين كان لحركة الوفاق الإسلامي (الشيعية الأصول) أثر مهم في قيادة التحرك الاحتجاجي، بما تمتلك من رصيد شعبي وبرلماني (حوالي نصف أعضاء مجلس النواب الذين قدموا استقالتهم)، فضلاً عن منظمات سياسية يسارية وديمقراطية (جمعية العمل الوطني الديمقراطي والمنبر الديمقراطي) شاركت فيها، لكن التداخل الإقليمي حال دون إظهار السمات الحقيقية للمطالب الشعبية.

أما في **العراق** فالوضع مختلف إذْ إن غالبية القوى السياسية المنخرطة في العملية السياسية، ظلّت على اصطفافاتها، مع أنها حاولت مغازلة الشارع أحياناً، خصوصاً في ظروف نقص الخدمات الفادح، لاسيّما في الكهرباء والصحة، واستمرار تفشي البطالة واستشراء الفساد المالي والإداري، لكن الحركة الشبابية بحكم عوامل الانقسام الطائفي التي لا تزال موجودة والمحاصصات المذهبية والإثنية، لم تستطع أن تتجاوز ذلك، مع أن وجودها واستمرارها يعد أحد المظاهر الجديدة في المشهد السياسي العراقي.

ولكن أخطر ما تمرّ به العملية السياسية ومنذ العام 2003 إلى الآن، هو الانقسام الجديد، خصوصاً بخروج محافظات بأكملها على الحكومة الاتحادية، إذ بدأت من الأنبار وشملت صلاح الدين والموصل وكركوك وديالى وبعض أجزاء ◀

5 - انظر: شعبان، عبد الحسين– ليبيا: احتلال بالتعاقد أم الأمن الناعم؟، جريدة السفير اللبنانية، العدد 11977، السبت 2011/9/3. أنظر كذلك: سوريا والتسوية التاريخية المنشودة، مداخلته في الحلقة النقاشية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية، بعنوان (سوريا إلى أين) بيروت، 9 أيلول (سبتمبر) 2011.

من بغداد، ولاسيما الأعظمية، الأمر الذي قد ينذر بسيناريوهات عديدة، وربما سيكون أحلاها مرّاً فيما يتعلق بوحدة العراق وتماسك كيانه الدستوري والسياسي، لاسيّما باستمرار الانشطار العمودي والجغرافي سواء في المناطق الغربية والشمالية من العراق، أو في منطقة إقليم كردستان.

واختلفت حركات الاحتجاج في **عُمان والأردن والجزائر والمغرب**، فكل واحد منها سلك سبيلاً مختلفاً، ففي عُمان اتّجهت السلطات بعد محاولة منع الاحتجاجات إلى الحل الاقتصادي بزيادة المخصصات والمِنح، وهو إجراء **سعودي** أيضاً، لاسيما بعد عودة **خادم الحرمين الملك عبدالله** من رحلة العلاج، وفي الأردن احتدمت الأمور، لكنها لم تصل إلى الحدّ الذي يدعو إلى تغيير النظام، وتجمعت حزمة من المطالب الشعبية والتقطت المؤسسة الملكية المبادرة، فشكّلت لجنة للحوار الوطني من شخصيات مرموقة اتصلت بجميع الفاعليات والأنشطة السياسية المعارضة وأعدّت تعديلات على الدستور، قال عنها بمن فيهم من تحفّظ عليها أو من يعدها غير كافية وغير جذرية، إنها خطوات إيجابية وإنْ لم ترقَ إلى بلوغ الملكية الدستورية لكنها في الطريق إليها، ولا تزال **الجزائر** على قائمة التغيير على الرغم من بعض مظاهر الصدام والاحتدام، أما في **المغرب** فقد صدرت تعديلات دستورية جديدة لبّ قسم منها مطالب المعارضة في خطوة استباقية لامتصاص موجة التغيير والاحتجاج، وهي مبادرة ذكّرت بمبادرة أواخر التسعينيات يوم انتقل المعارض **عبد الرحمن اليوسفي** من قيادة المعارضة إلى رئاسة الوزراء (الوزير الأول) بعد خطوات واصلاحات بادرت إليها المؤسسة الملكية الحاكمة والعريقة[6].

هكذا كانت حركة الاحتجاج تتّسع بسرعة خارقة جغرافياً لتصل إلى فئات واسعة في الأحياء والمناطق والبلدات القصيّة والنائية، مثلما هي في مراكز المدن والحواضر، حيث ينفتح الشباب ويتعايش، في ظل خيال جديد غير مألوف من قبل، ولعل مثل هذا الخيال بفضل العولمة أصبح كونياً، وبمستطاع الفرد الاطّلاع على ما يجري في العالم، فلا حدود ولا قيود لذلك، الأمر الذي زاد في اشتعال حركة الاحتجاج لتذهب متجاوزة حدود الجغرافيا، لاسيّما في ظل وعي جماهيري شبابي ورغبة في التغيير والتخلّص من واقع بائس، الأمر الذي يوحي بميلاد ملامح مستقبل جديد وإن صادفته عقبات أو تعثّرات، خصوصاً إذا ما أُحسن قراءة ما حدث في ضوء تعزيز مشروع نهضوي عربي جديد كإستحقاق كوني تأخر نحو ربع قرن

6 - أنظر: عبد الحسين شعبان، ديناميّة مغربية، صحيفة الخليج الاماراتية، 2011/7/6. ومداخلته في الحلقة النقاشية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 8 أيلول (سبتمبر)2011.

عن المسار العالمي.

لقد انكسر حاجز الصمت وبدت الأنظمة المنيعة والقويّة، هشّة ومنخورة من الداخل، فمن كان منّا يتصور أن يبتدئ نهارهِ في تونس أو مصر أو ليبيا دون أن تقع عيناه على صورة بن علي أو حسني مبارك أو معمّر القذافي، سواءً في التلفاز أو في صحيفة أو إعلان أو ملصق في الشارع أو غير ذلك. وإذا بهم يرحلون في غضون أيام معدودات، ليس كما يغادر البشر العاديون، مواقعهم الوظيفية أو أماكن عملهم ورزقهم، بل غادر (القادة) مكرهين، مع إشارات بالأصابع والأيادي والصوت والصورة إلى الفناء، أحدهما إلى المنفي دون عودة، والآخر نُقل محمولاً إلى قفص الاتهام في حال يُرثى لها، والثالث ظلّ مختبئاً وفارّاً من وجه العدالة ثم عثر عليه، وبين مصدّق ومكذّب تساءل من أنتم؟ فأجهزوا عليه ففارق الحياة دون أن يصل إلى المحكمة. كلمة واحدة هي التي أطاحت بهم جميعاً وربما ستطيح بآخرين هي: **ارحلْ**.

لقد انكسر حاجز الصمت وبدت الأنظمة المنيعة والقويّة، هشّة ومنخورة من الداخل

مثلما تحوّل **مسرح ليتارينا ماجيكا** في براغ إلى **صانع** قرار، إذ كان يجتمع فيه قادة المعارضة وأعضاء المجتمع المدني، فقد تحوّلت بعض المقاهي ودور النشر ومقرّات بعض مؤسسات المجتمع المدني قرب ميدان التحرير إلى مركز قرار أيضاً، وكذلك المقاهي المؤدية إلى شارع الحبيب بورقيبة، مثلما هي ساحة التحرير في بنغازي[7].

كانت ما عُرف **بواقعة الجمل** يوم30-31 كانون الثاني (يناير)2011، الشعرة التي قصمت ظهر النظام المصري، ومعها النظام العربي الرسمي كله، وتتعلق الواقعة باستقدام النظام ما سمّي بالبلطجية وهم عسكريون أو من أجهزة الأمن أو المتعاونين معها وهم على الجمال والخيول، فاقتحموا ميدان التحرير ونشبت معركة شهيرة سمّيت بواقعة الجمل[8]، وقد استخدمت أنظمة عربية أخرى جماعات مماثلة وأنزلتها إلى الشارع بزي مدني لمواجهة المحتجين، وهو ما أطلق عليهم الشبيحة أو الأزلام أو غيرهم.

لا استهدف من هذه المقدمة الطويلة تقديم مخطط تفصيلي للثورات العربية الناجزة وغير الناجزة، وليس في نيتي تقديم وقائع يومية للأحداث، فتلك قد تكون **مهمة المؤرخ** التي تتلخص في جمع وقراءة الأحداث وربطها ببعضها، بما قبلها وما بعدها وبما يناظرها في هذا البلد أو ذاك، بما فيها الروايات المتباينة، فالتاريخ

7 - بدعوة من وزارة الخارجية الليبية زار الباحث طرابلس للمشاركة في حفل تكريم منصور الكيخيا وزير خارجية ليبيا الأسبق والمختفي قسرياً منذ العام 1993 في القاهرة، إذ اتهمت الأجهزة الأمنية الليبية في حينها وبالتواطؤ مع عناصر من الأجهزة الأمنية المصرية، باختطافه، وكان الباحث قد أصدر كتاباً عنه بعنوان "الاختفاء القسري في القانون الدولي- الكيخيا نموذجاً" في العام 1998، وتم الاحتفال الوطني الليبي بتكريمه بعد اكتشاف مكان جثته وتحليلها عبر الحامض النووي في سراييفو، حيث يوجد معهد عالمي متخصص للتأكد منها بعد مقارنتها بالحمض النووي لأفراد عائلته. وألقى الباحث كلمة في طرابلس بحضور رئيس المؤتمر الوطني الليبي محمد المقريف ورئيس الوزراء علي زيدان، كما ألقى كلمة أخرى في بنغازي في الاحتفال الجماهيري في ساحة التحرير، حيث تم دفنه في مسقط رأسه 2012/12/3.

8 - المقصود بواقعة الجمل تاريخياً هي المعركة التي نشبت بين جيش الإمام علي وجيش البصرة بقيادة أم المؤمنين عائشة ومعها طلحة والزبير في 10 جمادى الأول عام 36 هـ، وذلك بعد مقتل الخليفة الثالث عثمان ابن عفان، وعرفت هذه المعركة بواقعة الجمل نظراً لأن عائشة كانت تجلس على هودج مصنوع من الحديد ومرتفع، وفوق جمل قوي، وقد عدّ بمثابة علامة لاحتشاد الجيوش، ولهذا أطلق عليها اسم واقعة الجمل، وقد انتهت المعركة عندما ضُرب الجمل وأطيح به وتم وضعت على الهودج، وقد انتصر في هذه المعركة الإمام علي، وقيل إنّ ثلاثة عشر ألفاً قد قتلوا من الطرفين، وتم أسر عائشة ولكن الإمام علي أفرج عنها وجهّز لها موكباً يؤمن رجوعها سالمة إلى المدينة.

مراوغ وماكر في الكثير من الأحيان كما قال **هيغل**، ولا أرمي كذلك إلى تدوين تاريخ اللحظة، أو لحظة **التاريخ** فتلك مهمة **الإعلامي** كما يقول **البير كامو** بوصفه مؤرخ اللحظة، وستكون مهمة **السسيولوجي** غير مكتملة لأنه لا يتنبأ، بل يعطي أحكامه وتقديراته بعد وقوع الحدث ووفقاً لمعطياته، فيستخدم أدوات التحليل، ومثل هذا الأمر لا يزال في تفاعلاته الأولى، بما فيها من انتهاكات وتجاوزات بانتهاء **شرعية** كانت سائدة أو تآكلها، مع بدايات لشرعية جديدة لم يتم التوافق عليها أو لا زالت تتقاذفها تيارات شتى ولم تستقر بعد.

أما مهمة المنشغل بقضايا الفكر فتتلخص بالوصول إلى الحقائق وتحديد السمات العامة والخلاصات والدروس المهمة التي يمكن الوصول إليها، والغرض من ذلك تحديد المعاني والدلالات، ليس لما وقع من الأحداث، فحسب بل لاستشراف أبعادها ومضامينها وآفاقها المستقبلية.

وقد استهدفت من عملية البحث والتقصي والاستنتاج، **استكشاف العملية الثورية الجارية**، بالتوقّف عند مقدماتها والبحث في مساراتها والسعي لتعرُّف على حقيقتها وخصائصها، ومن جهة ثانية **دراسة التحدّيات والخيارات الصعبة التي أثارتها بإزاء المستقبل**، لاسيما التباسات بعض جوانبها وتداخلاتها مع بعض العوامل الخارجية، خصوصاً المسلحة وارتباط ذلك بحصار وعقوبات، قد تطول، من دون إحداث التغيير المنشود، ف (**النموذج الليبي**) على الرغم من التضحيات والخسائر التي قدّمها الشعب، الاّ أن عملية الحسم لم تحدث الاّ بعد التدخل الخارجي لحلف الناتو، الأمر الذي عقّد المسألة إلى حدود غير قليلة، ليس لأوضاع الحاضر فحسب، بل ما يتعلق منها بالتطور المستقبلي أيضاً.

ولا تزال (**المأساة السورية**) ماثلة للعيان، لاسيما تأثيراتها الخطيرة على السكان المدنيين وارتهاناتها للعامل الدولي والإقليمي، إذ يدفع الشعب الثمن باهظاً منذ ما يزيد على عامين من الاحتراب والاقتتال وسقوط عشرات الآلاف من الضحايا وتدمير البنية التحتية وتخريب المرافق الحيوية والمعالم الثقافية والحضارية والآثارية.

التفاؤل المفرط والتشاؤم المحبط

إن الحكم على مسار حركة التغيير بالنجاح أو الاخفاق يتعلق بعدد من العوامل والظروف الموضوعية والذاتية، في الحاضر والمستقبل، الداخلية والخارجية، وذلك تبعاً لمصالح القوى والتيارات السياسية والاجتماعية، مما يجعل الأمر محتاجاً إلى فترة زمنية كافية للتقويم، ولعلّ المقاربة الفكرية ذات الدلالة تحتاج إلى فحص

للحدث وتحليل لعلاقته التاريخية وأبعاده الاجتماعية وسقفه الحقوقي، ولأن الحدث لم يكتمل بعد وفيه الكثير من الاحتمالات وربما المفاجآت، فإنه لايمكن تقديم رؤية جامعة ومانعة ونهائية، الاّ إذا أخذنا خط التطور وأفقه المستقبلي من دون إهمال ما قد يعرّض له من منعرجات وتحدّيات.

وبكل الأحوال، فالأمر يحتاج إلى وقت لتقديم حكم أقرب إلى الدقة بعيداً عن التفاؤل المُفرط والتشاؤم المُحبط، وهما القراءتان اللتان سادتا بُعيد الربيع العربي منظوراً إليه بلحظته الراهنة وتداعياتها وما أعقبه من فوضى وانفلات، ناهيكم عن نشوة وشعور بالامتلاء، لاسيما بعد الإطاحة بالأنظمة التي بدت عاتية، وكأنه لا أمل في تغييرها، بعد أن تعتقت بالسلطة لسنوات، وضاعت أو تبدّدت كل فرص الإصلاح والتغيير السابقة، الأمر الذي أصاب البعض بسببه الإحباط لدرجة القنوط واليأس أحياناً.

وإذا كانت القراءة الحقوقية مهمة، إلاّ أن هذه القراءة تحتاج إلى مزيج من السياسة وعلم الاجتماع، بما فيه علم الاجتماع السياسي، والقانون والشرائع بحسب منطق **مونتسكيو** في كتابه (**روح الشرائع**)[9]، وهذه هي التي يتكوّن منها (**عقل الإنسان**) ووفقاً لجان جاك روسو ينبغي في العلاقة بين الحاكم والمحكوم أن ينظمها (**العقد الاجتماعي**)[10]، لاسيّما في بحثه عن أشكال الحكم ونمط الدولة، وهكذا سيكون الوصول إلى ذلك تحليلاً ومقاربة، خصوصاً بعد أن يُنجز الحدث ويكتمل لتتم قراءته **سسيولوجياً** بقراءة منهجية.

وكل هذه القراءات المحتملة والمتداخلة ستكون ماثلة أمام الباحث والمفكّر، خصوصاً عند تناول موضوع لم يكتمل حتى فصله الأول، ولا زال في مناطق عديدة أقرب إلى إرهاصات، إذ تستمر القوى المتصارعة بما فيها الثورية في البحث عن الطريق الصحيحة، وتسعى جاهدة للمراجعة لكي تتأكد من مواقع أقدامها فيها، خصوصاً أفقها المستقبلي، ولكن لابدّ من تمثّل الدلالات لما حصل وما وقع وما هي أهم الاستنتاجات الراهنة من خلال قراءة الواقع.

ومثل هذه الدلالات لا تأتي من الشعور بنشوة الانتصار الأولى، بل من التراكم والتحقُّق والتواصل، بما فيها تجاوز المشكلات الجديدة التي قد تنشأ والتحدّيات المختلفة والمتنوّعة التي ستواجهها، لاسيما إذا كان ما قد حدث كبير جداً وجديد جداً وهو أقرب إلى زلزال هزّ الأرض وما عليها، إذ انقلبت الأمور على بعضها، واختلطت الأوراق وضاع بعضها في زمام المواجهة وحركة التغيير، علماً بأن

9 - انظر: مونتسكيو، روح الشرائع، ترجمة عادل زعيتر وأنطوان نخلة قازان، اللجنة الوطنية اللبنانية للتربية والعلم والثقافة (الاونسكو)، 2005

10 - انظر: جان جاك روسو، نظرية العقد الاجتماعي، ترجمة حسن سعفان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995.

المعيار الحقيقي للتغيير لا يتم عبر الإطاحة بالأنظمة الحاكمة السابقة فحسب

مسارات التغيير والانتقال المتداخلة والمتفاعلة، لا زالت في بداياتها، ولهذا لم يكن المطلوب تقديم فرضية، ليتم البرهان عليها أو تقديم وعد لكي يتم تأكيد تحقّقه، بقدر ما هي قراءات مفتوحة لحدث لم يكتمل، فيه اشتباك لما حصل عربياً، لكن له خصوصياته، وفيه عوامل موضوعية قد تكون ناضجة أو بعضها ناضجاً وبعضها لم ينضج بعد، مع نقص وقصور في الأداة الذاتية التي لم تستكمل بعد، وقد تحتاج إلى وقت غير قصير وتراكم لكي تختزن التجربة، الأمر يحتاج إلى جهود غير قليلة، بما فيها الحفاظ على البيئة الجديدة، خصوصاً ما وفرته من حريات، لاسيما حرية التعبير وهو أهم عنصر من عناصر النجاح، إذ من دون حرية التعبير، التي هي حق من الحقوق الأساسية لـ نسان، لا يمكن الدفاع عن الحقوق الأخرى بما فيها حق الحياة الذي هو حق مقدس وسام ويتقدم على بقية الحقوق.

المعيار الحقيقي للتغيير لا يتم عبر الإطاحة بالأنظمة الحاكمة السابقة فحسب، بل بمدى ما يمكن إنجازه من عملية التغيير الاجتماعي- الاقتصادي، السياسي والثقافي والقانوني، ولاسيما في ميداني التنمية والرفاه الاجتماعيين، ولعل ذلك يحتاج إلى زمن طويل للحكم على هذه التجربة وتقويمها إيجاباً أو سلباً ضمن مؤشرات الدخل ومعايير دولية، مع أخذ الظروف الخاصة بالحسبان، بما فيها مستوى التعليم والصحة ومياه الصرف والكهرباء والماء الصافي الصالح للشرب والبنية التحتية والهياكل الارتكازية والبطالة والفقر.

إنّ الثورة لا تولد مع الديمقراطية في يوم واحد

وإذا كانت حركات التغيير التي ابتدأت شرارتها الأولى في تونس وانتقلت إلى مصر ومنها إلى العالم العربي، سواء تمكّنت من تغيير الأنظمة الحاكمة أو لم تتمكن بعد، قد رفعت شعارات الحرية والكرامة الانسانية ومحاربة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية، فإن هذه الشعارات تمثل مسارات طويلة الأمد بحاجة إلى تراكم وتطور تدريجي، وهو ما أوردته في أحد كتبي[11].

11 - انظر: كتابنا : الشعب يريد... تأملات فكرية في الربيع العربي، مصدر سابق.

الثورة والديمقراطية

يمكن القول: إنّ الثورة لا تولد مع الديمقراطية في يوم واحد، والثورة لكي تولد وتترعرع ويشتّد عودها وتنضج، تحتاج إلى مسار طويل وتراكم يحتمل التجربة بما فيها الخطأ والصواب، وهي بذلك تحفر في الأساسات المفضية إلى الديمقراطية وإنْ كان الطريق إليها وعراً وغير سالك أحياناً، ولا بدّ أن يتسم بالآليات الديمقراطية إذ

يتم حفرهِ وتعبيده مرتباطاً باحترام حقوق الإنسان والسعي لإعلاء قيمه وحرياته الأساسية الفردية والجماعية، وعكس ذلك ستكون الثورة تغييراً فوقياً سرعان ما يتبخّر، لأنه نقرٌ في السطح، وليس حفراً في العمق على حد تعبير **المفكر ياسين الحافظ**[12].

وبين الثورة والديمقراطية طريق طويل وشائك ومعقد، وإنْ تعاشقا، فإنهما لا ينامان في سرير واحد، وتصادف علاقاتهما، منعرجات وتضاريس وتباعدات أحياناً، ويعتمد نجاح الأولى على درجة سيرها بخط متوازٍ مع الثانية، أما التطابق فهو أقرب إلى الأمنيات الكبرى وبحسب **فريدريك إنجلز** إذا استطاع التطبيق (البراكسيس) السير بخط مواز للنظرية، فذلك يعني أنه في الطريق الصحيحة، أما التطابق فيكاد يكون مستحيلاً، ويختلف مسار الثورة الديمقراطية، قرباً أو بُعداً في درجة تطور كل بلد اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً وقانونياً، الأمر الذي يمكن أن يصل فيه بلد إلى الديمقراطية بطريق أقصر، في حين يحتاج بلد آخر للوصول إليها إلى فترات مضاعفة وبخسائر أكبر وتضحيات أعظم.

لعلّ وصول تجارب الانتقال الديمقراطي لبعض دول أوروبا الغربية كان أسرع كثيراً من بعض دول أوروبا الشرقية، بحكم البيئة الثقافية والتربوية الداخلية والتطور الاقتصادي والظروف الدولية المؤاتية، أي العمق الأوروبي الغربي، مثلما حصل في دول مثل **البرتغال** بعد القضاء على دكتاتورية **سالازار** في العام 1974، إذ توجّهت البلاد تدريجياً نحو مرحلة الانتقال الديمقراطي، بإعداد دستور دائم عبر جمعية تأسيسية وإجراء انتخابات ديمقراطية، وهكذا سهّل قيام مؤسسات ديمقراطية، وحصل ذلك بسبب تطور المجتمع المدني ودرجة استعدادهِ ليتحوّل إلى قوة اعتراض ورصد ورقابة، وفي الوقت نفسه قوة اقتراح وشراكة.

وحصل الأمر نفسه في **إسبانيا** بعد وفاة **الجنرال فرانكو**، الذي حكمها ثلاثة عقود وثماني سنوات بالحديد والنار، وحصل التوافق الشعبي للانتقال والتحوّل الديمقراطي بتأسيس جمعية وطنية وإعداد دستور دائم وقانون انتخابات ديمقراطي وإجراء انتخابات في ظل ملكية دستورية، وانفتاح وحريات.

وعلى الرغم من أن **التجربة اليونانية**، كانت أكثر صعوبة وتعقيداً بحكم الانقلابات العسكرية وظروف التخلف، ثُمّ وضع حد لهذا المسار الدرامي، بالاتفاق على التحوّل والانتقال الديمقراطي واختيار جمعية تأسيسية وطنية لإعداد الدستور وإجراء انتخابات.

12 - أنظر: ياسين الحافظ، بعض قضايا الثورة العربية، بعض قضايا الثورة العربية، دار الطليعة، بيروت، 1965.

أما في **أوروبا الشرقية** فقد ساهمت ظروف داخلية وأخرى خارجية في إنضاج حركة التغيير ابتداء من حركة البريسترويكا (التجديد وإعادة البناء)، التي هيأت الأجواء المناسبة لحلحلة الستار الحديدي للكتلة الاشتراكية من الداخل، وصولاً إلى الظروف الدولية المناسبة والمشجّعة.

وقد تحاقبت فترة التغيير في أوروبا الشرقية، وتساوقت مع التغييرات التي حصلت في عدد من دول أمريكا اللاتينية، التي اتخذت مساراً طويلاً تعزّز عن طريق شعار: الثورة في صندوق الاقتراع[13].

ويمكن مقاربة بعض التجارب العربية، ولا سيّما في تونس ومصر (خصوصاً في مساراتها الأولى، وبقطع النظر عن العنف الذي اندلع لاحقاً) بالنموذج البولوني- المجري أو بالنموذج التشيكوسلوفاكي- الألماني، وإن كان في هذا الأخير تغلّب فقه القطيعة، في حين تزاوجت في النماذج الأولى، **فقه التواصل وفقه القطيعة**، وإنْ كان هناك منزلة بين المنزلتين كما يُقال، وإذا كان العامل الخارجي إيجابياً في إيجاد تسوية في اليمن على سبيل المثال، لاسيما من جانب **مجلس التعاون الخليجي** ومبادرته للانتقال السلس للسلطة وتخلّي علي عبدالله صالح (الرئيس اليمني) عن صلاحياته إلى نائبه، فإنها كان أكثر إيلاماً وتعقيداً في الوضع الليبي، ولاسيما أنها زادت من معاناة السكان المدنيين، بل إن بعضهم سقط بأسباب عدم التزام قوات حلف الناتو بمعايير القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف لحماية المدنيين لعام 1949، وملحقيها البروتوكولين الخاصّين بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة، وحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية.

ولا يزال **الوضع السوري** شديد التعقيد والتداخل بسبب استمرار آلة القمع وأعمال العنف، لاسيّما وقد أصبحت المجابهة المسلحة إحدى الوسائل الأساسية التي رافقته، منذ مطلع العام 2012، فقد كان الطابع العام للاحتجاجات هو الطابع السلمي ولكنه جوبه بقمع شديد، مع أنه كان بالامكان اختصار الطريق وتجنيب سوريا والمنطقة الكثير من الخسائر المادية والمعنوية، ولا سيما البشرية، بالاتفاق على انتقال سلس وسلمي للسلطة نحو الديمقراطية وبإشراف عربي ودولي، علماً بأن المبادرات العربية والدولية، بما فيها مبادرة **كوفي أنان** الأمين العام السابق للأمم المتحدة، واتفاق جنيف لم تحرزا النجاح المطلوب وواجهتهما تحديات كبرى، لاسيما باستمرار مسلسل القمع واستخدام القوة والعنف ضد المدنيين ومن جانب المسلحين أيضاً. ثم جاءت مبادرة الأخضر الإبراهيمي بتكليف

13 - تسنّى للباحث دراسة التجربة التشيلية في زيارته لسانتياغو ولقائه بعدد من الأكاديميين والحقوقيين التشيليين وقيادات من المجتمع المدني وتحاور معهم، مثلما وقف عند العديد من محطات التجربة التشيلية، ابتداء من فوز حكومة الليندي في العام 1970 مروراً بالانقلاب العسكري الذي قاده بينوشيه في العام 1973 ووصولاً إلى الاتفاق بين السلطة والمعارضة على إجراء انتخابات ووضع دستور العام 1988، وفي الوقت نفسه إبقاء المؤسسة العسكرية بأمرة الجنرال بينوشيه (10 سنوات) لضمان عدم القيام بعمليات انتقام أو ثأر، ولعل التجربة التشيلية فيما يُعرف بالعدالة الانتقالية لها خصوصيتها، مثلها مثل غيرها من تجارب العدالة الانتقالية التي شملت نحو 40 بلداً في العالم.

أنظر: عبد الحسين شعبان، كوبا: الحلم الغامض، دار الفارابي، بيروت، 2011.

عربي ودولي من جانب جامعة الدول العربية والأمم المتحدة.

وإذا كانت الأزمة السورية قد تم تدويلها، فإن حلّها اليوم لن يكون بمعزل عن توافق دولي أمريكي روسي، ولكنه إذا نجح سيكون حلاً سياسياً يسهم في الحفاظ على ما تبقى من سوريا، ويمهّد الأرضية للانتقال السلمي وإجراء انتخابات بإشراف دولي، وتهيئة مستلزمات تحوّل في طبيعة السلطة السياسية.

إذا كانت التجربتان التونسية والمصرية قد سارتا بسلاسة وحُسمتا بسرعة فائقة، على الرغم من التضحيات، فإن ذلك انعكس على مسارهما لاحقاً، فاستطاعتا إنجاز قيام جمعية تأسيسية وإجراء انتخابات برلمانية في تونس وبرلمانية ورئاسية في مصر، ولعل في ذلك نجاحاً كبيراً في عملية التحوّل الأولى، بنقل السلطة إلى مؤسسات والتحضير لوضع دستور دائم وإجراء انتخابات شاملة واختيار من يمثل الشعب، وإذا كان الدستور المصري قد أثار ردود فعل حادة ضدّه، فإن ذلك هو جزء من مسار طويل للتوجّه نحو الديمقراطية، وسيعتمد نجاحهما أكثر فأكثر على بناء العدالة الانتقالية التي تقوم على كشف الحقيقية كاملة ومساءلة المرتكبين وتعويض الضحايا وجبر الضرر وإجراء إصلاحات جذرية للنظام القانوني والقضائي والأمني، لمنع تكرار ما حصل بعيداً عن الكراهية والانتقام والثأر.

وبذلك ستكون هذه التجارب قد وضعت قدميها على الطريق الصحيح، وإنْ احتاج الأمر إلى زمن غير قصير، لاسيما أن الاستبداد والفساد اللذين حكما البلاد كانا قد استشريا إلى حدود كبيرة جداً، وإذا كانت التجربتان قد مرّتا بإنسيابية في تونس ومصر، بحكم العامل الثقافي ودور النخبة، فضلاً عن التربية والتعليم، ولاسيما في تونس، قياساً بليبيا، التي ستكون فيها العملية أكثر تعقيداً، خصوصاً تداخلها مع بعض العوامل العشائرية والجهوية والعادات والتقاليد القاسية، وضعف البيئة الثقافية والمعرفية، وغياب المجتمع المدني، الذي كان له أثر مهم في تونس ومصر، وإلى درجة أقل في اليمن التي فيها الكثير من عوامل الاحتراب الداخلي، مثل تداخل الديني بالسياسي والجهوي بالوطني والطائفي بالإقليمي، وهكذا تبرز أمام البحث مشكلة الجنوب وقضية الحوثيين والحروب الستة التي استهدفتهم ومشكلة القبائل ودور بعض الجماعات المسلحة بما فيها تنظيمات القاعدة الارهابية.

وإذا كان الدستور المصري قد أثار ردود فعل حادة ضدّه، فإن ذلك هو جزء من مسار طويل للتوجّه نحو الديمقراطية

إن أهم أسباب النجاح في التجربتين التونسية والمصرية تعود بتقديري إلى ◄

تمكّن كلتاهما من اجتياز المرحلة الأصعب والأخطر، وهي **الحفاظ على الدولة** وتدريجياً إستعادة هيبتها والحفاظ على مؤسساتها والعمل على تشغيل أجهزتها بما يساعد على حفظ النظام والأمن العام من جهة، وحماية أرواح وممتلكات الناس من جهة أخرى، وتلكم الوظيفتان هما المهمتان الأساسيتان لأية دولة، ودونها تصبح الدولة لا معنى لها، لا يُطلق عليها دولة أصلاً، وإذا بقي جهاز الدولة متماسكاً في اليمن حتى الآن على الرغم من التصدّعات الذي أصابته، فإنه في الوقت نفسه جنّب البلاد شرور التشطير والانقسام والتشظي، كما أن الإسراع في إعادة بناء أجهزة الدولة هو الذي سيكون كفيلاً بالتخلص من تأثير الميليشيات وانتشار السلاح والتمترسات القبلية والجهوية، خصوصاً لوجود تراكمات واحتقانات طائفية ومذهبية وإثنية، ومثل هذا القلق يتعاظم في سوريا لوجود تراكمات واحتقانات طائفية ومذهبية وإثنية، ودينية وجهوية كثيرة، الأمر الذي ينذر بعواقب وخيمة قد تمتد إلى دول المنطقة.

وقد ساهم الجيش والقوات المسلحة في تونس ومصر، في حسم مسار التطور في اللحظة الحاسمة لانتصار الثورة، وفيما بعد في حماية أمن وسلم الوطن والمجتمع، ومن ثَمّ الحفاظ على انسيابية المرحلة الانتقالية وحماية التدافع الاجتماعي والتصارع الفئوي من الإنفلات، وهو أمر له أهمية كبيرة وإذا استطاعت الدولة أن تؤمن المسار اللاحق نحو الديمقراطية، وخصوصاً من خلال استعادة حكم القانون وإعادة النظر في طبيعة ودور القضاء وجهاز الأمن والإعلام وكل ما يتعلق بحق التعبير وحق الاعتقاد وحق التنظيم الحزبي والنقابي وحق المشاركة بوصفها حقوقاً أساسية لا غنى عنها لبقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإنها تكون قد اختصرت طريق الانتقال إلى الديمقراطية وجنّبت البلاد من احتمالات الانفلات والتقهقر.

أما أسباب الفشل أو الإخفاق، فقد يعود قسم منها إلى احتمال **انفراد تيار سياسي واحد بالحكم** أو الإصرار على قيام **دولة دينية**، وإن جاء هذا عن طريق صندوق الاقتراع، لاسيما إذا ساهم في عزل أو تهميش التيارات الأخرى، مستبعداً مبدأ المشاركة والتوافق، خصوصاً في المرحلة الانتقالية بإزاء القضايا الكبرى والحاسمة التي تؤثر على مسار البلاد كله: مثل الدستور وقانون الانتخابات وإقرار التعددية والتنوّع وحقوق الأقليات (التنوّع الثقافي) وحقوق المرأة، فضلاً عن حكم القانون واستقلال القضاء وفصل السلطات.

وأن إهمال **قضية العدالة الاجتماعية** سيعود بالمجتمع إلى العهود السابقة

التي اتّسمت بالتفاوت الطبقي والاجتماعي وعدم تكافؤ الفرص، إذ ازدادت الطبقات الغنية تخمة وغنى وازدادات الطبقات الفقيرة جوعاً وفقراً، وإذا ما استمر الفساد الإداري والمالي ونهب المال العام أو التهاون بإزاء هدرهِ، فإن المجتمع كله سيصاب بالإحباط وستعود عوامل اليأس تنخر به، ناهيكم عن التشاؤم الذي يدفع إلى القنوط وربما إلى اليأس، ولهذا فإن وضع العدالة الاجتماعية غرضاً تسعى الثورة إلى تحقيقه عن طريق التنمية الشاملة، لاسيما ترافقه مع مسألة الديمقراطية، يعيد إلى الثورة حيويتها ويجدد شبابها.

وإذا ما استمر الفساد الإداري والمالي ونهب المال العام أو التهاون بإزاء هدره، فإن المجتمع كله سيصاب بالإحباط

إن **هيمنة التيارات الدينية** ونزعات الإقصاء والإلغاء والتسيّد قد يدفع المجتمع أكثر فأكثر إلى التمترس الديني والطائفي والإثني في بعض المجتمعات، وهذا يقود إلى الانقسام والتشظي ويكون عاملاً معرقلاً لقضية التقدم الاجتماعي وتحقيق الكرامة الإنسانية وتلبية الحقوق، ولاسيما الحق في العدالة الاجتماعية.

وإذا استطاعت **الثورة المضادة** بسبب أخطاء وانقسام حركة التغيير العودة إلى الواجهة، فذلك سيشكل إحباطاً جديداً للربيع العربي، بل يُشعر الناس بإخفاقه وربما بعدم جدواه إذا عاد القديم إلى قدمه، وهو ما كانت قوى الثورة المضادة في فرنسا بعد الثورة العام 1789 تسعى إليه وتمكّنت منه لحين، كما تمكنت في بلدان أخرى، لكن المسار العام استطاع تصحيح نفسه، ولعل حصول أحمد شفيق في مصر في انتخابات الرئاسة على نسبة موازية تقريباً لأصوات مرشح الأخوان(مرسي)، هو دليل خطر وناقوس إنذار لذلك.

وسأكون معنياً في هذا البحث **بالمعنى والدلالة** بالدرجة الأساسية، لأنهما يراكمان المعرفة ويمنحان الفرصة لقراءة التاريخ بوقائعه وأحداثه، بتضاريسه ومنعرجاته، وإذا ما توقفت عند التفاصيل فقد كان هدفي هو استنطاقها للوصول إلى المعنى والدلالة، والإحاطة بجوانب المسألة المعرفية من كل جوانبها، ومع انفتاح العالم، لاسيما في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمواصلات الحديثة، فإن إعادة صياغة المتوافر منها تتم بالتراكم المعرفي، ولعل التمرّد التلقائي العفوي على الواقع البائس الذي عايشه الشباب مع وجود عوالم أخرى يمكنه الإبحار أو التحليق إليها عن طريق وسائل التكنولوجيا الحديثة، جعلت خياله يتشكّل معرفياً، الأمر الذي ساهم في إشعال نار الثورة وانتقالها، وهنا تكمن ◄

وظيفة الباحث والمعني بقضايا الفكر والمعرفة، وأقصد بذلك استخلاص المعنى من كل ما حصل خارج حدود الجغرافيا والتاريخ والسياسة، بتجاوز الواقع إلى المستقبل.

إنه مخاض قد يكون طويلاً وعسيراً لولادة جديدة لعالم عربي لم يعد بالإمكان الإبقاء عليه خارج الزمن والتاريخ

وهكذا يدرك المتأمل لما حدث في العالم العربي من تغييرات جذرية عميقة ومن ثورات شعبية ووعي جماهيري هائل، أن ما حصل لم يكن أحداثاً طارئة أو تمرّدات عابرة وانتفاضات تقليدية، بل إنه مخاض قد يكون طويلاً وعسيراً لولادة جديدة لعالم عربي لم يعد بالإمكان الإبقاء عليه خارج الزمن والتاريخ، يعيش في جزر معزولة بعيداً عن التأثير، ولعلّ تلك واحدة من الاستحقاقات المؤجلة منذ نحو ربع قرن ترافقاً مع موجة أوروبا الشرقية للتغيير. ومهما حدث أو سيحدث فالأمر يتعلق بالتطور المستقبلي على الوجهة التي سيتخذها وعلى اصطفافات القوى الاجتماعية والسياسية، ودرجة الاستقطاب والصراع الذي سيحصل بين قوى إسلامية متنفذة وسيكون لها القدح المعلّى، وبين قوى شبه علمانية (يسارية وعروبية)، شبه ليبرالية، شبه ديمقراطية تريد تلمّس طريقها في ظل تجاذبات حادة.

وإذا كان الربيع العربي قد أطاح بنظم استبدادية، سلطوية وهيّأ المستلزمات الأولية لإحداث تغييرات في العالم العربي إنْ عاجلاً أم آجلاً، فإنه في الوقت نفسه أسقط بعض المقولات والأفكار التي سادت في العقدين الأخيرين أو برهن على بطلانها وهزالها وإنْ ظلّ البعض يتشبث بها، ولتلك الأفكار والمزاعم أثر كبير في إطالة عمر بعض الأنظمة، بل ساهمت أيضاً في التأثير سلبياً على وعي بعض النخب الفكرية والسياسية وتخديرها، على الرغم من معاناة السكان وتوقهم إلى التغيير والتحوّل الديمقراطيين، ناهيكم عن حالات اليأس أو القنوط التي سببتها سواءً بوضع كوابح داخلية أو خارجية، لاسيما في جانبها النظري أو العملي[14].

وسنحاول أن نرصد بعض هذه الأطروحات، التي كادت أن تصبح مسلّمات لدى بعض القوى والفاعليات السياسية، والتي لم تكن بعيدة عن ترويج الأنظمة الحاكمة لها، فضلاً عن سدنتها من الآيديولوجيين والمثقفين، بمن فيهم الذين يتحدثون عن التغيير، بل يدعون إليه ولكن على نحو (تجريدي) أحياناً أو فيما يخص الآخرين، من دون أن يصل إلى أولي الأمر أو الحكام الذين يسوغون استمرارهم ووجودهم بحجة غياب البديل أو عدم نضج عملية التغيير أو يراهنون على بعض

14 - أنظر: كتاب مشترك: إلى أين يذهب العرب؟ رؤية 30 مفكرا في مستقبل الثورات العربية، عدد خاص من معارف (سلسلة كتب شهرية) تصدر عن مؤسسة الفكر العربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2012.

الاصلاحات.

ومثل هذه الأطروحات لم تكن حصراً على القوى الداخلية، بل إن بعضها تبنّته القوى الخارجية، لاسيما القوى الدولية المتنفّذة، والتي شكّلت عائقاً فكرياً وعملياً بإزاء التغيير الديمقراطي المنشود، حتى بدت الديمقراطية أو التحول الديمقراطي وكأنها استعصاء أو (وعد) غير قابل للتحقق، في العالم العربي[15].

15 - أنظر: علي خليفة الكواري، و رغيد كاظم الصلح، أزمة الديمقراطية في البلدان العربية، دار الساقي، بيروت، 2010.

أسئلة وأطروحات: منزلة بين المنزلتين!

الأطروحة الأولى- تقول **أن الصراع هو بين الإسلاميين وبين العلمانيين**، وعلى الأخيرين حتى وإنْ اختلفوا مع الأنظمة الحاكمة، لكنها بكل الأحوال هي أقرب لهم من الإسلاميين، الذين يشكّلون خطراً على الديمقراطية المنشودة، لاسيّما وأن الكثير من الإسلاميين أو الإسلامويين لا يخفون مواقفهم السلبية منها، ويبرّر البعض أن أنصار الإسلام السياسي سوف لا يتورعون من الإجهاز على بعض الهوامش الديمقراطية القائمة، ويستندون في ذلك إلى ما حصل في **الجزائر** حين فاز الإسلاميون، فأعلنوا رغبتهم في إلغاء الديمقراطية، الأمر الذي **اضطر** العسكر في (إجراء غير ديمقراطي)، الدفاع عن الديمقراطية، كما زعموا، فكان تدخل الجيش بمبرر حماية الديمقراطية، وراح الإسلاميون ضحية مواقفهم وآرائهم، في حين أن الديمقراطية هي من نقلتهم إلى السلطة، وتلك إحدى المفارقات السياسية في مطلع التسعينيات.

هذه الأطروحة راجت أيضاً عشية وخلال وبُعيد الانتفاضات العربية، ومفادها أن الإسلاميين وحدهم هم القوى المنظمة الكبيرة، وبالتالي سيشكّلون البديل المحتمل والأكثر رجحاناً بعد التغيير، لدرجة أحياناً يتم التبرير بشكل مباشر، وغالباً غير مباشر، لبقاء الأنظمة التسلطية والاستبدادية، ولعلّ بعضهم يستدلّ على نشاط بعض الجماعات الأصولية والسلفية من جهة، وعلى إعلان بعض الإسلاميين سواءً كان كبيراً أو صغيراً رغبتهم في قيام دولة إسلامية، وهو ما شهده ميدان التحرير في القاهرة في جمعة رمضانية (2011)، وفيما بعد إصرار الإسلاميين على الذهاب بالدستور الجديد إلى الاستفتاء الشعبي حتى بعد انسحاب القوى غير الإسلامية من الجمعية التأسيسية، وحصل لهم ما أرادوا إذ حازوا على أغلبية 63.8 في الاستفتاء (كانون الاول/ ديسمبر2012)، وكذلك ما فتحته الثورة التونسية من نقاشات ساخنة بين حزب النهضة الإسلامي وجماعات إسلامية أخرى من جهة، وبين قوى علمانية ماركسية وقومية وليبرالية من جهة ثانية، وهو الأمر الذي

ينسحب على ليبيا واليمن، وإنْ كان الأمر محدوداً، لكنه سيكون ساخناً وحاداً فيما يتعلق بسوريا لاحقاً.

وكان نجاح ثورتي تونس ومصر بتدخل الجيش ومبادرته وفيما بعد حسم نجاح الثورة الليبية بمساعدة خارجية وإنْ كان لها تأثيراتها السلبية واضطرار الرئيس علي عبدالله صالح في اليمن إلى التنحّي بحكم مبادرة مجلس التعاون الخليجي، قد ساهم في تطويق دائرة العنف والسعي لعدم انفلاته بعد اللجوء إليه، لكن استمرار الحراك الشعبي في سوريا، ومواجهته بعنف متزايد، من جانب السلطات الحاكمة، وردود فعل من جانب الجماعات المسلّحة، دفع البلاد في أتون حرب أهلية برافعات إقليمية ودولية، وزاد من خطورة المشهد السياسي العربي، واحتمالات امتدادها، لا سيما ما ستتركه الأزمة السورية من تداعيات.

وإذا كان الاعتقاد بترجيح هيمنة الإسلاميين واكتساحهم للشارع في أية انتخابات قادمة، فإن المسألة ليست خياراً دائمياً، بل هو إجراء مؤقت يتعلق باصطفافات القوى **أولاً** ولأسباب تاريخية تتعلق بممارسات أنظمة الحكم السابقة **ثانياً**، **وثالثاً** فإن المسألة تتعلق بموازين القوى الراهنة موضوعياً وتاريخياً، فضلاً عن ردود فعل لسياسات الماضي، فبقدر قمعها للتيار الإسلامي منحته فرصة لاحقة، زادت على ما يمتلكه من جماهيرية ورصيد شعبي، وهو ما سيجعلهم القوة الأكبر والأولى في جميع بلدان التغيير بحكم عوامل مختلفة، لكن هذه **الشرعية** المؤقتة بحسب ظني ستتصدع قريباً، خصوصاً أن الآخرين سينتفعون من أخطاء التيار الإسلامي، الذي يبدو أنه لم يتعلّم من أخطاء الذين سبقوه.

ومع كل ذلك فيمكنني القول إن عملية التغيير بما حملته من ديناميكية أدّت إلى انتعاش الإفكار الديمقراطية لاسيّما المطالبة بالحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية، وهو ما سيضع خريطة طريق جديدة لكل بلد وفي بلدان المنطقة بشكل عام عن طريق لوحة الصراع السياسي التي ستأخذ وقتاً ليس بالقصير، خصوصاً عندما يكون الإسلام السياسي في الواجهة خلال العقد أو العقدين القادمين، وربما ذلك واحداً من الاستحقاقات لما بعد التغيير.

لهذه الأسباب فإن الحديث عن إقصاء الإسلاميين أو الانتقاص من مشاركتهم في عملية التغيير أو ما بعده، إنما هو حديث غير واقعي، فضلاً عن أن ليس من حق أحد أن يقوم بذلك، ناهيكم وأنه يتعارض مع قواعد الديمقراطية، خصوصاً أن العزل السياسي إجراء غير مقبول، فضلاً عن تداعياته السياسية والاجتماعية،

ومثلما هي رغبة غير واقعية وغير ممكنة، إقصاء أو عزل الإسلاميين، فهي كذلك إذا استهدفت غير الإسلاميين، علمانيين أو شبه علمانيين وشبه ليبراليين وديمقراطيين، مهما كان حجمهم وقوتهم، لأنهم جزء أصيل من حركة المجتمع والثقافة والتقدم!

ومثلما في السابق، ففي الحاضر أيضاً تجري محاولات للتهويل من دور الإسلاميين وافتراض كونهم البديل الوحيد عن الأنظمة القائمة، الأمر الذي سيعني تبرير بقاء هذه الأنظمة، التي يعدّها البعض أفضل من أي بديل إسلامي آيديولوجي، ولعلّ هذا ما ترغب فيه وما تريده الأنظمة نفسها، وبعض الجماعات المحافظة، بل بعضها يبدي ندمه من عملية التغيير، وهو وما حاولت أن تنشره وتروّج له على نطاق واسع في السابق والحاضر.

أن الصراع ضد الاستبداد الداخلي هو في جوهره صراع ضد الطغيان الخارجي

وبالعودة إلى هذه الأطروحة التي تفترض أن الصراع الأساسي هو بين الإسلاميين والعلمانيين، فإن ثمة اجتهادات وتوجّهات مغايرة، ولعلّها الأكثر واقعية والأكثر راهنية، خصوصاً تلك التي تقول أن الصراع ضد الاستبداد الداخلي هو في جوهره صراع ضد الطغيان الخارجي، وفي الوقت نفسه صراع ضد التطرّف والتعصّب وإقصاء الآخر لدرجة لايمكن فصله عن بعضه، لا سيّما وأن هناك ترابطاً أحياناً بين **الطغاة والغزاة والغلاة**، الأمر الذي نحن معه بحاجة إلى إعادة قراءة المعادلة على نحو صحيح، خصوصاً أن العالم العربي يعاني من احتلال وعدوان منذ نحو ستة عقود ونصف من الزمان من جانب اسرائيل، ناهيكم عن محاولات فرض الهيمنة والاستتباع، وهذا يتطلب تعاون الكتل والتيارات السياسية اليسارية، الماركسية والقومية، والإسلامية لانجاز مرحلة التحرر من جهة، ومن جهة ثانية السير في طريق الديمقراطية والتنمية.

الأطروحة الثانية: تقول إن وجود أنظمة تسلطية تحمي الأمن والاستقرار هو أفضل من **الفوضى** التي قد تسود بعد التغيير، ولعلّ هذا ما روّجت إليه الأنظمة المستبدّة أيضاً، حين زعمت أنها هي وحدها القادرة على ضبط الأمن والاستقرار، فهي تختزن تجربة طويلة لعقود من الزمان في هذا الميدان، بدلاً من الإتيان بنظام غير مضمون وقد يؤدي إلى انفتاح البلد على موجات من الفوضى والارهاب والعنف غير محسوبة النتائج، ناهيكم من احتمال صعود تنظيم القاعدة والمنظمات الإرهابية وجماعات التكفير.

ولعلّ من الطبيعي أن تخلف أية ثورة أو انتفاضة نوع من الفوضى، لاسيّما أن ◀

الأنظمة السابقة هي التي قوّضت حكم القانون وتغوّلت على القضاء وداست على كرامة المواطن، ولهذا سيدفع الشعور العام بتقويض هذه الأنظمة إلى الواجهة بعض أعمال التمرد والفوضى بعد التدمير المنهجي المنظم لعقود من الزمان لمبادئ الدولة القانونية، لكن ذلك لا ينبغي أن يحول دون عملية التغيير التي أصبحت حاجة ماسة لا يمكن الاستغناء عنها أو حتى تأجيلها، وأن بعض الحوادث الفردية والانفلات الأمني المحدود الذي أعقب عمليات التغيير، ينبغي أن يُقرأ ضمن هذا المنظور، وأن يتم التعامل معه تاريخياً وستراتيجياً بما له علاقة بقضايا التقدّم وصيرورة العملية التاريخية.

وإذا كان من فوضى ستحدث أو حدثت فإن الأنظمة السابقة كانت قد زرعت هي بنفسها بذورها ورعتها لسنوات، وذلك للوقوف ضد أية عملية تغيير أو إصلاح مهما كانت متواضعة، بزعم أن الفوضى ستعقبها، وكذلك عن طريق إنشاء ميليشيات أو جماعات مسلحة غير قانونية تابعة للنظام أو لأجهزته الخاصة، وتحت مسمّيات مختلفة لقمع أية بادرة لـ حتجاج بحجة مقاومة الفوضى وأعمال الشغب والتدخل الخارجي والأصابع الأجنبية، وغيرها من المسوغات والمزاعم، وإذا كان الكثير من الشكوك يحوم حول ذلك فقد انكشفت تصرفات بعض الأجهزة التي سعت للاصطدام بالتظاهرات أو الاندساس بين صفوفها لإحداث التخريب المنشود، وهكذا شاعت مصطلحات جديدة ارتبطت بالربيع العربي وانتفاضاته مثل: البلطجية أو الشبيحة أو الموالاة أو غيرهم.

وعلى العكس من التصوّر السائد في هذه الأطروحة، فإن انهيار نظامي تونس ومصر دفع الشباب الثائر للتمسّك أكثر فأكثر بمظاهر وأسس الوحدة الوطنية، على الرغم من بعض أعمال العنف والارهاب التي شهدتها مصر بما فيها استهداف الأقباط وكنائسهم والمجابهات بين الحكومة والمعارضة، إذ سقط عدد من الشهداء والقتلى والجرحى سواء في القاهرة أو بور سعيد مؤخراً أو غيرها، وقد حصل مؤخراً في تونس صدامات توّجت باغتيال الشخصية اليسارية **شكري بلعيد**، لكن الحرص على وحدة البلاد وحمايتها من العنف والفتنة والوقوف بوجه بعض أعمال الفوضى التي برزت بعد التغيير كانت السمة الغالبة، بل الحاسمة، ولعلّ هذا الواقع بدّد الأطروحة السابقة بشأن الأمن الزائف، وبرهن على أنها لا تستهدف سوى الإبقاء على القديم وحمايته والدفاع عن الأنظمة، ناهيكم عن أن الأمن ينبغي أن يقترن بالكرامة، وأن لا يتعارض معها ومع حماية الحقوق الانسانية.

وحتى أعمال الفوضى والشغب المحدودة التي شهدتها بعض البلدان ما بعد التغيير مثل ليبيا واليمن، يمكن إدراجها في إطار التركة الثقيلة للماضي والكبت المزمن والمعتق للحريات، ولا شكّ أن عملية الانتقال من سلطة استبدادية إلى سلطة ذات توجّه ديمقراطي، سيحتاج إلى فترة تستقر وتترسخ فيها (الشرعية) الجديدة، فبلدان التغيير كلّها لا زالت تعيش في مرحلة انتقالية لم تستكمل بعد توجهها وتتحدد صلاحياتها واختصاصاتها، بما فيها التنازع حول الاستمرارية القانونية والتعامل مع الماضي، وبين القطيعة وعدم التواصل، في إطار توجّه جديد لم تتحدد معالمه كاملة حتى الآن، والأمر يحتاج إلى تجاوز المرحلة الأولى من عملية الانتقال بإجراء انتخابات ديمقراطية، وحرّة ونزيهة، وتشريع قانون انتخابات ديمقراطي وصياغة مبادئ تستند إلى القيم الديمقراطية، **ما فوق الدستورية** أحياناً، وإدراج بعضها كقواعد قانونية في دستور جديد يضمن أهمية واستمرارية العملية الديمقراطية. ومثل هذا الأمر يحتاج في الأقل ما بين عقد وعقدين من الزمان.

الأطروحة الثالثة: تقول إن الثورات والانتفاضات التي اندلعت العام 2011، ما كان لها أن تنجح أو تستمر لولا **الدعم الخارجي**، بل إن البعض يتهمها صراحة أو ضمناً بالعلاقة مع الغرب، أو أن أصابعه ليست بعيدة عنها، وهكذا يجري التهويل من خطر التدخل الخارجي تحت مسوغ وزعم **المؤامرة** التي تحيكها الدوائر الغربية، وهو الأمر الذي تتعارض فيه الرؤى حد التخوين أحياناً بخصوص سوريا، وإذا كان الغرب ليس بعيداً عن المؤامرات والمشاريع التي تضمن مصالحه، فإن ضغط العامل الموضوعي أجبره هو أيضاً على الحديث عن إصلاح وتغيير ديمقراطي وتحول سياسي- اجتماعي لأنظمة مغلقة أو محافظة أو استبدادية أو ثوروية متسلطة، وإن كان بعضها صديقاً له.

وإذا كان الغرب لاعباً مهماً في أوروبا الشرقية في أواخر الثمانينيات، لكن الوضع الداخلي وتطورات الأحداث، ناهيكم عن البيئة التي خلقتها حركة **غورباتشوف** التي سميت "بالبريسترويكا والغلاسنوست" (إعادة البناء والشفافية) كانت قد هيأت التربة الدولية المناسبة لعملية التغيير، والتي إلتقت موضوعياً مع التوجهات الغربية في إطار الصراع الآيديولوجي وسيل الدعاية الذي كان سائداً بين الشرق والغرب في ظل الحرب الباردة، لكن الأمر مختلف في العالم العربي، بوجود (إسرائيل) من جهة والنفط من جهة أخرى، فضلاً عن تيار إسلامي أو إسلاموي مناقض كلياً

للغرب وتوجهاته، فليس من السهولة حساب عملية التغيير بطريقة تقليدية على الغرب وتوجهاته ومؤامراته.

وعلى الرغم من المواقف ذات البُعد المصلحي والتوظيف السياسي والذرائعية البرغماتية غير المبدئية التي حاولت بعض الحكومات الغربية الوقوف عند أبوابها عشية وبُعيد عمليات التغيير في العالم العربي، فإن الأمر إنكشف على نحو صارخ بين الافتراض والواقع، لاسيما التناقض والتعارض الحاد بين الادعاء بدعم الديمقراطية والتغيير الديمقراطي، وبين التلكؤ في دعم تغيير أنظمة معادية للديمقراطية وقامعة لشعوبها، لكن ضغط الرأي العام الداخلي في هذه البلدان ووجود مؤسسات وبرلمانات منتخبة وفي إطار مساءلة وشفافية، أعاد ترتيب أولوياتها وأوراقها لتتخذ مواقف لصالح عمليات التغيير، وإن أدّى إلى تدخلها عسكرياً، وهي التي أحجمت في البداية على **التدخل الإنساني**، ولا سيّما حينما شعرت أن ذلك يخدم مصالحها، كما حصل في ليبيا على سبيل المثال، فبعد تردّد الرئيس الفرنسي **ساركوزي** لدعم التغيير التونسي، اندفع للتدخل العسكري في إطار الناتو في ليبيا، بعد أن تعرضت سياسته إلى انتقادات حادة قد تؤثر في مستقبله السياسي.

وهو الأمر الذي دفع فرنسا لاحقاً للمبالغة في موضوع الإطاحة بالنظام السوري حتى بعد مجيء **الرئيس هولاند** الاشتراكي، وهو ما ورّطها بالتدخل العسكري في **مالي** بحجة الوقوف بوجه الخطر الإسلامي، وعلى الرغم من أن واشنطن تريد تغيير النظام السوري، لكنها لا تزال مترددة، بل غير مقتنعة بالتدخل العسكري المباشر وهو الأمر الذي يقترب من موقف الاتحاد الأوروبي، ولعلّ الغرب لا زال مكتفياً حتى الآن بالتدخل الخليجي، لا سيّما من جانب قطر وبالتنسيق مع تركيا، وقد ارتفعت لهجة الحديث عن حلّ سياسي للأزمة في إطار توافق بين السلطة والمعارضة، وهو ما تسعى إليه روسيا أيضاً، وفي حين تشدد واشنطن على رحيل الرئيس **بشار الأسد** كأفق للحل، تحاول روسيا أن يكون الحل مع بقائه على أمل إجراء انتخابات في العام 2014 وذلك تمهيداً للانتقال الديمقراطي.

وقد برهنت ثورات العام 2011 أن عملية التغيير هي داخلية بالأساس وأن دور الخارج فيها محدود جداً، وأن هذا الخارج يستثمر تعنّت الأنظمة ورفضها إجراء التغيير المنشود واللجوء إلى القمع والعنف وارتكاب أعمال منافية لحقوق الانسان، وعندها يكون من واجب العالم بما فيه الأمم المتحدة – (**التدخل الإنساني**) لوقف المجازر بحق السكان المدنيين في إطار قواعد القانون الدولي

الانساني، ولا ينسى الغرب في هذه الحالة استثمار ذلك لمصالحه الخاصة، سواءً في عمليات التدمير أو إعادة البناء لاحقاً، وبالدرجة الأساسية للنفوذ السياسي والعسكري.

الاطروحة الرابعة التي تقول إن **العرب لا يحتاجون إلى الديمقراطية بقدر حاجتهم إلى التنمية**، وإذا أردنا إعادة تركيب هذه الأطروحة فقد تصل إلى تسويغ عنصري ينطوي على استصغار حاجة العرب إلى تأمين الديمقراطية واحترام حقوق الانسان، وهي حاجات انسانية لبني البشر جميعاً، فالعرب بحاجة إلى الغذاء والدواء والعمل والصحة والتعليم والسكن كأولويات لا غنى عنها، ولكن من قال إن الإنسان يحيا بالخبز وحده؟، ومن قال إن بالامكان تأمين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من دون تأمين الحقوق المدنية والسياسية والمساواة أمام القانون، وبين الرجال والنساء والمواطنة والحق في انتخابات دورية وتغيير الحاكم عن طريق صندوق الاقتراع، والحق في المساءلة في إطار سيادة القانون وفصل السلطات واستقلال القضاء، وغير ذلك من عناصر الديمقراطية التداولية السلمية لـ دارة والمسؤولية؟.

وقد أثار هذا الأمر بعض نشطاء حقوق الإنسان ردّاً على الرئيس الفرنسي **جاك شيراك** في العام 2003، عند زيارته إلى تونس التي حاول فيها تزيين صورتها في مجال حقوق الإنسان، بزعم تأمينها الغذاء والعمل والسكن لمواطنيها، ونسي هدر الحقوق والحريات والكرامة الانسانية.

وقد ركّزت ثورة تونس وبعدها مصر وكذلك ليبيا واليمن وحركة الاحتجاج الواسعة في سوريا والبحرين، مثلما كان الحراك الشعبي في الجزائر والاردن والمغرب وعُمان وبعض دول الخليج وغيرها على الحريات والحقوق والكرامة ومحاربة الفساد، الأمر الذي يدحض أطروحة عدم الحاجة إلى الديمقراطية، وهي نظرة استصغارية طالما تصدر من فكر استشراقي، فحتى الحكومات التي لجأت إلى الحلول الأمنية أو العسكرية أو الاقتصادية، أدركت أهمية إجراء تغييرات ولو محدودة وتقديم وعود بتوسيع دائرة الحقوق الديمقراطية.

الأطروحة الخامسة تقول إن **الدين الإسلامي يحضّ على العنف والارهاب** وهو دين غير متسامح، وتتعارض تعاليمه مع الديمقراطية ومع الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، ومن ثَمّ فسيكون الاستنتاج المنطقي إنه غير مؤهل لحكم الديمقراطي أو لسيادة القانون أو احترام حقوق الإنسان، ولعلّ مثل هذه الفرضية ◀

تستند أيضاً إلى مرجعية عنصرية تستخف بحضارات الأمم والشعوب وثقافاتها وديانـاتها، وعلى الرغم من أن الإسلام دين غالبية سكان المنطقة العربية، فإنه دين شعوب غير عربية أيضاً، ولعلّ عدد المسلمين في العالم اليوم يقارب مليار ونصف المليار انسان، فهل سنلغي هذا الرقم الهائل من قائمة الدول الديمقراطية؟

وإذا كان الكثير اليوم في الغرب يتحدث عن تركيا دولة مدنية بخلفية إسلامية، ولاسيما أنها في حضن حلف الناتو، أو يتكلم عن الإسلام المعتدل والمنفتح، فهل تركيا أو غيرها بعيدة عن دين غالبية السكان المسلمين، وإذا كانت قواعد الديمقراطية وحقوق الإنسان شاملة وعالمية وكونية، فإن لها خصوصيات تبعاً للثقافات والحضارات والتاريخ، وهي جزء لا يتجزأ من كيانية كل أمة أو شعب، ويمكن أن تغتني القواعد ذات الطبيعة العامة والالزامية الشمولية الكونية بالقدر نفسه، من حضارات وثقافات الشعوب بما فيها الإسلامية.

وإذا كان للعرب أو للمسلمين بعض التجاذبات أو الاجتهادات الفكرية أو الثقافية، التي تمثل خصائص لشعوب أو أمم وجزءاً من تراثها وتاريخها وثقافتها، فإنها خاضعة للنقاش والجدل، والأخذ والرد، داخل مجتمعاتنا العربية والإسلامية ومع الغرب نفسه، مثلما توجد الكثير من الحقوق والحريات معرض جدل في الغرب نفسه وفيما بيننا أيضاً، لكن الفارق الوحيد بيننا وبينهم، هو وجود مؤسسات راسخة حامية للديمقراطية توطّدت عبر عقود من الزمان، وشهدت تطورات تدريجية لا نزال نحن عند بواباتها، ونفتقد لمثل هذه المؤسسات، لاسيما الرقابية التي تحاسب وتسائل وفقاً لحكم القانون ومبادئ الشفافية.

ولعلّ وجود مثل هذه المؤسسات لا يتعلق بالدين، بقدر تعلّقه بدرجة تطور المجتمع واختياره طريق التنمية الشاملة بمعناها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني، ومساهمة المجتمع المدني وتحقيق مبادئ المشاركة، فدولة مثل **الهند** فيها تعدد ديني وتنوّع قومي وإثني، وأديان مختلفة ولغات متعددة، وعلى الرغم من وجود كل ذلك، اختارت الطريق الديمقراطي، كدولة نامية، ونجحت فيها الديمقراطية إلى حدود كبيرة، وعلى الرغم من ظروف التفاوت الطبقي والاجتماعي، الاّ أنها استطاعت بناء قاعدة حقوقية وقانونية سليمة لتطوير الديمقراطية واحترام حقوق الانسان. و**تركيا** الإسلامية نموذجاً آخر، و**ماليزيا** التي يحتل المسلمون فيها نسبة كبيرة وأساسية من السكان، أقامت شكلا من الحكم التداولي والديمقراطي وسيادة القانون، دون أن يقف الدين عائقاً.

الأطروحة السادسة تقول إن الثورات العربية لم تطرح **قضية فلسطين** (القضية المركزية) في الصدارة وإن أولوياتها ليبرالية، في حين أن الصراع مع العدو الصهيوني ينبغي أن يشكّل محور عملية التغيير، ويذهب أصحاب هذه الفرضية إلى أنه لم يتم التحرّش باتفاقية كامب ديفيد في الثورة المصرية، وأن غياب أنظمة ممانعة كما هي سوريا، مثلاً سيؤدي إلى اختلال موازين القوى لصالح الدولة المغتصبة، وهو استنتاج ذهب اليه رئيس الوزراء العراقي **نوري المالكي** بتبرّم عندما تحدث عن الربيع العربي، ناهيكم عن فاعليات وأنشطة سياسية ودينية معظمها في الاطارات القومية والإسلامية التقليدية.

وإذا كان ثمّة صحّة في نصف الاستنتاج الأول، فإن النصف الثاني يجيب ويكمّل الاستنتاج الأول، وقد واجهت الثورات مسائل ملحّة كيانياً تتعلق بالحرية والكرامة ومحاربة الفساد واحترام حقوق الانسان، ولعلّه لا يمكن الحديث عن مجابهة مع العدو، دون توافر الحدّ الأدنى من الحريات التي غابت عن عالمنا العربي بسبب أنظمة الاستبداد والدكتاتورية، والحرّية هي المدخل لأية مجابهة وأي تغيير، وحتى حق الحياة لا يمكن الدفاع عنه دون توفّر الحد الأدنى من حرية التعبير، ناهيكم عن حق الاعتقاد وحق التنظيم وحق المشاركة وهي أركان أساسية وهياكل ارتكازية للحريات والحقوق الأخرى.

إن ردّ الفعل الصهيوني على التغييرات الحاصلة في البلدان العربية يفضح مدى تخوّف (اسرائيل) من موضوع الستراتيجية العربية، بإزاء الاتفاقيات المبرمة معها أو بإزاء أفق الصراع ومستقبله، وإذا كان هذا الموقف من تونس البعيدة عن دائرة الصراع، وهذا البلد الصغير بسكانه وإمكاناته، لاسيما العسكرية، فما بالك عندما حصل التغيير في مصر؟.

وكان من أولى نتائج التغيير **إعادة اللحمة الوطنية الفلسطينية**، بالاتفاق بين **حماس وفتح**، الذي رفضته (اسرائيل) رفضاً قاطعاً، بل إن الولايات المتحدة اشترطت لإعادة عملية بناء السلام، التخلي عن الاتفاق من جانب السلطة الوطنية الفلسطينية مع حماس.

فرد الفعل المصري على قتل عسكريين مصريين من جانب (إسرائيل)، والغضب الشعبي الذي أعقب ذلك، واضطرار المجلس العسكري المصري إلى اتخاذ إجراءات مشددة وغير مألوفة بالنسبة (الى إسرائيل) طيلة ثلاثة عقود من الزمان، بما فيها التهديد بطرد السفير الاسرائيلي وغيرها من المطالب الشعبية السريعة

والملحة مما يمكن للربيع العربي إنجازه، كل ذلك دفع رئيس الوزراء الاسرائيلي إلى الاعتذار عن الخطأ غير المقصود، في حين أن مطلب تركيا الأساسي كان الاعتذار عن قتل 9 من مواطنيها على ظهر سفينة مرمرة التي كانت تنقل المساعدات الإنسانية من الغذاء والدواء إلى سكان غزة المحاصرة، لكن اسرائيل الذي قتلت المدنيين العزّل بدم بارد في المياه الدولية رفضت الاعتذار، على الرغم من علاقات تركيا الوطيدة مع إسرائيل منذ اعترافها بها العام 1949، وتوقيع اتفاقيات أمنية وعسكرية معها مستمرة إلى الآن ومنذ سنوات الستينيات.

وكانت التحركات الشعبية العربية، **أردنياً ولبنانياً وسورياً** بمناسبة يوم النكبة العام 1948 وذكرى "النكسة" العام 1967، ومحاولة التوجّه إلى الحدود (الاسرائيلية) لإلفات نظر العالم حول حق العودة، ردّاً على ارتكابات (اسرائيل) واستمرار احتلالها للاراضي العربية، مثالاً على تجاوز المطالب الشعبية، للاتفاقات الرسمية بين البلدان العربية و(إسرائيل)، وكذلك موضوع تجميد الصراع مع (إسرائيل) ولا يعني ذلك سوى النكوص عن المجابهة مع العدو الاسرائيلي، الذي تريده الشعوب العربية وهو ما حاولت هذه الأطروحة ترويجه، بل إن التمرد الشعبي الجديد دفاعاً عن حقوقها الثابتة والعادلة والمشروعة وغير القابلة للتصرّف، لاسيما حق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين وتعويضهم عما لحق بهم من غبن واضرار، يصبّ في الاتجاه المعاكس.

لقد حرّكت الثورات العربية حالة الجمود التي وصلت إليها أوضاع الصراع العربي الاسرائيلي، خصوصاً بعد أن أصبحت جميع الطرق غير سالكة ولم تجد نفعاً **اتفاقيات أوسلو** لاحقاً أو و**أي ريفر** أو أية خريطة طريق، فقد وصلت جميعها إلى طريق مسدود أو غير سالك. ولعل مهاجمة السفارة الاسرائيلية واضطرار السفير الاسرائيلي وأركان السفارة إلى الهرب بطائرة خاصة هو واحد من التطورات الجديدة في المشهد السياسي لا ينبغي إغفالها إطلاقاً.

ولعلّ أية ديمقراطية أو تغيير أو تحوّل نحو الديمقراطية، ستؤدي حتماً إلى صالح قضية الشعب الفلسطيني وستصبّ فيها وليس العكس، وهذا يتطلب بنفسه إعادة النظر في الستراتيجيات الجيوبوليتيكية لعموم دول المنطقة، الأمر الذي سيعني إعادة صعود القضية المركزية إلى الواجهة، وذلك بفضل الثورات العربية، وهكذا سيكون حل القضية الفلسطينية محور عملية التغيير وليس العكس.

الأطروحة السابعة تقول بأن اندلاع الثورات العربية، سيؤدي إلى **تصدّع الهوّية الجامعة والمانعة للشعوب العربية**، لاسيما بصعود هوّيات إثنية وطائفية وعشائرية، في حالة من التشظي والتشطير، ويستدلون على ذلك بمحاولة إحياء نوع من **العشائرية في تونس** التي لا تعرف تقاليدها مثل هذه الظاهرة، وإذكاء **نار الصراع القبطي – الإسلامي في مصر**، وإشعال **فتيل المشكلة الجنوبية في اليمن** التي ازدادت تعقيداً في السنوات الأخيرة، فضلاً عن **مشكلة الحوثيين** (الجاهزة) وبعض ذيولها المذهبية، **وتعميق المشكلة الطائفية في سوريا**، لاسيما بين **السنة والعلويين**، ومحاولة تسعير **نار الصراع المسيحي-الإسلامي**، فضلاً عن انعاش المشاعر القومية الكردية المطالبة بحقوقها السياسية والثقافية والقومية، ولاسيّما حق المواطنة والمساواة وعدم التمييز، ناهيكم عن الحق في الجنسية، وكذلك تغذية **المشكلة العشائرية والقبلية والمناطقية في ليبيا**، وكذلك في **موريتانيا**، وفي **الاردن** وغيرها، فضلاً عن المشكلة **الأمازيغية في المغرب والجزائر، والمشكلة الطائفية والمذهبية في البحرين والمملكة العربية السعودية**، فضلاً عن ذيولها في بعض دول الخليج، ناهيكم عن التشظي الذي عرفه الوضع العراقي بسبب صيغة **بول بريمر** حول (**المحاصصة الطائفية والإثنية**) بعد الاحتلال العام 2003..

إذ غذّت غالبية الأنظمة العربية، الانقسام المجتمعي، تارة لأسباب دينية وأخرى طائفية أو مذهبية

وإذا كان الأمر صحيحاً إلى حدود غير قليلة، لكن ثمة أسباب موضوعية لذلك وكان لا بدّ لها أن تظهر على نحو عاجل أو مؤجل، فالنار كانت تستعر تحت الرماد كما يقال، إذ غذّت غالبية الأنظمة العربية، الانقسام المجتمعي، تارة لأسباب دينية وأخرى طائفية أو مذهبية أو عشائرية أو جهوية أو إثنية أو غيرها، بهدف الإبقاء على سلطة الحكام بأي ثمن.

ولعلّ من الطبيعي أن تظهر كل هذه النزعات بعد أية عملية تغيير، فقد ساهم النظام العراقي السابق الذي حكم البلاد بالحديد والنار في إضرام نار التعصب الطائفي والمذهبي، بتهجير مئات الالاف من العراقيين إلى إيران بحجة التبعية الإيرانية، واضطهاد الكرد واستخدام أشد الأساليب ضدهم بما فيها الأسلحة الكيماوية المحرّمة دولياً، كما حصل في **حلبجة** وغيرها، وكذلك لما يُعرف **بعمليات الأنفال** التي راح ضحيتها عشرات الآلاف من المواطنين الكرد، وما أن حصل التغيير حتى صعدت الهوّيات الفرعية لتحتل مكانة الهوّية العامة ◄

الجامعة، التي كانت تشكل الوطنية العراقية سداها ولحمتها مع هوّياتها الخصوصية، ولكن أسباب الاضطهاد والتمييز دفعت الجهات المتطرفة وغير المتطرفة في ظل صراعات واحتدامات إلى التمسك بالهوّيات الفرعية، المذهبية والإثنية وغيرها على حساب الهوّية العراقية الموحّدة، خصوصاً وقد عانت الهوّيات الفرعية من التنكّر والاجحاف والتهميش.

ولو سعت السلطات الحاكمة على مدى تاريخها منذ تأسيس الدولة العراقية العام 1921، لاحترام الهويات الفرعية في إطار مواطنة متكافئة ومساواة تامة، لما لجأت التيارات الأشد تعصباً للتنكر إلى الهوّية الجامعة، مع حقها في التمسك بخصوصيتها وهوّيتها الفرعية[16]، والأمر إلى هذه الدرجة بل أشدّ منها هو ما حصل في جنوب السودان، بعد استفتاء نال بموجبه الجنوبيون الذين يطالبون بالانفصال على أكثر من (98%) من الأصوات[17].

وإذا كانت مشكلة الأقليات في الغرب هي من تراث الماضي، لأن الأنظمة الديمقراطية في الغرب لا أعداء لها من الجيران...، ولا تخشى فيه الدولة من الأقلية القومية أو جماعة السكان الأصليين في أن تتعاون أو تتواطأ مع عدد مجاور أو معتد محتمل، كما يقول **ويل كيمليكا**، لأن ذلك لا وجود له، ولعل السبب في ذلك أن الغرب حلّ موضوع (الأقليات) بإعادة التعددية الثقافية إلى جذرها الداخلي وقطع إلى حدود كبيرة خيط التدخل الخارجي[18]، ولو تمكّنا من إقرار مواطنة متساوية وغير ناقصة أو مبتورة وفي إطار حق تقرير المصير للتنوع الثقافي، لاسيما القومي وطبقاً للخيار الديمقراطي، فإن مثل هذا التشظي الذي خلفته الأنظمة السلطوية الحاكمة لم يكن يترك أية هواجس أو مخاوف[19].

إن قضية التغيير الديمقراطي بحاجة إلى ثقافة لا تزال الشعوب العربية من أقصاها إلى أقصاها تفتقر لها

الأطروحة الثامنة تقول إن قضية التغيير الديمقراطي بحاجة إلى ثقافة لا تزال الشعوب العربية من أقصاها إلى أقصاها تفتقر لها، وحتى تتأهل هذه الشعوب فهي تحتاج إلى زمن ليس بالقصير، الأمر الذي يتطلب الاهتمام بالتربية والتعليم، لاسيما أن هناك أكثر من 70 مليون أمي عربي، غالبيتهم الساحقة من النساء، وأنهن لا زلن بعيدات عن سوق العمل والتأثير، ناهيكم عن تمكينهن ناهيكم عن تفشي البطالة وبشكل خاص لدى عنصر الشباب المتخرّج من الجامعات وتخبّط الأرياف العربية بحالات الفقر الشديد، إذ إن متوسط دخل الفرد في الأرياف العربية لا يتعدى الـ 300 دولار

16 - قارن: عبد الحسين شعبان، جدل الهوّيات في العراق، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2009.

17 - حصل الاستفتاء في 9 كانون الثاني (يناير) 2011، وتم اعلان جمهورية السودان التي اعترفت بها الأمم المتحدة والعديد من دول العالم كعضو جديد في الأسرة الدولية، في 9 تموز (يوليو) 2011.

18 - أنظر: كيمليكا، ويل- أوديسا التعددية الثقافية، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، عالم المعرفة، الكويت، يونيو (حزيران) 2011، ص 149 وما بعدها.

19 - أنظر: عبد الحسين شعبان، ما بعد كركوك هل جنوب السودان نموذج؟، صحيفة السفير (اللبنانية)، العدد 11968، 22 آب (أغسطس) 2011.

في السنة، ونسبة عالية من هجرة الكفاءات العربية وتركّز الثروات والمداخيل بشكل كبير لدى فئة قليلة من رجال الأعمال وبعض المسؤولين الحكوميين وغياب أي إبداع في الانتاج السلعي والخدماتي، الأمر الذي يبرز مساوئ الطابع الريعي للاقتصادات العربية الذي يشلّ قدرات مجتمعاتها الكبيرة ويحول دون دخولها النهضة العلمية والتكنولوجية والاقتصادية المطلوبة[20]، وعلى النشطاء والمعنيين الذين لا يزالون يتوجهوا إلى النخب المعزولة والمحدودة، التفكير بالغالبية الساحقة من الناس الذين هم بعيدون عن فهم أوليات الديمقراطية، ناهيكم عن ثقافتها، بحكم الموروث والعادات والتقاليد، وأحياناً بسبب التربية الدينية الخاطئة التي تجعل من الديمقراطية استيراداً غربياً أو اختراعاً مشبوهاً.

يزاد على ذلك استغلال الحكومات بعض الأطروحات ذات الطابع الطفولي لدمغ بعض دعاة ونشطاء حقوق الإنسان والمطالبين بالديمقراطية بوصفها صناعة خارجية، لاسيما بعض الاستفزازات للوجدان العام أو العقل الجمعي، خصوصاً وقد دخل التمويل على بعض منظمات المجتمع المدني، التي لم تكن بعيدة عن أصابع بعض الأجندات الغربية.

وعلى الرغم من محاولات التشويه والإساءة وبعض التصرّفات الخاطئة من بعض العاملين في إطار المجتمع المدني، الاّ أن هذه المنظمات كان لها أثر مشهود على امتداد الوطن العربي كلّه، فبعد أن كان العاملون بضع عشرات أو مئات، من المنخرطين في إطارات المجتمع المدني مع استمرار ظاهرة المنع أو عدم الترخيص القانوني، أو وضع الكوابح والعقبات في طريقها أو ملاحقة النشطاء وزجّهم في السجون، أو اضطرارهم للذهاب إلى المنافي فقد أصبحوا يعدّون بعشرات الآلاف.

لقد أثبتت منظمات المجتمع المدني أنها عملت بجد وإخلاص في تبنّي المطالب الشعبية، لاسيّما قضايا الحرّيات وسجناء الرأي والتعذيب وحقوق المرأة واللاجئين والمهمشين، وساهمت في نشر الوعي الحقوقي وفي التربية على حقوق الانسان، ودرّبت عشرات الآلاف في مختلف الميادين من البيئة إلى الصحة والعمل والتربية والتعليم والاعلام والبرلمانات وأجهزة القضاء والشرطة، فضلاً عن الأكاديميين ومؤسسات المجتمع المدني ذاتها، ناهيكم عن أطراف الحركة السياسية ونشطائها من الفاعلين السياسيين.

ولعلّ مثل هذه المساهمة المتعدّدة والواسعة والمتراكمة، جاءت لحظتها يوم اندلاع شرارة الثورة، فتحركت الجماهير لتضع حداً لمعاناتها وآلامها، تلك التي ◀

20 - لعلّ مفهوم الريع لايزال ضبابياً وقليل الاستعمال لنقد الأوضاع العربية، واستشفاف طرق وأساليب الخروج من مساوئ الاقتصاد الريعي، في حين ينظر البعض إلى فوائده دون المساوئ في حياة المجتمعات، وتأثيرهما على نمط الحياة وإدارة الحكم.

أنظر: جورج قرم، في نقد الاقتصاد الريعي العربي، أوراق اقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة شؤون اقتصادية (1)، بيروت، 2011، ص 7 و8.

وصلت مع الأنظمة السابقة إلى **نقطة اللاعودة**، فلم يكن بدّ من التغيير، وإنْ اتّخذ مسارات مختلفة، لكن هدفه كان واحداً، هو التحوّل إلى الديمقراطية بدلاً من الاستبداد.

الأطروحة التاسعة - تقول **بعدم وجود حامل اجتماعي** لعملية التحوّل الديمقراطي، فالقوى الديمقراطية واليسارية الماركسية والقومية والليبرالية الأقرب إلى المشروع (التحرري) ضعيفة ومشتتة وتعاني من مشكلات مزمنة وإخفاقات مستمرة لدرجة الاحباط واليأس أحياناً، فضلاً عن ضعف ثقتها بنفسها بسبب ما تعرّضت له من قمع وملاحقة، أما الإسلاميون فهم يريدون دولة إسلامية، وربما هم غير معنيين كثيراً بالتحوّل الديمقراطي، وأن ما يطرحونه عن الديمقراطية، هو مجرد زيادة بعض الهوامش في ظل الدولة الاستبدادية القائمة، تتيح لهم فرصة التحرك والكسب وتخفف عنهم الملاحقة والتضييق.

ولم يتوقف الكثير من المتابعين عند بعض التطوّرات التي حصلت لدى التيار الإسلامي، في مصر أو في سوريا أو في العراق أو في لبنان أو في فلسطين أو في السودان أو في البحرين أو المغرب أو تونس أو الجزائر وإلى حدود كبيرة في تركيا وإيران، بخصوص العلاقة مع الآخر، اضطراراً أو اختياراً، ذلك أن مسألة الانفراد وإدعاء (العصمة) أو الأفضليات لم تعد تُطرح جهاراً في أقل تقدير، بل إن بعض القوى الإسلامية ضمّنت في برامجها مسألة التحوّل الديمقراطي وقبلت بآلياته سواء تحت باب الإنتخابات أو الشورى أو التوافق أو غيرها.

وتدريجياً أخذ بعضها (يعترف بوجود الآخر) ويتعاطى معه على أساس سياسي وضمن مشتركات ومطالب سياسية وطبقاً لسياسة الأمر الواقع، وهي الحالة التي لا تلغي الخلاف الآيديولوجي، بل تؤجله، لاسيما موضوع الصراع على قيم السماء، طالما هناك إمكانية للعمل المشترك أو للتوافق على بعض مطالب الأرض، خصوصاً المتعلقة بالفقر والفساد والرشا واحترام الكرامة الإنسانية وغيرها.

وهذا الأمر أيضاً يلتقي به التيار العلماني– المدني، مع التيار الديني، وهناك مساحات مشتركة للتوافق، أما الخلافات الآيديولوجية، فلن تتقدم على طبق السياسة، وكلّما كان الطرف العلماني والمدني، قوياً ومؤثراً تتوفر فرصاً أوسع للتعاطي والتعاون مع الطرف الإسلامي، لاسيما إذا لم يحاول الانفراد والعزل.

الأطروحة العاشرة تقول بأن **الشباب** وإنْ فجّر الثورات وقادها، الاّ أنه **غير مؤهل لإدارة الدولة**، لأنه لا يمتلك الخبرات الكافية، الأمر الذي يتطلّب الوقوف

على هذه الخبرة من مصادرها وليس ذلك سوى القوى السياسية التقليدية، التي تتمتع بالنضج والحكمة وبُعد النظر، ناهيكم عن التأني والتبصّر وعدم الاندفاع. ولعل في ذلك محاولة لمصادرة حق الشباب في قيادة التحوّل الديمقراطي، وإذا كان جزء من الأطروحة صحيحاً وهو ما يحتاج الشباب للاستعانة به، لاسيما للعقول والأدمغة المفكرة، فضلاً عن التجارب والخِبَرات المتراكمة في الادارة والاقتصاد والاجتماع والقانون والسياسة، لكنه لا ينبغي النظر إلى الشباب باستصغار، أو من فوق، ففي ذلك نظرة (أبوية- بطرياركية) لجيل الشباب الذي قاد الربيع العربي على نحو شجاع وحاسم.

ومثل هذه النظرة التشكيكية الاستصغارية للشباب، تبدأ من أنهم ليسوا وحدهم من قاد التغيير، بل إن كل كيانات المجتمع قد شاركت فيه، فضلاً عن ذلك أن القوى السياسية التقليدية ساهمت في حرث الارض للتغيير عبر نضالات طويلة الأمد قدّمت فيها تضحيات جمّة، ناهيكم عن دور المجتمع المدني في رفد حركة التغيير بعناصر وأدوات من الشباب ساهمت في إنجاز التغيير لاحقاً، وإذا كان كل ذلك صحيحاً، لكنه في الوقت نفسه لا يعني مصادرة إرادة الشباب التي فجّرت وقادت حركة التغيير وكانت فعلياً وقودها، ومحاولة فرض نوع من الوصاية أو الأبوية عليهم[21].

21 - نشير إلى بعض الدراسات التي صدرت خلال السنوات الأخيرة فقط بخصوص الربيع العربي:

James L. Gelvin, The Arab Uprisings: What Everyone Needs to Know (Mar 6, 2012)

Lin Noueihed and Alex Warren , The Battle for the Arab Spring: Revolution, Counter-Revolution and the Making of a New Era (May 14, 2012)

Nasser Weddady, Sohrab Ahmari and Gloria Steinem, Arab Spring Dreams: The Next Generation Speaks Out for Freedom and Justice from North Africa to Iran (May 8, 2012)

، (Jan 8, 2013)

القوى الناعمة
وإدارة الصراع عن بعد

الدكتور
محمد حمدان

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية 2013

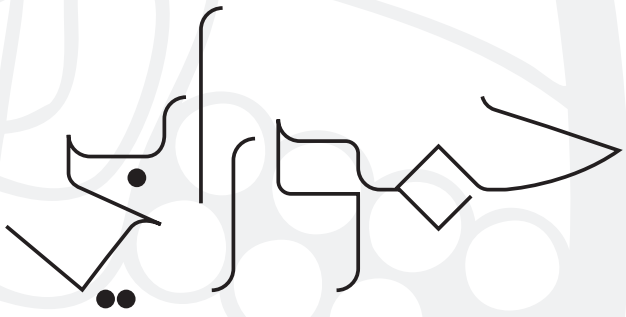

ملف العدد:

ربيع التغيير في دول الخليج: الفرص والتحديات.

- فرص التغيير السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي
د. صلاح سالم زرنوقة .

- الإخوان- الوهابية- السلفية: الصراع على قيادة التغيير في العالم الاسلامي قاسم قصير.

- تأثير الهوية والانتماء على فرص التغيير السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي د. نسيب حطيط.

- السعودية بين إشكالية النظام التقليدي ودعم التغير الشعبي
د. يسرى مهدي صالح.

- الغرب وربيع دول مجلس التعاون: البحرين أنموذجاً
عبد النبي العكري

فرص التغيير السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي

أ.د. صلاح سالم زرنوقة

* أكاديمي وباحث من مصر

* - أستاذ العلوم السياسية- بكلية التجارة - جامعة بور سعيد- مصر

مقدمة

لاشك في أن مرحلة جديدة في التاريخ العربي قد بدأت، مرحلة ثورية أسقطت نظماً ووضعت أخرى على طريق السقوط، ولاشك أنها ستسمر حتى تؤتي ثمارها في جميع أرجاء المنطقة. وبحكم طبيعة الأمور لابد أن يمتد تأثير الربيع العربي إلى دول مجلس التعاون الخليجي، فهي جزء من المنطقة العربية التي شهدت موجة الثورات الشعبية، لاسيما أن هذه الثورات قد حدثت على نحو متتال أو بطريقة متوالية، وقد تمثل هذا التوالي في البدء بثورة تونس في 17 ديسمبر 2010، ثم ثورة مصر في 25 يناير 2011، ثم ثورة اليمن في 14 فبراير2011، ثم ثورة ليبيا في 17 فبراير 2011، ثم ثورة سوريا في 15 مارس 2011.

وذلك فيما يشبه ماحدث في العالم العربى في بداية النصف الثاني من القرن العشرين في أعقاب التحرر من الاستعمار الأوربي، وفيما هو قريب الشبه أيضاً بماحدث في أوربا الشرقية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وبداية عصر العولمة، والمعنى الذى يمكن استبطانه أو استنباطه من هذه الحقائق التاريخية، هو فكرة العدوى واحتمالات انتشارها، لاسيما أن هذه العدوى قد وصلت إلى منطقة الخليج، إذ بدأت موجة الاحتجاجات الشعبية في البحرين في 14 فبراير2011 إلى

جانب أحداث - من هذا القبيل - وقعت في السعودية وفي الكويت[1].

وإن تكن عدوى الربيع العربي مسألة حتمية، فإن هناك مايشير إلى أن هذه العدوى ليس لها صيغة واحدة، وليس من الصحيح أن تأخذ الشكل نفس في كل الدول، ولعل ذلك واضحاً في الدول التي شهدت ثورات شعبية، والتي تباينت نماذجها من دولة إلى أخرى، بحسب خصوصية كل دولة[2]، وإنْ كانت الخصوصية في دول مجلس التعاون الخليجي أكثر وضوحاً، فإن النتيجة

المنطقية هى أن هذه الدول سوف تشهد ربيعاً خاصاً بها، والذي يبدو أن احتمال سقوط النظم فيه مازال مستبعداً ما لم تقاوم عمليات التغيير، ومعنى ذلك أنه ما بين حتمية عدوى الربيع العربي من ناحية، وخصوصية هذه الدول من ناحية أخرى، فالأرجح أن يقع الربيع الخاص الذى يمكن أن تشهده هذه الدول، ضمن خيار ما هو أقل من الثورة الشعبية وما هو أكثر من أن تبقى على حالها...، هذا الخيار هو التغيير السياسي الذى يجب أن تمارسه هذه الدول لأسباب عديدة، أهمها تجنب تنامي الحركات الاحتجاجية فيها.

أن هناك ما يفرض خيار التغيير في هذه الدول قهراً أو غصباً على النظم الحاكمة فيها

ولاشك في أن هناك ما يفرض خيار التغيير في هذه الدول قهراً أو غصباً على النظم الحاكمة فيها، ولا شك في أن العوامل التي تفرض هذا التغيير تمضى في مسارات معينة أو في اتجاهات صارت محددة، ولاشك كذلك أن هناك عوامل تساعد في إحداث هذا التغيير وعوامل أخرى تعطل أو تعرقل، وهو ما يطلق عليه الفرص والتحديات أو القيود، وعلى أساس التفاعل بين هذه المجموعات الثلاث من العوامل سوف تتوقف طبيعة هذا التغيير وحدوده وآلياته، ومن هنا يتحدد موضوع هذه الدراسة في محاولة تعّرف خصوصية دول مجلس التعاون الخليجى التي تجعل تأثير الربيع العربي عليها مختلفاً أو محصوراً في التغيير السياسي من دون أن يصل إلى حد الثورة، ثم في الكشف عن المعطيات - الكامنة في موجة الربيع العربي- التي تفرض هذا التغيير وتحدد مساراته، مع رصد بعض العوامل التي يمكن أن تساعد في إحداث هذا التغيير أو تعويقه، ثم قراءة في ما تسفر عنه هذه العوامل مجتمعة من رسم حدود هذا التغيير.

أولاً: التغيير السياسي هو البديل لسقوط النظم في دول المجلس

إذا كان سقوط النظم الجمهورية - التي لم تسقط بعد - وارداً بدرجة كبيرة، فإن احتمال سقوط نظم ملكية أمر مستبعد، بعبارة أخرى سوف تسفر موجة ◀

1 - Robert Springborg, "Whither the Arab Spring? 1989 or 1948", The International Spectator, Vol. 46, Issue 3 (2011) p. 5.

2 - Stephen M. Saideman, "When the Conflict Spreads ? Arab Spring and the Limits of Diffusion" ,International Interactions, Vol.48 ,Issue 5 (2012) pp. 713-

المد الثوري عن سقوط معظم النظم الجمهورية، أو كل النظم الجمهورية عدا التي مرت بظروف استثنائية منها، وهي تلك التي عرفت حروبا أهلية (لبنان والجزائر والسودان) أو شهدت احتلالاً أجنبياً (العراق). لكن في الوقت نفسه لابد أن تسفر عن إصلاحات في النظم الوراثية، والحقيقة أن ما يعصم النظم الوراثية من السقوط هو أنها لم تضع نفسها- أو لم توضع- في المأزق الذى وضعت فيه الجمهوريات، ولم يزل أمامها متسع لتحقيق الإصلاحات المطلوبة.

من المقارنة- عبر فترة من الزمن– بين النظم الملكية والجمهوريات في العالم العربي، يتضح أن النظم الوراثية بصفة عامة أكثر استقراراً من الجمهوريات، ولعل هذا الاستنتاج لا يعد اكتشافاً، فمجرد إلقاء نظرة على الواقع السياسي سوف تؤكد صحة هذه المقولة، ومعنى ذلك أن واقع هذه البلدان لايستدعى الثورات الشعبية، قد يرى البعض أن عوائد النفط الكبيرة في هذه النظم، قد ساعدت في تلبية المطالب الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها وتحسين أحوالهم المعيشية، ومن ثم استمدت هذه النظم شرعيتها من هذه العطاءات.

هذا التفسير قد يكون صحيحاً نسبياً، لكنه عندما يؤخذ على إطلاقه يصير سطحياً على قدر ما فيه من سذاجة أو براءة أكاديمية، ذلك أن الأردن والمغرب ليس لديهما نفط، وفي المقابل فإن النفط في ليبيا لم يضمن لها الاستقرار، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية فإن ارتفاع مستويات المعيشة، أدى إلى حمل الشعوب على المطالبة بالحريات السياسية، ومعنى ذلك أنه قد يكون مصدراً لعدم الاستقرار في هذه النظم، وأن المقاصة بين الخبز والحرية مسألة محكوم عليها بالفشل، فالشعوب تريد الاثنين معاً، ولايمكن أن ترضى بواحدة بديلاً عن الأخرى، وأن معادلة الخبز - الحرية ليست صفرية، ولم تكن كذلك أبداً، وإذا زدنا على ذلك أن هناك مجتمعات فقيرة تحمل على أكتافها نظماً مستقرة، اتضح كم كان قزمياً هذا التفسير!.

أن ما يعصم النظم الوراثية من السقوط هو أنها لم تضع نفسها- أو لم توضع- في المأزق الذى وضعت فيه الجمهوريات

وأن معادلة الخبز- الحرية ليست صفرية، ولم تكن كذلك أبداً

إنها خصوصية النظم الوراثية العربية التي تتمثل: **أولاً** في حالة الاستمرارية التي وسمت هذه النظم مقابل حالة الانقطاع التي وصمت الجمهوريات، فلم تشهد النظم الوراثية حالة الانقطاع التاريخي، أو حالة الانفصال عن التاريخ التي عرفتها النظم الجمهورية، وبقطع النظر عن الأسباب والتي يأتي العامل الاستعماري في

مقدمتها، فإن مظاهر ذلك تجلت في أن النظم الجمهورية قد نهضت على أنقاض النظم السابقة لها، إذ أزاحتها بالكامل وأقامت نظماً بديلة، أو لم تكن هناك نظماً من الأصل، فكان عليها أن تبدأ من الصفر، وفي الحالتين كان الموقف واحداً، وهي أن هذه النظم بدأت من فراغ. وبرغم أن هذه الحالة كانت بمثابة فرصة تاريخية للبناء من جديد على أسس سليمة، إلا أن ذلك لم يحدث، وما حدث هو أن عمليتي البناء والهدم قد تبادلتا المواقع زمنياً، في حالة من عدم الاستقرار بدت في بعض الأحيان بالغة الخطورة. في النظم الوراثية، حدث العكس تماماً، فقد ظلت النظم القديمة باقية ومارست عمليات الإصلاح أو التطوير من داخلها. ومبدأياً لم يكن هذا أفضل من ذاك، بل على العكس بدت النظم التي استمرت أسوأ من تلك التي أحدثت تغييراً جذرياً، لكن مع مرور الوقت انقلبت الآية، فقد ظلت النظم التي لم تُهدَم مستمرة وربما مستقرة، وظلت الأخرى تتخبط بين هدم وبناء.

والحقيقة أن المسألة تاريخياً أعمق من ذلك، فمن ناحية كان للظاهرة الاستعمارية أثر خطير في تحديد مصائر هذه النظم، فهى التي أحدثت الانقطاع وهى التي كرست القطيعة مع الماضي، ونستطيع أن نلحظ علاقة وثيقة بين جبروت الاستعمار في بعض الدول، وحجم القطيعة مع الماضي، بعبارة أخرى فإن الدول التي عانت أكثر بعد التحرر من الاستعمار، هي التي شهدت تضخماً في الظاهرة الاستعمارية وصل إلى حد تغيير الهوية والثقافة فيها (الجزائر وتونس وليبيا أبرز الأمثلة)، وبالمنطق نفسه فإن الدول التي خاضت حروباً طويلة مع المستعمر، والتي سطرت أعظم ملاحم الكفاح الوطني من أجل التحرر، هي التي زادت معاناتها بعد التحرر.

ويرتبط ذلك بالعنصر الثاني في التحليل، وهو أن هذه الحروب ضد الاستعمار وما ارتبط بها من قصص الكفاح، قد صنعت نخبة من القيادات التاريخية، وأنها فسحت المجال لتعاظم دور الجيوش فيها، ومن ثَمّ فإن مهمة البناء بعد التحرير أوكلت تلقائياً لهذه النخب ولتلك المؤسسة العسكرية، فحدث ما حدث من انقلابات ومن تورط الجيوش في العملية السياسية، ربما حتى اللحظات الأخيرة التي توقف فيها نجاح الثورات الشعبية، التي بدأت موجتها مع مطلع عام 2011 على مواقف هذه الجيوش ودورها (في تونس ومصر وليبيا وسوريا كأمثلة).

لقد كانت الظاهرة الاستعمارية صاحبة اليد الطولي في تشكيل المسار- والمسيرة - والمصير التاريخي لهذه الدول، فلم يقتصر الأمر على ذلك فقط، بل ظلت العلاقة مع القوى العالمية المسيطرة مهمة في رسم ملامح الصورة، لقد ◄

كان موقف هذه القوى من حركات التحرير، وما أفرزته من قيادات تاريخية عدائياً بالدرجة الأولى، وفي المقابل ظلت العلاقة مع النظم التي لم تعرف هذه الظواهر على ما يرام أو حميمة تقريباً، وبرغم تقلب الأوضاع وتغير الظروف ظلت تلك العلاقة هي المحك الأساسي في استقرار نظم المنطقة.

وعلى أساس هذه العلاقة صنفت دول المنطقة في الآونة الأخيرة إلى معسكرين، معسكر الموالين للغرب ومعسكر المناوئين أو المارقين، وتعرض المعسكر الثاني لضربات موجعة من هذا الغرب، كان أبرزها إسقاط نظام صدام حسين واحتلال العراق ثم تقسيم السودان. ولم يكن من قبيل الصدفة، أن نجد أن النظم الوراثية كانت على الدوام ضمن معسكر الموالين للغرب، لكنها كانت صدفة أن نرى نظماً جمهورية حليفة لهذا الغرب، وبالمنطق نفسه لم تكن صدفة أن يتخلى هذا الغرب عن الموالين له من النظم الجمهورية.

صنفت دول المنطقة في الآونة الأخيرة إلى معسكرين، معسكر الموالين للغرب ومعسكر المناوئين أو المارقين

ولسنا هنا في معرض تقويم الأحداث، لكن المقصود هو أن موقف القوى الكبرى كان دائماً لصالح بقاء النظم الوراثية، ولم يكن أبداً في مساندة النظم الجمهورية حتى لو كانت حليفة...، لقد خذلت الولايات المتحدة الأميركية حليفاتها من الجمهوريات العربية مرات عديدة، وساندت - وتساند - النظم الوراثية في كل الأحوال.

ومن المؤكد أن هذا الاستثناء للنظم الوراثية- لاسيما في الخليج - سوف يستمر، ومن المشكوك فيه أن تترك أياً منها ليسقط، حتى لو توافرت الإرادة الشعبية المطالبة بهذا السقوط[3].

وتتمثل خصوصية هذه النظم ثانياً في دوام شرعيتها مقارنة بذهاب شرعية النظم الجمهورية أو تآكلها بمرور الوقت، في النظم الجمهورية رفعت القيادات التاريخية التي أفرزتها حركات الكفاح الوطني والنظم العسكرية، التي تمخضت عن الثورات والانقلابات عقب الاستقلال...، رفعت سقف المطالب لدى الجماهير العريضة، وبطبيعة الحال عجزت هذه النظم عن تلبية هذه المطالب، ومن ثم أصبح تغييرها وارداً.

وفي كل تغيير يوضع النظام بكامله على المحك، فإما أن يتم تغييره جذرياً، وهنا يأتي نظام جديد ليبدأ على عجل من فراغ في إعادة البناء، والتي تفترض تكلفة عالية تدفعها الشعوب، وإما أن يتم ترقيع نظام بال، كان قد آل إلى السقوط، ولم يسقط من قبيل شراء الوقت، والغريب أن المسألة كانت تتكرر، ففي كل مرة

3 - راجع تفاصيل هذا الجزء في: صلاح سالم زرنوقة، أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012) الفصل الرابع.

ترتفع التوقعات الجماهيرية، وفي كل مرة تصاب الشعوب بخيبة الأمل، وهنا نؤكد على ثلاثة مظاهر لمسيرة التطور في النظم العربية:

المظهر الأول: هو أن النظم الجمهورية شهدت تحولات دراماتيكية عجيبة، استخدمت فيها كافة الوسائل التي تدخل في باب الادعاء بوجود ديموقراطية، حتى وصلت إلى حد اجراء انتخابات تنافسية على مستوى رئاسة الدولة، ولم تكن الانتخابات حرة ولا كانت نزيهة، ولا كان للناخب فرصة اختيار فيها، وكانت عبارة عن مسرحيات هزلية مكشوفة رديئة الإخراج، ووصل الأمر إلى توريث الأبناء من بوابة الديموقراطية، المهم في هذا المنحى، هو أن الجمهوريات قد استنفذت كل وسائل التغيير وكل دعاوى الإصلاح، من دون أن تقدم تغييراً حقيقياً أو إصلاحاً جاداً، ولم يعد أمامها ماتقوله أو تقدمه للجماهير التي باتت على يقين من انعدام مصداقية هذه النظم، فكان لابد أن تسقط.

أما النظم الوراثية فلم تكذب على شعوبها، ولم تدع أو تستخدم الأشكال الديموقراطية، ومن ثم بقي أمامها الكثير لتقوله لشعوبها، كما بقي أمامها الكثير لتفعله في هذا الشأن، وعليه فقد بقيت لديها فرصة واسعة في تحقيق إصلاحات ترضى عنها- أو ترضى بها- شعوبها.

المظهر الثاني: هو أن التحولات الدراماتيكية في الجمهوريات لم تحقق تراكماً يذكر، أو حققت في أحسن الأحوال تراكماً لا يذكر، واعتمدت على الشكل وعلى شراء الوقت، وكل ما حصل أنها ملأت الأرض ضجيجاً بادعائها الديموقراطية، على حين يشهد الواقع على الأرض بأنها تسلطية، هذا بعكس النظم الوراثية التي باتت متهمة بأنها ليست ديموقراطية، وأن التحولات فيها بطيئة، على حين أنها كانت واضحة مع نفسها منذ البداية، وصادقة مع شعوبها في أغلب الأحوال، ومن ثم لم يكن لديها، إلا أن تصنع وكنوع من التعويض استحقاقات هذه الديموقراطية من الناحية الجوهرية، وربما دون أن تتحدث عنها، ولذلك فإن تكن جرعة الديموقراطية فيها شحيحة، لكنها بدت حقيقية.

المظهر الثالث: في مسيرة التطور يتعلق بالنخبة في هذه النظم، فالنخبة المسيطرة موجودة في الجمهوريات كما هى موجودة في النظم الوراثية، وظلت في الحالتين مستقرة بمعنى طول البقاء. صحيح أن أفرادها أوعناصرها قد تتغير، وقد تغيرت وجوه كثيرة لكنها بقيت كمؤسسة واستمرت، بقيت كمؤسسة العائلة في النظم الوراثية، وبقيت كمؤسسة المصالح في النظم الجمهورية، ولعل علاقات المصالح كانت في بعض الأحيان أقوى من روابط الدم. لقد نجحت النظم الوراثية

في الإبقاء على العائلة موحدة ومسيطرة، كما نجحت النظم الجمهورية في الإبقاء على المصالح موحدة وعلى النخبة مسيطرة، لكن ثمة اختلافات جذرية بين هذه وتلك...، اختلافات جعلت النخبة في النظم الوراثية تحتفظ بشرعيتها، وجعلت النخب في الجمهوريات تفقد شرعيتها!.

ففي التكوين استندت النخبة في النظم الوراثية إلى صلة الدم، على حين ارتكزت في النظم الجمهورية على علاقات المصالح، وقد عنى ذلك أمرين، الأول أن الأجيال المتعاقبة من النخبة في النظم الوراثية، لم تكن تشعر بضآلتها بإزاء عظمة الأجيال السابقة، بل كان ذلك مصدراً لشرعيتها ووسام شرف على صدورها، في حين مثلت عظمة الجيل الأول من النخبة في النظم الجمهورية من القيادات التاريخية، التي أعقبت معارك التحرير، والتي أنجزت ثورات مجيدة في هذه الفترة ...، مثلت أو شكلت مأزقاً بالنسبة إلى الأجيال اللاحقة التي أتت بعدها، فقد شعرت هذه الأجيال بنوع من القزمية بإزاء هذه القامات الشامخة التي سطرت ملاحم كفاحها ضد الاستعمار، والتي وقع على كاهلها عبء تأسيس دول جديدة، ومن ثم كان على هذه الأجيال أن تبحث عن مصادر جديدة لشرعيتها، فالسابقون لهم كانوا هم صانعي السلطة، أما هم فقد صاروا صنيعتها.

أن الأجيال المتعاقبة من النخبة في النظم الوراثية، لم تكن تشعر بضآلتها بإزاء عظمة الأجيال السابقة

هؤلاء الذين دافعوا عن الأحادية السياسية والاقتصاد الاشتراكى، هم أنفسهم الذين رفعوا شعار التعددية واقتصاد السوق

الأمر الثاني أن رابطة الدم التي تستند إليها النخبة في النظم الوراثية مسألة عضوية لا تتغير، على حين أن الأساس في نخبة النظم الجمهورية هي المصالح، ومن الطبيعي أن يتغير، بل ولا بد للمصالح أن تتغير بحكم طبيعة الأشياء، من هنا كان الحفاظ على استمرار النخبة في النظم الوراثية، لا يفرض ثمناً أو تكلفة، وكان من الطبيعي أن يفرض ثمناً في النظم الجمهورية، وقد تمثل هذا الثمن في التلون السياسي مع كل مرحلة، فوجدنا هؤلاء الذين دافعوا عن الأحادية السياسية والاقتصاد الاشتراكى، هم أنفسهم الذين رفعوا شعار التعددية واقتصاد السوق، بعبارة أخرى كان عليهم أن يتحولوا إلى ضاربي دفوف مع كل تغيير، وبالمعنى الحرفي كان من بينهم من يضرب الدف وكذلك من يجيد الرقص، وهو قول جد وما هو بالهزل.

لم يحدث ذلك في نخب النظم الوراثية، ليس لأنه لم تكن هناك تحولات كبيرة، ولكن لأن التحولات لن تطيح بهم لأنهم جزء أصيل من النخبة، لا يمكن فصله بحكم صلة الدم، وتمثل هذا الثمن أيضاً في أن تأتي عناصر النخبة المسيطرة في عملية

التجنيد بكفاءات أقل منها، خصوصاً أنها كانت بحكم الظروف، تشعر بأنها أقل من سابقيها...، تأتي بقيادات أقل في مستويات الكفاءة والخبرة، حتى لا تسرق منها الأضواء أو تسحب منها الأدوار، فلن تستقطب من قنوات التجنيد أفضل عناصرها، ولن تأتي بمن هم أفضل من عناصرها، إن نجاح نخب النظم الجمهورية في الحفاظ على وجودها كان يعنى فشلها التام في إنجاز أية تنمية، وبقدر النجاح في المهمة الأولى، كان الفشل في الثانية... قدراً بقدر أو كيلاً بكيل[4].

ويكمن بقية التفسير في كيفية تشكل النخب في الحالتين، ففي النظم الوراثية تشكلت النخب منذ البداية كنتيجة طبيعية أو كحاصل للجمع بين السلطة والثروة، في حين أنها دأبت على التشكل في النظم الجمهورية عن طريق محور الجمع بين السلطة والثروة على فترات متعاقبة وفي ترتيبات متبادلة، فبدأت بالثروة كطريق إلى السلطة، ثم صارت تبدأ بالسلطة لتصل إلى الثروة، ثم خلطت بين الاثنتين فأقامت زواجاً غير شرعياً بين السلطة والثروة. وعليه ففي الوقت الذى قضى فيه التطور الطبيعي في النظم الوراثية بفك هذا الارتباط بين الثروة والسلطة، قضى نفس التطور في النظم الجمهورية بتوثيق الرباط بينهما.

وعنى فك الارتباط في الأولى أن تتقاسم الجماهير عوائد التنمية مع النخبة، في حين عنى في الثانية أن تنهب النخبة عوائد التنمية وتسلب الجماهير حقها فيها، إن نخبة بهذه المواصفات في النظم الجمهورية لابد أن تفقد شرعيتها ولابد أن ترحل بعد أن استنفذت كل وسائل البقاء وبعد أن استنزفت كل موارد البلاد، فهي ترحل الآن بعد أن أتمت دورة كاملة على مدى أكثر من نصف قرن، بدأت فيه بعناصر ثورية شابة، وها هي تعود من جديد على أيدي ثوار شباب أو على جثث شباب الثوار.

ثانياً: الربيع العربي يفرض التغيير ويحدد مساراته واحتمالات نجاحه

الربيع العربي (معطى جديد) شامل لكل دول المنطقة، بحكم اتصالها الجغرافي وترابطها العضوي وبفضل تماثل تاريخها وتجانس ثقافتها ومقومات العروبة فيها، ولا يمكن أن نتصور أن تكون دول مجلس التعاون الخليجي استثناء من ذلك، فثمة حتمية في وصول الربيع العربي إلى هذه المنطقة وتأثيره فيها، وأقصى ما يمكن تصوره، هو أن يكون لهذه المجموعة من الدول ربيعها الخاص، وذلك لخصوصيتها التي سبق توضيحها، وهو ما يعني أن هذه الدول سوف تشهد ربيعاً صامتاً في مقابل هذا الربيع الصاخب الذى عرفته شقيقاتها من الجمهوريات العربية[5].

الربيع الصامت هو (التغيير السياسي الحميد أو المنضبط أو المُدار) الذى ينبغي

4 - في خلفية التحليل الوارد في هذا الجزء، أنظر:

- B. Bueno Mesquita, et. al., The Logic of Political Survival (Cambridge: MIT Press, 2004).
- George Egorov and Konstantin Sonin "Dictators and Their Viziers :Agency Problem in Dictatorships", William Davidson Institute Working Papers, No. 735 (January 2005) pp. 3–4 .

5 - فهمى هويدي، عام الافتراق العربي، جريدة الشروق، (7 يناير 2013).

أن تمارسه نظم الحكم في هذه الدول، استجابة لاحتجاجات الجماهير فيها أو لقطع الطريق على هذه الاحتجاجات، وفي كل الأحوال فإن هذا الطريق هو الأكثر أمناً والأقل تكلفة بالنسبة إليها، ليس فقط تجنباً للثورات فيها، ولكن أيضاً تجنباً لاتساع حركات الاحتجاج والتظاهر التي إن حدثت، فمن المتعذر السيطرة عليها أو التحكم فيها أو معرفة مآلاتها وحدودها، وما يمكن أن يؤدي إليها أو تفرض من نهايات مفتوحة.

هذه الحتمية يعززها- إلى جانب العوامل التي سبق ذكرها- عاملان أساسيان:

العامل الأول: هو عدوى الثقافة وميل الشعوب إلى التقليد، والثقافة تنتقل بسرعة عندما تتعلق بالقيم والسلوكيات أكثر من تعلقها بالاتجاهات والمعتقدات، والتقليد يكون أكثر جاذبية عندما يرتبط بالخروج على المألوف أو بمناحي استثنائية، وكلاهما يكون أكثر استلهاماً من جانب الآخرين، عندما يعبران عن معاناة وأوجاع مشتركة... مشتركة بين الشعوب التي بدأت تنتفض، وتلك التي تتلقى إفرازات ومعان ودلالات الانتفاض، ومشتركة بين قطاعات الشعوب المتلقية بما يجمعها حول مطالب محددة. وجل هذه الخصائص توافرت عليها ثورات الربيع العربي، فقد أفرزت مجموعة من القيم والسلوكيات، التي تعد من قبيل الاستثناء، ومثلت قواسم مشتركة لآمال شعوب المنطقة وطموحاتها كما سيرد بيانها على الفور.

العامل الثاني: هو مركزية مصر في منظومة العروبة وعّدها نموذجاً يحتذى أو يقتدى به، فيرى البعض أن الجميع في أرجاء الوطن العربي يجدون في نجاح الثورة المصرية تجسيداً لأحلامهم وطموحاتهم في مستقبل أفضل. ويذهب هؤلاء إلى أن هناك مؤشرات عديدة على اهتمام واسع وقلق بالغ على الصعيدين الرسمي والشعبي في الوطن العربي، بما يجري في مصر من تطورات بعد الثورة، وأن المنطق في ذلك واضح، وهو شعور بأن مستقبل هذه البلدان يصنع في مصر.

إن قضية التغيير الديمقراطي بحاجة إلى ثقافة لا تزال الشعوب العربية من أقصاها إلى أقصاها تفتقر لها

في هذا الصدد أعرب أحد أفراد نخبة الحكم السعوديين عن رؤيته بأن مستقبل بلاده يصاغ الآن في مصر، التي كان لها دائماً تأثير في السياسة السعودية، ففي أعقاب ثورة يوليو -1952 هو يقول- تشكل لدينا تنظيماً للضباط الأحرار، ولما تمكن النظام من مواجهته ظهر تنظيم الأمراء الأحرار، وبذل الحكم جهوداً مضنية لصد موجات التأثير القادمة من مصر. ويضيف: أن التأثير الآن يبدو مختلفاً، فلا نجاة لبلادي من حكم الإخوان ما لم يتمكن الشعب المصرى من إجهاض تجربتهم في مصر[6].

6 - أحمد يوسف أحمد، دور مصر وتأثيرها في محيطها العربي، جريدة الشروق، (3 يناير 2013).

قد يشكك البعض في حتمية وصول الربيع العربي إلى دول مجلس التعاون الخليجي، ودليلهم في ذلك أن نظم الحكم في هذه الدول، ربما كانت أقرب إلى الاستجابة لدواعي التغيير في بداية الثورات العربية في تونس ثم في مصر، غير أنه بمضي الوقت ومع تعثر هذه الثورات كل بحسب ظروفها، بدت هذه النظم أقل اكتراثاً بما جرى. ويتكىء أصحاب هذا الرأي على تعثر الثورات وعلى ما آل إليه هذا التعثر من تردي الأحوال،- والذي نعدّه مؤقتاً وثمناً لابد أن يدفع في مثل هذه الحالات-، في محاولاتهم إيهام شعوبهم بكارثية النتائج التي يمكن أن تترتب على احتجاجهم، وأنهم قد يحصدون أوضاعاً سيئة مقارنة بما هم فيه الآن.

أعرب أحد أفراد نخبة الحكم السعوديين عن رؤيته بأن مستقبل بلاده يصاغ الآن في مصر، التي كان لها دائماً تأثير في السياسة السعودية

والحقيقة أن نظم الخليج قد بذلت جهوداً مضنية لتشويه فكرة (الثورة) في أذهان شعوبها، ليس فقط بالترويج لذلك إعلامياً، ولكن أيضاً عن طريق مساع حقيقية- وربما تدخلات سافرة- لتغيير أوضاع معينة في دول الثورات، والحقيقة كذلك أن تعثر الثورات المذكور لا يسوغ بحال من الأحوال النكوص عن الإصلاح في هذه النظم التي تتعلل بذلك، وإنما يدفع إليه بنفس قوة الدفع التي يسديها نجاح هذه الثورات. وبعبارة أخرى إذا كنا قد اتفقنا على أن هذه الدول لم تزل بعيدة عن الثورات الشعبية بمعناها المعروف، وأن الأرجح هو أن تمارس تغييراً منضبطاً، فإن تعثر الثورات العربية أدى إلى حملها على إحداث هذا التغيير، لأنها إذا كانت تأمن الثورة فهي ليست بمأمن من التظاهر والاحتجاج، وهذان إن حدثاً- وهما يحدثان فعلياً-، فليس من الممكن تدارك آثارهما ونتائجهما. والدليل هو أن هذه النظم قد استخدمت الوسائل الأمنية في فض المظاهرات فيها، وأنها زادت وسائل الاسترضاء المالي إلى أدوات معالجة الاحتجاجات الشعبية، وأن هذا هو سلوك النظم المذعورة، وأن هذه الطريقة في المعالجة تعني أن القضية لم تنته بعد وأنها قابلة للتجدد مرة بل مرات.

أن نظم الخليج قد بذلت جهوداً مضنية لتشويه فكرة (الثورة) في أذهان شعوبها

وعدم الاكتراث يمكن تفسيره بانتظار ما ستؤول إليه الثورات العربية لرسم معالم خريطة التغيير أو مسارات التغيير الأساسية، إنّ جزءاً من هذه المعالم رسمته الجوانب الثقافية بالفعل، وإن الجزء الآخر ينتظر تطورات جديدة أسفرت عنها الثورات أهمها تصدر حركات الإسلام السياسي للمشهد في مصر وتونس والبقية تأتي، فيما يتعلق بالشق الأول الذي سوف يحدد مسارات التغيير، سطرت

الثورات الشعبية مجموعة من القيم والسلوكيات تجسدت في كسر حاجز الخوف الذى كانت تعانيه الشعوب، فلم تعد هناك سلطة تتمتع بقدسية ولم يعد هناك حاكم أو مسؤول فوق القانون أو أكبر من المساءلة، وأصبحت الشعوب هي المصدر الوحيد للسلطات، وصارت الإرادة الشعبية هي الأعلى والأبقى... لقد تبلورت الإرادة الشعبية ولن تنكسر، ولن ترضى الشعوب بظلم أو قهر أوفساد مرة أخرى، ولن تُحكَم إلا بإرادتها.

لقد أكدت الثورات الشعبية حقيقة جديدة في الواقع العربي، وهي أن خروج أعداد كبيرة من المواطنين في المظاهرات هو تحد صارخ للسلطة لا سبيل إلى مقاومته، ومن ثم صار وسيلة فعالة في تحقيق المطالب ما حازت هذه المطالب إجماعاً أو اتفاقاً بين المتظاهرين...، لم تعد قضية الاحتجاج مجرد شعارات نظرية، وإنما أصبحت حقيقة تمشي على الأرض. كذلك جسدت معنى مختلف للسياسة، إذ أصبحت تعني الحياة اليومية للمواطن كما يراها هو بصفته صاحب الشأن، ولم يعد له وصي ولا وكيل، ولا عاد بمقدور النخبة أن تدعي أنها هي صاحبة التقدير لمصالح الجماهير، كذلك نشرت الثورات قيمة المواطنة في معانيها الصحيحة، وهي أن الجميع متساوون في الحقوق والواجبات وأمام القانون، لا فرق بينهم بسبب الجنس أو اللون أو الدين أو العرق، وأنه لا حكم إلا لدولة القانون... تلك قيمة عالمية سبق أن دشنتها العولمة وصقلها الربيع العربي. لقد استوعبت الشعوب العربية بما فيها شعوب الخليج هذه المفردات واستقرت في ضمائرها[7].

إنّ المطالب التي رفعها الثوار في بلدانهم لا تختلف في مجملها عن تلك التي رفعها الثوار في مصر وتونس، وهي العيش والحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية. لقد ثارت الشعوب ضد القمع وتقييد الحريات وانتهاك الحقوق، وضد الفقر والتهميش، وضد التفاوت في توزيع العوائد والثروات والفرص والخدمات. ومعنى ذلك لا تتعدد قراءاته، فالواضح أن جملة هذه المطالب تتمثل في وصفة ليست جديدة هي وصفة الديموقراطية، فقسم من منظومة الديموقراطية هو ترجمة لهذه المطالب، والقسم الآخر هو شروط تحقيق هذه المطالب أو أدوات إنجازها.

هذه الشروط وتلك الأدوات إنما تجد ترجمتها العملية في المشاركة الواسعة للجماهير في تقرير شؤونها، هي حقائق بنيوية يتم ترسيخها في الواقع عن طريق مؤسسات وآليات تضمن ذلك وتحميه، إذن البداية مع الدساتير العصرية التي تعبر عن الشعوب وطموحاتها، ثم مؤسسات نيابية ودولة مستقلة- عن المجتمع وعن

7 - Nevzat Soguk, "Uprisings in Arab Streets, Revolutions in Arab Minds! Provocation", Globalizations, Vol. 8, N. 5 (October 3011) pp. 595-599.

القوى الخارجية- تصوغ خياراتها بنفسها... هذه مبادىء عامة وخطوط رئيسة لأي مسار يتوخى التغيير السياسي المنشود.

أما كيفية تحقيق ذلك فهو متوقف بدرجة كبيرة على ما سوف تؤول إليه الأوضاع في دول الربيع العربي، والتي يبدو أن العامل الأساسي فيها هو وصول تيار الإسلام السياسي إلى مواقع صنع القرار. وبصفة عامة يمكن القول إن نجاح تيار الإسلام السياسي في دول الثورات لم يتأكد بشكل كامل بعد، ومن ثم فإن التريث حتى ظهور النتائج قد يكون من لزوميات الموقف في النظم التي تتجه إلى الإصلاح.

إن نجاح تيار الإسلام السياسي في دول الثورات لم يتأكد بشكل كامل بعد

لكن لهذا العامل أبعاداً أخرى في التأثير، فدول الخليج في مجموعها تخشى وجود الإخوان المسلمين في حكم مصر وتونس، ولديها تخوفات مبالغ فيها من سعي هذا الفصيل إلى قلب نظم الحكم فيها، هذا ما صرح به في الأقل بعض المسؤولين في الإمارات العربية المتحدة، وما ترددت أصداؤه في الكويت، ونستطيع أن نزعم أنه قاسم مشترك بين نظم الحكم في هذه الدول، ووفقاً للنتيجة النهائية سوف يتحدد المسار النهائي للتغيير[8].

هناك عوامل تدفع إلى إحداث التغيير السياسي، وهناك عوامل أخرى تعرقل هذا التغيير أو تؤجله أو تعطله، وهناك عوامل ثالثة يمكن استخدامها في الاتجاهين، أو تعمل بشكل مزدوج قد تعطل وقد تدفع. من العوامل الدافعة ما يراه البعض من أن تكلفة التغيير الإرادي أو الطوعي أقل بكثير من تكلفة التغيير القسري الذى تفرضه الشعوب. وهم يذهبون في هذا الصدد إلى أن البحرين أضاعت فرصة كانت مواتية، وربما ذهبت إلى وضعية لا يمكن لها فيها أن تعود إلى مربعها الأول.

وأن السعودية طالما نجحت في قمع المعارضة، والتي باتت موجودة منذ نشأة الدولة السعودية، لكن الوضع الآن صار مختلفاً في الأقل بالنسبة الى المعارضة. هذه الرؤية منطقية إلى حد كبير، ومؤداها أن التغيير أصبح مسألة حتمية، وأن التعجيل به يعد أفضل الحلول أو أفضل البدائل المتاحة، لاسيما أن كثير من العوامل التي كانت وراء الحركات الاحتجاجية في دول الثورات موجودة في دول المجلس، فالشباب- وهم العنصر المفجر للاحتجاجات- يمثلون قطاعاً كبيراً من جملة السكان بهذه الدول، ومعدلات البطالة صارت مرتفعة بشكل غير مسبوق، والمشاكل الاقتصادية آخذة في التراكم، والشعور بالتفاوت في توزيع الثروة يتزايد، ومشكلة التناقض بين مشروع الحكم ومشروع الدولة الحديثة في هذه الدول بدت

8 - صحيفة الشرق– القطرية (9 نوفمبر 2012).

على وشك الانفجار[9].

هناك أيضاً العوامل الخارجية فالرهان على الحماية الأميركية للنظم لم تعد له القيمة نفسها بعد تخليها عن نظامي مبارك وبن علي. إنّ الولايات المتحدة لن تسمح بسقوط نظم في دول مجلس التعاون الخليجي، لكن هذا لا يعني أنها لن تدفع بهذه النظم صوب الإصلاح، بل يعني أنها ستدفع بها، في الأقل لتجد لها مسوغاً لحمايتها من السقوط، أكثر من ذلك فإن شكوك النخبة في الحماية الأميركية مع تنامي عدم الرضا الشعبي عن طبيعة العلاقات الأميركية مع هذه النظم قد تدفع في نفس الاتجاه. كذلك فإن الأوضاع الإقليمية التي تتمثل في المواجهة بين السنة والشيعة، إذ تتولى دول المجلس والولايات المتحدة وتركيا صناعة حالة من الاستقطاب ضد ما يعدونه (المد الشيعى)، ممثلاً في إيران وسوريا وحزب االله (في لبنان) وبقية ألوان القوس الشيعي

9- Mohamed Ibn Sunitan, Jasem Khalid Al-Sadoun and Ali Mohamed Fakhru,"Views from Arab Gulf On Arab Spring and its Repercussions", Contemporary Arab Affairs, Vol. 4, Issue 4 (2011) pp.501532-.

في العراق والبحرين، فإن مثل هذه الحالة من الاستقطاب قد تجعل بعض النظم في هذه الدول، تفسح المجال لبعض الحركات الإسلامية في التعبير عن نفسها[10].

10 - Simon Mabon,"Kingdom in Crisis? The Arab Spring and Instability in Saudi Arabia", Contemporary Security Policy, Vol. 33, Issue 3 (2012) pp.530553-

في المقابل هناك عوامل تعوق التغيير، وربما تكون كفة ميزانها أرجح، منها معضلة الدساتير والتي تستلزم تغييراً جذرياً. ومنها الثقافة السياسية، وبها شقان كلاهما محافظ برغم تباينهما، فهناك الشق التقليدي الذي يكاد يؤمن بأن شؤون الحكم متروكة لأهله، ويقصدون بذلك ليس فقط الحق التاريخي للأسر الملكية في حكم البلاد، وإنما أيضاً جدارة هؤلاء بإدارة الشأن العام. وهناك الشق الدينى المحافظ أيضاً، والذي يتحالف أنصاره مع مؤسسة الحكم، ويرى أن الخروج على الحاكم يعد من قبيل الفتنة وشق عصا الجماعة وانتهاك واجب الطاعة. صحيح أن هذا الشق الأخير يتعلق بشريحة ليست كبيرة، ولكن المشكلة في سطوتهم، كما في تضمينهم الخطاب الديني هذه المعاني كما حدث في المملكة السعودية، على سبيل المثال صدرت فتاوى تعالج قضايا سياسية، وهناك رجال دين طالبوا الملك بالتوبة بسبب تخصيصه (20%) من مقاعد مجلس الشورى للنساء[11].

إنّ الولايات المتحدة لن تسمح بسقوط نظم في دول مجلس التعاون الخليجي

إذ تتولى دول المجلس والولايات المتحدة وتركيا صناعة حالة من الاستقطاب ضد ما يعدونه (المد الشيعى)

11 - جريدة المصري اليوم– القاهرية (17 يناير 2012).

أيضاً من بين هذه العوامل غياب القوى السياسية المنظمة وعدم اعتياد شعوب هذه الدول على التظاهر، فالاحتجاج لم يكن أبداً من سنن هذه الشعوب ولا كان

ديدنها في مواجهة حكامها. يزاد على ذلك مقاومة النخبة للتغيير، وطبيعة الدولة الخليجية التي جعلت القوات المسلحة خارج معادلة السياسة، وجعلت القبيلة في صميمها، وأقامت أنساقاً من التعاضدية والزبانة على نحو تراتبي يجعل عدد المستفيدين من بقاء الأوضاع كبيراً، ويوثق عرى روابطهم بدوائر الحكم، فضلاً عن تغلغلهم في كافة الأوساط والقبائل. والواقع أن هذه العوامل من شأنها تفتيت المطالب وتوازيها بين شرائح المجتمع والحيلولة من دون تلاقيها: دون تلاقي المطالب عند شريحة موحدة عريضة، أو دون تلاقي الشرائح عند مطلب عريض سيان، فالنتيجة واحدة وهي غياب مطلب مشترك يلتف حوله عدد كبير من المواطنين[12].

12- Borna Zguric, "Challenges of Democracy in Countries affected by The Arab Spring" ,Islam and Christian –Muslim Relations, Vol. 23 ,Issue 4 (2012) pp.417434- .

ثم هناك عوامل تعد سلاحاً ذا حدين، فالقدرات أو الوفورات المالية الضخمة، والتي يمكن استخدامها في الاسترضاء قد تكون عاملاً معوقاً للتغيير، وقد تكون في نفس الوقت دافعا له إذا ما أفرزت تفاوتاً واضحاً في توزيع الثروة، وأعتقد أنها تفرز، وإذا ما فُهمت على أنها تكريس للفساد، أو أخذت في بعض الأحيان شكل الممارسات الفاسدة، وأعتقد أنها كذلك. أيضاً هناك قنوات المشاركة السياسية غير التقليدية، والتي تسمح للبعض بالتأثير على القرار السياسي دون البعض الآخر، فقد تخفف من حالة الاحتقان لدى البعض، لكنها في نفس الوقت قد تزيد الاحتقان لدى البعض الآخر، فإذ يتزاحم عليها الجميع، وإذ هي– أى القنوات– تعمل بشكل انتقائي فإن عائدها السلبي قد لا يقل عن عائدها الإيجابي[13].

13- Marry Ann Tetreault, "The Winter of Arab Spring in The Gulf Monarchies" ,Globalizations, Vol. 8, N.5 (October 2011) pp. 629-637 .

ثم هناك موقف دول الخليج من الثورات العربية، فقد دعمت ثورة اليمن وتدخلت عسكرياً في الثورة الليبية وتعاضد الثورة في سوريا، وفي الوقت نفسه ساهمت السعودية في قمع الثورة في البحرين وكان لها موقف منحاز لبعض الحكام المخلوعين، مثل مبارك وبن علي... هذا الموقف المتناقض جعل حركتها مرتبكة في نظر شعوبها، ذلك أنه بعث برسالة مفادها أنها تكيل بمكيالين وأنها ضد الثورات فقط عندما تكون هذه الثورات في غير صالحها. إن قراءة مختلفة لهذه الرسالة سوف تعني أن هذه النظم ليست مستقيمة وأنها ليست مستعدة لتقديم تنازلات لصالح شعوبها ما لم تمارس هذه الشعوب ضغوطاً عليها، وبنفس المنطق يجعل ذلك هذه النظم أكثر قبولاً لإحداث تغييرات لنفي هذه التهمة عنها. يرتبط بذلك تضخيم هذه الدول للمخاطر الإقليمية خصوصاً الخطر النووي الإيراني وخطر الإخوان المسلمين، والسعى إلى إقامة الاتحاد الخليجي، ومع سيولة توازنات القوى الإقليمية قد يمثل ذلك قيداً على التغيير من حيث أنه يلفت أنظار الشعوب بعيداً

عن مطالبها، لكنه قد يرتد في صورة غضب شعبي بإزاء تحركات معينة قد تراها الشعوب غير موفقة وهذا وارد [14].

ثالثاً: حدود التغيير السياسي في دول المجلس

ساهمت السعودية في قمع الثورة في البحرين وكان لها موقف منحاز لبعض الحكام المخلوعين

برغم التجانس السياسي والثقافي الذى تتوافر عليه دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن هناك تباينات واسعة بين نظمها السياسية، موضوع التجانس السياسي يتمثل في وراثة الحكم، وترتبط به ثقافة سياسية تعطي الأسر الحاكمة حقوقاً تاريخية في هذا الباب، برغم ذلك يظل التباين أكثر وضوحاً، فهناك نظم محافظة جداً لا تعرف الانتخابات ولا المؤسسات النيابية ولا المشاركة الشعبية بأشكالها التقليدية، وهناك نظم بدت على مقربة من الملكيات الدستورية،

والمعارضة فيها قوية، والمشاركة حقيقية (الكويت)...، هذا التفاوت هو الجذر الأساسي في مدى استجابة هذه النظم لمسألة إحداث تغييرات سياسية، بعبارة أخرى سوف تتوقف حدود التغيير على خصائص كل نظام وطبيعة ظروفه والمرحلة التي يمر بها، ويبدو من متابعة ما جرى إلى الآن أن هناك علاقة إيجابية بين درجة المحافظة التي يتمتع بها النظام ومدى استجابته للتغيير.

فالدول الأكثر محافظة هي الأكثر سعياً أو إسراعاً بالتغيير والعكس صحيح، وذلك لأكثر من سبب: السبب الأول أنه لم يسبق لها اجراء تغييرات تذكر- أو تقديم تنازلات ذات قيمة ومن ثم ترى لزاماً عليها أن تقدم شيئاً، والثاني هو إما أن ساحتها خاوية أو أن سجلها فارغ، فإن ما تقدمه سوف يترك أثراً وسوف يبدو كبيراً في نظر شعوبها، والثالث هو أن أمامها الكثير الذى يمكن أن تقدمه دون أن يهدد كياناتها ومزاياها، والعكس تماماً بالنسبة الى دول أخرى أصبحت على حافة الخطر كالكويت، إذ وصل الصدام بين القوى السياسية ممثلة في البرلمان، والأسرة الحاكمة ممثلة في مؤسسة الحكم إلى آخر حلقاته[15].

فمطالب الإصلاح في هذه الدول تعود إلى عقد مضى، لكنها تجددت في ظل الربيع العربي بشكل غير مسبوق، وهنا تبدو تباينات النظم في هذه الدول بشكل أقوى في دلالته، ففي البحرين تجاوزت المطالب سقف الإصلاح إلى حد المطالبة بإسقاط النظام من جانب الأغلبية الشيعية، وجابه النظام هذه التظاهرات (الثورية) بالقمع مستعيناً بقوات درع الجزيرة التي يفترض أنها للدفاع الخارجي، وتمخض الوضع عن تكوين ائتلاف جديد باسم التحالف من أجل الجمهورية (بين

14 - راجع تفاصيل ذلك في صفحات متفرقة، في: محمد السعيد إدريس، مجلس التعاون الخليجي والثورات العربية- دراسة في أنماط التفاعلات، كراسات استراتيجية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، أكتوبر 2011).

15 - صحيفة الوطن- الكويتية (8 أغسطس 2012).

تيار الوفاء الإسلامي وحركتي حق وأحرار البحرين)، يسعى إلى إلغاء النظام الملكي وتحويل البحرين إلى جمهورية.

تلك حالة استثنائية بين دول المجلس تداخلت فيها العوامل الطائفية مع السياسية وطغت عليها، ولاشك في أن لها علاقة بالمتغيرات الإقليمية، ومن ثم عدّتها دول المجلس من صميم مخاطر أمنها القومي، سواء من زاوية المطالبة بإسقاط النظام القائم بما يعد سابقة تهدد بقية النظم بنفس المصير، أو بوصفها تحدياً يجسد الخطر الشيعي الذى تعاني منه هذه الدول[16].

16 - أيمان رجب، دلالات استمرار العنف وعدم الاستقرار في البحرين، السياسة الدولية (تحليلات 18أبريل 2012).

ففي البحرين تجاوزت المطالب سقف الإصلاح إلى حد المطالبة بإسقاط النظام

إنّ الكويت وعمان حالتان ملتبستان، مع اختلاف كامل بينهما، كل على طريقتها، ففي الكويت بلغ الصدام- كماسبقت الإشارة- بين المعارضة ومؤسسة الحكم ذروته، وأغلب التفاصيل تشير إلى أنه وصل إلى طريق مسدود. وشهدت عمان في البداية ما يشبه الثورة، ولا غرابة في ذلك فهي الوحيدة بين دول المجلس التي يعرف تاريخها انتفاضة ثورية في إقليم ظفار، لكن سرعان ما تحول الوضع إلى مطالبة بالإصلاح، فقد قدم الشباب في فبراير 2011 عريضة إلى السلطان قابوس، تضمنت ما يعني في مجمله الرغبة في التحول إلى ملكية دستورية.

في المملكة السعودية قدم مثقفون عريضة إلى الملك يطالبون فيها بإقامة نظام ملكي دستوري، وطرحت عريضتهم برنامجاً إصلاحياً لتحقيق ذلك مع دعوة القيادة السياسية إلى تحديد برنامج زمني واضح، يشمل تاريخ البدء بالإصلاحات وتاريخ الانتهاء منها وخطوات التنفيذ.

في التوقيت نفسه (مارس 2011) وجه مثقفون في دولة الإمارات مطالبهم إلى حاكم البلاد، وتعلقت تلك المطالب بكيفية اختيار أعضاء المجلس الوطنى الاتحادي وصلاحياته في الدستور، ولم تشهد قطر حتى تاريخه أية احتجاجات شعبية، وعموماً ثمة تشابه أو تقارب بين الإمارات وقطر في مجال غياب ضغوط حقيقية على النظم فيهما من أجل التغيير[17].

17 - معتز سلامة، الثورة أم الإصلاح: البديل الآمن لدول الخليج، كراسات استراتيجية- الطبعة الأولى (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، أبريل2011) صفحات متفرقة.

حاولت دول المجلس استباق الحركات الاحتجاجية بالعديد من الاجراءات، فعلى الصعيد السياسي دشنت هذه الدول مظاهرات موالية للنظم فيها ضد قوى الاحتجاج، واستخدمت الأداة الإعلامية التقليدية وكذلك الالكترونية بشكل مكثف، وتعاظم فيها الخطاب الديني إلى جانب التخويف من عواقب الثورات.

وعموماً اقتصرت المعالجة السياسية على اتخاذ اجراءات هامشية محدودة، وصفها المراقبون بأنها تفتقر إلى الرؤية الشاملة وتعد من قبيل الترقيع أو المسكنات والحلول الوقتية، فالسعودية منحت المرأة (20 %) من مقاعد مجلس الشورى، وأن الغرض منها هو تهدئة الأوضاع وتفويت الفرصة على المحتجين من دون أن تعبر عن رغبة حقيقية في التغيير، لاسيما وقد تضافرت هذه الحلول مع الملاحقات الأمنية التي شهدتها ساحات التظاهر في جل هذه الدول.

وعندما نضيف إلى ذلك استخدام عنصر الاغراءات المالية، تتضح أكثر عدم رغبة هذه الدول في إحداث تغييرات جذرية، ففي السعودية أصدر الملك في 17 مارس 2011 عشرين قراراً بتحسين الأوضاع الاقتصادية للسعوديين، بلغ إجمالي مبالغها حوالي 139 مليار دولار، وصفها البعض بالثورة الاقتصادية.

وفي البحرين قرر الملك صرف ألف دينار (بحريني) لكل أسرة وتوفير عشرين ألف فرصة عمل، وفي عمان أعلن السلطان عن توفير خمسين ألف فرصة عمل ومنح كل باحث عن عمل (150) ريال عماني حتى يجد وظيفة، وعلى صعيد مجلس التعاون الخليجي تم تخصيص عشرين مليار دولار من جانب أعضاء المجلس لكل من البحرين وعمان لتحسين الظروف المعيشية لمواطنيهما.

تستخدم دول المجلس كافة الوسائل التي يمكن أن تؤجل الشروع في إحداث تغييرات سياسية ذات مغزى، فهي تستخدم الوسائل السياسية والإعلامية والأدوات الأمنية والمالية، وتستخدم السياق الإقليمي بكل تفاعلاته، ويبدو أن لهذه العوامل مجتمعة أهميتها في تعويق مطالب التغيير، كما يبدو أن البعد الإقليمي له أثر فعال في لفت أنظار المواطنين بعيداً عن مطالب الإصلاح، وهذا ما تظهره حالة قطر، والتي لم تشهد حالات تظاهر أو احتجاج طيلة الفترة الماضية، برغم تأكيد بعض مثقفيها على حاجتها الملحة لـ صلاح السياسي، وعدم اختلاف الواقع السياسي فيها عن بقية دول المجلس[18].

ففي السعودية أصدر الملك في 17 مارس 2011 عشرين قراراً بتحسين الأوضاع الاقتصادية للسعوديين، بلغ إجمالي مبالغها حوالي 139 مليار دولار

في المقابل لا تبدو أن هناك مساحة واحدة تتلاقى فيها المطالب الجماهيرية أو تتقاطع، بحيث تشمل مجموعة كبيرة واحدة لها المطالب نفسها في وقت واحد، وتظل المطالب متوازية بين فئات عديدة، فتبدو وكأنها فئوية وليست وطنية، الأمر الذى ييسر إمكانية التعامل معها، أغلب الظن أن دول الخليج سوف تتغلب

18 - أنظر في تفاصيل حاجة قطر إلى الإصلاح: على خليفة الكواري (تنسيق وتحرير)، الشعب يريد الإصلاح في قطر أيضاً (بيروت: منتدى المعارف، 2012).

في المدى القصير على انعكاسات الربيع العربي، وسوف يقتصر الأمر على تدابير تخص تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، مع قليل من الاجراءات السياسية الهامشية، هذا ما لم تحدث مفاجآت.

الخاتمـــــــة

عدوى الربيع العربي مسألة حتمية، لكنها لا تعني سقوط النظم في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بحكم خصوصية هذه الدول التي تتمثل في استمراريتها التاريخية واحتفاظ النظم والنخبة فيها بقدر كبير من الشرعية، ومعنى ذلك أننا نتوقع أن يكون لهذه الدول ربيعها الخاص بها، والذي يجد ترجمته العملية في التغيير السياسي الحميد، والذي تفرضه القيم السياسية التي أفرزتها ثورات هذا الربيع. ولاشك أن هذه القيم في مجملها ترسم المسار الأساسي لهذا التغيير وهو المسار الديموقراطي بمفرداته المعروفة، أما كيفية تحقيق ذلك فسوف يتوقف على تطورات الأوضاع في الدول الثورية خصوصاً فيما يتعلق بصعود تيار الإسلام السياسي فيها.

فالكويت والبحرين تقفان على حافة الهاوية، بحيث أن أية خطوة للأمام في اتجاه التغيير، سوف تعني نهاية النظم القائمة فيها

وبطبيعة الحال فإن هناك عوامل تدفع إلى إحداث التغيير السياسي المنشود وفي مقابلها هناك عوامل تعوق ذلك أو تعطله، ومن هنا تتوقف عملية إحداث هذا التغيير على دقة التوازن بين النوعين من العوامل، وهذا يتوقف على ظروف كل دولة من دول المجلس، والتي يبدو أن بينها تباينات واسعة في هذا الشأن، فالكويت والبحرين تقفان على حافة الهاوية، بحيث أن أية خطوة للأمام في اتجاه التغيير، سوف تعني نهاية النظم القائمة فيها أو تغيير طبيعتها الأساسية، ومن ثم هناك شك في أن تستجيب هذه النظم لدواعي التغيير.

والمملكة السعودية وعمان تستخدمان خليطاً من الأدوات الأمنية والمالية والسياسية والإعلامية، التي تمكنهما من شراء الوقت ومن تفتيت مطالب المحتجين، ولم تزل قطر بعيدة عن احتجاج مواطنيها، وكذلك تظل المطالب في الإمارات محصورة في إصلاح بعض مؤسسات الاتحاد، ولاشك أن لدى كليهما ما يصرف المواطنين عن الاحتجاج، وعليه فليس من المتوقع أن تدير دول المجلس تغييراً سياسياً، بالمعنى الاستراتيجي ما لم تحدث مفاجآت، وحدوث المفاجآت أمر نادر لكنه ليس مستبعداً.

صراع الإخوان- الوهابية- السلفية: على قيادة التغيير في العالم الإسلامي

قاسم قصير

* باحث إسلامي من لبنان

* - مدير تحرير مجلة شؤون جنوبية

مقدمة

تعود العلاقة بين الإخوان المسلمين والوهابية والسلفية (كتيارين إسلاميين فكريين) ومع المملكة العربيةالسعودية (الدولة الحاضنة للوهابية والسلفية بشكل أساسي) الى بدايات تأسيس حركة الإخوان المسلمين في مصر، إذ يروي الامام حسن البنا في مذكراته حول بواكير صلات الإخوان بالسلفية والسعودية فيقول: كما كان ينفس عن نفسي التردد على المكتبة السلفية... حيث نلتقي الرجل المؤمن المجاهد العالم القوي والعالم الفاضل والصحفي الاسلامي القدير السيد محب الدين الخطيب... كما نتردد على دار العلوم ونحضر في بعض مجالس الأستاذ رشيد رضا[1]، والأستاذ محمد رشيد رضا هو صاحب مجلة المنار، وكان من دعاة السلفية في بداية القرن العشرين.

1 - حسن البنا، مذكرات الدعوة والداعية، المكتب الاسلامي، بيروت، الطبعة الرابعة،1979، ص50.

ويزيد البنا: أن فضيلة الشيخ حافظ وهبة مستشار جلالة الملك (عبد العزيز) ابن آل سعود حضر الى القاهرة رجاء انتداب بعض المدرسين من وزارة الاوقاف إلى الحجاز ليقوموا بالتدريس في معاهدها الناشئة، واتصل الشيخ حافظ وهبة بجمعية الشبان المسلمين لتساعده في اختيار المدرسين، فاتصل بي السيد محب الدين الخطيب وحدثني في هذا الشأن فوافقت مبدئياً، وجاءني بعد ذلك الخطاب

الآتي من الدكتور يحي الدرديري المراقب العام للجمعية بتاريخ 6 نوفمبر سنة 1928 (هذا ونرجوكم التفضل بالحضور يوم الخميس المقبل، وذلك لمقابلة حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ حافظ وهبة مستشار جلالة الملك (عبد العزيز) ابن آل سعود للاتفاق معه على السفر وشروط الخدمة للتدريس في المعهد السعودي بمكة)، وفي الموعد التقينا وكان أهم شرط وضعته امام الشيخ حافظ، إلا أُعَدّ موظفاً يتلقى مجرد تعليمات لتنفيذها، بل صاحب فكرة يعمل على أن تجد مجالها الصالح في دولة ناشئة، هي أمل الإسلام والمسلمين وشعارها العمل بكتاب االله وسنة رسوله وتحري سيرة السلف الصالح[2].

2 - المصدر السابق ص 77.

لم يشجع الملك عبد العزيز تأسيس فرع للإخوان المسلمين في السعودية

لكن البنا لم يذهب للسعودية للتدريس، وإن كانت العلاقة بين الإخوان المسلمين والمملكة قد تطورت لاحقاً، وبعد محاولة أحد اليمنيين الاعتداء على الملك عبد العزيز في الحرم المكي، قرر المجتمعون في المؤتمر الثالث لجماعة الإخوان المسلمين عام 1934، بأن يرفع مكتب الارشاد باسمهم التهنئة الخالصة لجلالة الملك عبد العزيز آل سعود على نجاته، واستنكار هذا العدوان الأثيم[3].

وقد تعززت العلاقة بين الإمام حسن البنا والمسؤولين السعوديين عند قيامه بتأدية مراسم الحج، إذ كان يتاح له إلقاء الخطب والدروس، لكن برغم ذلك لم يشجع الملك عبد العزيز تأسيس فرع لـ خوان المسلمين في السعودية، ولعله في العام 1936 كان اللقاء الشهير بين حسن البنا والملك عبد العزيز، والذي طلب فيه البنا إنشاء فرع للاخوان في السعودية، فكان جواب الملك حين رفض الطلب: "كلنا إخوان مسلمون[4].

3 - المصدر السابق ص194.

4 - حسام تمام، تحولات الاخوان المسلمين، مدبولي، القاهرة، الطبعة الاولى، 2006، ص 70.

وأول إشكال سياسي حصل بين الاخوان والسعودية كان بعد ثورة اليمن 1948، إذ أيد الإخوان الثورة ودعموها، لكن الملك عبد العزيز وقف في وجهها مما أغضب الإخوان، وبدأت السعودية تتحسس من الإخوان ومشروعهم التغييري في المنطقة العربية، ولم تسمح المملكة في ذلك العام للامام البنا بالحج، إلا بعد أن تعهد بعدم الخطابة والكلام في السياسة[5].

5 - عبد االله بن بجاد العتيبي، الاخوان المسلمون والسعودية، فصل من كتاب: الاخوان المسلمون والسلفيون في الخليج، مركز المسبار، دبي، الطبعة الثانية 2011، ص 27.

في العام 1949 اغتيل الإمام حسن البنا في ظل التطورات الخطيرة التي شهدتها مصر والصراع بين الإخوان والحكم الملكي، وقد تولى الاستاذ حسن الهضيبي منصب المرشد العام لـ خوان المسلمين.

وبعد الثورة المصرية عام 1952 ووصول جمال عبد الناصر الى الحكم وبروز

المشكلات بين الحكم الناصري والاخوان المسلمين، تدخلت المملكة السعودية بين الاخوان وقادة الثورة المصرية لحل الخلافات بينهما، ويقول علي عشماوي وهو آخر قادة التنظيم الخاص لـ خوان: لقد حضر الملك سعود للوساطة بين الإخوان والحكومة بعد الحل الأول، وفعلاً جامله أعضاء الثورة وفتحوا صفحة جديدة مع الإخوان[6].

وقد زار الهضيبي لاحقاً السعودية ولقي ترحيباً كبيراً، وتطورت العلاقة إيجاباً بين الإخوان المسلمين والسعودية، بعد أن غادر العديد من قيادات الاخوان مصر إلى السعودية ودول الخليج، هرباً من الاضطهاد والظلم الذي تعرضوا له خلال الحكم الناصري وسجن العديد من قياداتهم.

6 - علي عشماوي، التاريخ السري لجماعة الاخوان المسلمين، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، القاهرة 2006، ص 51.

وقد تولى قادة الاخوان ومفكريهم مسؤوليات عديدة في المؤسسات الدعوية والتربوية والدينية في المملكة السعودية، مما عزز العلاقة بين الطرفين، ونشأ تيار إخواني غير معلن في السعودية، وبالمقابل تأثر القادة الإخوان بأجواء الوهابية والسلفية في السعودية، وقدِّم الكاتب والباحث المصري في شؤون الجماعات الإسلامية الأستاذ الراحل حسام تمام، قراءةً معمقة للتأثير السلفي في جماعة الإخوان المسلمين المصرية، وكيفية تنامي هذا التأثير ليصبح أكثر التيارات تأثيراً وفاعليةً في صفوف الإخوان، وذلك في دراسة بالغة الأهمية له تحت عنوان "تسلّف الإخوان"، نشرتها وحدة الدراسات المستقبلية جامعة الإسكندرية في العام 2010[7].

7 - حسام تمام، تسلف الاخوان، جامعة الاسكندرية، الاسكندرية،2010.

تأثر القادة الإخوان بأجواء الوهابية والسلفية في السعودية

ويشير تمام إلى أنّ المسار السلفي الذي مرّ به الإخوان المسلمون منذ التأسيس في العشرينيات وحتى اليوم، نقلهم من (الإطار التوفيقي) الجامع إلى الإطار السلفي الذي يغلِّب الاهتمام بالنقاء العقائدي.

مراحل التسلّف والدور الوهابي السعودي

ويلفت تمام إلى أنّ التأثير السلفي على الإخوان مر بمراحل عدة، الأولى في الخمسينات بعد الصدام الأول مع عهد جمال عبد الناصر، مع اشتداد الحملة الناصرية وفرار عدد من كبار قادتها واستقرارهم في دول الخليج وخاصة السعودية، أما المرحلة الثانية فكانت في السبعينات وتزامنت مع بداية عهد أنور السادات، الذي غضّ النظر عن تنامي التشدد الإسلامي، وتميزت أيضاً بهجرةٍ جديدة للقيادات الإخوانية الخارجة من السجون في اتجاه السعودية.

مرونة السلفية في مرحلة تأسيس الإخوان

ويشرح تمام الإختراق السلفي لـ خوان بالإشارة إلى جانب مهم في فهم التغيرات الفكرية في داخل الجماعة. فقد أكد مؤسس الإخوان حسن البنا: أن الجماعة هي: دعوة سلفية وطريقة سنية وحقيقة صوفية وهيئة سياسية...، لكن تمّام يشير إلى أنّ تلك السلفية في مرحلة التأسيس مختلفة عن السلفية المتعارف عليها اليوم، من حيث أنها تضم كلّ المكونات الثقافية للمجتمع، ومن ثَمّ فإنها كانت تعني تجنب الحِجاج العقائدي مع الآخر المختلف مذهبياً، ولم يُعرف عن الجماعة –في ذلك الحين- ميل إلى إشعال المعارك مع التشيع وغيره من الفرق والمذاهب، مما جعل جماعة الإخوان في سنوات التأسيس الأولى تبدو وكأنها وريثة للسلفية الإصلاحية، التي كان الشيخ رشيد رضا من رموزها، لكنها سلفية جامعة تقع في أقصى المرونة.

فضلاً عن إلى ذلك، فإنّ التصوّف الذي كان مؤثِّراً في التكوين الديني والفكري لحسن البنا، جعله يُفرِد في مقررات الإخوان التربوية والثقافية مساحةً مهمة للمكوّن الصوفي، وما يستتبعه من اعتبارات تعبدية روحية للتقوى الشخصية النصيب الأكبر منها، وذلك بمنحى توفيقي يقترب من (الأشعرية). وتلفت الدراسة إلى أن في مسائل العلاقة مع الآخر الديني، لم يبنِ البنا الصراع مع اليهود على أساس ديني بل سياسي، على خلاف ما يراه الإخوان اليوم من أنّ الصراع هو خصومة بين الإسلام واليهودية، أما في نظرته للمسيحيين فكان بُعد الأخوة الإنسانية حاضراً على الرغم من صرامته في موضوع التبشير والإرساليات.

الموجة الأولى: التسلف الهادئ

بدأت الموجة الأولى ل (تسلّف الإخوان) في الخمسينات بعد الاصطدام بعبد الناصر وهرب أبرز قياداتهم إلى السعودية، فتأثروا بالبيئة الوهابية المغلقة، إذ لم يكن هناك من مجال لتفاعلات انفتاحية أو تعددية دينية، فتبنوا كثيراً من أفكار الوهابية. وفي مصر بدأت موجة هادئة ونخبوية لتمدد الأطروحة السلفية، على حساب تلك الخاصة بالإخوان لاسيما مع تراجع الصوفية، وامتدت الموجة إلى القيادات الإخوانية في السجون الناصرية، وسُجل دخول عدد من الأدبيات السلفية في مناهج الإخوان، عبر المقررات التي كان يتم تدارسها في المعتقلات مثل { سبل السلام} و{ زاد المعاد} و{ معارج القبول} وغيرها...

موجة التسلف الثانية: التشدد ومواجهة الأزهرية الأشعرية

تميزت هذه الموجة، بانتقال التأثير السلفي والسعودي إلى الكادر الإخواني العادي، وبمشاركة قيادات إخوانية عدّة في أنشطةٍ اقتصاديةٍ في السعودية، وكانت حاسمة في تسريع مسار التسلّف على المستوى الإجتماعي، وعلى المستوى التنظيمي في مصر، ويؤكد في إشارة بالغة الدلالة إلى أن ذلك تزامن مع شل دور الأزهر وانسحابه من المشهد الديني العربي والإفريقي لصالح النفوذ السعودي.

ويفنّد الباحث المصري حسام تمام مظاهر التأثير السعودي بالإشارة إلى أنّ: المؤسسة الدينية الوهابية كانت تفرض على كل الأئمة والدعاة ومدرسي اللغة العربية الإختبار في العقيدة الوهابية، للتأكد من أنّ الشخص ليس أشعرياً أو صوفياً، وإلى أن الأمر وصل أحياناً إلى فرض خلع الزي الأزهري باعتبار أن الأزهر معقل الأشعرية.

ويضيف أنّ التشدد نقل إلى الإخوان التمظهرات الإجتماعية كالنقاب والتشدد في الملبس والتقليل من مساحات الانفتاح على الآداب والفنون، وهذا ما كان بعيداً عن الإخوان الذين كانوا في غالبيتهم من الطبقة الوسطى، ولم تخل منازلهم من مظاهر الانفتاح وإن كانوا محافظين، وكانت نساؤهم تكتفي بإيشارب بسيط على الرأس.

الأمر وصل أحياناً إلى فرض خلع الزي الأزهري باعتبار أن الأزهر معقل الأشعرية

ويقول تمام إنّه نتيجة لعمل العديد من المصريين في السعودية والخليج، فقد نقلوا لاحقاً إلى مصر (نمط الحياة هناك بما في ذلك التكوين السلفيّ)، وبرز التأثير السعودي عن طريق دعم الهيئات الدينية السعودية للجماعات الإسلامية المصرية، وتمثل ذلك بنشر كميات هائلة من كتب السلفية الوهابية.

مظاهر السلفية المتشددة وتداعياتها

يلفت تمام إلى أنّ مظاهر التأثير الوهابي في تلك الفترة تمثلت بالتشديد على المسائل الفقهية الوهابية كالفصل بين الرجل والمرأة والموقف من الموسيقى والفنون وصولاً إلى كرة القدم! ويضيف أنّ (المزاج السلفي نقل حجاب المرأة والنقاب إلى دائرة القضايا الشرعية الأساسية التي اعتبرت خلافية مع المجتمع)، كذلك برز الضيق بالاختلاف سواء من داخل الإطار السني أو من خارجه، وكان من تداعيات ذلك المعارك الفقهية بين شباب الجماعات الإسلامية وشيوخ الأزهر والتي وصلت إلى درجة اتهامهم بالممالأة.

التداعيات التنظيمية والفكرية للتشدد السلفي على الإخوان

كان للتشدد السلفي تداعيات سلبية على فكر الإخوان وتنظيمهم. إذ برز ما يشبه استسلام قيادات الحركة أمام (الشباب المندفع نحو السلفية) والابتعاد ضمنياً عن تعريف حسن البنا لـ خوان، بحسب ما يرى حسام تمام، على الصعيد الفكري يفيد تمام بأنّ ذلك تجلى بنزعة إقصائية ورفضية تجاه المكونات الإخوانية الأخرى التي نُظر اليها على أنها الآخر المختلف، فكان المؤثر الصوفي الأكثر تضرراً، وأصبح بنظرهم الآخر الأزهري الأشعري عنواناً للانحراف الديني ومهادنة السلطة. ويزيد مثلاً بالغ الدلالة أنه حين حصلت الثورة الإسلامية الإيرانية لم يستطع الإخوان أنْ يلتحموا بأكبر حركة تغيير إسلامي في صفوفهم نتيجة للتمدّد السلفي بينهم.

ومن مظاهر تنامي كتلة الإخوانيين السلفيين. يشير إلى أن قيادات الإخوان اضطرت إلى إطلاق اللحية والتزام كل السنن الظاهرة وعلى رأسها مصطفي مشهور وعباس السيسي وغيرهم، أما مجلة (الدعوة) التي كانوا يصدرونها فبدأت تتحدث عن أفكار سلفية مثل عقد الذمة وحرمة بناء الكنائس ودفع الجزية وتطبيق الشريعة وتحريم الغناء والموسيقى.

وأصبح بنظرهم الآخر الأزهري الأشعري عنواناً للانحراف الديني ومهادنة السلطة

أما تنظيمياً فكانت النتيجة: التعاضد بين مكونات سلفية وقطبية (أطلق سيد قطب أفكاراً متشددة شملت تكفير المجتمع وجاهليته وحاكمية االله) بقيت كامنة داخل (الإخوان).

لكن لابد من القول إلى إن حركة الإخوان المسلمين تفاعلت بشكل ايجابي مع بداية الثورة الاسلامية في إيران، وعمدت الى إرسال وفد منها لتهنئة الإمام الخميني، مما أثار الشكوك لدى المسؤولين السعوديين، وإن كانت العلاقة بين الثورة الإسلامية والإخوان قد تراجعت لاحقاً بسبب الحرب الايرانية-العراقية، والخلاف بين الإخوان والقيادة الإيرانية، فضلاً عن اعتراض الإخوان على دعم إيران للقيادة السورية في معركتها ضد الإخوان المسلمين السوريين ولا سيما بعد مجزرة حماة عام 1981[8].

8 - عباس خامیار، إيران والإخوان المسلمون مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث والتوثيق، بيروت،1979.

وقد برز الخلاف الأقوى بين القيادة السعودية والإخوان المسلمين بعد حرب الخليج الثانية واحتلال العراق للكويت، إذ دعمت بعض القيادات الإخوانية الرئيس العراقي صدام حسين في حربه ضد الكويت، مع أن حركة الإخوان في الكويت ولبنان وقفت ضد الغزو العراقي للكويت، وقد تحدث عن هذه المشكلة لاحقاً وزير

الداخلية السعودي الراحل نايف بن عبد العزيز في مقابلة مع صحيفة السياسة الكويتية، ومما قاله: جماعة الإخوان المسلمين أصل البلاء، كل مشاكلنا وافرازاتنا جاءت من جماعة الإخوان المسلمين، فهم الذين خلقوا هذه التيارات وأشاعوا هذه الأفكار، وعندما اضطهُدَ الإخوان وعلقت لهم المشانق، لجأوا إلى السعودية فتحملتهم وحفظت محارمهم وجعلتهم آمنين حتى إن احد الإخوان البارزين أقام 40 سنة بالسعودية، وعندما سئل عن مثله الأعلى قال حسن البنا: وبعد حرب الخليج جاءنا عبد الرحمن خليفة و(الشيخ راشد) الغنوشي و(الشيخ عبد المجيد) الزنداني، فسألنهام هل تقبلون بغزو دولة لدولة واقتلاع شعبها؟، فقالوا نحن أتينا للاستماع وأخذ الآراء، وبعد وصول الوفد الإسلامي الى العراق، فاجأنا ببيان يؤيد الغزو[9].

9 - صحيفة السياسة الكويتية، لقاء رئيس التحرير احمد الجار االله مع الامير نايف بن عبد العزيز (وزير الداخلية السعودي)، العدد 12213، 23 نوفمبر 2002.

لكن الخلاف بين الإخوان المسلمين والسعودية لم يستمر طويلاً، بل حصلت اتصالات ولقاءات بين القيادات الإخوانية والمسؤولين السعوديين في وقت لاحق، وكان المسؤولون السعوديون يلتقون بقيادات حركة حماس، ويسمحون بحضور القيادات الإخوانية الى مكة المكرمة لعقد اللقاءات السنوية، وخصوصاً في موسم الحج أو في العشر الأواخر من شهر رمضان.

مميزات السلفية الإخوانية في التسعينات

جماعة الإخوان المسلمين أصل البلاء، كل مشاكلنا وافرازاتنا جاءت من جماعة الإخوان المسلمين

امتاز المشهد الديني السياسي في مصر في التسعينات بمحاصرة (الإخوان المسلمين) بعد مشاركة لافتة في الثمانينات في الانتخابات النقابية، وفي موازاة ذلك بدأ نمو التواجد السلفي عن طريق شبكات مساجد ومؤسسات اقتصادية والبث الفضائي الذي بات سلفياً بامتياز، واتجهت القاعدة الإخوانية نحو (الاقتراب من الأطروحة السلفية ما يمثل تلبيةً لطلب واسع من المجتمع المصري نحو المحافظة)، وباتت أهم مصادر التثقيف والدعوة بين الإخوان تأتي من رموز مزدوجة سلفية إخوانية، ويلفت الباحث حسام تمام إلى أنّ: تنافس الأطروحتين الإخوانية والسلفية صبّ في صالح الرافد السلفي، الذي أنعشه تيار الدعاة الإخوانيين السلفيين في إصرارهم على تأكيد انتسابهم إلى الدعوة السلفية، ومن بين هؤلاء الذين يعدون براج حوارية دينية صفوت حجازي والدكتور راغب السرجاني، الذي كتب في شكل حاد عن الشيعة وحزب االله في لبنان، والشيخ جمال عبد الهادي والشيخ محمد حسين

عيسى، الذي يحتل ركناً مهماً في المكون التربوي في جماعة (الإخوان)، والشيخ عبد الخالق الشريف عضو الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين والذي ظل (المكون السلفي في خطابه مضمراً).

سيطرة التيار (القُطبي) على القيادة الإخوانية

يؤكد الباحث تمام أنّ انتخابات 2010 الداخلية أدت إلى ما وصفه ب(اختطاف) جماعة الإخوان المسلمين على يد التيار (القُطبي)، الذي أحكم سيطرته التنظيمية على قيادة الجماعة بعدما تولى ثلاثة من أبنائه أبرز المواقع القيادية، وعلى رأسها المرشد العام محمد بديع واثنين من نوابه، إنّ المرشد محمد بديع ونائبه الرجل الحديدي محمود عزت الذي (أثارت تصريحاته في نيسان الماضي عن تطبيق الحدود بعد امتلاك الأرض، جدلاً كبيراً في مصر وانزعاج قيادات شبابية إخوانية)، وجمعة أمين الذي (كتبَ الرسالة الداخلية: عليك بالفقه واحذر من الشِرك حول الإخوان والشيعة)، يعدون من أهم رموز ما بات يعرف بالتيار القطبي داخل الإخوان، وهذا التيار نشأ نتيجة للانشقاق الفكري الذي حصل في الجماعة في العام 1965، وأدى الى تبلور مجموعة بقيت متأثرة بأفكار سيد قطب المرجعية مثل (الحاكمية وبناء طليعة منعزلة تقود التغيير الجذري).

شدة الصراع والخوف السعودي من نجاح الإخوان المسلمين، ودعم السعودية وبعض دول الخليج للتيارات المعادية للإخوان إن كانت سلفية أو علمانية اويسارية

ويختم حسام تمام دراسته بالإشارة إلى أنه: في الجانب الإيديولوجي حصل تحول كبير في المنظومة الإخوانية، نقلها في خلال نصف قرن من الإطار التوفيقي الجامع إلى الإطار السلفي، الذي يغلب عليه النقاء العقائدي، وما يفرضه ذلك من حجاج وصدام مع التيارات والأفكار التي لا يراها متفقة مع الكتاب والسُنّة، مما يعني بحسب تمام أنّ (الإخوان الذين عرفوا طوال عهدهم بتعايشهم مع المكونات الثقافية للمجتمع، يتجهون اليوم إلى الانفصال تدريجياً عن التراث الإخواني).

ما بعد الثورات العربية

شكلت الثورات العربية ولا سيما في تونس ومصر واليمن وليبيا، تطوراً مهماً على صعيد العلاقة بين الاخوان المسلمين والتيارات السلفية والوهابية والمملكة العربية السعودية، فأحياناً يلاحظ المراقب أن هناك تقارباً بين هذين التيارين، وأحياناً أخرى يلحظ شدة الصراع والخوف السعودي من نجاح الإخوان المسلمين، ودعم السعودية وبعض دول الخليج للتيارات المعادية لـ خوان إن كانت سلفية

أو علمانية اويسارية، وكذلك دعم قطر للاخوان المسلمين ووجود صراع خفي بين السعودية وقطر على صعيد الدور السياسي والمالي في العالم العربي والاسلامي، قد يكون احد ابعاد هذا الصراع، مع الاشارة الى إن قطر تحتضن أحد أبرز الرموز الاخوانية العلمائية، وهو الشيخ يوسف القرضاوي رئيس الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين، فضلاً عن أنّ قطر متأثرة بالفكر الوهابي والسلفي، وقامت بإنشاء أكبر مسجد باسم الامام محمد بن عبد الوهاب.

وقد عمد الاخوان المسلمون إلى التقارب مع السعودية وكانت أول زيارة للرئيس المصري المنتخب الدكتور محمد مرسي الى السعودية، إذ أعلن من هناك: العمل والتعاون مع السعودية لحماية مذهب أهل السنة والجماعة، مما أدى الى شن الصحف المصرية حملة على تصريحات مرسي[10].

10 - جريدة القدس العربي، تقرير عن الصحف المصرية، حسنين كروم، 19-7-2012.

لكن برغم حرص الإخوان المسلمين على التعاطي الايجاب مع التيارات السلفية في مصر والتقارب مع السعودية على الصعيد السياسي، بدأت مصر تشهد صراعاً سياسياً وحزبياً وفكرياً بين الاخوان والسلفيين، وأن وسائل الاعلام المدعومة من السعودية ولا سيما تلفزيون العربية وصحيفتي الحياة والشرق الاوسط، شنت هجوماً قوية ضد الاخوان المسلمين، وعمدت الى دعم القوى المعارضة للاخوان والرئيس مرسي، في الازمات التي مرت بها مصر منذ أواخر العام 2012 والأشهر الأولى من العام 2013.

السعودية هي الأكثر تخوفاً من وصول الاخوان للسلطة، لأنهم سيقدمون نموذجاً عربياً اسلامياً لحكم الإسلام في مواجهة التجربة السعودية

ويقول الباحث السعودي عبد االله الشمري في مؤتمر عقدته مؤسسة أديان في الجامعة اللبنانية الاميركية في جبيل (ما بين 29 و30 تشرين الثاني 2012): إن وصول حركات الاسلامي السياسي وخاصة الاخوان المسلمين للسلطة، ولا سيما في مصر وتونس والمشاركة فيها بقوة كبيرة في المغرب وليبيا، سيمثل تحدياً كبيراً أو فرصة لكل من السعودية وايران وتركيا، وإن كانت السعودية هي الأكثر تخوفاً من وصول الاخوان للسلطة، لأنهم سيقدمون نموذجاً عربياً اسلامياً لحكم الإسلام في مواجهة التجربة السعودية[11].

11 - عبد االله الشمري، كراس صادر عن مؤسسة اديان حول مؤتمر: الدين والديمقراطية في أوروبا والعالم العربي، الجامعة اللبنانية– الأميركية، 29و30 تشرين الثاني 2012.

وقد برزت الحملة القاسية من دولة الامارات المتحدة ضد الاخوان المسلمين في اواخر العام 2012 وبداية العام 2013، والتحذيرات التي أطلقها رئيس شرطة دبي ضاحي الخلفان من وصول الاخوان للحكم، وخطرهم على دول الخليج إحدى المؤشرات لبروز الصراع بين الإخوان المسلمين ودول الخليج ولا سيما السعودية

والامارات.

أما في الداخل المصري فالصراع بين الإخوان والسلفيين يزداد ويتمثل بالتنافس على الصعيد

البرلماني، ومن خلال الحملات الاعلامية وتحذير السلفيين من أخونة الدولة وتعيين 12 ألف موظف من الإخوان في مؤسسات الدولة. وقام ممثلون عن حزب النور السلفي بتسليم الرئاسة المصرية ملفاً عن أخونة الدولة، ووعدهم المسؤولون في الرئاسة بدراسة الملف[12].

اذن نحن سنكون أمام صراع فكري وسياسي بين الاخوان والسلفيين في مصر، كما أَنّ العلاقات بين الاخوان والسعودية وما تمثله من مركز للوهابية والسلفية، لن تبقى مستقرة برغم حرص الطرفين على الحفاظ على أفضل العلاقات بينهما، وعدم حصول صراع مباشر نظراً لحجم المصالح المشتركة، لكن كلما قوي دور الاخوان ونجحوا في تقديم أنموذج جديد للحكم، واجهوا المزيد من التحيات سواء من السلفيين في الداخل أو من السعودية ودول الخليج الداعمة للسلفية والوهابية.

12 - موقع غولف ميديا، 1-3-2013 عن وكالة الاناضول، وعن جريدة السياسة الكويتية http://al-seyassah.com/AtricleView/tabid/59/smid/438/ArticleID/233058/reftab/92/Default.aspx.

الإنتماء والهوية وفرص التغيير في دول مجلس التعاون الخليجي

د. نسيب حطيط

* باحث وأكاديمي من لبنان

* - أستاذ العمارة في الجامعة اللبنانية

مقدمة

أُسس مجلس التعاون الخليجي عام 1981[1] وضَمّ كلا من السعودية، الكويت، قطر، البحرين، الإمارات، عمان، واختيرت التسمية ارتكازاً على الموقع الجغرافي للدول المطلة على الخليج، بإستثناء العراق لاعتبارات سياسية مع التوضيح أن قطر والبحرين قد انفصلتا عن اتحاد الإمارات والمشيخات الخليجية، بعدما اعلنت اتحادها لسد الفراغ السياسي بعد انسحاب الاحتلال البريطاني عام 1971، ويبلغ عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي ما يقارب 38 مليون نسمة وحوالي عشرة ملايين من العمالة الأجنبية المتعددي الجنسيات، ويتميز نظام الحكم لجميع دول المجلس وفق منظومة (الوراثة السياسية) النظام الملكي أو الأميري، وقد نصت دساتير الدول الخليجية على ذلك بشكل صريح، مثال دستور الكويت في المادة الرابعة (على أن جميع حكام الكويت من بعده (أمير الكويت الراحل) هم من ذريته بأبنائه وأبناء أبنائه)[2]. ولم يخرق هذا العرف إلا بانقلابين عسكريين أحدهما في قطر، انقلاب الأمير حمد على أبيه عام 1995، وثانيهما في سلطنة عمان بانقلاب السلطان قابوس على أبيه السلطان سعيد عام 1970.

1 - النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي.

2 - دستور دولة الكويت.

نشأت دول مجلس التعاون الخليجي مع بدايات القرن التاسع عشر، كدويلات تحت الرعاية الإنكليزية وبإتفاقيات ثنائية بين الإحتلال البريطاني والعائلات الخليجية،

وفق معادلة (السلطة والحماية للعائلة) والولاية السياسية والإقتصادية للبريطانيين، كما تنص إتفاقية دارين بين آل سعود والبريطانين عام 1915(تعترف الحكومة البريطانية وتقر أن نجد والإحساء والقطيف والجبيل وتوابعها والتي يبحث فيها، وتعين أقطارها فيما بعد ومراسيها على خليج فارس، وهي بلاد ابن سعود وآبائه من قبل، وبهذا يعترف بابن سعود المذكور حاكماً عليها مستقلاً ورئيساً مطلقاً على قبائلها وبأبنائه وخلفائه بالإرث من بعده، على أن يكون ترشيح خلفه من قبله ومن قبل الحاكم بعده، وأن لا يكون الحاكم المرشح مناوئاً للحكومة البريطانية بوجه من الوجوه خاصة فيما يتعلق بشروط هذه المعاهدة)[3].

3 - خالد بن ثنيان بن محمد آل سعود- العلاقات السعودية البريطانية .

الخصائص المشتركة لدول الخليج

سياسياً: تعتمد جميع الدول على النظام الملكي والأميري (الوراثي)، ولا تتقارب مع الديمقراطية باستثناء الكويت إلى حد ما (مجلس نواب وحكومة). وهي في الأعم تتميز بالآتي:

الجغرافيا وما عليها من بشر وحجر وما فيها من ثروات ملك العائلة الحاكمة، وما تعطيه للمواطنين هو(مكرمة) ملكية أو أميرية، وليس حقاً مكتسباً للشعب.

• حظر قيام الأحزاب السياسية والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني.

• تقييد الإعلام والقمع الفكري وحرية الرأي وحقوق الإنسان وغيرها من حقوق المواطنين.

• غياب (الكيان الوطني) كقيمة وطنية تظهر الانتماء والهوية، والتعامل مع الممالك والإمارات كملكيات إقطاعية أو قبلية خاصة، لتصبح الجغرافيا وما عليها من بشر وحجر وما فيها من ثروات ملك العائلة الحاكمة، وما تعطيه للمواطنين هو(مكرمة) ملكية أو أميرية، وليس حقاً مكتسباً للشعب.

• الضعف والعجز عن حماية النظام، إلا بحماية أجنبية (وحماية أميركية أو بريطانية) لضمان استمرارية الحكم.

• عدم وجود إقتصاد حقيقي متنوع من زراعة أو تجارة (ما عدا إمارة دبي)، والاعتماد بشكل كامل على صادرات النفط والغاز، من دون التفكير بالمستقبل عندما تنفذ هذه الثروة الطبيعية.

اجتماعياً: تتوزع الشعوب الخليجية ضمن دائرة القبلية والمناطقية، ولم تصل إلى مستوى المواطنة الشاملة، فلا زالت القبلية العربية تتحكم بجزئيات السلطة والإقتصاد والسوك العام، وتنازع الديمغرافيا الخليجية النزاعات المتناقضة على

مستويات عدة (سني- شيعي) في السعودية، والكويت والبحرين (حضري- بدوي) الكويت، (شمالي- جنوبي) اليمن، (نجدي-حجازي) السعودية- (مواطن ومقيم) وكل دول الخليج بما يسمى (الكفيل والعامل).

تعتقد شعوب الخليج بالدين الإسلامي، لكنها اتجهت نحو الفكر السلفي الوهابي بتأثير سعودي، مما حاصر الفكر الديني والثقافة العامة للجمهور، بقيود قاسية حاصرت العقل والإبداع، وألغت نصف المجتمع البشري المتمثل (بالمرأة)، والتي يتعامل معها الفكر السلفي كإنسان من الدرجة الثانية لخدمة الرجل، ولا تملك مقومات الإنسان الكامل فهي (عورة) متحركة تجلب العار والمعصية على الرجل، فيمنعها من كل شيء، إلا بوجود (المحرم) حتى في مشاهدة التلفاز في المنزل أو الكمبيوتر، ولم يعطها حتى اللحظة (قيادة السيارة)، وحرم عليها الاختلاط في الجامعة، لأن الاختلاط كفر ومحاربة لأحكام الدين.

تعتقد شعوب الخليج بالدين الإسلامي، لكنها اتجهت نحو الفكر السلفي الوهابي بتأثير سعودي

دول منتفخة كبالون الهواء بأموال النفط، ولا تملك حصانة البقاء، وهي على وشك الانفجار عند أي وخز من الداخل أو الخارج

اقتصادياً: تتميز دول الخليج بأنها سوق استهلاكية، (شرهة) بلا ضوابط أو شبع، ولا تنتج شيئا مما تأكل أو تلبس أو تستعمل، فهي كمصباح له ضوء ساطع ومفتاحه في الخارج، فإن فصله أحد ما سيطر الظلام على الدولة وشعبها، وعاد الناس إلى الصحراء المقفرة، ولذا فهي دول لا تملك استقلالية القرار السياسي، ولا تملك قوة الدفاع عن نفسها، ولا يتسم اقتصادها بالتنوع والخروج عن دائرة الريع، دول لا تملك ثلاثية الكيان المستقل (القرار- القوة- الاقتصاد)، فهي دول منتفخة كبالون الهواء بأموال النفط، ولا تملك حصانة البقاء، وهي على وشك الانفجار عند أي وخز من الداخل أو الخارج، لأنها تفتقد أيضاً ما يعرف بالهوية الوطنية أو الانتماء الوطني.

تعريف الهوية والإنتماء

إن الهوية والانتماء للفرد أو الجماعة داخل الحدود الجغرافية المسماة (وطن) أو(دولة)، ترتكز على القاسم المشترك والمميز لهذه الجماعة، كاللغة والدين والقومية والمصالح المشتركة والبناء الحضاري لهذه الجماعة، والذي تراكم عبر الزمان في المكان نفسه أو امتداداته، وتندرج الهوية ضمن الإطار الوطني، ضمن ما يسمى دوائر الهوية الصغرى (الطائفية والقبلية والجهوية)، وتندرج الهوية في الدوائر الكبرى.

- الانتماء الوطني والمحلي
- الانتماء الثقافي
- الانتماء الديني أو العقائدي
- الانتماء الإنساني

والهوية والانتماء الوطني جزء من وجود الإنسان الفرد وكذلك الجماعات، بشرط أن لا تتحول إلى تعصب عنصري قاتل، يلغي الآخرين أو يتخذ موقف العداء أو الفوقية، مثلما تطرح الصهيونية بأن اليهود (شعب االله المختار)، أو نظرية العنصر الآري المتفوق كما طرحته النازية الإلمانية (هتلر)، أو كما طرح في بداية ظهور الإسلام بين قرشي أو غير قرشي، بين السيد والعبد أو كما بدأ مع تمرد إبليس وعدم السجود لآدم (ع) وجوابه (خلقتني من نار وخلقته من طين)[4].

4 - سورة الأعراف آية 12.

وإذا تم بناء الهوية على أسس قومية، فإنها تؤدي إلى حروب قومية مثل ما حدث في أوروبا بين ألمانيا وفرنسا، وما شهدته الحرب العالمية الأولى وبناء الهوية على أساس(ديني- مذهبي)، سيؤدي إلى حروب مذهبية مثال ما حدث في أوروبا أيضاً، عندما أعلنت هويتها المسيحية كغطاء للتنافس السياسي، والإمساك بالسلطة عن طريق النافذة الدينية– المذهبية، وكانت سبب اندلاع الحروب بين البروستانت والكاثوليك والأرثوذكس.

إن مشكلة دول التعاون الخليجي هي عدم وجود مصطلح (المواطنة)

وأُسست المنظومة العقائدية للحروب الصليبية لتغزو القدس والمنطقة العربية، كما تشهد الهند من مناوشات بين الهندرس والسيخ والمسلمين، وما تبدو آثاره أيضاً بعد الغزو الأميركي للعراق وأثاره الفتنة– السنية- الشيعية، وإذا بنيت الهوية على أساس فكري، فيتم تقسيم العالم بين شرقي (الشيوعية) والغربي (الرأسمالية)، أو بين النازية والفاشية (ألمانيا- بريطانيا) والشيوعية (الاتحاد السوفياتي)، وما أنتجته من حرب عالمية ثانية، فإذا كانت الحرب العالمية الأولى نتاج الصراع القومي (الأوروبي)، والحرب العالمية الثانية على أساس فكري (النازية والفاشية مقابل الشيوعية)، فهذا يعني أن الحرب العالمية الثالثة ستكون على أساس ديني- مذهبي كصاعق تفجير للصراع بين المحور الأميركي والمحور المضاد له لتأمين السيطرة والمصالح الإستراتيجية لكلا المحورين.

إن مشكلة دول التعاون الخليجي هي عدم وجود مصطلح (المواطنة) والانتماء للجغرافيا (الوطن) التي يعيشها (الشعب)، إذ إن مقومات مفهوم الدولة غير

متوافرة في ممالك وإمارات الخليج،لأن مرتكزات مصطلح الدولة غير متوافرة، فإذا كانت الدولة تعني (الأرض- الشعب- السلطة)، فإنها لا تتوافر بشكل كامل، إنّ الأرض (الجغرافيا) والحدود المساحة موجودة، لكنها في أكثريتها ملك (للعائلة- الدولة)، أما الشعب فيمثل الرعايا أو الأتباع وليس المواطنين، لأن الجنسية التي تؤكد هويته الوطنية تعطي من الحاكم (الملك أو الأمير)[5].

5 - قانون الجنسية السعودية.

أما السلطة فإن الشعب مبعد عن المشاركة في صناعتها، إذ لا توجد انتخابات ديمقراطية ولا تشريعية ولا حكومات ولا أحزاب ولا هيئات مجتمع مدني، بل إن الحكم والسلطة تتمثل بالملك أو الأمير كحاكم مطلق، يعين ويعزل من يشاء، والسلطة محصورة بعائلة الملك أو الأمير، فيصبح العمل السياسي وتداول السلطة والتعدية السياسية مصطلحات غير موجودة في الممالك والإمارات، وإن وجدت الدساتير فهي إما بكتابة الحاكم وفق مصالحه، أو أن الحاكم يستطيع تغييرها أو تجميدها ساعة ما يشاء وفق الإرادة الملكية أو الأميرية.

ومن ثَمّ لا يشارك الشعب أو يُمثّل في السلطة، مما يؤدي إلى إنعدام المواطنة وتكافؤ الفرص والعدالة والمساواة بين المواطنين في النظام السياسي لدول الخليج، ويتجاذب الهوية الخليجية ثلاثة اتجاهات (القبلي- والمذهبي- والخليجي)، مع أرجحية لصالح الانتماء الخليجي، ويشكل مجلس التعاون الخليجي منظومة سياسية رديفة للجامعة العربية مع محاولة إظهار التفوق الاجتماعي على بقية العرب، نتيجة واردات النفط وتكدس الأموال الخليجية واستعمالها كوسيلة لشراء المواقف على مستوى الدول والأحزاب والأفراد.

ويتجاذب الهوية الخليجية ثلاثة اتجاهات (القبلي- والمذهبي- والخليجي)، مع أرجحية لصالح الانتماء الخليجي

التغيير السياسي

إن عملية التغيير السياسي تحدث عن طريق تغيير منظومة الحكم ومؤسساته، أو تغيير إيديولوجية وعقيدة الحزب الحاكم، وكل عملية تغيير تهدف نحو الأفضل وفق معتقدات وأهداف القائمين عليها، مع إحتمالات النجاح أو الفشل، ويمكن أن يتحول التغيير نحو الأسوأ (الفوضى- منع الحريات...)، ولإحداث أي تغيير لابد من توفر الركائز الآتية:

- القائد والإيديولوجيا (العقيدة).
- الجماعة المؤيدة أو البيئة الحاضنة.
- حوافز التغيير(الفقر- الإحتلال- القمع...).

• القدرات البشرية والمادية.

فإذا ما توافرت هذه العناصر– الركائز يمكن قيام عمليات التغيير السلمية أو المسلحة في أي مكان، مع بقاء إحتمالات الفشل أو النجاح قائمة وفق امتلاك أي حركة تغيير لهذه العناصر كلياً أو جزئياً، وكلما تناقص امتلاك عناصر التغيير، ازدادت صعوبة التغيير وارتفاع الكلفة البشرية والمادية وطول الفترة الزمنية (الثورة الإسلامية الإيرانية- الانتفاضات العراقية...)، وتظهر نقاط ضعف الهوية والإنتماء في الخليج في الآتي:

المواطن من التابعية السعودية أي يحمل جنسية العائلة وليست جنسية البلد أو الوطن.

عدم وجود كيان اسمه (الوطن) أو الهوية الوطنية، فالمواطن يتبع العائلة الحاكمة التي تصادر الاسم التاريخي، فقد ألغيت تسمية الجزيرة العربية وتحولت إلى العائلة السعودية ليصبح الوطن (المملكة السعودية)، ويصبح المواطن من التابعية السعودية أي يحمل جنسية العائلة وليست جنسية البلد أو الوطن.

بل يتبع الأمير والملك الذي له القرار المطلق ليفعل ما يريد وما يشاء في الجغرافيا، فيسميها إمارة أو مملكة، كملكية خاصة له ولعائلته وورثته من الأحفاد، كما ورثها من الآباء والأجداد، وله حق سحب الجنسية ممن يعارضه أو يعطيها لمن يراه سنداً أو أداة من المجنسيين الأجانب (البحرين- قطر...).

إذ ينص نظام الجنسية السعودية بالقرار رقم (4) تاريخ 25- 4--1374هـ السعودي، من كان تابعاً لحكومة حضرة صاحب الجلاله المعظم طبعاً لأحكام هذا النظام[6].

6 - قانون الجنسية السعودية.

يكون سعودياً من ولد داخل المملكة أو خارجها لأب سعودي أو أم سعودية، وأب مجهول الجنسية أو لا جنسية له أو ولد داخل المملكة من أبوين مجهولين، ويعدّ اللقيط مولوداً فيها ما لم يثبت العكس، وكذلك في قانون الجنسية القطرية[7]، يجب على المتجنس أن يقسم اليمين أمام أحد القضاة، وفق الآتي:

7 - قانون الجنسية القطرية.

• أقسم باالله العظيم أن أكون مخلصا لدولة قطر والأمير...

• لا يعد جواز السفر أو البطاقة الشخصية، دليلاً على التمتع بالجنسية القطرية.

دور القبيلة في النظام السياسي لدول الخليج

حرصت بعض النظم السياسية العربية على إهمال كل ما من شأنه تعزيز دولة القانون والدستور القائمة على المواطنة والمساواة التامة، بل اتجهت لترسيخ وتعزيز الولاءات القبلية والطائفية والعرقية، بما يضمن بقائها في السلطة، وكشفت ◄

ثورات ما يسمى الربيع العربي عن الواقع الحقيقي في المجتمعات العربية، وما تمثله المكونات الأولية فيها من قبائل وعشائر وعصبيات، لم تكتف بدور المشاهد أو المشارك من بعيد، ولكنها سعت لتصدر المشهد السياسي وإدارة حركة التغيير، ليصبح الربيع العربي، محكوماً بالقبلية والعشائرية والعرقية.

وتعد القبيلة تاريخياً بمثابة وحدة سياسية وثقافية متميزة، مما يجعل الإصطدام بين الدولة والدور السياسي القبيلة أمراً لا مفر منه[8]، عند تناقض مصالح الفريقين (القبيلة والعائلة- المالكة التي تمثل الدولة)، وما تشهده اليمن مثلاً بين القبائل الرئيسة والأحزاب والدولة ومدى تأثيرها في الثورة والعملية السياسية لانتقال السلطة والتغيير السياسي، ولذا فإن الدولة في السعودية وفي المجتمعات الخليجية، لم تتعمد إلغاء الإنتماء القبلي والثقافة القبلية، بل أرادت البناء على هذا الكيان الاجتماعي، وتوظيفه لمصلحتها، فالمجتمعات الخليجية اليوم تظهر كمجتمعات لم تنتقل بعد من البداوة إلى الحياة الحضرية انتقالاً تاماً، وتعيش مرحلة بين البداوة والحضرية، والنظام البدوي السائد في كثير من مجتمعات الخليج العربي ينماز ب:

8 - The creation of modern Saudi Arabia, india office political and secret files, 19141939-.

أنه نظام في ذاته ولذاته: فالقبيلة في الخليج العربي تماثل مفهوم الطبقة في الغرب، كمنظومة اجتماعية سياسية إقتصادية، تؤسس لهوية خاصة تجمع بين أعضائها، لكنها تختلف عن الطبقة الغربية، بأنها لا تعتمد على منظومة المصالح لتشكيل أساس الهوية، بل إن رابطة القرابة التي تقوم عليها لاحقاً منظومات مصالح، وهذا يجعل القبيلة خلافاً للطبقة، نظاماً على الخارج، فلا يسمح بالحراك منه إلى الخارج أو من الخارج إليه، بل يرتكز على الحراك الداخلي الذاتي (مسألة الزواج مثلاً)، بكلمة أخرى فإن تحول القبيلة إلى دولة لم يترتب عليه تخلي القبيلة عن مفهوم العصبة القديم، القوة الإضافية التي حصلت عليها القبيلة من انضمام (أو ضم) مجتمعات جديدة، لم يترافق مع انفكاك مفهوم المسؤولية من الأساس القرابي، وتحولها إلى مسؤولية عن جميع الذين يخضعون لسلطتها، **فالقبيلة تشكل وحدة إنتاج للسلطة (الملوك والأمراء وأولياء العهد...) (قبيلة عنيزة- السديريون في السعودية) (آل خليفة البحرين- قطر- الإمارات) آل الصباح الكويت...).**

الانتماء الوطني في الخليج

إن الإنتماء (للوطن) جزء أساسي من هوية وأحاسيس ومشاعر الإنسان، وقد كان في الوجدان العربي في البكاء على الأطلال، وقد خاطب رسول االله (ص) مكة (واالله إنك أحب البقاع إلي لولا أن قومك أخرجوني... لما خرجت)[9]، والفقه

9 - ابن الهيثمي.

الإسلامي يؤكد أن (من مات دون أرضه أو عرضه أو ماله فهو شهيد)، وقد دخل مفهوم (الوطن) ضمن أحكام الصلاة والصيام أيضاً، فكانت صلاة السفر، والإفطار عند السفر، بعيداً عن الوطن.

لكن الوطن منظومة متكاملة من التاريخ والعشيرة والأمن والجغرافيا والثقافة والعيش الكريم، تمثل المرتكزات الأساسية للوطن وما يعطيه لأبنائه، فإذا ما تحول العيش الكريم إلى فقر، تصبح الحياة في الوطن غربة، وعندما نفقد الكرامة والعزة يتحول الوطن إلى سجن كبير، يحاول الإنسان الهروب منه بحثاً عن الحرية، وعندما يغيب الأمن يتحول الوطن إلى ساحة خوف يهاجر الناس منها، والمواطن الخليجي يعاني من فقدان الهوية الوطنية، فهو إما من التابعية السعودية أي للعائلة المالكة، أو من البدون غير المعترف بهم في الكويت أو من البحرينيين، الذين يسحب الملك الجنسية منهم ساعة يشاء، عقاباً للمعارضين ويمنحها للأجانب من العمال، ليستخدمهم في أجهزة الأمن لقمع المواطنين المعارضين.

الذين يسحب الملك الجنسية منهم ساعة يشاء، عقاباً للمعارضين ويمنحها للأجانب من العمال، ليستخدمهم في أجهزة الأمن لقمع المواطنين المعارضين.

ويعاني المواطن الخليجي الفقر في قراه النائية وأحياء المدن الفقيرة، ويعيش غربة قاتلة في وطنه ولا يستطيع الصراخ أو الاحتجاج، لأنه سيواجه تهمة الانقلاب والردة على الحاكم وولي الأمر، فيقتل أو يعتقل أو ينفي ولا يشعر بالكرامة فهو من التابعية أو الرعية من الدرجة الثانية، ومع كل هذه الحوافز والأسباب التي تدفعه للثورة والتغيير، فإن حركات المعارضة أو الاعتراض للمطالبة بالحقوق المدنية والمعيشية للناس، لم تك بمستوى يتناسب مع المظلومية التي يتعرض لها الفرد والجماعة، الذين يشكلون منظومة الشعوب الخليجية.

اللغة وبناء الهوية

تشكل اللغة إحدى الركائز الأساسية للهوية الحضارية والانتماء الوطني، ومشكلة الشعوب الخليجية في العصر الحديث بعد الطفرة النفطية، أن لغتهم تعرضت لثلاث موجات من التلقيح والتهميش، الذي أصاب مفرداتها واستعمالها وفق المراحل الآتية:

أ - الاستعانة بالخبراء والمهندسين ورجال الأعمال، فصارت اللغة الإنكليزية لغة الاقتصاد والتجارة والنفط، واضطر كل العاملين والمستفيدين منها أن يكتبوا ويتكلموا الإنكليزية، فتراجعت اللغة العربية في يوميات هذه الشريحة، وكل مواقع ◀

الخدمات التابعة لها (فنادق وسيارات التاكسي- المطاعم والمحلات...).

ب - استقدام العمال الأجانب خاصة الهنود والأسيويين والبنغاليين وقليل من العرب، فصارت اللغة المتداولة خليجياً بين الإنكليزية والعربية والهندية أو اللغات الأخرى، ولم تعد العربية لغة التواصل اليومي، وإن وجدت فهي لغة هجينة محرفة غير صحيحة.

ج - وجود الخادمات والمربيات في المنازل إذ تفاقمت المشكلة، وولد حتى الآن جيل أو جيلين من تربية الخادمات والمربيات المتعددة الجنسيات (الفلبين- بنغلادش وسريلانكا...)، وصار الطفل مشدوداً باللغة والعادات إلى أمه البديلة (الخادمة أو المربية)، حتى إن بعض الدول الخليجية، إذا زارها عربي لا يتكلم إلا اللغة العربية، فإنه لا يستطيع تأمين كل حاجياته أو طلباته، إلا بالإشارة أو الاستعانة بمترجم أو التحدث بالإنكليزية، فتحولت الأسواق والمدن إلى مستوطنات غريبة داخل الصحراء.

اللغة المتداولة خليجياً بين الإنكليزية والعربية والهندية أو اللغات الأخرى

وتشكل مجتمعاً هجيناً متعدد الجنسيات والثقافات والانتماءات داخل غلاف ضبابي اسمه الإمارة أو المملكة، يشبه إلى حد كبير مجمعات الشركات النفطية في الصحراء التي تبنى حتى إنتهاء المشروع، وهكذا تبنى الممالك أو الإمارات حتى انتهاء المشروع الأميركي الكبير لاستخراج النفط والغاز، يمكن أن يهجرها الأميركي أو يدمرها أو يعيد تشكيلها من جديد وفق مصالحه، وليس وفق مصالح الشعوب أو الملوك أو الأمراء.

وتشكل مجتمعاً هجيناً متعدد الجنسيات والثقافات والانتماءات داخل غلاف ضبابي اسمه الإمارة أو المملكة

تاريخ الحركات السياسية في الخليج

إن العمل السياسي المعارض في دول الخليج ليس وليد المرحلة الحالية، بل إن الحراك السياسي سواء السلمي أو العسكري، قد بدأ مع بدايات القرن التاسع عشر ضد الإنكليز(المحتلين) لدول الخليج، وتطور بعد الانسحاب البريطاني بعد خمسينات القرن الماضي، فنشأت ثورة ظفار في عمان عام 1963 ذات الفكر اليساري، واستمرت في صراعها المسلح من السلطات أكثر من عقدين من الزمن، إذ تمت تسوية النزاع واستيعاب الحركة ومقاتليها.

أما في البحرين فإن الانتفاضات الشعبية بدأت في القرن الماضي، وكان عمادها التيار القومي (حركة القوميين العرب) والحركة الشعبية في البحرين، وكانت المعارضة البحرينية بعيدة عن الدوافع المذهبية، إذ اشترك في فعالياتها السنة

والشيعة، وسيطرت حركتان سريتان علمانيتان هما (حركة القوميين العرب)[10]، التي تهدف لتأسيس حركة طليعية عربية لتحرير فلسطين والعالم العربي باستخدام وسائل ثورية. وبين عامي ١٩٥٨-١٩٥٩، قامت مجموعة من الطلاب البحرينيين في الجامعة الأميركية في بيروت وجامعة القاهرة، بالاتصال بمجموعات شبابية في البحرين ذات توجهات عربية قومية من أجل ضمهم تحت جناح الحركة. واتسعت الحركة بشكل متسارع وضمت مئات الأعضاء.

أما الحركة الرئيسة الأخرى فهي (جبهة التحرير الوطني): وهي حركة شيوعية تأسست رسمياً في البحرين عام ١٩٥٥. وتأثرت بحزب تودة الإيراني والحزب الشيوعي في العراق. واستعانت السلطة بما يسمى (الفداوية)[11]، الذين يعملون في خدمة المشايخ، وافتعلوا أحداث الشغب

والاعتداء على مسيرات عاشوراء عام 1953، والذين يمثلون بلطجية النظام ضد صيادي اللؤلؤ والمزارعين، ويتكرر المشهد الآن مع المجنسين الأجانب في قوى الأمن والشرطة، والتي تستعين بهم السلطة لقمع المتظاهرين السلميين، وتؤكد الإنتفاضات الشعبية في البحرين بأنها ذات جذور تاريخية، بما يرد الاتهام عنها بأنها وليدة إرادة خارجية (إيران)، بل على العكس فإنها حلقة من سلسلة العمل السياسي المعارض الذي تجاوز عمره مئة عام، وصمد ضد كل أدوات القمع والتخوين وسحب الجنسية.

وتؤكد الإنتفاضات الشعبية في البحرين بأنها ذات جذور تاريخية، بما يرد الاتهام عنها بأنها وليدة إرادة خارجية (إيران)

إن جمود عملية الإصلاح والقمع المستمر، بقانون الطوارئ المستمر وانتصار الثورة الأسلامية في إيران عام ١٩٧٩، أدى إلى مرحلة جديدة في السياسة البحرينية، فقد تشددت السلطات بشكل اكثر حدة لتأمين الحصانة ضد الرياح الإيرانية، ومن جهة أخرى اضطرت حركات المعارضة لممارسة العمل السري مرة أخرى، وظهرت الحركات الاسلامية الشيعية، ومن أبرزها (الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين،) والتي كانت وراء محاولة الإنقلاب الفاشلة عام ١٩٨٢. وخططت (الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي)، للقيام بانقلاب عسكري عن طريق القوات المسلحة البحرينية عام ١٩٧٩. وشكلت هذه الخطوة نوعية عن طريق العودة لإستراتيجية قلب النظام باللجوء بالوسائل العنفية، مما أدى الى تراجع فكرة العمل السلمي.

وقد ساهم تمسك البحرانيين بهويتهم وانتمائهم الوطني بالحفاظ على ثورتهم ونقائها وسلميتها، مما أحرج السلطة وحلفائها الخليجيين والدوليين، الذين استعملوا

10 - عمر الشهابي في مؤتمر هستوريكل ماتيريالزم في لندن، 2012.

11 - الفداوية... الباحث عباس المرشد شبكة شباب البحارنة الإعلامية عبر فيس بوك http://www.facebook.com/pages D8%B4...08356 499255551

ضدها كل أساليب القمع حتى قوات درع الجزيرة، مع إهمال المؤسسات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان لمظلومية الشعب البحريني، أما في الكويت فإن الحراك السياسي المعارض، قد أنتج نوعاً من الممارسة الديمقراطية، وانتُخب مجلس نواب وتشكيل حكومة، وإن كانت الحياة السياسية تخضع لإرادة الأمير خاصة على مستوى تشكيل الحكومة.

ساهم تمسك البحرانيين بهويتهم وانتمائهم الوطني بالحفاظ على ثورتهم ونقائها وسلميتها

وفي السعودية يظهر الحراك السياسي المعارض في ثلاثة مستويات فيها المشترك ومنها الخاص ضد العائلة المالكة، وهي:

المستوى الأول المتمثل بالمعارضة الليبرالية السعودية على المستوى الوطني العام منذ السبعينات، والتي تتحرك قيادتها في الخارج تحت الضغط الأمني والحصار العام عليها في الداخل السعودي.

المستوى الثاني المعارضة في المناطق الشرقية (الشيعية) نتيجة التمييز والاضطهاد الديني بشكل خاص، ونتيجة الحرمان الذي تتعرض له المنطقة ومنع المواطنين من الوظائف العامة، واشتراكهم مع بقية السعوديين في تدني المستوى المعيشي والخدماتي، وفقدان الحرية الشخصية على مستوى الرأي أو العمل السياسي.

المستوى الثالث المعارضة الدينية المستجدة وهي داخل الحركة الدينية الوهابية بين حركة (حداثية) مجددة، وبين السلفية الوهابية الجامدة المتمثلة بهيئة (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)، وبعض الهيئات والشخصيات الدينية، ويبرز أيضاً صراع يتسم بالعنف بعد انقلاب السلفية التكفيرية (القاعدة) على رعاتها الفكريين في الوهابية، مما اضطر السلطات إلى القيام بعمليات متعددة ومتلاحقة للقبض على عناصر القاعدة وقياداتهم، وهذا الصراع أدخل السعودية لأول مرة في تاريخ المعارضة السعودية المسلحة، وكان قد سبقها الى العمل المسلح مجموعةً من الإسلاميين، تؤمن بالمهدوية، استولت على المسجد الحرام بمكّة المكرّمة بقيادة جهيمان العتيبي في تشرين الثاني1979، لكنّ تلك الحركة التي ألهمتها نظرة مذهبية ضيّقة جداً لم تستطع تعبئة أكثر من بضع مئات من المناصرين، بيد أنّ الوضع كان مختلفاً للغاية في آب/ أغسطس1990، عندما استقطبت الخطبُ الحماسية الشاجبة للوجود الأميركي عشراتِ الآلاف من الشباب المتحمّسين في أرجاء المملكة كافة، بوصفه علامة على الفشل الأخلاقي والسياسي (للنظام السعودي)..

تأثير دول الجوار على الحراك السياسي في الخليج

العراق: للعراق موقع جيوسياسي يشترك في الجغرافيا والتقاليد مع دول الخليج، لكنّه ظل بعيداً عن مجلس التعاون الخليجي مع توافر شروط الانتساب لهذا المجلس، على مستوى الجغرافيا والإقتصاد والقبائل واللغة والدين، لكنه أبعد بقرار أميركي بداية ومن ثم خوف الخليجيون منه بعد غزو الكويت، مع أنهم أحتضنوه في حربه ضد إيران، وقد كان منظومته السياسية (الحزبية) وفعاليته الثقافية ووسائل الإعلام أثر في تسرب وولادة بعض إرهاصات العمل السياسي المعارض إلى الداخل الخليجي، فقد لعبت الصحافة العراقية والمدارس (وإذاعة قصر الزهور)، دوراً كبيراً في عملية التنوير التي انعكست على مطالب بعض الإصلاحيين، فضلاً عن أثر التجار في المساهمة بعملية التلقيح الثقافي والسياسي نتيجة التفاعل المتبادل.

إيـــــــران

إن انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، وتطور القدرات الإيرانية ولا سّيما العسكرية كان لها أثر في عملية التغيير السياسي سلبياً وإيجابياً، فمن الناحية السلبية تهم الثورة البحرينية بأنها تتقيد بإرادة إيرانية، مما يحاصرها أكثر وينفي عنها صفة الوطنية ويضع العراقيل أمامها، كذلك الانتفاضة الشعبية من المناطق الشرقية في السعودية التي تحاصر بتهمة الولاء الخارجي، شأنها شأن كل الحركات الشعبية في دول الخليج، مما يعرقل حركتها ويُعلّق من اندفاعها.

العمالة الأجنبية (الوافدة) وأثرها الديمغرافي والسياسي

تظهر الدراسات والإحصائيات أن عدد العمالة الوافدة للخليج في نمو متسارع بدليل ارتفاع نسبتها من إجمالي عدد السكان، فبحسب دراسة نشرت في موقع الغرفة التجارية الصناعية بالرياض مثلاً، بلغ النمو السنوي للعمالة الوافدة لعام 2010 (23.4%) مقارنة بالعام السابق 2009[12]. مشكلاً ما نسبته (31.1%) من إجمالي عدد السكان في السعودية، على حين تمثل في قطر (79.9 %)، وفي الكويت (67.9 %) والبحرين (51.4 %) من إجمالي عدد السكان بحسب إحصاءات عام2010، وقد أشارت إحصائيات عام2009. إلى أنه بلغت نسبتها في الإمارات (50.6 %)، وفي عمان(24.2 %) من إجمالي عدد السكان.

12 - موقع الغرفة التجارية الصناعية بالرياض.

وأن سيطرة الأجانب على مفاصل الاقتصاد تسبب كثيراً من المشكلات الإقتصادية وعلى رأسها: البطالة وغلاء المعيشة والمنافسة غير العادلة للخليجيين.

وتعد (العمالة الوافدة) أحد أهم العوامل المؤثرة في أوضاع الخليج بما ساهم في تغيير الخريطة السكانية، وتمخض عن مشكلات سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية يتفاوت تأثيرها من دولة إلى أخرى، إلى حد أن أصبح المواطنون (أقلية) داخل بلادهم، وتحولت العمالة الوافدة إلى (أغلبية)، ما يشير إلى أن أوضاع العمالة الوافدة قد تؤدي إلى تعميق الضغط السياسي على الدول، لأسباب تخصها أو اعتبارات تخص وطنها الأم.

ففي1977 شهدت منطقة جبيل بالسعودية إضراباً للعمال الكوريين، وقام العمال الهنود بإضراب في منطقة الشعيبية بالكويت عام1978، لزيادة الأجور وتحسين شروط العمل، وأثار هذا الإضراب ردود فعل رسمية وشعبية في الهند، أثير في إطارها ما سمي (المضايقات)، التي يتعرض لها الهنود في بعض دول الخليج. إن زيادة الضغوط العالمية لإقرار الحقوق الأساسية للعمال، ومنهم العمالة الوافدة، وهو الأمر الذي بات يشكل حرجاً للدول الخليجية، ففي إبريل 2003 أرسلت (هيومان رايتس ووتش) بيانات إلى دول الخليج تطالبهم فيها بالتصديق على معاهدات العمل الدولية لحماية حقوق العمال الأجانب وأفراد أسرهم، والتي دخلت حيز التنفيذ في يوليو 2003، وتعطى لهم الحق بتشكيل الاتحادات والنقابات، وتضع معايير دولية محددة بما فيها حق التوطين.

وحذر الفريق ضاحي خلفان تميم القائد العام لشرطة دبي من مغبة منح الوافدين إلى دول مجلس التعاون الخليجي جنسية البلد التي يقيمون فيها[13]، نخشى أن تأتي في المستقبل القوانيين الدولية وتفرض على دول الخليج منح هؤلاء الوافدين الذين قضوا فترة معينة في دول مجلس التعاون جنسية هذه الدولة، وهذه ورطة كبيرة، إذ ستجد المواطن الخليجي يشكل نسبة بسيطة في بلده، وزاد أيضاً إذا ظلت الأوضاع على ما هي عليه من تزايد كبير في إعداد العمالة الوافدة، فإن الخمسين سنة القادمة ستكون هويتنا مهددة، وفي خطر غير عادي وهو ما نشعر به الآن. وقال أصبحنا نشعر بالغربة في أوطاننا، وأن الأمن النفسي للمواطن يتعرض لإرهاصات خطيرة.

13 - مقابلة مع قائد شرطة دبي الفريق ضاحي الخلفان مع قناة دبي في 2010/12/25 برنامج (لكم القرار).

الخمسين سنة القادمة ستكون هويتنا مهددة، وفي خطر غير عادي وهو ما نشعر به الآن.

إن العمالة الوافدة تؤثر في الهوية الإسلامية لدول الخليج، ولا تقتصر على الجانب الإسلامي فقط، ولكن على الجانب القومي والوطني أيضاً، فتأثير العمالة السلبي الملموس الآن أكثر في الجانب الإقتصادي، قل لي من يملك التجارة الآن في الخليج،

ومن يملك البيع والشراء.

لا تستبعد أن يتعرض الخليج كله بعد سبعين عاماً، إذا لم يتخذ خطوات صارمة للحد من التوافد الأجنبي للذوبان، فمثلما استطاع كيني من إفريقيا (أوباما)، أن يصبح رئيس الولايات المتحدة الأميركية، فما المانع أن يأتي إلى قطر أو الإمارات نموذج مشابه؟.

إن العولمة الموجودة قد تأتي بثقلها وإرهاصاتها، وتصبح دول الخليج أمام الالزام بالتوطين وفقاً للقوانين الأممية لكل من مضى على أقامته عدد من السنوات، فقد كانت هجرات ثم شكلت الأغلبية ثم أصبحت مسؤولية الدول بأيدي غرباء، وأصبحوا هم يشكلون الأغلبية في المواطنين. ففي استطلاع أجري حول خطر العمالة الواحدة على المواطنيين الخليجيين، أكد 91 % أنها تمثل خطراً الآن وفي المستقبل.

إن عدد العمالة الأجنبية في البحرين تقدر نسبتها في القطاع الخاص بنحو 81 في المئة من القوى العاملة، وفي قطر التي تبلغ مشاركة عمالتها الوطنية في إجمالي قوة العمل أقل من (8 في المئة)، وتزيد نسبة مشاركة العمالة الوافدة على 92 في المئة من إجمالي قوة العمل.

وفي الإمارات الدولة التي تواجه تغييراً ديمغرافياً خطيراً بلغت نسبة البطالة، بحسب هيئة تنمية الموارد البشرية في الإمارات13 في المئة بوجود نحو21 ألف مواطن عاطل عن العمل، وفي سلطنة عمان تبلغ البطالة نسبة 12 في المئة، ويكفي أن نعلم ببلوغ عدد العمالة الوافدة في الدول الخليجية عام 2005 ما يقارب 12 مليون عامل، وفي عام 2009 قفز العدد إلى 16 مليون عامل، وتتراوح جنسيات هذه العمالة بين 70 و 120 جنسية، وتتكلم نحو 50 لغة ولديها 600 مدرسة خاصة بجالياتها، كل هذه الأرقام المخيفة والمؤثرة في الجانب الديمغرافي في دول الخليج[14].

14 - مؤسسة الأهرام 2013.

إن عدد العمال الأجانب في الكويت حوالي 2.300 منهم 600 ألف هندي و200 ألف بنغالي و150 ألف سوري و450 ألف مصري، على حين يبلغ عدد الكويتيين حوالي 1100.000 كويتي، وقد تضاعف عدد السكان الكويتيين منذ العام 1957 حوالي عشرة أضعاف، إذ كان عددهم حوالي 113 ألف مقابل 95 ألف أجنبي تضاعف عددهم حوالي 25 مرة.

خلاصــة

إن ضبابية وسطحية - الهوية والانتماء في دول الخليج، لهما أثر سلبي وإيجابي في تسريع أو إبطاء عملية التغيير السياسي:

إن غياب الشعور بالهوية والانتماء الوطني، يدفع الجمهور للانقلاب على النظم السياسية الحاكمة، سعياً وراء تحقيق المواطنة وتثبيت الهوية الوطنية.

إن غياب منظومة الوطن والدولة، يجعل من السلطة الحاكمة مجرد (مشيخة) على مستوى (القبيلة– الدولة)، والغزو المتبادل بين القبائل موروث تاريخي وسلوكي، مما يسهل عملية تبادل الأدوار في التحكم والسيطرة.

إن غياب المؤسسات الدستورية والسلوكيات الديمقراطية أو الشورى، يجعل من السهولة فتح الطريق أمام الانقلاب السياسي أو العسكري في حال توافر(القائد) بدرجة أولى، لأن منطق السيطرة للأقوى مالياً أو عسكرياً أو مدعوماً من الخارج.

إن تحول الخليجيين الأصليين إلى أقلية بين العمال الوافدين، الذين سيتحولون بسبب القوانين الدولية إلى جاليات أجنبية كمرحلة أولى، وإلى مواطنين (بالتجنيس) وفق القرارات الدولية، سيجعل التغيير شأناً حتمياً، ويمكن أن يصادر السلطة من الخليجيين لصالح المجنسين، كما حدث مع (الهنود الحمر) في أميركا، ليصبح أهل الخليج (الخليجيين السمر).

الصراع المذهبي (السني- الشيعي) أظهرته أميركا وأوقدت جمره التاريخي

إن التغيير السياسي محكوم بالقرار الخارجي ولاسيّما الأميركي، بسبب حماية أميركا لمصالحها الإستراتيجية (الإقتصادية والأمنية) في منطقة الخليج، ولذا ستعمل على اعتماد أية ثورة أو تغيير سياسي أو إستبدالها بأنظمة جديدة، لإمتصاص الغضب الشعبي مع الحفاظ على معظم مصالحها الإستراتيجية.

يمكن أن يشكل التنافس السعودي- القطري، ثغرة أساسية لتتسلل المعارضة داخل الجسد الخليجي تحت ستار (النكد)، أو الثأر السياسي وتحجيم الآخرين، كما يحدث الآن في الكويت بين المعارضة (المدعومة من قطر) وبين آل الصباح.

إن الصراع المذهبي (السني- الشيعي) أظهرته أميركا وأوقدت جمرها التاريخي، وكذلك الصراعات القبلية والجهوية والتفاوت الطبقي بين الأغنياء والفقراء، تشكل مجتمعة حواجز متعددة أمام التغيير السياسي وتؤخر ولادته في المدى القريب.

ستكون للوقائع في إيران والتغييرات في العراق وأحداث اليمن بشكل خاص،

آثار كبيرة في هوية الخليج السياسية وتحركاته الشعبية، فضلاً عن ارتدادات ما يسمى الربيع العربي.

إن تبني الممالك والإمارات دعم الثورات بطلب أميركي، سيساهم بإيقاظ وتنبيه المواطنين الخليجيين للمطالبة بحقوقهم الضائعة.

ويبقى السؤال... هل سيعاد تقسيم وتشكيل المنظومة السياسية في الخليج على مستوى الكيانات، ضمن مشروع الشرق الأوسط الجديد أو المعدل بعدما أدت الممالك والإمارات دورها السياسي والاقتصادي لصالح أميركا والغرب، ولابد من إعادة إنتاج كيانات سياسية للمرحلة القادمة بعد إنهاء صلاحية الكيانات التي أسسها الاستعمار البريطاني، وذلك عن طريق الانقلابات العسكرية داخل العائلات المالكة، أو عن طريق الضباط المرتبطين بالمشروع الأميركي لقطع الطريق أمام الثورات والحراك الشعبي في الخليج، من إسقاط الأنظمة بما يهدد المصالح الإستراتيجية الأميركية (الأمنية والاقتصادية)؟.

الحراك الشعبي السعودي ... مديات التغيير في ظل وضع إقليمي متحول

د يسرى مهدي صالح

* أكاديمية وباحثة من العراق

* - تدريسية - كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد

مقدمة

تحظى الازدواجية التي تبديها بعض الانظمة التقليدية حيال حركات التغيير التي شهدتها الساحة العربية بأهمية كبيرة لدى العديد من المعنيين بالشؤون الدولية، لا بسبب ثقل التغيير السياسي الذي اجتاح المنطقة العربية والذي كونته عدة محددات سياسية، دينية، اجتماعية، واقتصادية، وإنما ما يعنيه هذا التغيير من تحول حقيقي في شرعية الحكم، وأساليب الوصول الى السلطة، إذ حملت حركات التحرر الليبرالي التي قادت الهياج الشعبي لتغيير أنظمة الحكم معها منهاجاً جديد للحكم قائم على أساس: الشرعية التي يمنحها المحكوم، وليست الشرعية التي ينتزعها الحاكم عن طريق الانقلاب و/ أو استلام السلطة عن طريق الوراثة.

وهنا تبرز اشكالية البحث الاساسية المتمثلة بالدعم الذي تقدمه بعض الأنظمة التسلطية ذات الطابع التقليدي الذي يستمد شرعيته من القواعد القديمة التي قامت الاحتجاجات الشعبية بالخروج لتغيرها. فما هي دوافع الذي الأنظمة التقليدية لدعم حركات التغيير في الدول التي كانت حليفة لها؟ مثل موقف العربية السعودية من تغير النظام في مصر، لذا ولأغراض التوضيح لهذه المواقف التي تحمل إشكالية البحث سوف نختار النموذج السعودي، لغرض

بيان الدوافع والمسوغات وراء هذا الدعم، واختيارنا للعربية للسعودية ينبع من أهميتها السياسية والاقتصادية والدينية، ولدورها في معظم القضايا الرئيسة التي تهم المنطقة العربية، وعلى نحو يجعل بصماتها واضحة في تلك الإحداث والقضايا.

2 - طبيعة السياسة الخارجية السعودية

خرجت المملكة بعد احتلال العراق ومركزها الإقليمي قد ازداد قوة

إن المتغيرات التي طرأت على البيئتين الداخلية والخارجية للمملكة العربية السعودية في سنوات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حتمت على المملكة العربية السعودية التكيف مع تلك المتغيرات والاستجابة لها، فقد خرجت المملكة بعد احتلال العراق ومركزها الإقليمي قد ازداد قوة، فالتهديد العسكري الذي كان يمثله النظام الراديكالي العراقي، زال مّدة طويلة في المدى القصير والمتوسط، والتحالف مع الولايات المتحدة الأميركية وبقية الدول الغربية قد ضمن لها الأمن والاستقرار. والرؤية المحافظة التي تمثلها السعودية في إدارة الصراع العربي– (الإسرائيلي) أصبحت هي السائدة في المنطقة العربية. ومع ذلك حملت تلك المقومات مصادر تهديد أخرى، فالحماية الأميركية للسعودية كان لها ثمنها في الأزمة الاقتصادية غير المسبوقة التي واجهتها السعودية بعد حرب الخليج الثانية مباشرة، وتحديداً في الأعوام (1995،1994،1993)[1]، إلى جانب تقليص شرعية النظام وتصاعد حدة المعارضة الإسلامية، التي تبلورت في مظاهر عنف ضد القوات الأميركية في السعودية وحتى مجلس التعاون الخليجي، الذي كان يرمز إلى الهيمنة السعودية على منطقة الخليج، قد شهد انشقاقات بين أعضائه، بسبب رغبة بعض دوله مثل قطر وعمان في الخروج من الوصاية السعودية.

فضلاً عن تنامي الدور الإيران كمنافس إقليمي، خاصة بعد احتلال العراق عام 2003 ليس في منطقة الخليج العربي فحسب، بل في المنطقة العربية فهي تملك من مقومات القوة الشاملة ما يمكن لها أن تناوئ وبفاعلية الدور السعودي إقليمياً، مما ضاعف من أهمية هذا الدور بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية.

فالدبلوماسية السعودية اتصفت دوماً بأنها رخوة، وكانت تكتفي بـ (التهدئة دون الحل)، ومساعدة الفلسطينيين مالياً، لكنها لم تحرك ساكناً في أثناء الهجوم الصهيوني على غزة. وغاب دورها نهائياً في نصرة المقاومة اللبنانية ضد الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان منذ عام 1982 وحتى عام 2000. وفي عام 2006 ظهر موقفها مسوغاً للعدوان (الاسرائيلي) معادياً للمقاومة[2]، وفي إطار طبيعة

1- يسرى مهدي صالح حسين، السياسة الخارجية السعودية والمنطقة العربية منذ انتهاء الحرب الباردة، مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان ـ الاردن ،2012، ص 265.

2 ــ عبد العزيز بن محمد آل الشيخ، الإستراتيجية السعودية دراسة في ظلّ المتغيرات العالمية بعد احتلال العراق، ط1، دار جواثا للنشر، بيروت، لبنان،2011، ص440.

السياسة الخارجية للسعودية هذه نجد أن موقفها حيال حركات التغيير الشعبي التي شهدتها المنطقة العربية، قد اتخذ شكلاً جديداً مغايراً لطبيعة السياسة الخارجية للسعودية، وهذا ما سنبينه في موقف السعودية حيال حركات التغيير الشعبي في الدول العربية.

3 - موقف السعودية من التغييرات السياسية

تمثل التغييرات التي اجتاحت الدول العربية تحولات كبرى في التاريخ العربي المعاصر، لأنها تؤسس لمرحلة جديدة، بدأت بالتشكل منذ عزل نظام زين العابدين بن علي في تونس، وما زالت رياحها تجتاح معظم البلدان العربية. وراح النظام في المملكة العربية السعودية يراقب بقلق وحذر التداعيات التي يمكن أن تنتجها عمليات التغيير، التي عصفت بالعديد من الأنظمة العربية على مصالحه ودورها الريادي في المنطقة، فضلاً عن استمراريتها كنظام ملكي تقليدي يعد الأقدم في المنطقة العربية. وقد أثار الموقف السعودي الداعي الى دعم عمليات التغيير في المنطقة العربية، واستبدال الانظمة التقليدية بأخرى (منتخبة) استغراب الباحثين، لكون الموقف يخرج من مملكة تقليدية حملت ذات الشعارات التي غالباً ما حملتها الانظمة المخلوعة، وفي مقدمتها تونس، مصر، وليبيا (نصرة المستضعفين) و(محاربة الاستكبار)، والتي حاولت تسويقها ضمن سلوكها السياسي الخارجي في تعاملها مع الاحتجاجات التي شهدتها البلدان العربية[3].

وهنا تبرز أهمية تحليل الموقف السعودي من عمليات التغيير، وبيان الأسباب التي تدفع بملكية تقليدية لدعم تيارات ليبرالية، محاولين الاجابة عن سؤال أساسي هو: هل أثارت هذه المتغيرات التي حملتها الحركات الاحتجاجية العربية، قلق النظام السعودي لكونه يخشى امتداد تأثيرها في الداخل السعودي؟، وهل تتخوف المملكة من أن تشمل هذه المتغيرات والتطورات دول الخليج العربي، وهذا ما تراقبه بحذر وتحاول قمعه في البحرين. ولاسيما أن وصول أحزاب الإسلام السياسي إلى الحكم في الدول التي أسقطت أنظمتها السياسية، لا يصب في مصلحة الدور السعودي، بسبب الاختلاف العقائدي مع بعض هذه الأحزاب خاصة الإخوان المسلمين.

وإن كان التعامل مع الإخوان المسلمين في أحيان كثيرة أفضل من التعامل مع انظمة تملك علاقات استراتيجية مع دول الخليج مثل العلاقات السورية ـ الإيرانية. هذا فضلاً عن محدد أساسي تواجهه السعودية في مواقفها حيال التغييرات في

3ـ أنظر: أحمد عدنان، السعودية البديلة ملامح الدولة الرابعة، التنوير للطباعة والنشر، بيروت، 2012، ص 167.

الدول العربية، وهو الالتزامات التي تترتب على الدولة الكبيرة. فهي تملك حصة كبيرة تساوي حصة الصين في ميزانية الأمم المتحدة، من غير أن يشغل أي مواطن سعودي مركزاً قيادياً في الأمم المتحدة.

والسعودية من بين الدول العشر الأولى من حيث المساهمة في ميزانية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ولا وجود لأي سعودي بين كبار الموظفين في المؤسستين. والسبب ليس في غياب الكفاءات السعودية، بل في جوهر السياسة الخارجية السعودية، في اتباع (دبلوماسية أمين الصندوق)، الدبلوماسية التي لم تحقق برأي الخبراء أي نجاح طوال عقود[4] .

4ـ يسرى مهدي صالح حسين، مصدر سبق ذكره،2012، ص 332.

إن المتتبع لمسار تطور المواقف السعودية تجاه عمليات التغيير، التي اجتاحت المنطقة العربية يجد أنها لم تمثل انقطاعاً عن مواقفها السابقة، وأنها تصب في نفس المسار التقليدي للسعودية (المحافظة على الاجماع الخليجي واحتواء المنافس)، **ولكنها كانت أكثر مواكبة للدور القطري منها للمبادرة، ولتحافظ السعودية على الاجماع الخليجي الذي طالما حرصت عليه.** وطالما أرادت قطر الخروج منه.

وهناك خلاف غير معلن بين قطر والسعودية على المستقبل السياسي، الذي رسم معالمه مشروع (الشرق الاوسط الجديد)، وترعاه الدولتان عن طريق سياسة (الدعم) الذي تقدمانه لحركات التغيير في الدول العربية، فهما أي قطر والسعودية تتفقان على أهمية ازاحة النخب الحاكمة، وإقامة انظمة سياسية على أنقاض الأنظمة السابقة، وتختلفان على الدور الريادي وعلى حصة كل دولة من النفوذ الذي تمارسه في الأنظمة المقامة حديثاً.

تناسي السعودية أن مشروع (الشرق الاوسط الكبير)، قائم على نظرية الدومينو التي بدأت باحتلال العراق

ومما لاشك فيه أن الدولتين اللتين ترعيان الديمقراطية في بلاد غيرهما لا في بلديهما، تجتمعان على رهان واحد هو (التيار الاسلامي)، وعلى صعوده تنفقان بسخاء لكن لكل منهما تيار يدعمه، فقطر تدعم الإخوان والسعودية تدعم التيار السلفي والدولتان تتنافسان على النفوذ في كل من (مصر، ليبيا، تونس)[5]، غير أن هذا التفاهم المؤقت بين الاخوان والتيار السلفي، لن يدوم طويلاً بسبب هشاشته، وكذلك بسبب تناسي السعودية أن مشروع (الشرق الاوسط الكبير)، قائم على نظرية الدومينو التي بدأت باحتلال العراق، ثم دعم التغيير في تونس ومصر وليبيا واليمن.

5 - عبد الاله بلقزيز، السعودية وقطر على ماذا تختلفان، منتديات الفكر العربي -4 -11 2012.

وهذه الحقيقة نلحظ تجسدها في مطالب التغيير في البحرين التي تدعم السعودية نظامها الحاكم، وهذه من مفارقات الدعم السعودي لعمليات التغيير، فضلاً عن مطالب الكويت بالتغيير والمطالب الشعبية داخل السعودية، بتغير نظام الحكم ونمط ادارة البلاد واختيار الحاكم الذي سيجابه تحدياً كبيراً، يتمثل في اختيار الاصلح من أبناء عبد العزيز آل سعود، الذين هرم الجيل الثالث منهم ولازال الجيل الثاني يحكم. وهذا ما يدفعنا إلى البحث وراء دوافع الدعم السعودي لعمليات التغير في البلدان العربية. إذ تنقسم الى دوافع داخلية وأخرى خارجية.

أبناء عبد العزيز آل سعود، الذين هرم الجيل الثالث منهم ولازال الجيل الثاني يحكم

4 - الدوافع الداخلية

الدافع الاقتصادي

من المتغيرات الدينامية التي تؤثر في الموقف السعودي هي الدوافع الاقتصادية، إذ تعد من أهم محركات السياسة الخارجية لأية دولة في اعتماد سياستها الخارجية، وبما يتوافق مع النسق الثابت لأهداف الدولة العليا ذات الطابع الاستراتيجي، لذلك سعت السعودية إلى تطويع بنود هذا المتغير لدعم مواقفها السياسية، فكما هو معروف تعتمد السعودية على الصناعات النفطية الاستخراجية والصناعات البتروكيمياوية، وتملك أكبر احتياطي نفطي في العالم بحسب إحصائيات عام 2004 (262.84 مليار برميل)[6].

وبذلك تعد السعودية من أكبر دول العالم في احتياطي النفط وإنتاجه أيضاً، فهي تملك أكثر من ربع الاحتياطي العالمي وأكثر من أربعة أضعاف احتياطي الولايات المتحدة الأميركية، كذلك تعد السعودية من أكبر منتجي النفط على مستوى دول (الأوبك)، أو على مستوى العالم إذ تصدر حوالي (20%) من الإنتاج العالمي[7]. لذلك سعت السعودية الى توظيف صادراتها خدمةً لاهدافها السياسية، فعن طريق دعمها لتيارات سياسية قريبة من البناء الفكري الحاكم في السعودية، سوف تضمن التدفق النفطي لهم، وتعزز من دائرة الحلفاء وتقلل نطاق حركة المنافس الأكبر إيران، إذا فرضنا أن التفاعلات السياسية لبناء العراق الديمقراطي ستأخذ أكثر من عقدين من الزمن.

وهذا الأمر سينطبق على كل الدول التي شهدت عمليات التغيير ولكن بدرجات متفاوتة. الأمر الذي سيضمن دور الزعامة للسعودية، ولكن الزعامة التي تتحقق

6 ـ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005، (ابو ظبي: 2006)، ص 288.

7 ـ غازي صالح النهار، السياسة الخارجية السعودية تجاه الولايات المتحدة بعد حربي الخليج العربي1980-1991، مجلة الدراسات الدولية، بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد13، 2001، ص136.

عن طريق دبلوماسية الإجماع التي

هناك متغيران فرعيان يرتبطان تعتمدها السعودية، لا عن طريق التفوق بواسطة بناء القدرة الذاتية.

2 - السكان

بالمتغير السكاني وهما: حجم السكان والتركيب العمري للسكان، إذ يدخل هذان المتغيران في هرم قوة الدولة كعناصر فاعلة ومؤثرة [8]. وبتطبيق هذه المعايير المرتبطة بقياس قوة الدولة وأثر المتغير السكاني فيها على السعودية، نلحظ أنها حاولت بشكل دائم زيادة تعداد سكانها وذلك للأسباب الآتية:

الأول: مواجهة متطلبات القوة التي تسعى إلى تحقيقها في بيئتها الإقليمية، ومرد ذلك التنافس الحاصل مع أشد منافسيها (ايران ـ مصر ـ العراق)، إذ يملك كل من العراق ومصر وايران موارد

بشرية تتناسب مع طموح هذه الدول السياسي، في حين أن السعودية برغم أنها تمثل عملاقاً بمواردها الاقتصادية وسعة حجمها، إلا أنها تعاني من نقص في حجم السكان.

الثاني: أن السكان يشكلون عصب القوة البشرية اللازمة للحرب من جهة، ولإدارة أجهزة الإنتاج والعجلة الاقتصادية من جهة أخرى[9].

من هنا اكتسب المتغير السكاني دوراً مهماً في تحديد مدى قوة الدولة وقدرتها على التأثير في سياسات الدول الأخرى، لكن هذا المتغير ينظر إليه في إطار السياق الاجتماعي والسياسي ضمن التكوين العام لهذا المتغير وهو العدد والتركيب السكاني، إذ شكل هذان المتغيران الفرعيان أحد المنطلقات التي تبنى على أساسها القرارات السياسية الخارجية لأية دولة [10].

ويبلغ عدد سكان السعودية وفقاً للتقرير الاقتصادي العربي الموحد بـ(22529) لعام 2004[11]، في حين أن مصلحة الإحصاءات العامة التابعة لوزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية قدرت عدد السكان لعام 2004 بـ (22.673.538)[12].

ومن البحث في مساحة السعودية البالغة حوالي (2.000.000) كم^2 ومقارنتها بعدد السكان، نجد إنها تعاني من انخفاض حاد في كثافتها السكانية، فضلاً عن جانب آخر مهم وهو التركيب السكاني، فعلى الرغم من التجانس الذي يتمتع به المجتمع السعودي، إذ يشكل العرب المسلمون الذين ينتمون للمذهب (الحنبلي) غالبية سكانها، ولكن وجود الشيعة في منطقة الإحساء يجعل من المذهبية عنصر ◄

8 ــ عمر فاروق السيد رجب، قوة الدولة دراسة جيوستراتيجية، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1992)، ص173.

9ــ إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، (الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1987)، ص 180.

10ــ حسن حمدان العلكيم، بيئة صنع القرار الخارجي السعودي، المجلة العربية للعلوم السياسية، بغداد، الجمعية العربية للعلوم السياسية، عدد (7)، 1991، ص50.

11ـ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004، مصدر سبق ذكره، ص255.

12 ـ مصلحة الإحصاءات العامة، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمسكن 1425هـ (2004)، (الرياض: وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2004)، ص3.

عدم استقرار في المجتمع السعودي، وتزداد أهميتهم برغم ضآلة المسلمون الذين ينتمون للمذهب (الحنبلي) غالبية سكانها، ولكن وجود الشيعة في منطقة الإحساء يجعل من المذهبية عنصر عدم استقرار في المجتمع السعودي، وتزداد أهميتهم برغم ضآلة

وجود الشيعة في منطقة الإحساء يجعل من المذهبية عنصر عدم استقرار في المجتمع السعودي

نسبتهم الى المجموع العام من السكان، نظراً لموقعهم في منطقة المخزون النفطي السعودي (المنطقة الشرقية)، ولاقترابهم الجغرافي من إيران وقيام الأخيرة بتقديم المساعدات لهم بشكل مستمر[13].

13ـ حسن أبو طالب، أسس صنع السياسة الخارجية السعودية، مجلة السياسة الدولية، عدد 90، 1987، ص40.

فضلاً عن تنامي مطالبهم المنادية بالمساواة وتحقيق العدالة الاجتماعية، مما يجعلهم مصدر قلق مستمراً للحكومة السعودية، وفي الوقت نفسه تؤدي دور الموجه لصانع القرار السياسي الخارجي تجاه إيران، ومحاولات المملكة احتواء هذه الأقلية، عن طريق دعم المملكة لأنظمة سياسية موالية في المنطقة العربية، يوجه دفة الحكم فيها احزاب سياسية ذات نهج فكري مشابه للنهج الحاكم في السعودية، وهنا تجابه السعودية تحدي قطر الداعم لـ خوان، وتنامي الوعي الشعبي الداخلي المطالب بتحقيق العدالة الاجتماعية.

تجابه السعودية تحدي قطر الداعم للإخوان، وتنامي الوعي الشعبي الداخلي المطالب بتحقيق العدالة الاجتماعية.

3 - الأمن

يعد متغير الامن من أبرز المتغيرات المؤثرة في الحركة السياسية الخارجية لكافة الدول، وهو يرتبط بالقدرة العسكرية للدولة، فالدولة الضعيفة عسكرياً هي الدولة التي تنتفي عنها القدرة الذاتية على الدفاع عن كيانها، الأمر الذي يدفع بها الى البحث عن الحماية الخارجية والقبول بالنتائج المترتبة عن ذلك على حرية قرارها، وهذا على العكس من الدول القوية عسكرياً التي تكون قادرة على فرض احترامها على الاخرين حتى في حالة غياب الحضور المباشر لقوتها العسكرية[14].

14 ـ مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية دراسة نظرية،(بغداد: جامعة بغداد،1991)، ص188.

وفي المملكة العربية السعودية شهدت القدرات العسكرية تطورات جذرية متلاحقة وعلى مدى العقود السابقة، عكست هذه التطورات إدراك الحكومة السعودية لطبيعة التهديدات والصراعات المسلحة التي مرت بها المنطقة، مما ترك آثاراً واضحة في اتجاهات بناء القوات المسلحة السعودية وروابطها العسكرية مع العالم الخارجي، ويتضح من هذه التطورات، أن الأمن الذاتي للمملكة العربية السعودية منذ الثمانينات من القرن العشرين، يرتكز على ثلاث ركائز رئيسة تتمثل في[15]:

15 ـ مركز الاهرام، التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003، (القاهرة: 2003)، ص377.

1 - بناء قواة مسلحة وطنية فاعلة.

2 - الاحتفاظ بروابط دفاعية فاعلة مع الولايات المتحدة.

3 - الاحتفاظ بصيغة الأمن الجماعي مع دول مجلس التعاون الخليجي

وقد تباينت الأوزان النسبية لهذه الركائز الثلاث بحسب طبيعة التهديدات الماثلة أمام السعودية، ويُعد بناء قوات مسلحة فاعلة حجر الزاوية في الدفاع عن أمنها، في حين أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية يساعد على تعزيز القدرات العسكرية الجماعية لدوله في مواجهة التهديدات الإقليمية المنخفضة والمتوسطة الحدة. وهذا ما برز لنا بشكل جلي في قمع الاحتجاجات في البحرين.

المواطن من التابعية السعودية أي يحمل جنسية العائلة وليست جنسية البلد أو الوطن.

أما الروابط الدفاعية مع الولايات المتحدة الأميركية، فإن قيمتها الحقيقية تبرز بوضوح في مواجهة التهديدات الجسيمة من الدول الإقليمية الأقوى خاصة إيران[16].

16 ـ مركز الاهرام، مصدر سبق ذكره، ص377.

ومن هنا تظهر أهمية المتغير الأمني في عملية صنع السياسة الخارجية عن طريق التهديدات، التي تفرضها البيئة الداخلية والخارجية على المملكة، فالقدرات المحتملة للسعودية على إنتاج الموارد النفطية في القرن الحالي ومدخراتها المالية، تعطي هذه الدولة أهمية اقتصادية وسياسية تفوق بكثير إمكاناتها السكانية في استيعاب الواردات المالية، وتفوق قدرتها العسكرية المحدودة بالدفاع عنها وتحقيق أمنها، وفي الوقت نفسه فإن مواردها الاقتصادية الهائلة وضعف العوامل الأخرى المذكورة تجعل السعودية هدفاً مكشوفاً وضعيفاً أمام القوى الإقليمية والدولية[17]. لنقل فوبيا التغيير وفق نظرية الدومينو، التي أشرنا إليها في البداية بين البلدان العربية والى السعودية. ولاسيما أنّ السعودية تضم بن جنبات التكوين السكاني عناصر الرفض لنظام الحكم. الأمر الذي جعلها تواكب الدعم القطري للتغير في البلدان العربية للمحافظة على الركيزة الثالثة لاستراتيجيتها الامنية.

أنّ السعودية تضم بن جنبات التكوين السكاني عناصر الرفض لنظام الحكم.

17 ـ غازي صالح النهار، مصدر سبق ذكره، ص139.

5 - الدوافع الخارجية (الضغوط الدولية)

تعرضت السعودية إلى مزيد من الضغوط الأمريكية للمطالبة بإدخال إصلاحات سياسية، وقد عّبر عن هذه التوجهات الرئيس الأميركي جورج بوش في أكثر من مناسبة، وذلك في إطار استراتيجية الولايات المتحدة لدعم الديمقراطيات، ففي ◄

خطاب له في السادس من تشرين الثاني عام 2003، قدم فيه مقاربة جديدة للمنطقة لافتاً النظر إلى ستين عاماً من الدعم للدكتاتوريات في الشرق الأوسط، التي لم توفر الأمن للأميركيين، وقد أعاد الرئيس جورج بوش تجديد دعوته في قمة الناتو المنعقدة في اسطنبول في حزيران عام 2004، إذ شدد على أن قمع الاحتجاج الداخلي يفضي إلى زيادة وتيرة التطرف، وكان يشير في ذلك إلى أصدقاء الولايات المتحدة في المنطقة [18]، خاصة في دول الخليج العربي وتحديداً السعودية، التي خصها بوش في خطابه عن حالة الاتحاد أمام الكونغرس في 2-2-2005 بقوله (السعودية بإمكانها أن ترسخ زعامتها في المنطقة عن طريق تنامي دور شعبها في تحديد مستقبله)[19]، وكأنه يدرك سلفاً بإن انكسار السياسة الخارجية السعودية مردهم ضعف السياسة الداخلية لها، ومن ثم لم تعد تمثل الأنموذج السياسي في المنطقة،

18 ـ فؤاد إبراهيم، الإصلاح وجدل الدلخل والخارج ممانعة مبطنة أم رغبة مؤجلة، مصدر سبق ذكره، ص20.

19 ـ محمد علي الفايز، الرؤية الأميركية تجاه دمقرطة السعودية، مصدر سبق ذكره، ص4.

وهي بذلك لن تحظى بالدعم الأميركي مما يجعل سياستها الخارجية ضعيفة الفاعلية بين المحيط الخارجي والعربي والإقليمي والدولي، وينطوي التصريح كذلك على حقيقة أن الولايات المتحدة برغم رضاها عن النهج السعودي الاقتصادي المتعلق بالخارج (النفطي تحديداً).

إلا أن هذا النهج لن يكون مقابل ثمن مكافحة الإرهاب محلياً عن طريق بوابة الإصلاح السياسي– ولو كان الأمر بشكل متدرج. وجاء نهج الرئيس اوباما ليؤكد حقيقة التوجه الأميركي الجديد، الذي تحاول المملكة أن تواكبه بدعمها للتغيير في البلدان العربية، من دون أن يمتد هذا التغيير الى الداخل السعودي مستفيدة من التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، الذي تحاول أن تديمه عن طريق ارضاء الولايات المتحدة بدعم السعودية لعمليات التغيير في البلدان العربية.

الخاتمة

إن السعودية تعاني من أزمة سياسية نابعة أساساً من مشكلات بنيوية في هيكل السلطة، أدت إلى الاحتكار السياسي والديني، وانعكست بالسلب على مصالح الشعب الذي لم يكن مساهماً في السلطة، (إلا من ناحية صمته)، في نتاج ما هو حاصل من فساد وسوء إدارة وتدهور علاقات مع الخارج العربي والدولي، وتفاقم المشاكل المحلية وانتقاص من حقوق المواطن المادية والمعنوية.

إن السعودية تعاني من أزمة سياسية نابعة أساساً من مشكلات بنيوية في هيكل السلطة، أدت إلى الاحتكار السياسي والديني

المشكلة الأساسية تكمن في الاستبداد السياسي المتصافح مع الاستبداد الديني، والذي أدى في مخرجاته إلى أزمة في العلاقة بين الدولة والمجتمع. ترى الحكومة السعودية في استيفاء (النصاب الديني) أهمية أساسية، تفوق أهمية استيفاء نصاب العدل الاجتماعي، الأمر الذي فرض على السعودية البروز بصورة حادة ضمن الواقع السياسي العام السائد حالياً في المنطقة العربية.

رأي الفكر الوهابي في الديمقراطية، بأنها بدعة لا تصلح لحكم بلاد المسلمين

هذا الاستخدام السياسي للدين وتحديداً الحركة الوهابية، جعل موقف المملكة من التغيير في البلدان العربية، يميل الى دعم عمليات التغيير.

ولايمثل الموقف السعودي الحالي رأي المؤسسة السياسية فقط، بل هو رأي المؤسسة الدينية التي ترى بتوسيع الفكر الوهابي تنامياً لنفوذها. وهذا يناقض رأي الفكر الوهابي في الديمقراطية، بأنها بدعة لا تصلح لحكم بلاد المسلمين، وهذا يوضح لنا الجانب النفعي في موقف المملكة.

الغرب وربيع دول مجلس التعاون: البحرين أنموذجاً

عبد النبي العكري

* كاتب وناشط من البحرين

* - منظمة الشفافية في البحرين

مقدمة

وقف الغرب وأعني به الولايات المتحدة وأوربا، موقف الداعم للأنظمة العربية الاستبدادية حتى بعدما اندلعت ثورات الربيع العربي بدءاً من تونس في ديسمبر2010، والتي اجتاحت الوطن العربي من المغرب حتى البحرين.

نذكر هنا محطة مهمة وهي انعقاد منتدى المستقبل في الدوحة خلال 19-16 يناير2011، فبالرغم من نجاح الثورة التونسية بهروب الرئيس السابق زين العابدين بن علي في 14 يناير2011، والاستعدادات لثلاثاء الثورة في ميدان التحرير في 25 يناير2011 في مصر، وإرهاصات عديدة لاندلاع الاحتجاجات الواسعة في أكثر من بلد عربي، فإن الغرب ظل متمسكاً بالأنظمة الاستبدادية العربية، نذكر هنا موقف فرنسا للسيدة آن ماري، وزيرة الخارجية، والتي عرضت مقترحاً على حكومة ساركوزي بإرسال قوة النخبة لمساعدة نظام بن علي لقمع الاحتجاجات، وكذلك شحنت فرنسا معدات دقيقة لتونس لاستخدامها في رصد الاتصالات الالكترونية وتحديد مواقع الاحتجاجات.

وفي مؤتمر الدوحة، وباستثناء وزيرة الخارجية الأميركية، هيلاري كلينتون، والتي حذرت من العاصفة القادمة، وبأن لا تدفن الأنظمة العربية رأسها في الرمال، فإن

كبار المسؤولين الغربيين دعوا إلى إصلاحات ولكن في إطار الأنظمة القائمة، ولم يدعموا حركات التغيير، وأكدوا ثقتهم بقدرة الأنظمة العربية على إجراء الاصلاحات المطلوبة، وكذلك عرضت الدول الغربية دعم الاصلاحات عن طريق الحكومات، وذلك بمساعدة أرباب الأعمال الشباب (أميركا) ودعم التعليم المهني (ألمانيا واليابان)، وحث الدول العربية على تحرير الاقتصاد وفتح الاسواق أمام التجارة الحرة وغيرها من الوصفات التقليدية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

لكن أي من الدول الغربية لم يؤيد صراحة الثورة التونسية أو دعوات التغيير في البلدان العربية الأخرى، وعندما عرضت فكرة إصدار بيان يؤيد الثورة التونسية ويحث الدول العربية على إدخال إصلاحات فورية وشاملة في أنظمتها السياسية، تؤمن تغيير المسار بشكل سلمي والتعبير عن دعم قوى التغيير، رفضت جميع الدول الغربية والعربية صدور هذا البيان، بل إنهم في جلسة الحوار مع ممثلي المؤتمر السيدة هيلاري كلينتون والشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، حددوا مسبقاً أشخاصاً منتقون لتوجيه الأسئلة ولم يسمحوا بمناقشة واسعة وعلنية.

وهكذا كان موقف الغرب هو الانتظار والمراهنة بقدرة الأنظمة العربية على الصمود في وجه العاصفة حتى سقط بعضها، فكان لابد من الاعتراف بالأمر الواقع.

الموقف تجاه دول الخليج

كان موقف الغرب والولايات المتحدة تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، وخصوصاً تجاه ثورة 14 فبراير 2011 في البحرين، وانتفاضة عمان السلمية في 17 فبراير 2011، أكثر انحيازاً للأنظمة الخليجية، وبرغم التحول الطفيف في مواقف الغرب في ظل صمود الحركة الجماهيرية في البحرين بشكل خاص، والسعودية والكويت بشكل عام، واتخاذ حركة التغيير تعبيرات نخبوية كما في عمان والامارات، فإن الغرب لا يزال منحازاً إلى الأنظمة الخليجية، ويعمل على مساعداتها على إدخال إصلاحات محدودة، مراهناً على قدرة هذه الأنظمة على الإصلاح من الداخل واحتواء الاحتجاجات.

الغرب لا يزال منحازاً إلى الأنظمة الخليجية، ويعمل على مساعداتها على إدخال إصلاحات محدودة

وفي البداية تجاهل الغرب هذه الاحتجاجات، فعندما يسأل المسؤولون في الدول الغربية وخصوصاً الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا والاتحاد الأوربي عن رأيهم، فإن ردهم المكرر هو حث الطرفين على ضبط النفس، والتعبير بعبارات فضفاضة عن دعمهم لحقوق الإنسان والتطلعات الديمقراطية

لشعوب المنطقة.

لكنه يسجل للغرب إرسال مسؤولين كبار من وزارات الخارجية إلى دول المنطقة وخصوصاً البحرين، إذ كانوا يجتمعون مع كبار المسوؤولين، وأحياناً مع ممثلي المعارضة والمجتمع المدني، وقد بدأ الأمر المسؤولون الأميركيون ثم تبعهم البريطانيون ثم الفرنسيون والألمان والاتحاد الأوربي، وحرص المسؤولون الغربيون على إشارتهم إلى الإصلاحات الجارية في البحرين وثقتهم بالحكومة لمواجهة التحديات، وحث الطرفين أي الحكومة والمعارضة على عدم اللجوء إلى العنف، لذلك جرت المساواة بين العنف المنظم والشامل للحكومة والعنف المحدود كرد فعل للمحتجين.

وإذا رصدنا المحطات التي مرت بها الاحتجاجات، فإننا نلحظ ما يأتي:

1 - مرحلة الدوار

وهي مرحلة الاعتصام بالدوار والمسيرات الجماهيرية الحاشدة للمدة ما بين 14 فبراير إلى 16 مارس، إذ أيدت هذه الدول الحق في الاعتصام والتظاهر السلمي، وحث الطرفين على ضبط النفس وعدم استخدام الدولة للقوة المفرطة، وبالمقابل عدم لجؤ المعارضة للعنف، لكن هذه الدول لم تدنْ بشكل صريح أعمال القتل العمد واكتفت بإبداء الأسف.

2 - تدخل قوات درع الجزيرة

إثر اجتياح قوات درع الجزيرة (السعودية والامارات تحديداً) للبحرين في16-3-2011 واجتياح دوار اللؤلؤة بوحشية وقوة مفرطة ضد المدنيين، والاجتياحات الأخرى لسترة ومجمع السلمانية الطبي، فإن الدول الغربية لم تدنْ هذا الاجتياح، بل إن أميركا عّدته عملاً مشروعاً في ظل اتفاقيات مجلس التعاون، وسوغته بوجود خطر تدخل إيراني.

3 - الأحكام العرفية

بعد إعلان الأحكام العرفية في 16-3-2011 وتطبيقها مع ما رافقها من استخدام القوات العسكرية والامنية، انتهاكات شاملة وفضيعة لحقوق المواطنين، وما ترتب عليها من قتل العشرات وجرح المئات واعتقال الآلاف وتسريح الآلاف من أعمالهم، فإن الدول الغربية لم تدن هذه الأعمال، بل اكتفت بالتعبير عن أسفها لسقوط الضحايا ودعت إلى احترام الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وأملها في رفع الأحكام العرفية، وأنها لم تدن صراحة محاكمة السياسيين والمدنيين

أمام المحاكم العسكرية، واكتفت بأملها أن يحال هؤلاء لمحاكمة مدنية.

وقد راقب مندوبو السفارات الأميركية والبريطانية والفرنسية والألمانية سير المحاكم العسكرية، فضلاً عن الزوار الرسميين أحياناً مثل (بوزنر مساعد الخارجية الأميركية)، وبدا أنهم على اطلاع على مارافق هذه المحاكمات من انتهاكات فضيعة لحقوق المتهمين بما في ذلك تعذيبهم وضربهم حتى في حرم المحكمة العسكرية.

4 - ما بعد الأحكام العرفية

ما أن رفعت الأحكام العسكرية، حتى هلل الغربيون لذلك وأعربوا عن تفاؤل مفرط بالعودة إلى المحاكم المدنية والقوانين المدنية وحل الأزمة، مع علمهم بسريان مفاعيل الأحكام العرفية برغم إنهائها شكلياً.

5 - حوار التوافق الوطني

مع إعلان وتدشين حوار التوفق الوطني طوال شهر يولبو 2011، وبرغم الخلل الكبير في تركيبته وآليته، هلل الغربيون وباركوا الدعوة إليه ونصحوا المعارضة بالانضمام إليه، وأكدوا ثقتهم المسبقة في نتائجه، وراهنوا عليه للخروج بتوافقات وإصلاحات للخروج من الأزمة، ولكن مرة أخرى ثبت خطأ السياسية الغربية.

6 - لجنة التحقيق

لكن الأميركيين أدركوا عمق الأزمة، لذا نصحوا الحاكم في البحرين بتشكيل اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق برئاسة الأميركي الجنسية شريف بسيوني، وساهموا في اختيار أعضائها من شخصيات حقوقية غربية، باستثناء د. بدرية العوضي الكويتية الجنسية فقد اقترحها الجانب البحريني، بديلاً عن المطالبة بلجنة تحقيق دولية يشكلها مجلس حقوق الإنسان، ولاسيما بعد التحرك الشجاع للمفوض السامي لحقوق الإنسان السيدة نافي بيلاي، وتصريحات الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون الحازمة والمعبرة عن القلق لانتهاكات حقوق الإنسان في البحرين.

الأميركيين أدركوا عمق الأزمة، لذا نصحوا الحاكم في البحرين بتشكيل اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق

لقد عبرت الدول الغربية عن ثقتها في كفاءة وقدرة اللجنة، وأشادت بشكل مفرط بحكمة الحكم في البحرين بتشكيل اللجنة كسابقة تاريخية، واستبقت نتائج اللجنة، وقد حضر الغربيون ممثلين بمندوبيهم وسفرائهم الاحتفال الحاشد في 23 نوفمبر 2011، وأشادوا كثيراً بقبول جلالة الملك بما وصلت إليه من نتائج وتنفيذ توصياتها من دون تحفظات، وظلوا يكررون هذه الثقة عدة أشهر، برغم وجود ◄

مؤشرات واضحة على عدم التزام الحكم الجدي بذلك والتفافه على هذه التوصيات وحثهم على هذه التوصيات، حتى أشهر متأخرة عندما بدأو يعربون عن قلقهم لعدم تنفيذ جميع التوصيات، فحثوا الحكومة على تنفيذها مع تأكيدهم جدية الحكومة في تنفيذ العديد منها.

وقد انخرطت الدول الغربية في برامج لمساعدة الدولة على الإصلاحات وتنفيذ التوصيات، إذ جرى توزيع المهام وتقاسم العمل، بحيث تكفلت الولايات المتحدة بإصلاح القضاء، وتكفلت بريطانيا بإصلاح الشرطة، وتكفلت فرنسا بالمساعدة في الحكم المحلي، وتكفلت ألمانيا بالمساعدة في التدريب على الأعمال وهكذا، بل إن ضابطين كبيرين وهما الأمريكي تيموني جارنر، والبريطاني يتيس، قد تعاقدا مع حكومة البحرين لإصلاح قوات الأمن، وأصبحا مروجين لهذه الأطروحة، ومرافقين لوزير الداخلية في سفراته ولقاءاته.

7 - الأمم المتحدة

انتقل ملف البحرين إلى الأمم المتحدة، أثر صدور بيانات تعبر عن قلق المفوض السامي لحقوق الإنسان والأمين العام للأمم المتحدة للانتهاكات الخطيرة في البحرين. وحاولت الحكومة احتواء الموقف بإرسال وزيرة التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان إلى جنيف، لكن بيانها الكاذب عما جرى في اللقاء مع المفوض السامي، فاقم الوضع وجعل المفوض السامي أكثر حذراً في تعاملها مع حكومة البحرين، وكانت حكومة البحرين تريد من مكتب المفوض السامي توقيع اتفاقية للتعاون الفني، تستخدمها للترويج لسمعتها المتدنية في مجال حقوق الإنسان، لكن المفوض السامي اقترح بدلاً من ذلك، إرسال وفد لمعرفة ما يجري على الأرض، وقد أتى وفدان، الأول في ديسمبر2011، والثاني في نوفمبر2012، وكانت استنتاجات الوفدين حاسمة في تشخيصها أزمة حقوق الإنسان في البحرين وتحميل الحكومة مسؤولية ذلك.

خرج مجلس حقوق الإنسان بـ 176 توصية هي الأكثر في تاريخ الأمم المتحدة

لكن أهم محطتين في طرح قضية حقوق الإنسان في البحرين من الأمم المتحدة بجنيف، كانتا في يونيو مايو2012، إذ جرى مناقشة تقرير المراجعة الدورية الشاملة لمملكة البحرين بعد مرور 4 سنوات على تدشين هذه الآلية، وفي الجولة الأولى قدمت تقارير من حكومة البحرين وخبراء الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية البحرينية والعربية والدولية، وقد شارك في الاجتماع وفود تمثل حكومة البحرين

والجمعيات الموالية والجمعيات الحقوقية البحرينية والعربية والدولية، وقد سلطت الأضواء بشكل كبير على البحرين أكثر من غيرها من الدول المشاركة في التقويم مثل تونس والمغرب.

ولقد شكلت كلمات الوفود الغربية واللاتينية وكلمات المنظمات الحقوقية المكتوبة صدمة كبيرة للحكم، فقد خرج مجلس حقوق الإنسان بـ176 توصية هي الأكثر في تاريخ الأمم المتحدة، وكانت الصدمة الثانية عدم قبول حكومة البحرين بهذه التوصيات ومحاولة كسب الوقت بتأجيل ذلك، وترافقت الجلسات بتوجيه تهديدات صريحه للنشطاء الحقوقيين البحرينيين المشاركين في جنيف، وهو مادفع رئيسة مجلس حقوق الانسان (ديبوي) لطرح الموضوع علناً في الجلسه الختامية، وهو ما أكد لدى المجتمع الدولي خطورة الوضع الحقوقي الإنساني في البحرين.

وهكذا تقرر أن تجري مناقشة ثانية لملف البحرين في سبتمبر 2012، إذ أعيد المشهد من جديد مع اتخاذ كبريات الدول وخصوصاً الغربية واللاتينية موقفاً أكثر حزماً، فيما أضيف إليها هذه المرة كلمات المنظمات الحقوقية الدولية المراقبة لدى الأمم المتحدة المتحدة، والتي ألقى بعضها حقوقيون بحرينيون، واضطرت الحكومة إلى القبول بـ154 توصية بشكل كامل أو جزئي، بما في ذلك توصيات اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق.

وعلى وفق هذا أضحت الحكومة ملتزمة تجاه المجتمع الدولي بتنفيذ هذه التوصيات، وبدأت الأمم المتحدة والدول الديمقراطية بما فيها الغربية، بمراقبة مدى تنفيذ الحكومة لتوصيات الأمم المتحدة وتوصيات لجنة بسيوني.

8 - مرحلة التشكيك في السياسة الرسمية

شيئاً فشيئاً تبين لدى الدول الغربية عدم جدية الحكم في البحرين، على تنفيذ توصيات الأمم المتحدة ولجنة بسيوني، ولذا اتخذت لهجتها حزماً وانتقاداً أكبر فأضحت تتحدث عن أهمية التنفيذ الجدي، وتنفيذ أهم التوصيات ومنها معالجة سياسة الإفلات من العقاب لكبار المسؤولين، واستقلال القضاء وأهمية الدخول في مفاوضات أو حوارات ذات معنى مع المعارضة.

وجاءت الدورة 15 لمجالس حقوق الإنسان في مارس 2013، وبرغم عدم إدراج البحرين بالاسم على جدول الأعمال، مناسبة لإثارة موضوع حقوق الإنسان في البحرين، وهكذا جاء صدور بيان الـ44 دولة والتي تضم الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربي ودول من أمريكا اللاتينية وكوريا الجنوبية حدثاً مدوياً، إذ ◄

عبروا فيه عن إعلان قلقهم العميق لاستمرار انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين، وعدم إطلاق سراح القيادات السياسية، مطالبين حكومة البحرين بالدخول في حوار جدي مع المعارضة، وقد تحدث عدد من المندوبين بذات المعنى، وكذلك شهدت الدورة مداخلات من حقوقيين بحرينيين وأجانب باسم المنظمات الحقوقية الدولية.

والحقيقة أنه في الدورات الثلاثة لمجلس حقوق الإنسان في مايو2012 وسبتمبر2012 ومارس2013، شهد مجلس حقوق الإنسان نشاطاً موازياً من الندوات والتغطية الإعلامية للمنظمات الحقوقية البحرينية والعربية والدولية، أسهم في التعريف الواسع لانتهاكات حقوق الانسان في البحرين، مما أسهم أيضاً في تحول مواقف بعض الدول.

9 - مرحلة التحول التدريجي

إن صمود شعب البحرين في نضاله السلمي من أجل أهداف ثورة 14 فبراير، برغم كل المعاناة والتضحيات الجسام وسياسة التفتيت الرسمية لشعب البحرين، فضلاً عن عقلانية المعارضة الوطنية ومبدأيتها، والجهد الرائع للمنظمات والمجموعات الحقوقية، فقد أسهم في تحول تدريجي في مواقف الدول الغربية، يتجلى ذلك في خطاب الرئيس الأمريكي أوباما أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر2012، في حثه الحكومة للدخول في حوار ذي معنى مع المعارضة، ولاسيما كبرى منظمات المعارضة الوفاق، وكذلك تصريح وزير الدولة البريطاني اليستر بيرت بذات المعنى.

اضطرت الحكومة وفي ظل صراعات الأجنحة داخل الاسرة الحاكمة مرغمة إلى الدخول في حوار مع المعارضة

وهكذا ازدادت وتيرة زيارات الوفود من الدول الغربية الكبرى مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وسفراء هولندا والسويد والنمارك والنرويج غير المقيمين في البحرين، وحتى دول أخرى مثل روسيا والصين إلى البحرين، وكانت هذه الوفود تجتمع بالحكومة والمعارضة والمجتمع المدني على حد سواء، لكي تخرج بمواقف أكثر توازناً، ومن ذلك حث الحكومة على الدخول في حوارات ذات معنى مع المعارضة.

وهكذا اضطرت الحكومة وفي ظل صراعات الأجنحة داخل الاسرة الحاكمة مرغمة إلى الدخول في حوار مع المعارضة بدءاً بـ 6 فبراير 2013 استباقاً لذكرى انتفاضة 14 فبراير، للحد من الاحتجاجات الجماهيرية، لكنها في الوقت نفسه عمدت إلى

أن تكون هذه الحوارات دون معنى ولكسب الوقت، وذلك بتغليب فريق الحكومة (الحكومة وجمعيات الموالاة وممثلي مجلس النواب والشورى بمجموع 21 مندوباً) مقابل 8 مندوبين لجمعيات المعارضة، ومحاولة الهروب من الاستحقاق برفض طرح القضايا الكبرى ومنها تمثيل الحكم في الحوار، وآليات تطبيقه المضمونة، وضمانات التنفيذ، والاستفتاء الشعبي على مخرجات الحوار، والحكومة الانتقالية.

إن الدول الغربية تحث جميع الأطراف وخصوصاً الحكومة والمعارضة بالجدية في الحوار، والذي يجب أن تكون ذات معنى لتخرج البلاد فعلياً من أزمتها، ممّا يؤسس لنظام حكم ملكي دستوري ديمقراطي، لكن الغرب لم يصل إلى الآن لمرحلة الضغط الفعلي على الحكم لتقديم تنازلات حقيقية.

ولقد طرحت أوساط حقوقية وبعض مندوبي الكونجرس على الولايات المتحدة التلويح بإمكانية إنهاء التسهيلات العسكرية الأميركية في البحرين، لكن الإدارة الأميركية تعّد ذلك خارج النقاش، وكذلك لوحت الحكومة الأميركية فقط بتجميد بعض بنود اتفاقية التجارة الحرة، بسبب الانتهاكات العمالية وأسهمت في إرجاع غالبية المفصولين إلى أعمالهم.

وفي ما يتعلق بصفقة الأسلحة الأميركية إلى البحرين،اكتفت الولايات المتحدة إلى استثناء بعض المعدات التي من الممكن أن تستخدم في القمع مثل سيارات همفي.

أما البلدان الغربية الأخرى مثل المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا، فليست في وارد اتخاذ اجراءات ضاغطة، وقد طالب برلمانيون وحقوقيون في بريطانيا، بإيقاف تدريب وقبول الضباط البحرينين في الأكاديميات العسكرية البريطانية، مثل سانت هرست، وإيقاف التعاون العسكري والأمني لكن الحكومة البريطانية رفضت ذلك. وفرنسا من ناحيتها أنهت منذ 2009، برنامج التعاون مع البحرين في تدريب قوات مكافحة الشغب، واقتصر تعاونها حالياً على المجال الإعلامي.

وهنا نسجل عجبنا من مسارعة روسيا لدعوة وفد للمعارضة بزيارة موسكو في فبراير 2013 الماضي، مما فتح آفاقاً لتفاهم أكبر بين الطرفين، واطلاعاً أكبر للروس على مواقف المعارضة.

وهناك دعوة من اليابان لزيارة وفد للمعارضة، وأن وفوداً لبعض أطراف المعارضة قامت بزيارات إلى كل من لندن وباريس وواشنطن وبرلين وروما وبروكسل، إذ استقبلوا على مستوى رفيع مسؤولي وزارات الخارجية.

وبريطانيا من ناحيتها دعت وفدين من المعارضة والموالاة بزيارة بريطانيا، للاطلاع على تجربه حل مشكلة إيرلندا الشمالية، وعرضت منظمات بريطانية معنية تجربتها في البحرين، وكذلك استضافت مراكز بحثية أميركية الفرقاء البحرينين، وزارت البحرين، إذ التقت مختلف الفرقاء، وهناك دعوة للطرفين المعارضة والموالاة لزيارة جنوب افريقيا للاطلاع على تجربتها، وجدير بالذكر أن الرئيس الفرنسي الجديد فرانسوا هولاند، قد أبدى تعاطفاً مع الحقوقي نبيل رجب في أثناء استقباله لوفد الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان في نوفمبر2012 في بادرة لا سابق لها.

أن الرئيس الفرنسي الجديد فرانسوا هولاند، قد أبدى تعاطفاً مع الحقوقي نبيل رجب

والملاحظ أن موقف البرلمان الأوربي هو الأكثر تقدماً من بقية البرلمانات الغربية، فقد أصدر بياناً حول البحرين وسوريا واليمن في نوفمبر2011، ثم عاد وأصدر بياناً خاصاً عن البحرين في مارس2012، وأرسل وفداً إلى البحرين في يناير2013، أصدر على إثره بياناً قوياً، وقد عبر البرلمان الأوربي في جميعها عن قلقه بشأن الانتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان، ومطالباً بتنفيذ توصيات الأمم المتحدة ولجنة بسيوني، وحاثاً على الحوار بين الحكومة والمعارضة.

وقد استقبلت اللجان المتخصصة في برلمانات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا والسويد والدنمارك، وفوداً لبرلمان البحرين ووفوداً للمعارضين والحقوقيين، إذ قدموا مداخلات وأجروا مباحثات مع اللجان المتخصصة والكتل البرلمانية، ويلاحظ أن مواقف البرلمانات الغربية متقدمة على حكوماتهم، و أن وفوداً برلمانية من برلمان الاتحاد الأوربي، وبريطانيا وأمريكا قد زارت البحرين أيضاً، والتقت بالحكومة والبرلمان والمعارضة والحقوقيين، ولا شك في أن البرلمانيين في هذه الدول أسهموا في تطوير مواقف حكوماتها.

الخلاصة

يلاحظ أن مواقف الدول الغربية تتحول ببطأ باتجاه تفهم أفضل لحركة التغيير الجارية في البحرين، ولمواقف المعارضة واحقية مطالبها، والآن وقد دخلت القضية مرحلة حاسمة بانعقاد الحوار الوطني، والذي يضم تحالف الحكومة والموالاة والبرلمان من ناحية والمعارضة من ناحية أخرى، فإنه يمثل فرصة أخيرة للخروج من الأزمة، لكن الحوار يتعثر ويدور حول نفسه منذ انطلاقه في 6-2-2013، حتى الآن بسبب رفض الحكم تقديم أية تنازلات واستمرار سياسة القبضه الأمنية، وهذا ما يطرح على الدول الغربية تسنم مسؤوليتها، وأن لا تستمر في موقف المراوحة.

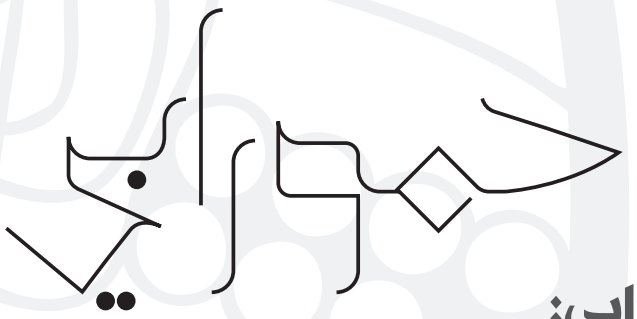

بحوث حمورابي:

العراق بعد 10 سنوات من الاحتلال الأميركي: ركام التدمير.

- التدويل والفصل السابع إرث الاحتلال الأميركي في العراق
د. أحمد ابريهي علي .

- التنمية الاقتصادية في العراق في ظل الحرب على الإرهاب
د. حسن لطيف الزبيدي - خالد محمد شبر.

- ادراك طلبة الجامعة المستنصرية صورة الجندي الأميركي
د. ستار جبار الغانم.

- أداء البرلمان والحكومات المحلية في الرأي العام العراقي
د. كامل حسون القيم.

- ثنائية المواطنة والفيدرالية لدى أكراد العراق
د. شيرزاد احمد النجار.

التدويل والفصل السابع
إرث الاحتلال الأميركي في العراق
(قراءة اقتصادية)

د. أحمد ابريهي علي

* أكاديمي وباحث من العراق

* - نائب محافظ البنك المركزي العراقي سابقاً

بدلاً عن المقدمة: خلفية التدويل

إن تأجيل الاحتكام إلى قواعد التداول السلمي للسلطة بعد ثورة 14 تموز 1958 وتحويل التدابير التي أنشأها الانقلاب الاخير عام 1968 الى نظام دائم يقوم على الدكتاتورية والرعب كان من أكثر العوامل تدميراً لفرص الارتقاء السياسي نحو النضج وبلورة أنماط السلوك المؤسسي المعاصر.

بل إن ذلك التأجيل قاد إلى تردي الثقافة الاجتماعية واستفحال أمراض التفكير العنصري الطائفي في فهم التاريخ والعالم والحاضر والمستقبل. ويبدو أن الطفرة النفطية في السبعينات وانعكاسها الفوري في رخاء العائلة العراقية، قادت إلى استنساخ صعود النازية في العراق.

وفي الفترة نفسها ساعدت زيادة الموارد النفطية في ايران الى تقويض النظام السياسي جذرياً هناك ونجاح الثورة التي قطعت إيران عن تحالفاتها السابقة ومصادر الدعم الستراتيجي لها على المسيوى الدولي. لقد فاجأت إيران العالم والمنطقة بسياستها المتشددة بعد الثورة، تجاه الولايات المتحدة الأميركية والغرب عموماً، وأساليب تعاطيها مع القضية الفلسطينية، وإعلامها الديني والسياسي.

ولقد بالغت في شعارات العداء للولايات المتحدة الأميركية ممّا دفع الأخيرة وحلفاءها إلى التصدي لها بعد تجريدها من الدعم العسكري الذي كانت تحظى به أيام الشاه. وأصبح واضحاً أن إيران ستنقطع عنها إمدادات السلاح وأن الدول الكبرى تريد تحجيمها. في تلك الأوضاع الملتبسة اندلعت الحرب العراقية الإيرانية، وكان رد فعل المجتمع الدولي يتسم بالبرود والتريث. وبسبب اعتماد البلدين على السلاح المستورد، أصبح من الممكن التحكم في مجريات الحرب ومسارها وما انتهت إليه على النحو المعروف.

فاجأت إيران العالم والمنطقة بسياستها المتشددة بعد الثورة، تجاه الولايات المتحدة الأميركية والغرب عموماً

لقد انحطت قيمة الانسان في حرب الثماني سنوات الى مستويات سحيقة، وكان يجري مسلسل سفك الدماء في أجواء من الصخب الإعلامي ليس لها مثيل.

وكانت الحرب قد ضيعت على البلدين (العراق وايران) ربع قرن من فرص التنمية فضلاً عن مآسيها الانسانية وأهوالها.

وبعد إنتهاء الحرب مع إيران تغيرت سياسة الولايات المتحدة الأميركية تجاه العراق وبدأت تضغط لتحجيم قدراته العسكرية، وأثارت قضية أسلحة الدمار الشامل وسعي العراق لامتلاك قدرات نووية. وكان العراق مديناً بحوالي 82 مليار دولار نهاية عام 1988، واشتد ضغط الدائنين على حين استمرت أسعار النفط عند مستويات منخفضة بدءاً من عام 1986. ولم تبادر دول الخليج بشطب ديونها التي كانت مساعدات في سياق التحالف العربي الأميركي ضد إيران. كما شعرت الحكومة العراقية بالأحباط والفشل، عندما أدركت أن الحرب أريد منها مجرد الضغط على إيران لأسقاط الثورة، أو تغيير مسارها أو إضعافها بإيقاف تطورها الأقتصادي، دون ترحيح مكانة العراق. ولم يعترف للعراق بأية مكاسب ستراتيجية برغم حجم الخسائر البشرية والمادية، فضلاً عن تورطه بصراع مكشوف مع إيران ليس من السهل إدارته بعد تفكك التحالف المساند للحرب وتحول دوله إلى مواقف أخرى.

الحرب قد ضيعت على البلدين (العراق وايران) ربع قرن من فرص التنمية فضلاً عن مآسيها الانسانية وأهوالها

وكانت الحرب مع إيران قد جعلت العراق محوراً لثنائيات قومية وطائفية، أسهمت في تكريسها ثقافة التعبئة الحربية التي روجت دون تحفظ، لأنساق فكرية تميز بين البشر لأسباب دينية وقومية، وتتهم الآخر الديني واللغوي بالدونية والشر.

وبدأت تسري آثارها التدميرية في نسيج المجتمع العراقي.

ولاشك في أنّ الحدود مع الكويت نفسها، لم تكن محسومة تماماً من وجهة نظر الدولتين على خلفية القول بتبعية الكويت لولاية البصرة أيام العثمانيين، برغم أنه لم يتخذ الصيغة الرسمية إلا نادراً وربما في مناسبتين متباعدتين.

في خضم تلك الأوضاع حدثت المفاجئة صباح يوم 1990/8/2 عندما اتضح أن الجيش العراقي قد احتل الكويت.

وفي اليوم نفسه أصدر مجلس الأمن الدولي قرارهـ 660، الذي أدان الأحتلال وأمر العراق بالأنسحاب الفوري دون قيد أو شرط وحل المسائل المعلقة بالتفاوض. ولم يصدر هذا القرار تحت الفصل السابع.

عندما تأكد ضعف ايران أواخر الثمانينات أصبح من الممكن، في نظر الغرب وحلفائهم في المنطقة، إلغاء الدور العراقي بضرب قوته العسكرية وإيقاف نموه وكانه مجرد فقرة تسوية في ميزان القوى مما دفع إلى التشدد في معاملته. وقد أسهم تاريخ السياسة في تغذية هذا المنحى الإقليمي والدولي الخطير، والذي يهدد مقومات الدولة العراقية في الصميم. وتواطأ ساسة العراق مع أطروحات تؤكد جزئية العراق من نطاق أكبر وايديولوجيات تلغي المستقبل السياسي للعراق، وتسمى تمجيد الهوية الوطنية وشرعية الدولة العراقية قطرية وشعوبية.

وقد تضافرت سلبيات السياسة الإيرانية مع المحاور العربية، والرؤى المتوارثة على التعامل مع العراق، وكأنه منطقة صراع على النفوذ بين إيران والدول العربية (مجتمعة).

منذ غزو الكويت دخل العراق أزمة متعددة الأوجه، أظهرت الى السطح جميع عوامل الضعف في الدولة العراقية، والتي فاقمتها أخطاء السياسة.

نشأة التدويل

يوم 6 اب 1990 صدر القرار 661 عن مجلس الأمن الدولي تحت الفصل السابع بذريعة عدم تنفيذ العراق للقرار 660، والذي فرض الحصار وأسس لتدويل الشأن العراقي. واتخذ مجلس الأمن 12 قراراً بين2/8/1990 و 29/11/1990 جميعها تحت الفصل السابع باستثناء الاول وهي[1]: 665 - 664 - 662 - 661 - 660 678- - 677 - 674 - 670 - 669 667 - 666 -، ويلاحظ أن أغلبها متصلة ما يدل على مدى انشغال مجلس الأمن الدولي بالموضوع.

1- United Nations ،Department of Public Information ،News and media division ،New York ،www.un.org Media division.

وفي القرار 678 أعطى مجلس الأمن فرصة أخيرة للعراق حتى 15 كانون الثاني 1991، لتنفيذ القرارات السابقة ومنها الانسحاب غير المشروط في القرار 660. وبخلافه سيكون للدول الاعضاء الحق في استخدام التدابير المهمة لتنفيذه. وهذا بمثابة التخويل القانوني بحرب الخليج. وأيد القرار12عضواً ورفضه عضوان هما كوبا واليمن، وامتنعت الصين الشعبية عن التصويت. واليمن التي عارضت القرار تعرضت لضغوط اقتصادية من السعودية والولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. أما الصين فاكتفت بالامتناع عن التصويت دون النقض، كي تنهي المقاطعة التي فرضت عليها بعد المواجهة العنيفة للمظاهرات.

ثم حصل الرئيس بوش الأب على تخويل من الكونغرس يوم 16 كانون الثاني 1991 للهجوم الجوي على الأهداف العسكرية العراقية في العراق والكويت. وفيما بعد رفض عرضاً تقدم به السوفيت لانسحاب العراق من الكويت، بطريقة تحفظ ماء الوجه بالحد الأدنى، على أساس أنها لا تتضمن انصياع العراق التام إلى كافة قرارات مجلس الأمن.

وأعطى مهلة نهائية للعراق حتى ظهر يوم 23 شباط لـ ذعان التام، وعندما رفض العراق باشرت قوات التحالف العربي– الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، شن الحرب البرية، والتي أعطي للسعودية ومصر فيها دور كبير. علماً إن مصر كانت في التحالف الرباعي مع العراق، الذي ساندهِ عسكرياً وسياسياً في ثلاثة حروب سابقة. وشاركت فرنسا أيضاً في الحرب، وإن على نطاق محدود، وهي الحليف الغربي للعراق. ودخل الحلفاء مدينة الكويت في 26 شباط ومن ثم أعلن الرئيس بوش وقف إطلاق النار من جانب واحد، يبدأ يوم 27 شباط بعد 100 ساعة من بدء الحرب البرية. وصدر القرار686 في 2 آذار 1991 الذي ألزم العراق بإيقاف النار تجاه قوات الحلفاء، وقبول كافة قرارات مجلس الأمن السابقة وإطلاق سراح المواطنين الكويتين والمحتجزين الآخرين، والبدء بإعادة الممتلكات الكويتية وتعويض أضرار الحرب وتعيين قادة عسكريين للالتقاء بنظرائهم من الحلفاء لترتيب تفاصيل وقف إطلاق النار.

وفي 3 آذار اجتمع العسكريون من الطرفين في صفوان والتزم العراق بمفردات القرار 686، فضلاً عن اجراءات لمنع اندلاع الحرب مجدداً مع الحلفاء، واتفق على خط مؤقت لوقف اطلاق النار يقع داخل العراق، حتى إنجاز اتفاقية نهائية لوقف ◄

إطلاق النار. وأيضاً منعت الطائرات العراقية العسكرية، عدا المروحيات، من التحليق في كل العراق والذي سمح به بعد خروج قوات التحالف من أراضي العراق في آيار 1991. ووافق العراق على كافة قرارات مجلس الأمن في 3 آذار 1991 وتلك الموافقة من جملة شروط الوقف الرسمي لإطلاق النار.

ومن الجدير بالذكر أنه عندما وقعت المذابح في ربيع 1991، في الجنوب والشمال، كانت قوات الحلفاء موجودة على أجزاء من العراق. وجاء رد فعل دول التحالف فاتراً وبعد فوات الآوان. وعندما صدر قرار الإدانة رقم 688 في 5 نيسان 1991 لم يكن تحت الفصل السابع[2]، وأحيطت عمليات الإبادة بمؤامرة صمت عربية ودولية يندى لها الجبين. في 3 نيسان 1991 صدر القرار687 الذي أقام الوقف الرسمي لإطلاق النار وقائمة من المتطلبات بعيدة الأمد على العراق الوفاء بها.

2- en.wikipedia.org /wiki / united –Nation –Security – Counsil –Res…

عندما وقعت المذابح في ربيع 1991، في الجنوب والشمال، كانت قوات الحلفاء موجودة على أجزاء من العراق.

أكد القرار 687 سيادة العراق واستقلاله وسلامة أراضيه، وأشار إلى محضر اجتماع موقع بين حكومتي العراق والكويت عام 1963 يعترف باستقلال دولة الكويت وسيادتها ضمن الحدود التي بينتها مذكرة أصدرها رئيس وزراء العراق الى حاكم الكويت في 21 تموز من عام 1932. وتضمن القرار 687، تشكيل لجنة لترسيم الحدود ووضع المراقبين وتحديد المنطقة منزوعة السلاح بين الكويت والعراق. وقرر إجراء التفتيش على أسلحة الدمار الشامل العراقية بجميع الأنواع والصواريخ بعيدة المدى، وفرض على العراق دفع تعويضات عن الأضرار التي أصابت الكويت، وأطراف أخرى، شاملة للبيئة واستنزاف الموارد الطبيعية، وتشكيل لجنة لإدارة تلك التعويضات وصندوق لاستلام المبالغ المخصصة لها، والى جانب ذلك أكد إلزام العراق بالمديونية الدولية التي ترتبت عليه أيام الحرب مع إيران.

وتطورت عمليات التفتيش على الاسلحة العراقية ونزعها إلى آلية توليد لمشكلات دائمة بين العراق والولايات المتحدة الأميركية وحلفائها، فقد فرض القرار 707 على العراق أن تستخدم الأمم المتحدة طائراتها الخاصة لخدمة فرق التفتيش وفيما بعد طائرات من دون طيار للرصد، واشترط القرار 715 مراقبة دائمة للمؤسسات العراقية ذات العلاقة، والتي يمكن أن تتطور لصناعة أسلحة ممنوعة، وإتهم العراق مراراً بإخفاء معلومات أو التصريح بوجود مواقع لم يعلن عنها

من قبل، وفي الواقع لم تبق لدى العراق اسلحة ذات أهمية يخفيها، ولكن الدعاية المبالغ بها عن صناعة السلاح، والمنحى الاستعراضي الذي درج عليه أيام الحرب العراقية الإيرانية، كانت سبباً في المبالغة بتقدير إمكاناته العسكرية الخفية.

وأن تلك المبالغة استخدمت ذريعة ضده فيما بعد، وفي سنوات الحصار نفت الحكومة العراقية رسمياً حيازتها أسلحة ممنوعة، ولكنها أيضاً كانت تحبذ الإيحاء إلى الأوساط المؤيدة لها، بأن لديها ما تخفيه لرفع معنويات وحماس الجهات المساندة لها في البلاد العربية.

وأن مناطق حظر الطيران التي استندت إلى القرار 688، والذي لم يكن تحت الفصل السابع كانت سبباً لنزاع دائم، فضلاً عن تحليق طائرات الحلفاء المستمر في الأجواء العراقية، والتي كانت تتصدى لها المضادات الجوية فتعرض بطاريات الصواريخ العراقية للقصف ودون طائل، اذ لم تكن لدى العراق التقنيات المناسبة للرد، ولم تتمكن مضاداته من اسقاط طائرة واحدة برغم التضحيات الكبيرة والمستمرة.

وفضلاً عن مناطق حظر الطيران، حذرت الولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها العراق من تحريك قواته البرية صوب كردستان.

نفت الحكومة العراقية رسمياً حيازتها أسلحة ممنوعة، ولكنها أيضاً كانت تحبذ الإيحاء إلى الأوساط المؤيدة لها، بأن لديها ما تخفيه لرفع معنويات وحماس الجهات المساندة لها في البلاد العربية.

وحدثت مجابهات بين العراق ولجنتي وكالة الطاقة الذرية IAEA ولجنة الأمم المتحدة الخاصة بالتفتيش على الأسلحة الكيماوية والبايولوجية والصواريخ بعيدة المدى UNSCOM، وذلك في عامي 1991 و 1992 عدت خرقاً لشروط وقف إطلاق النار، ولكن لم تحدث مصادمات عسكرية بسببها.

وفي نيسان من عام 1992 انتخب أول مرة البرلمان الكردستاني بحماية جوية من أميركا وحلفائها، وفي آب من نفس العام فرضت منطقة حظر الطيران في الجنوب[3]، وفي نهاية 1992 أسقطت الولايات المتحدة طائرة حربية عراقية تعدت خط الحظر في الجنوب، وعندما حرك العراق منصات الصواريخ الى المنطقة المحصورة جابه تحذيراً من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا وروسيا بسحبها خلال 48 ساعة. وبرغم أن العراق لم يعلن رسمياً استجابته للتحذير لكنه سحبها، ثم تكررت مثل تلك المحاولات من ◄

3- " The No – Fly Zon War " (U. S./ U. K. Iraq conflict) 1991 – 2003 .History Guy.com.

الجانب العراقي والرد عليها، وشمل الحصار أيضاً النقل الجوي من وإلى العراق، وأراد العراق إثارة هذا الموضوع عن طريق رفضه السماح للجان التفتيش استخدام طائراتهم الخاصة للانتقال من وإلى العراق، وطلب تخصيص طائرات عراقية لهذا الغرض، ورفض هذا الموقف وعد خرقاً موضوعياً لشروط وقف إطلاق النار.

وحدثت أيضاً مشاحنات حول دخول قوات عراقية في المنطقة المنزوعة السلاح، لاسترجاع أسلحة عراقية من دون إذن الجهة المختصة من الأمم المتحدة، وكان العراق ممتعضاً من تخطيط الحدود، إذ أدخل التخطيط مخافر حدودية وآبار نفط وجزءاً من نطاق الموانئ العراقية ضمن الكويت.

في 13 كانون الثاني 1993، شنت الولايات المتحدة والحلفاء ضربات جوية بأستخدام حوالي 110 طائرة حربية، على ثمانية من مواقع الصواريخ في منطقة حظر الطيران الجنوبية، ولقد ساهمت فرنسا فضلاً عن بريطانيا في تلك الضربات الجوية وربما السعودية أيضاً. وبعدها سمح العراق للأمم المتحدة بأستخدام طائراتها الخاصة، وأبلغ أنه لم يحرك قوات نحو المنطقة المنزوعة السلاح مع الكويت، ولكن استمر رسمياً يعارض حظر الطيران.

إذ أدخل التخطيط مخافر حدودية وآبار نفط وجزءاً من نطاق الموانئ العراقية ضمن الكويت.

ساهمت فرنسا فضلاً عن بريطانيا في تلك الضربات الجوية وربما السعودية أيضاً.

استمر النزاع حول منطقة حظر الطيران في الجنوب والسماح لطائرات لجان التفتيش بالتحليق دون شروط، ووجهت الولايات المتحدة والحلفاء عدة ضربات جوية للعراق، بما في ذلك قصف مجمع الزعفرانية بادعاء استخدامه للبرنامج النووي، وبعد اتهام العراق بمحاولة اغتيال الرئيس بوش الاب، قصفت الولايات المتحدة دائرة المخابرات بصواريخ توما هوك، وذلك في حزيران 1993 أي في السنة الأولى للرئيس كلنتون.

في تشرين الأول 1994 تحركت قوات عراقية بحجم كبير إلى الجنوب، واقتربت من حدود الكويت، واستعدت الولايات المتحدة بمساندة بريطانيا وفرنسا للرد على العراق، وصدر قرار 949 تحت الفصل السابع يدعو العراق إلى سحب قواته، ونظراً لنجاح الولايات المتحدة في الحشد الدولي ضد العراق فقد تراجع وألمح إلى إمكانية الاعتراف بالكويت.

وفي آب 1995 ذهب الإخوان حسين وصدام كامل إلى الأردن، وحصلا على لجوء هناك، ثم عادا عام 1996 وقتلا فور عودتهما بطريقة أُريد بها استعراض

الاستعداد للقسوة وإدامة الرعب، وخشيت الولايات المتحدة على الأردن من الانتقام، واستعدت بالتعاون مع الأردن، ووضعت حاملة طائرات شرق البحر الابيض المتوسط ضمن المدى الجوي للوصول إلى العراق.

واستعان الحزب الديمقراطي الكردستاني بالجيش العراقي في أواخر آب 1996 الذي ساعده على استعادة أربيل

وبعد الانشقاق بين الحزبين الكرديين عام 1994 تطور النزاع إلى احتلال الاتحاد الكردستاني أربيل عام 1996، واستعان الحزب الديمقراطي الكردستاني بالجيش العراقي في أواخر آب 1996 الذي ساعده على استعادة أربيل، وإزاحة قوات الحزب الآخر من مناطق كبيرة، ثم شن الاتحاد الديمقراطي هجوماً مضاداً، استعاد جزءاً كبيراً مما كان يسيطر عليه، لكن أربيل بقيت تحت سيطرة الحزب الديمقراطي، وامتعضت الولايات المتحدة وأنذرت الجيش العراقي بالانسحاب، وشنت حملات قصف جوي في الجنوب، ووسعت منطقة حظر الطيران إلى خط العرض 33.

وأكد الرئيس كلنتون أنه لايسمح بتصدير النفط وفق قرار مجلس الأمن الذي اتخذه عام 1995، بعد مطالبة من العراق، ما لم يتخلّ عن سياساته السابقة، ويقصد بذلك التحركات العسكرية ومقاومة طيران الحلفاء وسواها.

ومن النواتج العرضية لزحف الجيش العراقي الى أربيل، توجيه ضربة للمعارضة وإعدام100 منهم، وتمكنت الولايات المتحدة الأميركية فيما بعد إخلاء 600 من المعارضة ومنحهم اللجوء.

ومن النواتج العرضية لزحف الجيش العراقي الى أربيل، توجيه ضربة للمعارضة وإعدام100 منهم، وتمكنت الولايات المتحدة الأميركية فيما بعد إخلاء 600 من المعارضة ومنحهم اللجوء.

وذكر وزير الدفاع الأميركي أن مجموع الدول التي أعلنت ذلك الاستعداد وصل إلى 25 دولة.

وفي 23 شباط من عام 1998 وقعت اتفاقية بين العراق والأمين العام للأمم المتحدة، تتضمن أن يؤكد العراق قبوله لكافة قرارات الأمم المتحدة، والسماح الفوري وغير المشروط لفرق التفتيش للوصول إلى كافة الأماكن بما فيها ثمانية مواقع رئاسية، وتضمنت الاتفاقية فقرات مجاملة مثل تحترم كافة الدول الاعضاء في الأمم المتحدة سيادة العراق ووحدة أراضيه ومراعاة أمنه الوطني وكرامته...، ولكن التوتر استمر وتزايد حشد القوات الأميركية والبريطانية في الخليج فيما أعلنت دول أخرى استعدادها لخوض الحرب ضد العراق، وذكر وزير الدفاع الأميركي أن مجموع الدول التي أعلنت ذلك الاستعداد

وصل إلى 25 دولة.

ولكن فيما بعد أمر الرئيس كلنتون بخفض القوات في الخليج، لأنها تضعف جاهزيتها وتربك الأوضاع الداخلية لدول المنطقة. وأعادت الولايات المتحدة توسيع قواتها في الخليج أواخر عام 1998 وشنت هجمات جوية على العراق.

وكان موقف الدول العربية والأوربية مع وجوب احترام العراق لكافة القرارات الدولية، ولكن أغلب تلك الدول لا تفضل استخدام القوة إلا عند الاضطرار، وهذا يعني لازالت التعبئة الدولية ضد العراق قوية حتى عام 1998، برغم أن الدول العربية كانت لا ترغب في حرب أخرى، وارتاحت للاتفاق بين الأمين العام للأمم المتحدة والعراق.

إلا أن وزيرة الخارجية الأميركية اولبرايت أفادت بعد زيارتها للمنطقة، أنه لم يطلب منها أي رئيس عربي تحديداً إبلاغ الرئيس الأميركي بعدم استخدام القوة، وكانت الكويت متحمسة لمواجهة العراق، ومن المتوقع سياسياً أن تظهر الكويت تأييدها الحار للسياسة الأميركية، على أساس أنها التي تحملت أعباء تحريرها وحمايتها، ومن جهة أخرى أبدت أكثر الدول الحليفة في المنطقة عدم استعدادها لضرب العراق من أراضيها.

قانون تحرير العراق

صدر هذا القانون في 31 تشرين الأول عام 1998، بتوقيع الرئيس بل كلنتون وصوت له في مجلس العموم 360 في مقابل 38، وفي مجلس الشيوخ أُقر بالإجماع [4].

واستند القانون إلى أن العراق وللسنوات 1998-1980 انتهك القانون الدولي جوهرياً، ولم يمتثل لالتزاماته بموجب ما اتفق عليه بعد حرب الخليج، وأهمل قرارات مجلس الامن الدولي، وفي الشهر الأخير من عام 1998، أجاز الرئيس كلنتون عملية ثعلب الصحراء وهي حملة قصف جوي للعراق لأربعة أيام متتالية، وكانت الذريعة الأساسية للقانون اتهام العراق بإخفائه أسلحة دمار شامل، وأنه سوف ينتج المزيد من الأسلحة ويستعيد قوته العسكرية، وقد نص القانون بأن غرضه اعتماد برنامج لدعم الانتقال إلى عراق ديمقراطي، وذكر نصاً تغيير النظام Regime change .

وقد ألزم القانون الرئيس الأميركي بتسمية جهات مؤهلة لتلقي المساعدة، وأن تكون أساساً تزاول المعارضة لنظام الحكم القائم آنذاك في العراق، وتلتزم بالقيم

4- Prados ،Alfred B. Iraq :Post –War challenges and U.S .Responses ،1991 –1998 ،up dated March 31،1999 .Congressional Research Service ،The Liberary of congress.

الديمقراطية وتحترم حقوق الإنسان وعلاقات سلمية مع جيران العراق والحفاظ على وحدة أراضيه، وتوثيق التعاون فيما بين أوساط المعارضة الديمقراطية لنظام صدام حسين، وكان قد صرح الرئيس الأميركي في تشرين الثاني من عام 1998، بأن التحولات المنشودة في العراق لا تحدث في ظل القيادة التي كانت آنذاك، ولكن القانون بنفسه لم يفوض الرئيس استخدام القوة لتحقيق الأهداف المنصوص عليها.

أن جورج بوش الابن وبعد عشرة أيام فقط من توليه الحكم، أمر مساعديه سراً بأتخاذ التدابير لتغيير النظام في العراق.

وقد أشار القانون إلى محكمة جنائية دولية لمحاكمة صدام حسين، والمسؤولين الآخرين عن جرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية والانتهاكات الإجرامية للقانون الدولي، وبين القانون سياسة الولايات المتحدة بعد التغيير، قوامها تقديم مساعدات إنسانية فورية وكبيرة للشعب العراقي، ومساعدة الأحزاب والحركات العراقية للانتقال للديمقراطية، وأيضاً عقد اجتماع للدائنين من أجل تطوير استجابة متعددة الاطراف لمعالجة الديون، التي ترتبت على العراق في عهد نظام صدام حسين.

ويذكر أن جورج بوش الابن وبعد عشرة أيام فقط من توليه الحكم، أمر مساعديه سراً بأتخاذ التدابير لتغيير النظام في العراق.

ويمكن القول إن الأجواء كانت مهيئة جداً في الولايات المتحدة الأميركية، لشن الحرب على العراق، والمعارضة للحرب كانت هامشية في الكونغرس والإدارة الحكومية العليا.

والحصار الذي فرضه القرار 661 لا يشمل الغذاء والاحتياجات المدنية والانسانية، ولكن الاستيراد، استجابة لتلك الاحتياجات، يكون بموافقة لجنة شكلها القرار المذكور سميت فيما بعد

اللجنة 661 وتتكون من المجلس الحاكم، وهو من جميع أعضاء مجلس الأمن، وسكرتاريته ورئيسها التنفيذي. وفي القرار 706 في 15 آب 1991 وافق مجلس الأمن على تصدير نفط عراقي، لاستيراد الاحتياجات الإنسانية إلى جانب الغذاء والدواء، على أن يخصص جزء من الإيراد الى صندوق تعويضات الحرب المذكور آنفاً، مع تغطية نفقات الامم المتحدة لإدارة العملية ومصاريف لجان التفتيش، والتزمت مذكرة التفاهم التي أسست لبرنامج النفط مقابل الغذاء بتلك الترتيبات والشروط، واستناداً إلى قرار صدر عام 1995.

مسلسل الأحداث بعد نيسان 2003

أعاد القرار 1483 في 22 آيار 2003، فاعلية جميع القرارات السابقة المتعلقة بالعراق والكويت والمتخذة تحت الفصل السابع. وفي حين أكد على سيادة العراق ووحدة أراضيه، وحق الشعب العراقي في اختيار نظامه السياسي، أقر بأنه تحت الاحتلال وإلزم الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا بصفتيهما دولتي الاحتلال، بالقوانين الدولية ذات الصلة في توفير الأمن والاستقرار للشعب العراقي، والعمل على استعادة العراقيين لحكم بلدهم في أسرع وقت وعن طريق حكومة تمثيلية. وأضفي القرار المشروعية على سلطة الائتلاف المؤقتة، وبين بأنها تدار من أميركا وبريطانيا وتعمل كل الدول الأخرى في ظلها.

وبدءاً من نهاية حزيران 2004، لم يعد العراق من الناحية القانونية تحت الاحتلال، وسميت حكومة عام 2005 منتخبة، وبعد الاستفتاء على الدستور والانتخاب الثاني سميت الحكومة في قرارات مجلس الأمن منتخبة ودستورية، أما القوات الاجنبية في العراق فتجدد ولايتها بطلب من الحكومة العراقية، وذلك لتأكيد استقلال وسيادة العراق في نصوص القرارات.

وأنشأ مجلس الأمن صندوق تنمية العراق DFI في الفقرة 20 من القرار 1483 المذكور آنفاً، الذي تنفق مواردهِ على الاحتياجات الإنسانية وإعادة البناء ونزع السلاح والخدمات العامة.

وقد مدد العمل به في القرار 1546 في 8 حزيران 2004 و 1637 في 2005 والقرارات اللاحقة إلى نهاية 2010 . وتوضع في الصندوق ايرادات النفط الخام والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي، وتتمتع بالحماية من الاجراءات القضائية المقامة عليها، ويستلم صندوق التنمية العراقي (90 %) DFI من إيرادات النفط الداخلة في حساب استلام الموارد النفطية، وتذهب (5 %) إلى صندوق تعويضات الحرب، وفتح حساب استلام الموارد النفطية في الاحتياطي الفدرالي بنيويورك وكذلك حسابات الصندوق العراقي للتنمية، علماً أن القرار 1483 الذي استحدث آلية الصندوق DFI لا يشترط فتح حسابات في مكان بعينه، وكان يفترض أن تفتح له حسابات في بنوك مركزية لدول أخرى لكن ذلك لم يحدث، والصندوق يخضع لاشراف المجلس الدولي للمشورة والمراقبة IAMB، ويعين مراقب حسابات محايد لتدقيق الأموال والتصرف فيها.

ودأب مجلس الأمن على تجديد ولاية القوات متعددة الجنسيات استجابة لطلب رئيس الوزراء في قرارات، تصدر تحت الفصل السابع إلى نهاية السنة اللاحقة[5].

ويذكر في نصوصها حق حكومة العراق مراجعة وجود تلك القوات في موعد لا يتجاوز 15 حزيران من السنة المعنية، ويمكن للحكومة أن تنهي الولاية في موعد مبكر، وتتخذ عادة تلك القرارات بالاجماع.

وصدرت عدة قرارات عن المجلس منذ عام 1990 حول نزع الاسلحة الكيماوية والبايولوجية والصواريخ الباليستية وإزالة القدرات النووية العراقية.

لقد تعاون العراق وأيضاً أنجز المطالب المذكورة في القرار 687 (1991) في تحطيم، أو ازالة، جميع الاسلحة البايولوجية والكيماوية والصواريخ والأسلحة الباليستية، وكذلك كل ما يتعلق بالأسلحة النووية، أو جعلها في حالة لاتنطوي على مخاطر، وقرر المجلس أن تلك الالتزمات قد حققها العراق.

ولم يصدر إلى الآن شهادة بأن العراق خالٍ من جميع الأنشطة النووية المبينة في القرار 707 (1991)، أي إن الإجراءات بطيئة جداً وعلى نحو غير مبرر، ويبدو أنه لازالت هناك اتفاقيات مطلوب من العراق التوقيع عليها، حتى يعلق ملف نزع الأسلحة في العراق تماماً.

وفي آب 2007 جُدِّد عمل بعثة الامم المتحدة في العراق، وفي 18 كانون الأول من نفس العام مددت ولاية القوات متعددة الجنسيات للمرة الأخيرة، وتقرر إنهاء عمل لجنة التحقق والتفتيش UNMOVIC، وعمل منظمة الطاقة الذرية IAEA في التحقق من الأنشطة النووية ذات الاستخدامات العسكرية.

وفضلاً عن رسالة الحكومة العراقية نظر المجلس في رسالة من خارجية الولايات المتحدة الأميركية، تؤكد استعداد القوات متعددة الجنسيات للالتزامات التي بينها قرار مجلس الأمن 1546 عام 2004، وحق الشعب العراقي ليختار وبحرية تامة مستقبله السياسي والسيطرة على مواردهم الوطنية، ورحب أيضاً بجهود الحكومة ودورها في بناء عراق اتحادي ديمقراطي تعددي وموحد حيث تحترم حقوق الانسان كاملة فيه، ودورها الحيوي في تشجيع الحوار الوطني والمصالحة في سعيها نحو رفض الطائفية بالكامل.

وأكد أيضاً التزامات الدول الأعضاء تحت القرار 1618 في عام 2005 والقرارات الأخرى والاتفاقات الدولية ذات الصلة، في التصدي لأنشطة الإرهاب في العراق

5- Report of the secretary General pursuant to paragraph 5 of resolution 1859 (2008), 27 july, 2009, United Nations, security counsil, S/2009385/.

ومنه وضد مواطنيه، وطلب رئيس الوزراء تأكيد مسؤولية العراق على قواته المسلحة وتجهيز المعدات ومسؤوليته أيضاً على قيادتها والسيطرة عليها.

وأشاد القرار بدور بعثة الامم المتحدة للمساعدة (UNAMI)، التي أسست في 14 آب 2003، والعهد الدولي، وفي نصوص القرار رقم 1859 عام 2008، لاحظ مجلس الأمن التقدم في مجالات الأمن والسياسة والاقتصاد، في الوقت الذي يعترف بأستمرار حاجة العراق إلى الدعم الدولي لدفع الوضع الأمني قدماً.

ولقد اعترف مجلس الأمن بأن تطورات ايجابية حدثت في العراق، وأن الوضع الآن يختلف تماماً عما كان عليه الحال عند اتخاذ القرار رقم 661 (1990).

وقرر المجلس في الفقرة 5 من القرار مراجعة قرارات مجلس الأمن المتخذة بشأن العراق، وطلب من الأمين العام أن يقدم وبعد التشاور مع العراق، تقريراً عن الحقائق ذات الصلة بالاجراءات المهمة التي يتخذها المجلس، كي يحرز العراق مكانة مساوية لتلك التي كان يتمتع بها قبل فرض تلك القرارات، وهو ما يطلق عليه إخراج العراق من الفصل السابع، وأكد أن ولاية القوات متعددة الجنسيات سوف تنتهي في 31 كانون الأول 2008.

وأُعد التقرير واشتركت عشر جهات مختلفة من الأمم المتحدة في إنجازه وعرض على مجلس الأمن قبل منتصف عام 2009.

تعويضات الحرب:

في القرار 687 (1991) القسم E تقرر دفع تعويضات الحرب. وأن لجنة التعويضات هي جهاز تابع لمجلس الأمن أنشأه عام 1991، للنظر في المطالبات ودفع التعويضات لتغطية الخسائر المباشرة والتلف والضرر، الذي أصاب ممتلكات الحكومات الأجنبية ومواطنيها نتيجة للحرب والاحتلال العراقي للكويت 1991-1990.

وتضم لجنة التعويضات المجلس الحاكم، وأعضاؤه أعضاء مجلس الأمن نفسه وسكرتارية برئاسة موظف تنفيذي، وبدءاً من 11 تموز 2007 خفضت سكرتارية اللجنة طبقاً لقرار المجلس الحاكم في جلسته 58 في كانون الاول 2005، وبموجب القرار 705 (1991) والمؤكد بالقرار 986 (1995)، بدفع العراق (30%) من مبيعات الصادرات النفطية ومنتجات النفط المسموح بها. وفي عام 2000 خفضت الى (25%) في القرار 1330، وبموجب الفقرة 21 من القرار 1483

(2003)، أصبحت (5%) تودع في صندوق التعويضات، وبحسب القرار الأخير تبقى النسبة كما هي إلى أن تقرر حكومة العراق والمجلس الحاكم غير ذلك.

وفي الاجتماع السادس والخمسين في حزيران 2005، أكمل المجلس الحاكم مراجعة الطلبات المستلمة بدءاً من تشكيل لجنة التعويضات عام 1991، راجعت اللجنة (2،6) مليون طلباً بقيمة 352 مليار دولار، وبلغت الطلبات المحسومة 52،3 مليار دولار لحوالي (1،5) مليون طلب أقرت لأفراد وشركات وحكومات ومنظمات دولية إلى نهاية نيسان 2009 دفع (27،1) مليار دولار وبقي (25،2) مليار دولار[6].

6-Security Counsil Report April 2010 Iraq .counsilreport.org/site/ pp.aspx www.securitywww. security

وعند نهاية نيسان من عام 2009 أكمل العراق تعويض كافة الاشخاص والشركات والحكومات الاجنبية، والمبالغ المتبقية حصراً للكويت منها 24 مليار دولار تعويضات النفط المحروق وبنايات حكومية للوزارات، و((1،2 مليار دولار لاضرار البيئة، والمبلغ الأخير تقرر ادراجه ضمن برنامج المتابعة البيئية، الذي انشأ بقرار اللجنة 258 عام 2005 تقدر تكاليفه بمبلغ (4،3) مليار دولار تدفع من التعويضات الحربية، وتتحمل التكاليف الادارية للبرنامج إيران والأردن والكويت والسعودية العربية.

إذ خصصت أميركا مبالغاً ضخمة للمساعدة في إعادة الأعمار (المانيا واليابان)، وهي الطرف المنتصر في الحرب.

وفي الجلسة (64) نظر المجلس في طلب الحكومة العراقية تخفيض نسبة ال (5 %)، ولكن الطلب رفض لأن برنامج متابعة التخصيصات للمعالجات البيئية المتخذة في القرار 258 (2005)، والذي طلبت الحكومة العراقية أن يراقبه المجلس الحاكم سوف تتأثر بسبب نقص الموارد عند تخفيض النسبة.

ثم أكدت الحكومة العراقية تخفيض النسبة المخصصة للتعويضات في آذار 2009 الى (1%) في حالة عدم الغائها، برسالة تعترف فيها أيضاً بأن التعويضات التزام عليها وهي تسعى لإنهاء الموضوع بالسبل الملائمة، وهو موقف العراق إلى الآن كما تفهمه سكرتارية الامم المتحدة، ولكن الكويت بقيت أيضاً مصرة على عدم تخفيض النسبة.

ويقتضي المنطق أن مجلس الأمن الذي فرض التعويضات على العراق تحت الفصل السابع، يلغيها ايضاً لانتفاء الاسباب السياسية لاستمرارها، لأن التعويضات هي أصلاً عقوبات تفرض على الخاسر في الحرب، كما حدث مع المانيا ◀

في الحرب العالمية الأولى، ولكن العالم تخلى عن هذا الأسلوب في إدارة اوضاع ما بعد الحروب، وحتى في الحرب العالمية الأولى ارتفعت أصوات اعتراض على معاقبة المانيا اقتصادياً، إذ قد يؤدي ذلك الى اشعال حرب جديدة، وقد حصلت الحرب التي سميت العالمية الثانية فيما بعد، ولم تفرض بعدها عقوبات اقتصادية على المانيا واليابان، بل حصل العكس إذ خصصت أميركا مبالغاً ضخمة للمساعدة في إعادة الأعمار (المانيا واليابان)، وهي الطرف المنتصر في الحرب.

الحدود العراقية الكويتية

ترسيم الحدود بين العراق والكويت أنجزته لجنة من الأمم المتحدة واعتمده قرار مجلس الأمن 833 في 1993، ونصبت ركائز بعدد 106 بين عامي 1991 و 1994، وكلف الأمين العام للأمم المتحدة بوضع آلية لصيانة الركائز بموجب تلك القرارات وحتى آذار عام 2003 كانت الادامة من مهمة بعثة المراقبة على الحدود التابعة للأمم المتحدة، وفيما بعد أُحيلت إلى عمليات حفظ السلام ضمن مشروع إدامة الحدود، وفي شباط من عام 2006 أرسلت الأمم المتحدة بعثة الحدود بين العراق والكويت بمشاركة العراق والكويت، قدمت تقريرها الى ممثلي الدولتين مع توصيات تؤخذ في المراحل اللاحقة لمشروع إدامة الحدود.

وقد وجدت اللجنة أن هناك أبنية ما بين الركائز الحدودية في منطقة أم قصر، يجب إزالتها وإعادة تسكين شاغليها.

إعادة الممتلكات الكويتية

في الفقرة 14 من القرار 1284 (1991) عين منسق لمسائل إعادة الممتلكات الكويتية والمفقودين، ولازالت الكويت تطالب العراق بيان مصير 605 أشخاص كشف عن 236 منهم، وطلب وزير الخارجية العراقي إنهاء مهمة المنسق المكلف من الأمم المتحدة حول هذه المسألة، لأن العراق بذل كل مساعيه للكشف عن الاشخاص الذين اختفوا بعد الحرب ولم يعثر لهم على أثر.

لكن الكويت رفضت، فطلب الأمين العام فترة اضافية حتى منتصف 2010 لتعزيز الثقة بين البلدين، والأمم المتحدة تبنت مشروعاً لبناء قدرات في وزارة حقوق الإنسان للبحث عن المفقودين ايام النظام السابق، وجدد مجلس الامن عمل المنسق لهذه المهمة[7]، ودعت الحكومة العراقية رئيس الجنة الكويتية عن المفقودين لزيارة العراق والبحث في مسائل لتعزيز التعاون لإنهاء الموضوع.

7- UNSEC .Keep Iraq under chapter 7 ,promises to reverse action if Iraq complies with Un demands .kw.June14.2010 www. kuna.net.

صندوق التنمية العراقي وحماية أموال العراق في الخارج

لقد استحدث الصندوق العراقي للتنمية عام 2003 بهدف ايداع موارد مبيعات النفط، ومنتجات النفط والغاز الطبيعي، والموجودات المالية المجمدة سابقاً التي تحول من جميع الدول الاعضاء وكذلك الارصدة المحولة من برنامج النفط مقابل الغذاء، وأن الاموال التي تدخل في الصندوق تتمتع بالحماية بموجب قرارات مجلس الأمن، بأستثناء المطلوبات الناشئة عن الاضرار البيئية، وقرر مجلس الأمن إن الحماية لا تنطبق على الاحكام التي اكتسبت الدرجة القطعية، بشأن الالتزامات التعاقدية التي يدخل بها العراق بعد 30 حزيران 2004.

وقد طلب المجلس من الحكومة العراقية منذ سنة 2006، انشاء هيئة عراقية تتولى المراقبة بديلاً عن المجلس الدولي للمشورة والمراقبة، بعد انتهاء ولايته.

وقد شكلت الحكومة العراقية الهيئة بأدارة رئيس ديوان الرقابة المالية، لكن مجلس المشورة والمراقبة مرتبط اصلاً بالصندوق العراقي للتنمية، ولذلك فإن تسمية لجنة تحاكي في مهامها مجلس المشورة والمراقبة، هو بمثابة استمرار للوضع الاستثنائي للعراق، إذ في الوضع الطبيعي يفترض أن العراق لديه نظام للادارة المالية العامة، وموازنة تعد من مجلس الوزراء وتشرع من مجلس النواب، ولديه ترتيبات متكاملة للرقابة على التصرف بالموارد مثل أية دولة أخرى، وهو ليس بحاجة لإستحداث جهاز أضافي وبتوصية دولية.

وليس من العدالة أن يترك مجلس الأمن مختلف دول العالم تستضعف العراق وتبتزه في مطالبات لاعلاقة لها أصلاً بحرب الكويت

لقد أقر الأمين العام للأمم المتحدة إن اللجنة المالية التي شكلتها الحكومة، تستطيع مزاولة دور المجلس الدولي للمشورة والمراقبة بكفاءة عند حله، ويبقى صندوق التعويضات وكيف يمول بعد انهاء آلية العمل بالصندوق العراقي للتنمية، ولعل من الضروري فصل التعويضات عن موارد النفط وهو ما ينسجم مع مصالح جميع الاطراف، ولكن حماية موارد النفط من الملاحقات القضائية تبقى غاية في الأهمية، بل حماية جميع أموال العراق من الاجراءات القضائية عن المديونية لما قبل 2004، خاصة وأن العراق بذل جهده لإنهاء ملفاتها حسب معايير الاتفاق الجماعي مع دول نادي باريس، والتي لازالت بعض الدول العربية لا ترتضيها لإعادة هيكلة الديون، مما يساعد في عودة العراق الى الوضع الطبيعي لما للعلاقات المالية الدولية من أهمية حاسمة في الحياة الاقتصادية للعراق والمكانة السياسية للدول.

وهنا لا بد لمجلس الأمن إن يحسم المديونية لما قبل 2004، ولاسيّما أن العراق بذل جهده لإنهاء ملفاتها بحسب معايير الاتفاق الجماعي مع دول نادي باريس، والتي لازالت بعض الدول العربية لاترتضيها لإعادة هيكلة الديون، مما يساعد في عودة العراق إلى الوضع الطبيعي، لما للعلاقات المالية الدولية من أهمية حاسمة في الحياة الاقتصادية للعراق والمكانة السياسية للدول. وهنا لابد لمجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته وتحت الفصل السابع لإنهاء ملف المديونية، إذ لا يعقل أن يعامل العراق لوحده تحت الفصل السابع في جميع النزاعات والقضايا المعلقة، وليس من العدالة أن يترك مجلس الأمن مختلف دول العالم تستضعف العراق وتبتزه في مطالبات لاعلاقة لها أصلاً بحرب الكويت، وهذه السياسة لا تساعد قطعاً على ضمان السلام المستدام وأمن المنطقة.

إن تعريض أموال العراق الى تهديد مستمر من مطالبات مبالغ بها أصلاً، على أساس انتهاك لحقوق الانسان وإرهاب تعرض له الأجانب قبل عام 2003، وإجبارهم على الاستجابة لها، هو تعنت لاعقلاني تجاه الشعب العراقي.

إن القتل الذي لايتوقف وأشلاء الأبرياء في بحيرات الدم التي تعرضها الفضائيات أمام العالم بأسره، والثكالى والأرامل والأيتام بالملايين من هذا الشعب المنكوب، لا تستطيع دول العالم الكبرى والمنطقة والجوار المباشر تبرئة ساحتهم منها.

بقايا برنامج النفط مقابل الغذاء

في عام 1995 أصدر مجلس الامن الدولي قرارهم 986، أجاز نظاماً مسيطراً عليه لتصدير نفط العراق لسد الاحتياجات الإنسانية للعراق، الذي سمي نظام النفط مقابل الغذاء كما أشير آنفاً، منذ فرض الحصار الشامل على العراق بموجب القرار 661، وحتى تنفيذ البرنامج انحصر تدفق السلع الى العراق بالاحتياجات الانسانية، ولكن مصادر التمويل كانت شحيحة، ولذلك اضطر مجلس الأمن إلى اعتماد هذا البرنامج لتوفير مصادر تمويل وتوضع موارد الصادرات النفطية في حساب وصاية لدى مصرف BNB Paribas Escrow، تغطى موارد البرنامج تكاليف لجان التفتيش على الأسلحة المحضورة وإدارة البرنامج فضلاً عن الاحتياجات الإنسانية للعراق.

وأسهم البرنامج بفك الحصار جزئياً، حتى 18 كانون الثاني 2003، كانت السلع

الداخلة للعراق بقيمة 26 مليار دولار ومجموع ايرادات البرنامج 62 مليار دولار[8].

وبعد استبعاد مبالغ التعويضات الحربية والمبالغ التقديرية لتكاليف الإدارة الدولية للبرنامج ولجان التفتيش، فمن المفروض أن تبقى حوالي 19 مليار دولار في حساب البرنامج، وهي قريبة من هذا التقرير عند التغيير في نيسان 2003، وأُعيدت منها (10،4) مليار دولار إلى الصندوق العراقي للتنمية، والآن يوجد في الحساب حوالي 700 مليون دولار، والسؤال المهم هل دخلت سلع الى العراق من البرنامج بعد عام 2003 فعلاً بما يعادل (8 –7) مليار دولار؟

وكانت التخصيصات من الحساب المذكور آنفاً كما يأتي[9]:

- % 59 الاحتياجات الإنسانية من السلع والخدمات للوسط والجنوب.
- % 13 لمحافظات كردستان الثلاث.
- % 2،2 للتكاليف الإدارية للأمم المتحدة.
- % 0،8 تكاليف التفتيش على الأسلحة المحظورة.

وفي السنوات الأخيرة قبل 9/4/2003 سمح مجلس الامن للعراق تصدير الكمية التي يريد، إن رفع السقف الذي كان مفروضاً، ربما لزيادة التعويضات للكويت وتهيئة تمويل كافٍ لدوائر الأمم المتحدة ذات العلاقة ولجان التفتيش، و/ أو تبلورت سياسة اخرى بهدف رفع الحصار الاقتصادي عن العراق مع عدم السماح بالتنمية.

أن العراق كان حراً في اختيار من يشتري النفط، ولذلك يبحث عن المشتري الذي لديه الاستعداد أكثر للتعاون في استخلاص الفرق بين السعر الفعلي وسعر السوق

كانت لجنة التفتيش عن الأسلحة UNMOVIC ومنظمة الطاقة الذرية تدقق في احتمال الاستخدام المزدوج للمستوردات، وعند تخمين احتمال استخدام مزدوج تحيل الطلب الى لجنة المقاطعة في مجلس الأمن، وتدفع المبالغ عند تأييد دخول السلع إلى العراق من قبل شركة استأجرت لهذا الغرض، وهي شركة كوتكناCotecna السويسرية التي تعاقد معها مجلس الأمن تتأكد من مطابقة مواصفات السلع للعقد المجاز من الأمم المتحدة.

وتقدر أقيام السلع والخدمات المنفذة من البرنامج حتى النهاية التي كانت مقررة في تشرين الثاني عام 2003 حوالي 32 مليار دولار.

يرى Chsieh and Moreth أن العراق كان حراً في اختيار من يشتري النفط، ولذلك يبحث عن المشتري الذي لديه الاستعداد أكثر للتعاون في استخلاص ◄

8- Barton ،Frederick D and Crocker ،Bathsheba N. ،A wiser Peace: Action Strategy for A Post –Conflict Iraq ،Supplement [،An Overview of the Oil –for –Food Program.

9- Oil for Food as Usual ،The wall street Journal ،September 9،2005 .

الفرق بين السعر الفعلي وسعر السوق، إذ يمكنه من التعاقد على سعر أدنى من السوق. وكذلك استخدمت تلك الوسائل لخدمة أغراض سياسية وربما رشاوى.

ولكن تلك الفرصة تضاءلت بعد أيلول 2001، عندما عمدت الامم المتحدة الى التسعير اللاحق للسوقRetroactively، وطلب في القرار 1483 عام 2003 من الأمين العام إنهاء البرنامج وتسليم عملياته، والوثائق ذات العلاقة إلى سلطة الائتلاف المؤقتة في 21 تشرين الثاني 2003، ولكن مع ذلك وبالرغم من القرار، فإن عقوداً بعدد 3009 وبقيمة 8 مليار دولار عدت ضرورية

لإعادة البناء والاحتياجات الإنسانية واستمر تنفيذها، وبذلك احتفظت الأمم المتحدة بإدارة الاعتمادات لتنفيذ تلك العقود، وتصدر سلطة الائتلاف المؤقتة شهادات الاستلام وانتقلت هذه المهمة فيما بعد، إلى الحكومة المؤقتة بموجب قرار مجلس الأمن 1546 (2004)، ومن ثم إلى الحكومة الدائمة.

تجابه السعودية تحدي قطر الداعم للإخوان، وتنامي الوعي الشعبي الداخلي المطالب بتحقيق العدالة الاجتماعية.

واشتكت الأمم المتحدة من تأخير عمليات الدفع لعدم وصول تأكيدات الاستلام في الوقت المطلوب، ولكن المبلغ استنزف استناداً الى أوراق تبين استلام الجانب العراقي للشحنات، وهي وإن استوفت الشروط الشكلية لكن من الصعب تأكيد مطابقتها للواقع بالكامل.

وبعد ذلك بذلت جهود لتقليل الاعتمادات وذلك بأستبعاد غير الفعالة منها، التي لم يبدأ تنفيذها، وإلى 30 حزيران من عام 2009 بقي 81 اعتماداً بمبلغ 312 مليون دولار، ولازالت توجد مبالغ محتجزة في حساب الوصاية لدى مصرف BNP Paribas لمواجهة المطالبات غير المتوقعة، ومبالغ للتجهيزات التي لم يؤكد العراق استلامها ومبالغ أخرى، ووفق أحدث البيانات بقي 63 اعتماداً وبمبالغ محتجزة بما مجموعه 700 مليون دولار.

ولم يغلق إلى الآن، ولكن توقفت عمليات الاستيراد على ذلك البرنامج والاعتمادات المذكورة، لازالت قائمة في انتظار وصول التأييدات من الدوائر العراقية لاطلاق المبالغ، لقد واجه انهاء البرنامج صعوبات ناشئة عن تشبث الدوائر المستفيدة في العراق باستمرار الدفع على الاعتمادات المفتوحة سابقاً، وأغلبها لتجهيزات متجددة، والمهم أن أكثر من 7 مليار دولار من المبلغ المبين آنفاً دفعت

من برنامج النفط مقابل الغذاء بعد عام 2003، وأغلب الوثائق قد تعرضت للحرق وعمليات التخريب، إذ يصعب التكهن بحجم الفساد المالي لهذا الجزء من البرنامج، وذلك فضلاً عن المشاكل وأوجه الفساد التي أثيرت حول مجريات التنفيذ لما قبل 2003، وهي متشعبة ومعقدة في وسائلها بتورط أطراف دولية، بدءاً من اختيار المصرف الذي وضعت فيه المبالغ، مروراً باختيار الدول ومع الشركات المجهزة، إن البرنامج لم يحظ بالإشراف المسؤول والعناية الرقابية الكافية من السلطات الحكومية المعنية ومجلس النواب فيما بعد، والجهات الأخرى التي أوكلت اليها الأمانة.

إن برنامج النفط مقابل الغذاء هو سجل إدانة للأمم المتحدة والإدارة العراقية قبل عام 2003 وبعدها، وكذلك سلطة الائتلاف المؤقتة التي ارتكبت اخطاءً قاتلة في هذا البرنامج[10]، ومن المهم إماطة اللثام عن كل التفاصيل كي تعرف الأجيال القادمة مآسي تلك الحقبة، والبرنامج لم يغلق إلى الآن، وتطلب الأمم المتحدة من العراق تعهد بتبرئة ذمة جميع الجهات والأشخاص العاملين في الأمم المتحدة على البرنامج لإغلاقه.

10- Hsieh ،chang –Tai and Moretti ،Enrico ،Did Iraq cheat the United Nations? under pricing ،Bribes ،and the Oil for Food program ،the Quarterly Journal of Economics ،November 2006.

إن تلك الأموال للدولة العراقية أدارتها الحكومة قبل عام 2003 من خلال أشخاص وكيانات برقابة سرية مشددة للتحايل على الحصار

لجنة استعادة أموال العراق في الخارج

أنشأ مجلس الأمن لجنة بحسب القرار1518 (2003)، الذي أكد ما جاء في القرار 1483 لتجميد ونقل الأموال العامة التي كانت بحوزة جهات مرتبطة بالنظام السابق، وكلفت اللجنة بتشخيص الافراد والكيانات التي تنطبق على الأموال التي بحوزتهم قرارات التجميد والنقل الى الصندوق العراقي للتنمية، ويشمل التجميد والنقل الأموال والموجودات المالية والموارد الاقتصادية التي نقلت من العراق من قبل أشخاص وكيانات ذات ارتباط بالنظام السابق، بما في ذلك أشخاص السلطة العليا وأفراد عوائلهم وذوو قرابتهم والعاملون نيابة عنهم، وايضاً أموال الحكومة السابقة وجميع الكيانات والشركات والوكالات المرتبطة بها والمقيمة خارج العراق، ولم تجتمع اللجنة منذ نهاية عام 2005، ولكنها تتلقى معلومات لإدراج أو حذف اشخاص وشركات من قائمة الجهات المشمولة بالتجميد والنقل، النجاح في هذا الخط كان محدوداً جداً.

ويبدو أن الاهتمام باستعادة الاموال قد تضاءل، ولا استبعد أن المزاج السياسي ◀

لمجلس الأمن قد تغير وكذلك الولايات المتحدة الأميركية، وأن ضعف الحكومة وعدم جدية الكادر المتقدم للدولة، وتواطؤ حكومات ومؤسسات عربية واجنبية مع حائزي تلك الأموال، حقداً على الوضع الجديد في العراق اسهمت في ضياعها.

إن تلك الأموال للدولة العراقية أدارتها الحكومة قبل عام 2003 من خلال أشخاص وكيانات برقابة سرية مشددة للتحايل على الحصار، وعندما انهارت الحكومة تقطعت خيوط الاتصال وافلت عديمو الضمائر بأموال الشعب العراقي، وهناك مشكلة أخرى تناولها القرار 899 (1994)، وهي ممتلكات الأشخاص العراقيين التي بقيت على أرض الكويت بعد رسم الحدود الدولية، وقد وافقت الكويت على تعويضهم ووضع المبالغ في صندوق أمانة في حينها لأنها ما كانت تستطيع او ترغب التعامل مع النظام السابق، وأخيراً اقترحت الحكومة العراقية نقل الأموال إلى الصندوق العراقي للتنمية وأنها شكلت لجنة لتوزيعها على الفلاحين المعنيين.

وكذلك أصبح من السهل على أضعف الدول التغلغل في الأوساط المتنفذة سياسياً وإدارياً

تكريس التدويل

لقد كانت سلطة الأئتلاف الدولي المؤقتة وإقرار مجلس الأمن الدولي لها عام 2003 في القرار 1483بمثابة استمرار للتدويل، ومنذ ذلك الوقت نشطت الكثير من المنظمات الدولية الرسمية وغير الرسمية للعمل في العراق، وكذلك أصبح من السهل على أضعف الدول التغلغل في الأوساط المتنفذة سياسياً وإدارياً، وساعد على ذلك مع الأسف ضعف سلطان القيم المرتبطة بالاستقلال والسيادة، وتعاقب الاجيال على التساهل مع أنماط السلوك الأنتهازي والأرتزاق المادي والمعنوي في التعامل مع الدولة والشأن العام، وأن إستمرار تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء، الذي يدار من الأمم المتحدة، إلى جانب استلام المورد النفطي في صندوق يخضع لإشراف دولي، بعد اقتطاع مباشر للتعويضات الحربية، كلها عوامل شكلت بيئة جديدة لتكريس التدويل.

واضيفت إلى ذلك مشكلة إعادة هيكلة المديونية وما تسمح به أو تتطلبه من اتصالات دولية، والتدوال الدائم مع صندوق النقد الدولي، والكثير من المؤتمرات والدورات التدريبية في الخارج، وربط مهمات تطوير لدوائر عدة مع طرف دولي أو أكثر، وكان من نتيجة ذلك أنّ الدور الخارجي أصبح كبيراً ومعقداً، ومن المنطقي

أن يتشبث البعض بإدامته في خضم التنافس على المواقع والاحتفاظ بها.

ملاحظات إجمالية

آخر قرار اتخذه مجلس الأمن في الشأن العراقي كان 1905 نهاية (2009)، وقد أشاد مجلس الأمن بالتطورات التي حققها العراق، وأن وضعه الآن يختلف جذرياً عما كان عليه وقت اتخاذ القرار 661 (1990)، واعترف بأهمية وصول العراق إلى مكانة مكافئة للتي كان عليها قبل الحصار، لقد مدد القرار الترتيبات التي أنشأها القرار 1483 (2003) حتى نهاية 2010.

منذ غزو الكويت عام 1990 عانى الشعب العراقي ويلات حربين مع آثارهما التدميرية المعروفة انسانياً ومادياً وما بينهما من حصار امتدت آثاره إلى الآن، وبالرغم من الأحداث الجسام لما بعد 9/4/2003، والانقطاع جذرياً عن نقطة البدء التي أنشأت التدويل والحصار، لازال العراق بعيداً عن العضوية الطبيعية في العالم والنطاق الإقليمي.

ولم تشعر دول المنطقة والعالم إن أمن واستقرار العراق ورخاءه الاقتصادي وعودته الى الوضع الطبيعي، مما يستحق الأولوية للضغط بأتجاه إزالة العقبات في طريق الاستقلال الناجز والسيادة التامة، والتي تتجلى بلا أدنى شك في حكومة قوية ومهابة في بلدها والعالم، وتمتلك الحد الأدنى من القدرة على الردع المهم لأمن شعبها وحماية أموالها، وفي تقريره الأخير منتصف 2009، يقول الأمين العام للأمم المتحدة يسعدني أن أشير إلى التقدم الذي انجزته حكومتا العراق والكويت نحو حل لبعض المسائل...

أن جميع المشاكل لازالت معلقة بعد عشرين سنة، وهذه كارثة في العلاقات الدولية وضعت الشعب العراقي في محنة حقيقية

وهذا يعني أن جميع المشاكل لازالت معلقة بعد عشرين سنة، وهذه كارثة في العلاقات الدولية وضعت الشعب العراقي في محنة حقيقية، ويستطرد السيد الأمين العام (إنها مسؤولية الدولتين الجارتين وعليهما أن يعملا سوية لحل بقية المشاكل المعلقة)[11]، وهل من المعقول والإنصاف بعد الحربين والحصار، وكل تلك القرارات أن يطلب من الدولتين الجارتين حل مشكلاتهما بالعمل سوية، أو كان على مجلس الأمن الدولي، وتحت الفصل السابع ومنذ عام 2003، أن يضع ستراتيجية خروج لإعادة العراق إلى الوضع الطبيعي، وبالقوة نفسها التي أخرج بها العراق من الكويت وبالأدوات نفسها التي فرض بها عليه الحصار.

11- Russia predicts Iraq will stay under chapter 7 of UN charter for a while by saloua. Jardoubi United Natios .(KUNA) .net. kw.June14.2010 . www. kuna.

إن ربط حل مشكلة المديونية للدول العربية بالعهد الدولي والحوار الإقليمي أضعف الموقف العراقي من دون مسوغات عادلة، إنّ مديونية العراق للدول العربية ينبغي حلها بالوسائل التي اتبعت مع الدول الاجنبية وبحسب معايير الاتفاق الجماعي مع دول نادي باريس، وقد ارتضت الدول الاجنبية تلك المعايير بل إن الدائنين التجاريين، وكانت ديون البعض منهم صغيرة، وافقوا على تسوية الديون بالانسجام مع معايير نادي باريس، ذلك أنّ الديون العربية لها نشأة مختلفة فقد ارتبطت بتحالف لمساندة العراق في الحرب مع إيران، وكانت جلها لتمويل تجهيزات عسكرية في حينه.

إن الكثير من الناشطين في العالم وصفوا الديون على العراق بأنها فاسدة odious، ولكن العراق أراد أن يفتح صفحة جديدة مع العالم، والمعلوم أن العراق لم يكن من البلدان المدينة حتى عام 1983، بعد نفاد احتياطياته الدولية وانخفاض انتاج وتصدير النفط وتزايد تكاليف الحرب، وقبل ذلك كان من أفضل الدول احتراماً لالتزاماته المالية في العالم، والأمانة المهنية تقتضي لوم الجهات التي اقترحت نصوص العهد الدولي قدر تعلق الأمر بالمديونية، فهذه أول مرة في العالم تذكر شروط سياسية صريحة لحل مشاكل المديونية، وعلى دولة مقيدة بالكثير من التوافقات المستحيلة، التي فرضتها ديمقراطية تفتقر إلى الضوابط الدستورية الأساسية لحكومة تستطيع ممارسة سيادة الدولة، مع تعددية مؤسسية واستقلال الكثير من الدوائرعنها، من الناحية القانونية أو الفعلية، بمباركة بعض الأجانب (والجيران) إضعافاً للعراق.

أسهم الموقف العربي، منذ عام 1990 إلى سقوط النظام السابق في نيسان 2003 في تفاقم أزمة العراق

إن العراق لا يستطيع التعهد لدول الجوار والمنطقة والعالم بأكثر من السلام والتعاون من أجل الرخاء، وهو يرفض قطعاً التمييز بين الشعوب والدول على أسس عنصرية وطائفية، ومن المستحيل أن يكرر حرباً أخرى كالتي خاضها مع إيران، لأنه سوف يجتث بقايا الثقافة التي قادت إليها، فلم يعد ممكناً استدراج الشعب العراقي للمفاضلة بين تركي سني وفارسي شيعي وشقيق كبير وآخر صغير، إن أرض العراق وطن لشعبه ولا يوجد في العالم شعب آخر لهذا الوطن، وإن مصلحة الجميع تقتضي احترام حق الشعب العراقي بالوجود الكامل والحي في دولة مستقلة حرة تامة السيادة اسوة بالدول الأخرى، لقد أسهم الموقف العربي، منذ

عام 1990 إلى سقوط النظام السابق في نيسان 2003 في تفاقم أزمة العراق، إذ تجاهل التدهور الكبير الذي عاشه المجتمع العراقي في كافة مناحي الحياة، وسحق القيم ومختلف أشكال القمع والإسراف في القتل الفردي والجماعي وعذاب الخوف المقيم، ومذلة الفقر والبطالة، وانهيار البناء التحتي الاقتصادي والخدمي.

وبعد عام 2003 لم تكن الدول العربية رحيمة بالعراق وشعبه، عندما التزمت الصمت عن مسلسل التخريب والمذابح الجماعية، وهي تعلم جيداً دوافعها وما تهدف اليه بل قدمت مساندة سياسية واضحة للحرب الطائفية المكشوفة بحجة دعم المقاومة، حتى اسقطت المفهوم وشوهت قيم النضال والمقاومة من أجل الحرية والاستقلال، وكانت النتيجة العداوة وانتهاك الحرمات وتمزيق شمل العائلة العراقية.

التنمية الاقتصادية في العراق في ظل الحرب على الإرهاب

د. حسن لطيف الزبيدي

* أكاديمي وباحث من العراق

خالد محمد شبر

** باحث من العراق

* - أستاذ مساعد - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الكوفة

** - عضو سابق في مجلس محافظة الديوانية - ناشط في المجتمع المدني.

مقدمة

تعدّ طبيعة الظواهر الاجتماعية والسياسية سبباً رئيساً في الحاجة إلى دراستها وعمق تأثيرها في حياة الأفراد والمجتمعات، ولاشك أنّ موضوعي الإرهاب والتنمية الاقتصادية، تعدان من الموضوعات التي باتت تشغل العالم، لعمق أثرهما في حياة الشعوب أفراداً وجماعات، ذلك أنّ العلاقة بينهما تنطلق من فكرة أن الإرهاب مُنتَجٌ اجتماعي، ومن ثم فإنّ مهددات المجتمع البشري هي مدخلات مهمة في إنتاجه وتغلغله في ثنايا المجتمعات البشرية منذ القدم، متمظهراً بالعنف وسيلة لبلوغ غايته في تغير واقع سياسي أو اجتماعي معين، مما جعل الباحثين يسهبون في دراسته بوصفه ظاهرة سياسية شغلت الساحة الدولية، لما له من آثار سلبية على تنمية الشعوب.

ولابد من الإشارة إلى أن الدراسة المعمقة للواقع السياسي والاجتماعي، ومواكبة التحولات الفكرية والسياسية أفضل سبيل للارتقاء بمستوى الفهم لتلك الظواهر، باستنطاق الوقائع التاريخية وتحليلها وصولاً إلى الأسباب الرئيسة لـ رهاب، بوصفه ظاهرة اجتماعية وسياسية وعلاقته بالتنمية الاقتصادية، التي باتت مفهوماً يخضع لعمليات استكمال أوجه القصور، عن طريق إضافة أبعاد

إنسانية وسياسية وقيمية مستقبلية، تبرز العلاقة المعقدة بين الإرهاب والتنمية من حيث الآثار السلبية التي يمكن معالجتها، ببناء المجتمع قيمياً وأخلاقياً وخلق حالة من التفاعل والتشارك بين أبناء المجتمع الواحد، تمهيداً للتحول البنيوي الذي يدفع باتجاه تحقيق معدلات التنمية المرتفعة.

لذلك لابد من طرح السؤال عن أبعاد العلاقة بين الإرهاب الدولي والتنمية الاقتصادية، التي تتأثر نتيجة للعمليات الإرهابية ومدى تأثر إحدهما بالأخرى، وأثر تلك العلاقة في أمن المجتمع العراقي واستقراره، ومدى تأثير ذلك في مؤشرات التنمية والأمن الإنساني في العراق، تحت فرضية أن الحرب على الإرهاب قد أضرت بعملية التنمية، وأدت إلى تراجع خطير في مؤشراتها ومضامينها.

أولاً: مفهوم التنمية الاقتصادية

يعد مفهوم التنمية الاقتصادية من المفاهيم الإشكالية، لاقتصاره على البعد الاقتصادي في ظهوره الأول، إلا أنّه اتخذ أبعاد الحياة المختلفة بحركته في أوسع الحقول المعرفية، مما جعل دراسة التنمية تنشأ على حواف العلوم المختلفة، وتتمدد لتتخطى الأبعاد الاقتصادية لتستوعب جوانب اجتماعية وسياسية وفكرية ودولية.

لم تستعمل عبارة التنمية الاقتصادية إلا استثناءً، فالمصطلحان اللذان استخدما في الكتابات الاقتصادية الغربية للدلالة على التطور الاقتصادي، منذ عهد آدم سمث في الربع الأخير من القرن الثامن عشر إلى الحرب العالمية الثانية، كانا التقدم المادي Material Progress والتقدم الاقتصادي Economic Progress ، وفي عام 1911 استخدم مصطلح التنمية Development النمساوي جوزيف شومبيتر في كتابه (نظرية التطور الاقتصادي)[1].

أما أول استخدام لكلمة التنمية بالمعنى المعاصر، كان من قبل يوجين ستنلي Eugene Staly عام 1939، وبعد الحرب العالمية الثانية كان اصطلاح التنمية الاقتصادية يعني تقريباً نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأقل نمواً، إلا أنّه ورد في عام 1947 في إحدى وثائق الأمم المتحدة، ممّا يفيد توسيع مفهوم التنمية ليشمل الرفاه القومي[2].

إنّ التنمية ليست نموا اقتصادياً وارتفاعاً في معدلات الدخل القومي فحسب، بل هي عملية شاملة تعنى بالإنسان مثلما تعنى بتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، لذا فإنّ أثرها التراكمي ليس مجرد النمو

1 - نادر فرجاني، عن غياب التنمية في الوطن العربي، المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد 60 شباط / فبراير 1982، ص 17.

2 - المصدر السابق نفسه، ص 18.

الاقتصادي، بل تحول عميق وواسع الانتشار، فالتنمية إذا (عملية تراكمية متصلة تتكون من جملة تبدلات سياسية واجتماعية واقتصادية، تتشارك في فعلها عبر تغذية عكسية متبادلة، عملية تطلق رؤية ذاتية تعمل على تطوير قدرات الاقتصاد والمجتمع، وتمكنه من توفير القوى البشرية والمورد المادية والمالية لتعزيز وترشيد الإنتاج الاقتصادي، مما يسمح بالتالي بتوفير مستوى لائق من المعيشة للمواطنين، في إطار الأمن بشكل متصل أو مطرد)[3].

من جهة أخرى فهي: زيادة قابلة للاستمرار في مستويات المعيشة التي تشمل الاستهلاك المادي والتعليم والصحة وحماية البيئة، إضافة للمساواة في الفرص والحريات السياسية والمدنية [4].

وعليه تعد التنمية عملية مركبة ومحصلة لتفاعل جميع العناصر المرتبطة بحركة المجتمع، تهدف إلى إحداث تغيرات كمية ونوعية على حياة الناس في حقبة زمنية معينة، وقد توسع مفهوم التنمية لينتقل من التركيز على النمو الاقتصادي، إلى عده جزءاً من عملية التنمية المستمرة والمستدامة، والتي تضع البشر في صميمها بجعلهم هدفها وموضوعها، والدعوة إلى حماية الخيارات الإنسانية لأجيال المستقبل والأجيال الحاضرة، وتشمل هذه الخيارات الحياة الطويلة والصحة واكتساب المعرفة والتمكن من الموارد المهمة، والتمتع بمستوى عيش مناسب، فضلاً عن الحرية السياسية والتمتع بحقوق الإنسان واحترام الذات، لذا تتجاوز التنمية البشرية المفاهيم التقليدية كرأس المال البشري واشباع الحاجات الأساسية والموارد البشرية.

تعد التنمية عملية مركبة ومحصلة لتفاعل جميع العناصر المرتبطة بحركة المجتمع، تهدف إلى إحداث تغيرات كمية ونوعية على حياة الناس في حقبة زمنية معينة

ثانياً: مفهوم الإرهاب

يُعد الإرهاب من المفاهيم التي أثارت جدلاً كبيراً بين الباحثين، لانطوائه على تفسيرات وتأويلات جعلت منه ميداناً واسعاً للدراسة والبحث، ولعل ذلك لا يعود إلى المحتوى اللفظي أو الدلالة المعنوية فحسب، بل إلى توظيفه بما ينسجم مع المصالح الدولية المتقاطعة التي تحكمها المنطلقات الإيديولوجية والسياسية المختلفة، لذلك فإنّ التعريف أمر مهم للاتفاق على محددات المفهوم، وعلى التعميمات والتقسيمات العلمية التي تقوم على بناء المفاهيم.

يستوجب التعريف البحث في المحددات اللغوية، ففي اللغة العربية أجمع معظم أصحاب المعاجم العربية على أن الأصل الاشتقاقي لمفردة الإرهاب، هو

3 - يوسف صايغ، التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1992، ص35.

4 - البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، واشنطن، 1991، ص49.

من الفعل رهب (مكسور الهاء) وأرهب بمعنى أخاف أو أدخل الخوف والفزع في الآخر[5]، وما يعضد ذلك ما جاء في نصوص قرآنية تتضمن معنى الإخافة والفزع، كما في قوله تعالى: (وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوّ االلّهِ وَعَدُوّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لاَ تَعْلَمُونَهُمْ االلّهُ يَعْلَمُهُمْ»[6] وقوله تعالى: «وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنْ الرَّهْبِ)[7].

أما في اللغات اللاتينية فاستعملت مفردة الإرهاب للتعبير عن حركة من الجسد تفزع الآخر[8]، ثم انتقلت فيما بعد إلى الانكليزية، فإن كلمة Terrorist تشير إلى الشخص الذي يستعمل العنف المنظم أو يؤيده أو يشارك به لضمان نهاية سياسية، والاسم Terrorism بمعنى الإرهاب أي استخدام العنف والتخويف والإرعاب لتحقيق أغراض سياسية[9].

أما تعريف الإرهاب اصطلاحاً فإنّ اختلاطه بصور العنف السياسي والعدوان والجريمة المنظمة، جعل منه مفهوماً عائماً في ميدان الصراع السياسي وأنماط أخرى من العنف السياسي كحركات التمرد والعصيان والانقلابات[10]، الأمر الذي دفع الباحثين في هذا المجال إلى استقصاء الاتجاهات النظرية لتحديد مضمون الإرهاب، فقد ركز أنصار الاتجاه المادي على وصف الأعمال المادية الموصومة بالإرهاب، بصرف النظر عن مرتكبيها تخلصاً من التباين في وجهات النظر بإزاء الفعل الواحد، والنأي عن مأزق المتاهات القانونية والتفسيرات المختلفة، إذ تم حصر الأفعال المادية التي تعد في بنفسها إرهاباً، من دون النظر إلى فاعليها أو بواعث ارتكابها.

وبناءً على ذلك يعرف الإرهاب بأنه: القتل أو الاغتيال والتخريب والتدمير وإتلاف الوثائق العامة ونشر الشائعات واحتجاز الممتلكات على أن تؤدي تلك الأفعال إلى نشر الرعب والخوف، إلا أنّ ما يؤخذ على أنصار الاتجاه المادي، هو صعوبة تحديد الأفعال الإرهابية لتجددها وابتكار أساليب غير متوقعة، فضلاً عن إغفال الهدف الرئيس لـ رهاب، إلا وهو تحقيق المآرب والأغراض السياسية.

أما أنصار الاتجاه الموضوعي فقد حاولوا تعريف الإرهاب بتحديد مصاديقه ومحدداته، والتي تشمل الرعب والضحايا وتحقيق الأهداف السياسية دون النظر لمشروعية تلك المصاديق، للقضاء على الاختلاف والتباين بشأن واقعة من الوقائع والنظر إليها، لا لأحكام خارجة عن جوهر تلك الوقائع.

وقد سعت جهات دولية سياسية وقضائية لتعريف الإرهاب، فقد ورد في وثائق الخارجية الأميركية وبحسب المادة 22 من القانون الأميركي القسم (Fa.2.5)

5 - ينظر: جمال الدين بن منظور، لسان العرب،ج2، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، بيروت، 2004، ص1595.

6 - سورة الأنفال، الآية 60.

7 - سورة البقرة، الآية 32.

8 - As Ho Rnby, With A pcowieand Acgimson. Oxford Advanced Learnor Dictionary Of current English Oxford University Press (1985) Page 892.

9 - عبد السلام بوهوش، عبد المجيد الشفيق، الجريمة الإرهابية في التشريع المغربي، مطبعة الكرامة، الرباط، 2004، ص21.

10 - أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، أعمال ندوة الإرهاب والعولمة، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2002، ص21.

التي عرفت الإرهاب بأنه: عنف متعمد بدوافع سياسية يجري ارتكابه ضد أهداف غير متحاربة، بواسطة جماعات شبه قومية أو عملاء سريين، ويهدف عادة إلى التأثير في الجمهور، ويلاحظ أنّ تعريف الخارجية الأميركية جاء وسطاً بين الاتجاهين المادي والموضوعي، لاعتمادها على المعيار الكمي في تعريف ظاهرة الإرهاب من دون التمييز بين حركات التحرر والمقاومة المشروعة والجماعات الإرهابية[11].

وبحسب معجم المفاهيم الأساسية للعلاقات الدولية يعرف الإرهاب بأنّه: استخدام للعنف مقصود وغير قابل للتنبؤ به أو تهديد باستخدام العنف، يتضمن الإرهاب هجمات ضد السواح وموظفي السفارات والطاقم العسكري والعاملين في مجال الإغاثة وموظفي الشركات المتعدية الجنسيات، ويكون الإرهاب وسيلة يستخدمها الأفراد والجماعات ضد الحكومات، ويمكن أن تستخدمها وترعاها حكومات ضد مجموعات معينة [12].

أما على الصعيد الدولي فقد خلت الاتفاقيات الدولية ذات الصلة من تعريف محدد لـ رهاب برغم ورودهِ فيها، ولم تتطرق للعمليات الإرهابية بل اكتفت بالإشارة إلى الأعمال التي تقع في مجالات محددة، ماخلا الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي استطاعت أن تضع تعريفاً هو من أكثر الصيغ شمولية، إذ فرقت بين الإرهاب والجريمة الإرهابية، فقد نصت المادة الأولى على أنّ الإرهاب: كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيّا كانت بواعثه وأغراضه، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعرض احد الموارد الوطنية للخطر.

أما الجريمة الإرهابية فقد عرفتها المادة الثانية من الاتفاقية بأنها: أي جريمة أو الشروع فيها ترتكب تنفيذاً لغرض إرهابي في أي من الدول المتعاقدة، أو على رعاياها أو ممتلكاتها أو مصالحها، يعاقب عليها قانوناً الداخلي[13].

ومما سبق يتضح الاختلاف في تعريفات الإرهاب، نجد أنّ منها ما يؤكد العمل الإرهابي والتركيز على التهديد باستخدام العنف، فيما يذهب آخرون إلى التركيز على القصد من ذلك العمل، فيما نجد طائفة ثالثة تركز الارتكاب الفعلي للعمل الإرهابي، مما يشير إلى عدم فاعلية تلك التعريفات مع تعددها في توصيف المفهوم توصيفاً قانونياً تعتد به الأسرة الدولية، لعدم الاتفاق على مصاديق التعريف

11 - محمود المراغي، حرب الجلباب والصاروخ: وثائق الخارجية الأميركية حول الإرهاب، دار الشروق، القاهرة، 2002، ص 65.

12 - مارتن غريفيش وتيري كالهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2008، ص41.

13 - الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان. http://www.anhrinet/deos/undecs/aact.shtm

ومحدداته ولغموض المعاير التي تميز العمليات الإرهابية من غيرها، فضلاً عن التوصيف الإعلامي المتباين للمنظمات الإرهابية، وفقاً للموقف السياسي من تلك المنظمات، لذلك أصبح مفهوم الإرهاب أسيراً لتلك التجاذبات والاختلافات، التي أضفت عليه تلك الضبابية وعدم الوضوح.

ثالثا: تورط العراق في الحرب على الإرهاب

يلحظ المتتبع للأحداث أنّ تورط العراق في الحرب على الإرهاب، يعود إلى نوعين من الأسباب:

1 - الأسباب الداخلية: إذ اعتمدت أنظمة الحكم المتعاقبة على حكم العراق في توطيد أركان حكمها على المؤسسة العسكرية، فلم تبدأ حقبة حكم إلا عن طريق الانقلابات العسكرية، وما يرافقها من عنف وقتل وتشريد، للوصول إلى السلطة وما من حقبة أكثر دموية من

حقبة نظام صدام حسين (1968-2003)، الذي تورط في الإرهاب ضد شعبه ومعارضي حكمه داخل وخارج العراق، فقد قام بإيواء العديد من الإرهابيين وتدريبهم ومساعدتهم داخل العراق، واستطاع أيضاً ترتيب علاقته بالقاعدة عن طريق الجماعات الإسلامية في السودان[14]، مما أدى إلى التخلخل البنيوي للنسيج الاجتماعي العراقي، وتشتيت الذهنية وضعف الروابط الوطنية.

14- كون كوغلن، صدام الحياة السرية، ترجمة: سليم الطعان، منشورات الجمل، بغداد، 2005، ص170-171.

2 - الأسباب الخارجية: إنّ السياسة الخارجية الأميركية ولاسيّما بعد الحرب العالمية الثانية، تسير وفقاً لثوابت محددة لم تتغير مع الزمن، سوى ما يتعلق بالآليات التي تفرضها الظروف الآنية، التي لا يمكن توقعها أو حسابها سلفاً، وأن مرحلة العولمة الأميركية الأحادية القطب، تسعى لإنهاء تاريخ الشعوب من الضغط لإزاحة الاستراتيجيات غير الأميركية ولتعزيز مصالح دول وزعامات، تؤمن بالمطلق بتلك العولمة وبالخصخصة كأسلوب جديد لبداية تاريخ السوق الليبرالي، كما أكد ذلك زبينغيو بريجنسكي وصاموئيل هنتجنتون، فإمكانية إنهاء تاريخ دول وشعوب وبداية القطب السياسي الأميركي الجديد تم تصويره بأنه صراع حضارات.

واستطاعت الولايات المتحدة الأميركية أن تعيد إلى الأذهان، بأنّ الشرق الأوسط منبع لـ رهاب والكراهية للغرب، وحاولت منذ أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001، ربط النظام العراقي السابق بالإرهاب، وحاولت تصوير العلاقة بينه وبين بعض التنظيمات الإرهابية.

15 - حسن لطيف كاظم الزبيدي وآخرون، العراق والبحث عن المستقبل، المركز العراقي للبحوث والدراسات، النجف الاشرف، 2008، ص 133.

ولإعادة صياغة أهداف السياسة الخارجية الأميركية[15] واللعب على مخاوف الناخب الأميركي والربط بين تلك الأحداث وأسلحة الدمار الشامل العراقية، إذ أصبح اسم صدام مرادفاً لـ رهاب الدولي، مما جعل المحافظين الجدد يجتهدون في إسداء المشورة لرئيسهم باستهداف العراق[16]، وتم ذلك بدخول القوات الأميركية والبريطانية إلى العراق في 20 آذار (مارس) 2003، وشجعت عمليات السلب والنهب التي طالت مؤسسات الدولة وعصفت بالبلاد موجة العنف والانقسام العرقي والطائفي، وتجدر الإشارة إلى أنّ الإحصاءات المتوفرة تشير إلى أن أغلب بلدان العالم تعاني من وجود الإرهاب، لكن الأمر يختلف بالنسبة إلى العراق الذي جعلت منه الولايات المتحدة الأميركية باحتلاله في عام 2003، ساحة لحربها المفتوحة على الإرهاب.

16 - جاريث ستانسفيلد، العراق الشعب والتاريخ والسياسة، دراسات مترجمة، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2009، ص 169.

وتصاعدت وتيرة العمليات الإرهابية حتى بلغت ذروتها عام 2007، إذ شكلت (32.9 ٪) من إجمالي العمليات في العالم

وبرغم الملاحظات والانتقادات التي ترد على قواعد البيانات المتوفرة لـ رهاب، إلا أنّنا وجدنا أنها توفر إمكانية المقارنة على المستوى العالمي وعلى مستوى العراق، ومتابعة تطور انخراطه في أتون الحرب على الإرهاب، إذ تعد قاعدة بيانات الإرهاب العالمية Global Terrorism Database واحدة من أشمل القواعد المتاحة على شبكة الانترنيت بتوفير بيانات خام عن جميع دول العالم منذ عام 1991، فقد أشارت البيانات إلى حدوث 53164 عملية إرهابية خلال المدة من 1991-2010 منها 6439 عملية في العراق، أي ما نسبته (12.1 %) من إجمالي العمليات للمدة نفسها، وتصاعدت وتيرة العمليات الإرهابية حتى بلغت ذروتها عام 2007، إذ شكلت (32.9 %) من إجمالي العمليات في العالم[17].

17 - للمزيد ينظر: Global Terroism Database GTD http:// www.start.umd.Edu/gtd/term-of-use/citing GTD .aspx

رابعاً: آثار الحرب على الإرهاب على واقع التنمية في العراق

الحرب وسيلة لتدمير الحرث والنسل فلا منتصر فيها ولا خاسر، إلا وقدم ثمناً باهظاً من الأموال والأنفس، والإرهاب واحد من صنوف الحرب الحديثة التي تعاني منها دول العالم، لأن وقعه وتأثيره بات مختلفاً عن الحروب التقليدية، فأنّ الأثر الناشئ عن الإرهاب أثر غير تقليدي، فقد تبدلت أولويات الحكومات المنغمسة بتلك الحرب نحو الأمن الداخلي، وبدلاً من أن تكون الحرب على الحدود، تم نقلها إلى أماكن العمل والعبادة والتسوق والتعليم واللهو، الأمر الذي أفضى إلى المزيد من إنقاص صور التمكين الإنساني بعد أن هدد الناس في حياتهم، وبناء على ذلك

يمكن آثار الإرهاب أن تكون على نوعين:

النوع الأول: تقويض الأمن الإنساني في العراق

يعد الإرهاب معوقاً في طريق تحقيق التنمية البشرية، ففي ظل غياب الأمن تتوقف التنمية الاقتصادية، وتؤدي التكاليف الباهظة البشرية والمادية إلى ضياع فرص مهمة، يمكن استغلالها في تحقيق الانجاز في ميدان التنمية البشرية، لتنعكس على حياة الأفراد صحة ودخلاً وتعليماً، وفي المقابل يفرض الإرهاب تكاليف باهظة أولها فقدان الأفراد لحياتهم وأمنهم الشخصي والاقتصادي.

1 - التهديد المباشر لحق الإنسان في الحياة

إنّ ابرز مظاهر الحرب على الإرهاب هو التهديد المباشر لحياة الناس، إذ أصبح الضحايا المدنيون الأكثر في صفوف القتلى الذين يسقطون بشكل يومي، بالرغم من التفاوت في تقدير عدد ضحايا العنف لتفاوت مصالح الأطراف المشاركة في الحرب، فارتفاع وتيرة الهجمات الإرهابية للجماعات المسلحة ولاسيّما في الأعوام من 2005-2007، يعود إلى المراهنات المحلية والإقليمية لإغراق البلد في مستنقع الحرب الأهلية، وصولاً إلى تمزيقه إلى مجتمعات متنافرة قائمة

جدول (1): تقديرات قتلى العمليات الإرهابية من المدنيين العراقيين للسنوات 2003-2011

السنة	تقديرات Brookings Institution	تقديرات Global Terrorism Database
2003	7.300	347
2004	16.800	2090
2005	20،200	3337
2006	34،500	4591
2007	23،600	6534
2008	6،400	2841
2009	3،000	2573
2010	2،500	2041
2010-2003	114،300	24354

Sourse:The brookings Institution Iraq Index :Tracking Variableso Of Reconstruction & Security In Post-Saddam Iraq 2011،P3.

على الانتماء العرقي والطائفي، فضلاّ عن المد الإقليمي بالعدة والعدد لتحجيم

الدور الأميركي في المنطقة وإفشال مشروع الشرق الأوسط الكبير، مما أسهم في ارتفاع عدد القتلى العراقيين من المدنيين نتيجة لارتفاع وتيرة العنف، بحسب ما تشير إليه البيانات في الجدول(1).

2 - التهديد للأمن الإنساني

ينتهك أمن الإنسان في العراق بشكل يومي في ظل الحرب على الإرهاب، ويشمل ذلك الانتهاك جميع ما يواجه الناس من تهديدات ناجمة عن كل ما يصيب الدولة ومؤسساتها، وما يصيب الاقتصاد وآثارهِ على الأفراد من تضرر قاعدة الموارد وتفشي البطالة والتضخم، ويشمل كذلك التهديد الذي يطال نظم الحماية الاجتماعية (الرسمية وغير الرسمية)، مما يؤدي إلى حصول الأفراد على مستويات غير كافية من التعليم والصحة والتغذية، لذلك اتجه تقرير التنمية البشرية في العراق لعام 2008، إلى محاولة توسعة مفهوم التنمية البشرية ليستوعب مقاربات أخرى منها أمن الإنسان ببناء أدلة لقياسه في العراق، اعتماداً على نتائج استطلاع الرأي لمدركات الأمن من منظور الأفراد[18].

18 - ينظر: بيت الحكمة والجهاز المركزي للإحصاء، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق 2008، ص27.

3 - المرأة في ظل الحرب على الإرهاب

تعد المرأة أكثر حساسية تجاه تغير الوضع الأمني لطبيعتها البيولوجية وما يناط بها من مسؤوليات أسرية واجتماعية، فضلاً عن مشاطرتها الرجل في ميادين الحياة المختلفة. لذلك يعرف أمن المرأة بأنه: (التهديد المباشر أو غير المباشر لحياتها أو كرامتها أو علاقتها الاجتماعية أو مكانتها في أسرتها أو في مجتمعها المحلي أو الانتقاص كلا أو جزء من أي حق من حقوقها كإنسان مع ملاحظة (التهديد) بمعنى الوقوع الفعلي أو المحتمل للخطر)، فهي عرضة للاغتصاب والحمل القسري والتجارة الجنسية ومحلاً لسداد الديون. وبناءً على ذلك أولت تقارير التنمية البشرية منذ عام 1990، اهتماماً كبيراً لمؤشر التنمية المرتبط بنوع الجنس لما له من أهمية في تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، الذي يظهر مدى تقدم المجتمعات وعدم تحيزها.

أدى تصاعد العنف إلى إيجاد تبريرات للأسرة العراقية لمنع بناتها من الدراسة، ومرد ذلك إلى الجذور الثقافية والتقليدية ووجود القوى الداعمة لذلك، فقد أصبح الخوف جزءاً من نسيج الحياة اليومية للمرأة العراقية، فلم تعد الفتاة قادرة على الخروج بمفردها إلى الدراسة إلا بصحبة أحد أفراد عائلتها أو بالاعتماد على

خطوط النقل الخاصة من وإلى مكان دراستها، مما يثقل كاهل العائلة اقتصادياً، إذ ارتفع عدد الفتيات التاركات للدراسة في المرحلة الابتدائية من 39266 للعام الدراسي 2001/2002 ليصل إلى 76795 للعام الدراسي 2003/2004، وفي المرحلة الجامعية 9958 من الدراسات الصباحية و2795 من الدراسات المسائية للعام الدراسي 2003/2004، ليبلغ العدد الكلي للفتيات اللواتي تركن دراستهن الجامعية في كافة أنحاء العراق حوالي 12753 طالبة[19].

4 - تزايد معدلات الفقر

19 - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وبيت الحكمة، التقرير الوطني لحال التنمية في العراق، المصدر السابق، ص78.

لا يعني الفقر عدم كفاية الدخل فحسب بل يتجاوزه إلى أبعاد أخرى منها تدهور الصحة وسوء التغذية، وتدني مستويات التعليم وعدم كفاية موارد العيش والسكن اللائق والاقتصاد الاجتماعي،

ولذلك فإن الفقر البشري هو عبارة عن مجموعة مركبة من المعايير قوامه ثلاثة مكونات (طول العمر، والمعرفة، ومستوى المعيشة)، تلك المكونات التي تتأثر سلباً بفاعلية أداء الدولة في ضمان حصول المواطنين على ضرورات الحياة الأساسية، ولعل ذلك يعود إلى ارتفاع الأثر التراكمي لتردي الأوضاع الاقتصادية بسبب العمليات المسلحة والفقدان الحاد لقواعد البنى التحتية التي تآكلت وهدمت نتيجة للحروب المتتالية والعقوبات الاقتصادية، وقد زاد الأمر سوءاً بعد عام 2003 بزيادة الهدم والتآكل والإهمال نتيجة للحرب على الإرهاب واستمرار العمليات المسلحة، التي أسهمت إسهاماً فاعلاً في شل الاقتصاد العراقي وتوقف عمليات التنمية.

هناك (23 ٪) أي حوالي سبعة ملايين نسمة من العراقيين يعيشون تحت خط الفقر الوطني

وطبقاً لتقرير التنمية البشرية لعام 2011 فإن هناك (14.2 %) من السكان يعانون من الفقر متعدد الأبعاد، ومثلهم (14.2 %) يمكن أن يصبحوا فقراء بسبب هشاشة وضعهم، علما أن الدليل قد بني على بيانات المسح متعدد المؤشرات لسنة 2006، وهي سنة كانت أكثر استقراراً قياساً بالسنوات التالية لها، لذا يمكن توقع تزايد حدة الفقر فيها. وطبقاً لإستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق، فإن هناك (23 %) أي حوالي سبعة ملايين نسمة من العراقيين يعيشون تحت خط الفقر الوطني المقدر بحوالي 77 ألف دينار (حوالي 55 دولاراً أمريكياً)، يعيش نصفهم تقريباً في الريف[20].

5 - الهجرة والتهجير القسري

يقسم المهجرون إلى قسمين: فأولئك الذين يرغمون على مغادرة محلات إقامتهم الأصلية ولكنهم يظلون داخل البلاد المهجرون داخلياً، في مقابل ذلك هناك الذين يرغمون على مغادرة بلدانهم بصورة مؤقتة أو نهائية وهم المهجرون خارجياً، والهجرة الداخلية قد تكون اضطرارية بسبب النزاعات المسلحة أو إجبارية بسبب التهديد المباشر بالقتل في حالة عدم الانتقال إلى مكان آخر كما هو الحال في العراق بعد نيسان / ابريل عام 2003، إذ أدى العنف إلى ارتفاع معدلات التهجير القسري الخارجي من البلد فقدر عدد اللاجئين العراقيين في سوريا بحوالي 1.5 مليون نسمة، و 0.5 مليون نسمة في الأردن، وهناك أيضاً حوالي 100 ألف في إيران ولبنان، إذ يلاحظ أنّ ارتفاع وتيرة العمليات الإرهابية والجريمة المنظمة والعنف الطائفي سبب رئيس في معدلات التهجير القسري من البلاد.

20 - اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر في العراق، الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في العراق 2010-2014.

معدلات التهجير القسري من البلاد

وطبقاً للبيانات الواردة في تقرير التنمية البشرية العالمي لعام2009 فإنّ عدد المهاجرين العراقيين نتيجة للعنف والصراع الطائفي بلغ 2.97 مليون مهاجر أي بنسبة حوالي 16 % من اللاجئين في العالم[21].

21 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2009، ص158.

إنّ الهجرة المتصاعدة نتيجة للنزوح واللجوء القسريين أفضت إلى خسارة مهمة، إذ قدرت بعض المنظمات أن العراق خسر حوالي (40 %) من طبقته الوسطى، كثير منهم لا يفكر في العودة إلى الوطن، وهي ظاهرة تنذر بمخاطر جمة نتيجة لخسارة البلد للكثير من علمائه ومفكريه وكفاءاته.

6 - المخدرات والجريمة المنظمة

لاشك في أنّ الحرب على الإرهاب في العراق أفضت إلى ضعف الأجهزة الأمنية والقضائية، مما أدى إلى الاضطراب وعدم الاستقرار وتنامي الاتجاهات السلوكية المخالفة للقوانين وشيوع الفساد، وانهيار منظومة القيم الأخلاقية وانتهاك حقوق الإنسان والاعتداء على المال العام، فما حدث بعد نيسان (أبريل) 2003، يعد مثالاً واضحاً على الإجرام المنظم العابر للحدود كغسيل الأموال خارج الحدود الوطنية، الذي يستهدف مكانة الدولة وسياساتها المالية والتجارية.

7 - تدهور الأمن البيئي

يشير مفهوم الأمن البيئي إلى جانب القضايا المتعلقة بأمن الوطن والحفاظ على التوازنات والمكونات الاجتماعية، إلى القضايا البيئية ومشكلات الموارد الطبيعية المشتركة والسلوك الإقليمي والدولي، ويشمل أيضاً المشكلات الخارجية ذات التأثير المباشر في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، كالتهديدات الناجمة عن الهجرة وشمولية العنف وتلوث الهواء الناجم عن اندلاع الحرائق الكبيرة لآبار النفط، أو تسرب كميات كبيرة من النفط الخام وتدمير البيئة للمياه المحلية والإقليمية وحوادث المفاعلات وغيرها.

يعد العراق ساحة رئيسة للحرب على الإرهاب، وبذلك فإنّه ينطوي على تدمير هائل للبيئات، ففي السنوات الماضية من عمر هذه الحرب ألقيت آلاف الأطنان من المتفجرات، وجلبت للبلد ملايين الأطنان من الأسلحة والذخائر التي تحدث دماراً هائلاً في البيئة لم يجر تقيمه ورصده، وأدت النزاعات السياسية والعسكرية المتواصلة إلى توجيه الموارد بعيداً عن قطاعات مهمة، فضلاً عن أنها قلصت آفاق التعاون والتكامل الإقليميين على نحو كبير، وزيادة التهديدات الإرهابية والمشكلات السياسية في المناطق المصدرة للنفط إلى أضرار فادحة بالبيئة، فقد استمرت الجماعات الإرهابية ما بين 2003-2008 باستهداف أنابيب النفط الخام العراقي في حربها ضد الحكومة، وفي شباط (فبراير) 2007 استخدمت بعض الجماعات المسلحة غاز الكلور لضرب المدنيين في بغداد.

النوع الثاني: توقف عمليات التنمية في العراق

إنّ التنمية بمفهومها الشامل تعني مجموعة التحولات والتبدلات في الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، التي تحدث في بلد ما لذا فإنّ الحروب والعمليات المسلحة تؤدي إلى تراجع معدلات التنمية وفقدان البيئة المؤاتية لها، لذلك تجري المحاولة لتحديد آثار الإرهاب بما يتضمنه من عمليات تخريبية وتدميرية، فضلاً عن توجيه الموارد الاقتصادية وجهات غير تنموية تحت ضغط الهاجس الأمني الذي بات يقود التنمية، لذا أصبحت الحرب على الإرهاب تفرض قيوداً جبرية على مسيرة التنمية، إن لم تعطلها نهائياً وسيتضح ذلك من عرض نتائج تلك الحرب وآثارها على مفاصل التنمية ومناقشة الموضوعات الآتية:

1 - التنمية التي يقودها الأمن

إنّ التنمية الاجتماعية والثقافية والبشرية ترتبط بالنمو الاقتصادي وسياسات التنمية، فهناك علاقات جدلية وتفاعل ديناميكي وتأثير متبادل بين التنمية الاقتصادية من جهة والتنمية البشرية من جهة أخرى، فعدم الاستقرار الأمني الذي مر به العراق من حروب وأزمات وعقوبات اقتصادية، وارتفاع لمعدل العمليات الإرهابية نتيجة الاحتلال[22]، أدى إلى إهمال وتعطيل القطاعات الإنتاجية والتنمية الاقتصادية، والتركيز المفرط على الأمن على حساب التنمية ذات القاعدة الواسعة، التي تهدف إلى الحد من الفقر وتحسين أوضاع المعيشة لعموم السكان، ولعل ذلك نتيجة للتعاون بين قوات الاحتلال والحكومة العراقية إلى تعبئة الجهد المالي باتجاه تحقيق الأمن والاستقرار، الذي يمثل الأساس في عمليات الاعمار والتنمية في البلد، لذا خصصت الحكومة العراقية ما بين (15 - 18 %) من إجمالي الموازنة الاتحادية لتمويل الأجهزة الأمنية في السنوات 2005-2010. كما أنّ لقطاع الأمن حصة الأسد من مجموع ميزانية المساعدة الأمريكية، إذ ارتفعت التخصيصات المالية لقطاع الأمن مقارنة بين عامي 2004 و2005، إذ بلغت حوالي (40 %) من المجموع، ولم يكن ذلك إلا على حساب القطاعات الأخرى فقد تراجع الدعم المخصص للكهرباء إلى (24 %) عام 2005 [23].

22 - فلاح حسن الربيعي، المأزق التنموي في العراق، استمرار الطابع الريعي وارتفاع الإنفاق العسكري، الحوار المتمدن، العدد:27 . 2009 http:// www. Org/ debet/show. art.asp? aid=/80054

23 - اونر اوزلو، تنمية وإعادة بناء الاقتصاد العراقي، ترجمة: مركز العراق للأبحاث، بغداد، 2006، ص123-124.

أدت الحرب على الإرهاب في العراق إلى شلل تام في عمليات التنمية

2 - تراجع أداء القطاعات الأساسية

أدت الحرب على الإرهاب في العراق إلى شلل تام في عمليات التنمية، التي تعرضت سلفاً إلى الكثير من النكسات بسبب الحروب التي مر بها البلد، وما خلفته من آثار وخيمة على الاقتصاد العراقي، فضلاً عن الاعتماد المفرط على النفط في تمويل القطاعات الإنتاجية في الصناعة، وبعد نيسان (ابريل) عام 2003 لم يسلم الاقتصاد العراقي من آثار الحرب على الإرهاب والعمليات المسلحة، التي استهدفته من أجل شله وتعطيله وسيتضح ذلك من خلال مناقشة الموضوعات الآتية:

1 - الزراعة: تعد سلاحاً لتعزيز الأمن الغذائي الوطني وتأمين مستلزمات الغذاء الكافية للسكان في ظل ارتفاع معدلات النمو السكاني وهشاشة الأمن الغذائي في البلد، إلا أنّ واقعها تراجع وتردى بعد عام 2003، إذ تقلص الإنتاج الزراعي مما أدى إلى انخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من (5 %) لعام 2007

إلى (3.45 %) عام 2008، ولعل ذلك يعود إلى عوامل مناخية كانخفاض معدلات سقوط الأمطار وشحة المياه وهبوب العواصف الترابية، إلا أنّ للعوامل السياسية أثراً في انحسار دور القطاع الزراعي على خارطة الاقتصاد تمثّل في العوامل الخارجية المتعلقة في تحكم تركيا بكميات المياه المتدفقة إلى نهري دجلة والفرات والعوامل الداخلية، نتيجة لسياسات الحكومات المتعاقبة على حكم العراق بإهمال شبكة الري والبزل وعدم استثمار المياه بطرق علمية، وبعد عام 2003 كان لسياسة إغراق السوق المحلية بالمحاصيل المستوردة وقلة الاستثمار في القطاع الزراعي وإحساس المزارع بتخلي الحكومة عنه ابلغ الأثر على شل وتعطيل هذا القطاع المهم في تنمية الاقتصاد، مما يؤشر إلى الفوضى السياسية والاقتصادية العارمة التي يعيشها البلد، وإلى الضغط الذي يمارسه الأمريكان على الحكومة العراقية، وبخاصة خبراء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المعنيين بشؤون الزراعة، والذين يوصون بتقليل أو إلغاء الدعم الحكومي للمنتجات الزراعية[24].

24 - اونر اوزلو، مصدر سابق، ص 75.

2 - الصناعة: واجه هذا القطاع نكسات متتالية فتوقف معظم المصانع عن العمل، فضلاً عن المشاكل التي تواجهها المصانع المستمرة في العمل من شحة الطاقة الكهربائية، وارتفاع تكاليف الإنتاج وتردي الواقع الأمني في البلد أدت إلى انخفاض مساهمة قطاع الصناعة (باستبعاد قطاع النفط) إلى (1.49 %) عام 2007، بعد أن كانت (1.68 %) عام 2008 كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة ضئيلة لا تتناسب مع حجم القوى العاملة التي يشغلها هذا القطاع.

تجدر الإشارة إلى محاولة انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية، والذي سيؤدي إلى استنزاف الموارد المالية وهدر ما تبقى من إمكانيات قادرة على إعادة القطاع الصناعي إلى الوجود لو توافرت الظروف الملائمة، إلا أن ما تقدمه منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من توصيات تقف حائلاً أمام تقديم الدعم للصناعات الوليدة في الدول النامية لتمكينها من الخروج إلى العالم بسلع قادرة على المنافسة، وأن غياب دور الدولة في حماية الصناعة في مرحلة الانطلاق، وتردي مشاريع البنى التحتية الارتكازية ذات النفع العام كالكهرباء والماء والطرق والمواصلات، من جراء الحرب على الإرهاب سيفضي إلى تراجع مساهمة القطاع الصناعي في دفع البرامج التنموية إلى الأمام.

ج - النفط: يعد النفط مصدراً رئيساً للثروة، إذ يحتاج إلى عوامل الإنتاج ◀

المعروفة اقتصادياً لاستخراجه ككثافة رأس المال والباعث الأمني، فقد تعرضت الحقول النفطية العراقية إلى هجمات الجماعات الإرهابية المسلحة، التي خلفت أضراراً متباينة في الشدة طبقاً لطبيعة الموقع الجغرافي للحقل ونوع العملية الإرهابية من قبيل حرق الآبار وتفجيرها وعمليات السلب والنهب، إذ تشير الإحصاءات إلى أن ما تم سلبه في حقل خباز في كركوك يقدر بـ 3 ملايين برميل، مما أثر في كميات النفط المخطط لإنتاجها، وبحسب تقديرات الدائرة الاقتصادية والمالية في وزارة النفط، والتي تشير إلى ما خطط لإنتاجه في الأعوام 2003-2005، هو (5.9 و6.1 و6.1) مليون برميل على التوالي، إلا أنّ ما أنتج فعلاً يقدر بـ (3.7 و 3.4 و4.5) مليون برميل، أي إن نسبة التفاوت في الإنتاج الفعلي والمخطط له تتراوح بين (25-30 %)، مما يشير إلى أن الهجمات الإرهابية لها أثر مهم في إحداث هذه الفجوة [25].

25 - سرمد عباس جواد، أثر العمليات الإرهابية على القطاع النفطي في العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، ص3.

تعد الأنابيب من أفضل طرق نقل النفط الخام إلى موانئ التصدير، إلا أنها هدف سهل للجماعات المسلحة التي دأبت على استهدافها بالتفجير أو الكسر لسرقة المنتوج، وفي السنوات 2004-2006 تعرضت الأنابيب الناقلة للنفط الخام لحوالي 536 حادثة مختلفة، وقد تفاوتت تلك الحوادث من منطقة إلى أخرى تبعا لنشاط الجماعات الإرهابية، إذ يلاحظ ارتفاع وتيرة العمليات ضد الأنابيب التابعة لشركة نفط الشمال مقارنة بشركة نفط الجنوب، وجدير بالذكر أنّ تلك العمليات عرقلت استقطاب الاستثمارات الأجنبية في القطاع النفطي، وتعذر انجاز بعض المشاريع بالاستثمار المحلي لأسباب أمنية.

3 - تدهور القطاع الخاص

احتل القطاع الخاص مكانة متميزة في حقبة الدولة العراقية الحديثة حتى عام 1950، ولعل ذلك يعود إلى ضعف إمكانيات الدولة المادية أو نتيجة لسياسات الحكومة الاقتصادية، التي بنيت على آليات السوق ودعم القطاع الخاص ليتبوأ مكانته في التنمية الاقتصادية، إلا أنّ دوره انحسر بعد عام 1950 على أثر توقيع الحكومة اتفاقية مناصفة الأرباح مع الشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق، وقد ازداد انحساراً بعد عام 1964 بعد تأميم الدولة للنشاط الخاص، إذ تمكنت من الاستحواذ على الحياة الاقتصادية نتيجة لتنامي قدراتها التنموية من الإيرادات النفطية.

وبعد تأميم النفط عام 1972 استطاع القطاع العام احتكار كافة الأنشطة الاقتصادية مع تحييد كامل لدور القطاع الخاص، إلا أنّ أنظار الحكومة العراقية تحولت إليه في حقبة الحرب العراقية الإيرانية، نتيجة لظروف الحرب وحالة الإرباك السياسي والاقتصادي وإخفاقها في تحقيق الأمن الغذائي في أثناء الحرب.

لقد تنامى دور القطاع الخاص في الحقبة الممتدة من منتصف الثمانينات إلى منتصف التسعينات، إذ وصلت مساهمته إلى الذروة في عام 1995 أي بنسبة 93% من الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة لظروف العقوبات الاقتصادية التي حجمت دور القطاع العام، وأجازت للقطاع الخاص ممارسة التعاملات التجارية، وبالرغم من ذلك لم يحظ بفرصة حقيقية للظهور بالمستوى الذي يمكنه من أن يكون له أثر بارز في قيادة التنمية فقد شهد انتكاسة جدية بعد عام 2003، لتوقف المشروعات الصناعية الخاصة، بسبب التدهور الذي لحق بها، بسبب العمليات المسلحة التي أدت إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وانعدام الطلب المحلي، فضلاً عن سياسة إغراق السوق بالسلع المستوردة، واستهداف العوائل الرأسمالية الذي أدى إلى هروبهم وأموالهم إلى دول الجوار.

القطاع الخاص قطاعاً طفيلياً لا يرقى إلى مستوى القطاع التشاركي التفاعلي المساهم في عملية التنمية في البلاد.

إنّ الإصلاحات التي أقرها الدستور العراقي لعام 2005 ما تزال حبيسة الورق، ولم يقدر لها أن ترى النور في حيز الواقع المرير، فغياب الآليات اللازمة لتفعيل دورها نتيجة لضبابية السياسة الاقتصادية الناجمة من عدم الكفاءة والخبرة وتغليب النفع الخاص لدى بعض المسؤولين على النفع العام، جعل من القطاع الخاص قطاعاً طفيلياً لا يرقى إلى مستوى القطاع التشاركي التفاعلي المساهم في عملية التنمية في البلاد.

4 - تراجع قدرة مؤسسات الدولة الخدمية

تشكل العمليات الإرهابية المسلحة معوقاً رئيساً أمام عملية الاعمار، لما تسببه من دمار للبنى التحتية يؤدي إلى تعطيل وإرباك السياسات الاقتصادية، التي من شأنها تصحيح المسارات التنموية فالافتقار لإعادة التأهيل الاقتصادي، يشكل عاملاً مساهماً في إذكاء النزاع العنيف وتزايد الخطر الكامن وراء انتشار العنف، إذا لم يلمس الشعب تحسناً حقيقياً في ظروفه الاقتصادية.

إنّ الحرب على الإرهاب تفرض توجيه الاهتمام والموارد إلى ما يخدم مصلحة المؤسسات الأمنية، فالإنفاق العام يتجه إلى الوزارات الأمنية على حساب الوزارات الخدمية، وبخاصة ما يرتبط بقطاعي الصحة والتعليم، وسيتضح ذلك من مناقشة ما يأتي:

أ- الصحة: تشير تقارير اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بأنّ المستشفيات العراقية تنوء تحت تضخم الأعباء الكبيرة، لتدفق المزيد من ضحايا العنف الذين يلفظ الكثير منهم أنفاسه لعدم توافر الفرق الطبية المتخصصة ونقص الدم والمستلزمات الطبية الأخرى، فضلاً عن ظهور الأمراض المصاحبة للأوضاع العنفية المتزايدة، وإنّ هجمات المسلحين أدت إلى هجرة أعداد كبيرة من الكوادر الطبية إلى خارج البلاد، فضلاً عن الذين تمت تصفيتهم في الداخل وعزوف من في الخارج من العودة إلى العراق خوفاً من القتل.

أن التكاليف الأمنية قد استهلكت ما نسبته (40 ٪) من جميع الأموال المخصصة لعملية إعادة الإعمار منذ بداية الاحتلال إلى كانون الأول (يناير) 2006.

ب- التعليم: إنّ واقع التعليم أكثر سوء وتدنياً في البلدان التي تعاني من أعمال العنف والإرهاب قياساً بالقطاعات الأخرى، ولعل ذلك يعود إلى سعته جغرافياً وعددياً، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الخسائر المادية والبشرية فيه، ففي العراق ما يزال التعليم سيئاً قبل وبعد عام 2003 فقد أصبحت المدارس خاوية بسبب العمليات الإرهابية التي تزايدت باطراد، وأضحى الآباء قلقون على سلامة أبنائهم وبصفة خاصة البنات، وبحسب إحصائيات وزارة التربية قتل أكثر من 300 مدرس وجرح 1158 آخرون في عام 2006، على حين أغلقت مدارس كثيرة أبوابها نتيجة للعمليات الإرهابية وتهديداتها المستمرة، فقد وصلت نسبة المدارس المغلقة في محافظة ديالى إلى (90 %) في ذروة أعمال العنف.

ومما يشار إليه أنّ الهجمات الإرهابية أدت إلى زيادة تكاليف تنفيذ المشروعات الخدمية وإلى الانحراف عن الأهداف الأساسية المرسومة لإعادة إعمار العراق، فقد ذكرت دائرة الإعلام في وزارة الطاقة الأمريكية أن نسبة (40 %) من حوالي (18،4) مليار دولار من المبالغ التي خصصت في عام 2004، كانت قد أنفقت على توفير الأمن وليس على إعادة الأعمار، وأوضح المفتش العام الأمريكي لإعمار العراق، أن التكاليف الأمنية قد استهلكت ما نسبته (40 %) من جميع الأموال المخصصة

لعملية إعادة الإعمار منذ بداية الاحتلال إلى كانون الأول (يناير) 2006.

5 - انتشار الفساد

تشعر معظم دول العالم بالحاجة الملحة إلى حل الكثير من المشاكل والمعضلات، التي تسهم في تعطيل برامج التنمية كالاستقرار الاقتصادي والتغيير المناخي ومعالجة الفقر، إلا أن الفساد يبقى عقبة كبيرة أمام تنمية الشعوب، ولعله السبب في الكثير من المشاكل السياسية والاقتصادية التي تعاني منها بلدان العالم، فلابد من الوقوف على أبعاده وتجلياته وآثاره لتأسيس قاعدة قائمة على أسس علمية تساعد على قياس مؤشرات الفساد، فقد عرفه البنك الدولي بأنه (إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح مناقصة عامة، كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة، للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية، كما يمكن للفساد أنّ يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة، وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة)[26].

26 - ورد في محمود عبد الفضيل، الفساد وتداعياته في الوطن العربي في، حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي التاسع، الوثائق والقرارات، البيانات، المؤتمر القومي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999 ص482

تتعدد أشكال ومظاهر الفساد كلما تنامت وارتفعت معدلاته، ومن مظاهره استغلال المسؤولين في الدولة المنصب العام الذين يعمدون إلى استغلال مناصبهم لتحقيق الكاسب المادية، إذ يتحولون بمرور الزمن إلى شركاء أو رجال أعمال فضلاً عن مناصبهم الحكومية، ومن ثَمّ يتحول اهتمامهم للبحث عن أساليب تمكنهم من زيادة ثرواتهم الخاصة على حساب تحقيق متطلبات مواطنيهم، فالصلاحيات الواسعة وضعف الضوابط الفاعلة وعدم خشيتهم من المساءلة والمحاسبة تؤدي إلى استجابتهم لـ غراءات التي تعرض عليهم، مما يحولهم بعد تركهم الوظيفة إلى مفسدين كبار من أجل زيادة الأموال وغسلها بطريقة أو بأخرى[27].

27 - محمد عبد صالح حسن، الآثار الاقتصادية للفساد في العراق بعد عام 2003 موقع المدى الالكتروني http:/ www. almada paper.net/newsphp? action=view&id=22294

يحدث الفساد آثاراً اقتصادية واجتماعية سلبية تخلف وراءها مشاكل حقيقية تحيق بالمجتمع والدولة والاقتصاد معاً، ومن هذه الآثار[28]:

- عجز الدولة عن أداء وظائفها الاقتصادية الأساسية.
- تقويض سيادة القانون وإعاقة تشكيل حكومة خاضعة للمساءلة.
- يخِلف الفساد عدم الاستقرار الناجم عن توسع القطاع الخفي.

28 - بتصرف عن: حسن لطيف كاظم الزبيدي وعاطف لافي السعدون، الفساد في العراق، جذوره، فروعه، وثماره المرة، دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، العدد 18، 2007، ص 100.

- ارتفاع حجم التهُرب الضريبي.
- انعدام تكافؤ الفرص والعزوف عن ممارسة أنشطة اقتصادية مهمة.
- زيادة تكاليف الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين مثل التعليم والسكن والخدمات الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية.

وقد أشار تقرير منظمة الشفافية الدولية والتحالف الدولي ضد الفساد ووفقاً لمؤشر مدركات الفساد للعام 2010، الذي بدا من عشر نقاط (نظيف جداً) وصفر (فاسد جدً)، إلى أن حوالي ثلاثة أرباع الدول الـ 178 المدرجة على المؤشر أحرزت أقل من خمس نقاط، مما يشير إلى أن الفساد فيها تجاوز (% 50)، وتذهب المنظمة إلى أن الدول التي تتسم بغياب الاستقرار غالباً ما تعاني من الصراعات والنزاعات المسلحة، مما يؤدي إلى حصولها على المراتب الدنيا في مؤشر الفساد إذ احتلت الدول الأكثر فساداً ذيل القائمة. وطبقاً لبيانات عام 2011 جاء العراق بالتسلسل 175 بين الدول، وبرصيد (1.5) من النقاط التي حددها المؤشر، ما يدل على استشراء ظاهرة الفساد، وتشير التقارير كذلك إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ساهمت بانتشار ظاهرة الفساد في العراق بعد عام 2003 ، فقد انتقدها تقرير منظمة الشفافية لعام 2007 صراحة في منح عقود الاستثمار في العراق بوصفها منحازة لبعض الشركات، ولاسيما في مجال النفط إذ منحت عقوداً لشركة هالبيورتون دون إجراء مناقصة، حتى أصبح الفساد شاملاً لكل الدوائر السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ولابد من الإشارة إلى أنه كان بنيوياً في صميم منطق نظام صدام، حتى ارتقى ليكون أداة بيد الحكومة لإدارة السياسة الاقتصادية، كما تشير تقارير التحقيق حول برنامج النفط مقابل الغذاء إلا أنه تصاعد بوتيرة سريعة بعد سقوط النظام لانهيار سلطة الدولة وأجهزتها التنفيذية وغياب سلطة القانون ونمو الممارسات غير الشرعية، فضلاً عن سوء إدارة التحالف المؤقتة في إعادة الاعمار وغياب الدولة القادرة على تأمين الاستقرار وبناء وإصلاح أجهزتها المتهالكة.

هناك فساداً مالياً للأمريكيين والحكومة العراقية المؤقتة

ويشير تقرير المراجعة المالية الذي أعدهـ مكتب البحرين التابع لشركة مراجعة أمريكية، لحساب المجلس الدولي للاستشارة والمتابعة لسلطة احتلال العراق، بأن هناك فساداً مالياً للأمريكيين والحكومة العراقية المؤقتة، فقد أنفقت سلطة

الائتلاف المؤقتة 20 مليار دولار من أموال العراق مقارنة بحوالي 300 مليون دولار فقط من أموال الحكومة الأمريكية، فضلاً عن أنها لم تحتفظ بحسابات ملايين من الدولارات التي احتفظت بها نقداً في خزائنها.

الخاتمة

إنّ الحديث عن التنمية في العراق في ظل الحرب على الإرهاب، ينطلق من سؤالات تتعلق بماهية الإرهاب بوصفه مفهوماً غامضاً في الأدبيات السياسية الدولية، من حيث الأسباب التي أدت إلى أن يُعدّ ظاهرة عالمية، ثم السؤال الذي يستفهم عن آثاره السلبية على التنمية في العراق الذي تورط في الحرب على الإرهاب، بانصراف نية الولايات المتحدة الأميركية لجعله ساحة مواجهة أمامية مع الإرهاب الدولي، مما أسهم في ارتفاع معدلات التخلف والتشوه التنموي والاقتصادي، الذي يشير إلى تفاقم اللامساواة وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية وتدهور مؤشرات التنمية البشرية والأمن الإنساني، الأمر الذي دفع باتجاه تنامي روح الانتقام وتفجير المتراكم من التوتر والشعور بالظلم في صور النزاعات المسلحة والدعم المحلي للجماعات الإرهابية.

إدراك طلبة الجامعة المستنصرية صورة الجندي الأميركي

د. ستار جبار الغانم

* أكاديمي وباحث من العراق

* - رئيس جهاز الإشراف والتقويم العلمي - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مقدمة

قامت القوات الأميركية ومن تحالف معها باحتلال العراق في 9 نيسان 2003، وبات المجتمع العراقي من الناحية السسيولوجية يضم جماعة أجنبية دخيلة عليه تختلف معه من حيث العرق والقومية والدين والثقافة، وقد مثل هذا الاحتلال انتقالاً للسلطة والقوة والقرار لتكون بيد القوات المحتلة .

وقد أشارت العديد من الدراسات أن الناس يصنفون بعضهم بعضاً بالنسبة إلى الأفكار والمعتقدات أو الأعراق أو الأديان التي ينتمون اليها، فيقسمون الهيئة الاجتماعية إلى مقاطع مختلفة يحتل كل مقطع موضعاً معيناً من المجتمع، من هنا يمكن القول إن المواطن العراقي كان قبل الاحتلال يدرك صورة نمطية معينة للجندي الأمريكي، قد تكون تشكلت لديه مما يسمعه أو يراه في وسائل الاتصال الجماهيري، ولاسّيما أنّ هذه الوسائل باتت اليوم في متناول الجميع تقريباً.

أما بعد الاحتلال فثمة واقع جديد يعيشه المواطن العراقي، إذ أن الصورة التي كونها للجندي الأميركي عن طريق وسائل الاتصال أصبحت اليوم على محك

اختبار صدقها، إذ إن المواطن العراقي من تفاعله اليومي مع واقع وجود الجندي الأميركي على أرضه، يحاول أن يصدر أحكاماً عليه، وتسمى هذه الظاهرة بالإدراك الاجتماعي، وبتعبير آخر، يحاول كل منّا أن يشكل صوراً وأفكاراً بشأن السمات الشخصية لهؤلاء الجنود، ونستخدم هذه الأفكار لملء الفجوات في تصوراتنا عنهم أو في تمثيلاتنا الذهنية لهم، وتعد الصورة النمطية للجندي الأميركي من العوامل المؤثرة في الإدراك الاجتماعي وسلوك المواطن العراقي نحو هذا الجندي.

ولما كان الطالب الجامعي يمثل شريحة ذات أهمية خاصة في المجتمع العراقي من حيث إنه يمثل الشريحة الشبابية المثقفة، والذين قد يتفاعلون بشكل مباشر وغير مباشر مع هؤلاء الجنود، حاول هذا البحث تعرف على الصورة التي يدركها الطالب الجامعي العراقي عن الجندي الأميركي قبل وبعد الاحتلال، إذ تمثل هذه الصور معتقدات وأفكاراً تمثل مدخلاً لشكل التفاعل بين الطالب والجنود الأميركان، وهذا ما يعبر عن انتمائهما لجماعتين متباينتين تحمل إحداهما للأخرى صورة نمطية قد تكون ايجابية أو سلبية.

لذا تعطي دراسة الصورة النمطية تصوراً علمياً للباحثين والمهتمين في هذا المجال، فضلاً عن مؤسسات الدولة الأخرى المعنية بهذا الشأن، وعن الكيفية التي يمكن أن يسلكها الطالب الجامعي العراقي مع الجندي الأميركي، لاسيما أن هذا السلوك قد يختلف من أشكال التعاون إلى أشكال السلوك العدائي بين الجماعتين.

الصورة النمطية للجندي الأميركي من العوامل المؤثرة في الإدراك الاجتماعي وسلوك المواطن العراقي

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث الحالي من الواقع الجديد الذي بات مفروضاً على العراقيين واقع الاحتلال الأميركي وهيمنته على مقدرات الوطن، الواقع الذي جعل الجندي الأميركي يتجول في شوارع بغداد بكامل عدته وعتاده العسكري وهو مصوب سلاحه نحو أهل البلد، إذا اشتبه بأحدهم ولو للحظه فإنه قاتله، من دون قانون يحمي العراقي المقتول أو يجرم الأميركي القاتل.

الجندي الأميركي يتجول في شوارع بغداد بكامل عدته وعتاده العسكري وهو مصوب سلاحه نحو أهل البلد

هذا الواقع جعل الطالب الجامعي العراقي وغيره من شرائح المجتمع يطرحون الكثير من الأسئلة، ليحاولوا من ثم الاجابة عنها وليشكلوا صوراً جديدة للجندي الأميركي، من هذه الاسئلة هل الجندي الأميركي جاء لتحرير العراق أو لاحتلاله؟

وهل جاء ليبقى؟ من المتحكم بالقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العراق؟ هل القوات الأميركية هي السبب في زعزعة الوضع الأمني؟ هل هناك فضائح أخرى لم تعلن عن انتهاكات الجنود الأميركان من قتل واغتصاب؟ هل نقف بالطابور بانتظار دورنا؟ هل باتت القوات الأميركية قوات قمعية تعمل على تقسيم الشعب العراقي وضرب طائفة بأخرى، وتجنيد عملاء (وما يشاع عن الفرقة القذرة) لضرب المواطن العرقي؟ هل الجندي الأميركي هو كما تصوره وسائل الإعلام الأميركية، بأنه لا يقهر أو هو كما يظهر من غلبته على أمره أمام هجمات المقاومة العراقية؟.

لذا يصبح من الأهمية بمكان الكشف عن الصورة النمطية التي يحملها الطالب العراقي عن الجندي الأميركي، إذ إن هذه الصورة قد تحدد شكل العلاقة المستقبلية بينهما، وكذلك تبرز أهمية البحث الحالي في قدرته على تقصي التغير الحاصل في الصورة النمطية للجندي الأميركي من الصورة المرسلة بالإعلام الأميركي إلى الصورة المتكونة من الاتصال المواجهي، بعد أن كان ذلك الجندي صورة في وسائل الإعلام، أصبح اليوم حقيقة موجودة في الشارع العراقي بعد احتلال العراق.

لقد رأى الباحث أن هذه المعطيات المتسارعة في الواقع العراقي على وجه العموم والطالب العراقي على وجه الخصوص، بوصفه عينة البحث المراد دراستها، غاية في الأهمية، لسببين:

أولهما: أهمية الطالب لما يمثله من مرحلة شباب وشريحة ثقافية واعية، وأنه عماد بناء الوطن وتحرره من المحتل.

والآخر: وجود الجندي الأميركي وجها لوجه مع الطالب العراقي، بعد أن كان صوره يدركها عن طريق وسائل الإعلام، بات اليوم واقعاً ملموساً ممكن إدراكه مباشرة بالتفاعل اليومي معه.

الهدف الأول: تعرّف على صورة الجندي الأميركي كما يدركها الطالب الجامعي قبل الاحتلال.

تشير المعالجة الإحصائية المتعلقة بصورة الجندي الأميركي قبل الاحتلال إلى أن المتوسط الحسابي لدرجات أفراد العيّنة والبالغ عددهم (281) طالباً، قد بلغ (216.619) درجة، وبانحراف معياري قدره (97.869) درجة، وبمقارنة هذا المتوسط مع المتوسط الفرضي(*)

* - باستخدام الاختبار التائي لعينة ومجتمع ظهر هناك فرق دال عند مستوى دلالة (0.01) بين المتوسطين، إذ كان المتوسط الفرضي أعلى من متوسط العيّنة، وكما هو مبين في الجدول(1).

الجدول(1)

نتائج الاختبار التائي للفرق بين متوسط درجات العينة والمتوسط الفرضي لمقياس بصورة الجندي الأميركي قبل الاحتلال

العينة	متوسط العينة	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	القيمة التائية		مستوى الدلالة
				المحسوبة	الجدولية	
281	216.619	97.869	252	6.060	2.576	دال عند مستوى 0.01

ولتعرّف دلالة الفروق في صورة الجندي الأميركي كما يدركها الطالب الجامعي قبل الاحتلال وفقاً لمتغير الجنس، تشير المعالجة الإحصائية إلى أنّ المتوسط الحسابي لدرجات أفراد العينة بالنسبة إلى متغير صورة الجندي الأميركي، كما يدركها الطلبة الذكور قبل الاحتلال قد بلغ (222.68) درجة وبانحراف معياري قدرهم (99.80) درجة، أما متوسط درجات أفراد العينة من الإناث على المقياس نفسه فقد بلغ (206.27) درجة، وبانحراف معياري قدرهم (93.43) درجة وبمقارنة المتوسطين باستخدام الاختبار التائي لعينتين مستقلتين، لم يظهر هناك فرق ذات دلالة إحصائية(**) وكما موضح في الجدول(2).

الجدول(2)

نتائج الاختبار التائي للفرق في صورة الجندي الأميركي كما يدركها الطالب الجامعي قبل الاحتلال وفقاً لمتغير الجنس

الجنس	حجم العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية		مستوى الدلالة
				المحسوبة	الجدولية	
ذكور	182	222.68	99.80	1.34	1.960	غير دال عند مستوى 0.05
إناث	99	206.27	93.43			

أشارت نتائج الهدف الأول إلى أن متوسطات درجات عينة البحث، ومن كلا الجنسين أقل من المتوسط الفرضي للمقياس، وهذه النتيجة تعني أن طلبة الجامعة ومن كلا الجنسين، كانت لديهم صور سلبية عن الجندي الأميركي قبل احتلال العراق.

** تم استخراج المتوسط الفرضي للمقياس عن طريق جمع أوزان بدائل المقياس السبع، وقسمتها على عددها، ثم ضرب الناتج في عدد فقرات المقياس البالغة (63) فقرة، وبذلك بلغ المتوسط الفرضي (252) درجة.

الهدف الثاني: تعرّف صورة الجندي الأميركي كما يدركها الطالب الجامعي بعد الاحتلال

تشير المعالجة الإحصائية المتعلقة بصورة الجندي الأميركي قبل الاحتلال، إلى أن المتوسط الحسابي لدرجات أفراد العيّنة والبالغ عددهم (281) تلميذاً، قد بلغ (136.409) درجة، وبانحراف معياري قدره (79.201) درجة، وبمقارنة هذا المتوسط مع المتوسط الفرضي باستخدام الاختبار التائي لعينة المجتمع، ظهر هناك فرق دال عند مستوى دلالة (0.01) بين المتوسطين، إذ كان المتوسط الفرضي أعلى من متوسط العيّنة، وكما هو مبين في الجدول(3).

الجدول(3)

نتائج الاختبار التائي للفرق بين متوسط درجات العينة والمتوسط الفرضي لمقياس بصورة الجندي الأميركي بعد الاحتلال

العينة	متوسط العينة	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	القيمة التائية		مستوى الدلالة
				المحسوبة	الجدولية	
281	136.409	79.201	252	24.465	2.576	دال عند مستوى 0.01

ولتعرف دلالة الفروق في صورة الجندي الأميركي، كما يدركها الطالب الجامعي بعد الاحتلال وفقاً لمتغير الجنس، تشير المعالجة الإحصائية إلى أنّ المتوسط الحسابي لدرجات أفراد العينة بالنسبة إلى متغير صورة الجندي الأميركي، كما يدركها الطلبة الذكور بعد الاحتلال قد بلغ (137.07) درجة، وبانحراف معياري قدره (78.15) درجة، أما متوسط درجات أفراد العينة من الاناث على المقياس نفسه فقد بلغ (135.71) درجة، وبانحراف معياري قدره (81.43) درجة، وبمقارنة المتوسطين باستخدام الاختبار التائي لعينتين مستقلتين، لم يظهر هناك فرق ذات دلالة إحصائية، وكما هو موضح في الجدول (4).

الجدول (4)

نتائج الاختبار التائي للفرق في صورة الجندي الأميركي كما يدركها الطالب الجامعي بعد الاحتلال وفقاً لمتغير الجنس

الجنس	حجم العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية		مستوى الدلالة
				المحسوبة	الجدولية	
ذكور	185	137.07	78.15	0.14	1.960	غير دال عند مستوى 0.05
إناث	96	135.71	81.43			

أشارت نتائج الهدف الثاني إلى أن متوسطات درجات عينة البحث، ومن كلا الجنسين أقل من المتوسط الفرضي للمقياس، وهذه النتيجة تعني أن طلبة الجامعة ومن كلا الجنسين، لديهم صور سلبية عن الجندي الأميركي بعد احتلال العراق.

الهدف الثالث: الكشف عن الفروق في صورة الجندي الأميركي قبل الاحتلال وبعده

تشير المعالجة الإحصائية إلى أن المتوسط الحسابي لدرجات أفراد العينة، بالنسبة إلى صورة الجندي الأميركي كما يدركها الطالب الجامعي قبل الاحتلال، قد بلغ (216.62) درجة وبانحراف معياري قدره (97.8) درجة، أما ما يخص صورة الجندي الأميركي كما يدركها الطالب الجامعي بعد الاحتلال، فقد بلغ المتوسط الحسابي لدرجاتهم (136.41) درجة وبانحراف معياري (79.20) درجة، وبمقارنة المتوسطين وباستخدام الاختبار التائي لعينتين مترابطتين، ظهر هناك فرقٌ ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01)، وكما هو موضح في الجدول(5).

الجدول(5)

نتائج الاختبار التائي للفرق في صورة الجندي الأميركي كما يدركها الطالب الجامعي قبل الاحتلال وبعده

المقياس	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية		مستوى الدلالة
			المحسوبة	الجدولية	
قبل الاحتلال	216.619	97.869	15.43	2.576	دال عند مستوى0.01
بعد الاحتلال	136.409	79.201			

أشارت نتائج الهدف الثالث إلى أن متوسطات درجات عينة البحث على مقياس صورة الجندي الأميركي، كما يدركها الطالب الجامعي بعد الاحتلال أقل من متوسط درجات عينة البحث على مقياس صورة الجندي الأميركي، كما يدركها الطالب الجامعي قبل الاحتلال، وهذه النتيجة تعني أن طلبة الجامعة كانت لديهم صور سلبية عن الجندي الأميركي قبل احتلال العراق، وأصبحت هذه الصورة أكثر سلبية بعد الاحتلال.

ثانياً: مناقشة النتائج وتفسيرها

أشارت نتائج الهدف الأول، إلى أن طلبة الجامعة ومن كلا الجنسين، كانت لديهم صور سلبية عن الجندي الأميركي قبل احتلال العراق.

أن طلبة الجامعة كانت لديهم صور سلبية عن الجندي الأميركي قبل احتلال العراق، وأصبحت هذه الصورة أكثر سلبية بعد الاحتلال.

وكذلك أشارت نتائج الهدف الثاني إلى أن طلبة الجامعة ومن كلا الجنسين، لديهم صور سلبية عن الجندي الأميركي بعد احتلال العراق.

وأشارت نتائج الهدف الثالث إلى أن طلبة الجامعة كانت لديهم صور سلبية عن الجندي الأميركي قبل احتلال العراق، وأن هذه الصورة أصبحت أكثر سلبية بعد الاحتلال.

ولما كان الجندي الأميركي يعد غريباً عن ابن البلد، ويصنف إلى جماعة عرقية لا تنتمي ولا ترتبط بالمواطن العراقي، اتفقت نتائج الهدف الأول مع نتائج الدراسات، التي أبرزت أثر الصور النمطية العرقية في التعامل مع المعلومات، كما في دراسة بوجاردوس 1929 (Young،1957،pp.194-195)، ودراسة كاتز وبيرلي1933 (Katz etal،1933، p.180) وتجربة كاتز وآخرون 1935 (Katz et.al.،1935،p.175)، ودراسة مكوالي وآخرون (1978) (McCauley et.al.،1978،p.929) ودراسة هاملتون وروز (1980) (Hamilton،et al.،1980،p.832)، ودراسة بودنهاوز (1988) (Bodenhausen،1988،p.726) ، ودراسة لديفيدو واخرون(1986) (Dovidio،et al.،1986،pp.22-37) .

وقد اتفقت نتائج الهدف الثالث مع النتائج التي توصلت اليها دراسة مينز، ودراسة جلبرت 1951) Gilbert) ، إلى وجود نمطيات عرقية لدى المفحوصين، ولكن لها القابلية للتعديل وفق الأحداث والظروف الخارجية.

وعلى طول الفترة الممتدة من 1991 إلى فترة احتلال العراق، كانت الثقافة الاجتماعية السائدة هي التوجه ضد أميركا، هذا إذا أخذنا بالحسبان أن الكثير من

الحركات والأحزاب السياسية والدينية والثقافية، قبل هذا التاريخ بكثير كانت تحمل توجهات سلبية ضد أميركا، إن هذه العوامل الثقافية والاجتماعية لها أثر حاسم في نشأة الصورة النمطية السلبية بين الجماعات، عن طريق استدخال المعايير الثقافية الاجتماعية، التي تجيز نشأة الصور النمطية السلبية والاحتفاظ بها، وتشير كل العوامل الثقافية والاجتماعية قبل الاحتلال وبعده، إلى الصورة السلبية عن السياسة والدور الأميركي في منطقة الشرق الأوسط والعالم.

ولما كان للأعلام التأثير الكبير في تكوين الصورة النمطية عن الجندي الأميركي، وهو من ثَمّ الوسيلة التي يتم بواسطتها إعادة صياغة مفاهيم المجتمع في مراحل تطورهِ، الأمر الذي يؤثر في الجمهور، وجد المتتبع للمشهد العراقي وخاصة قبل سنة 1991، أن النظام السابق كان يركز وبشدة على إشاعة ثقافة اجتماعية تصدر صورة سلبية عن الحكومة الأميركية، وكل ما يمت لها بصلة، وبالمقابل كانت ماكنة الدعاية الأميركية من الأخبار والفلم السينمائي الأميركي، تصل إلى المواطن العراقي لتصدير صورة معاكسة، وهذا ما قد يفسر لنا الصورة النمطية السلبية التي يدركها الطالب قبل الاحتلال. إن الأعلام قبل الاحتلال ولا سيّما الذي كان يقودهِ النظام السابق،– شأنا أم أبينا– له أثر أساسي في صياغة الكثير من المفاهيم التي نحملها اليوم.

اما بعد الاحتلال فيجد المتتبع أن العديد من الإعلام العربي والمحلي، يركز على تصدير صورة سلبية عن الجيش الأميركي في العراق، وبالمقابل فإن ماكنة الدعاية الأميركية من تلفزيون فضائي وأخبار وفلم سينمائي، تسعى جاهدهِ إلى الوصول إلى المواطن العراقي لتصدير صورة معاكسة. وهذا ما قد يفسر لنا درجة السلبية للصورة النمطية التي يدركها الطالب قبل الاحتلال.

أما بعد الاحتلال فنجد أن الكثير من الإعلام العربي والمحلي، يركز على تصدير صورة سلبية عن الجيش الأميركي في العراق، بمقابل الصورة التي تسوقها ماكنة الدعاية الأميركية من تلفزيون فضائي وأخبار وأفلام سينمائية أميركية. إذا أضفنا إلى هذا إدراك الطالب الجامعي المباشر للجندي الأميركي، بعد إن وطئت قدمه أرض العراق وأصبح هذا الجندي يمثل خبرة وتجربة يومية مباشرة، لصورة عسكري أجنبي يحمل سلاحاً مصوباً تجاه المواطن العراقي، يمكن أن يستخدمه دون أي مساءلة، مما عزز الصورة السلبية للجندي عند الطالب بدرجة أكبر من السابق.

ووفقاً لنظرية التصنيف والهوية الاجتماعية، يمكن تفسير نتائج الهدف الأول بافتراض تاجفل: أنّ الناس ينزعون إلى تصنيف عالمهم الاجتماعي إلى صنفين، نحن ◀

(الجماعة الخاصة بالطالب وهي نحن العراقيون)، وهم أو (الجماعة الأخرى وهي هم الأميركيون)، ومن المعايير التي تُعتمد في عملية التصنيف الاجتماعي العرق والقومية والدين، وهي كلها متباينة بين الجماعتين العراقية والأميركية، ومن هنا يرى تاجفل أن التمييز لا يحدث، إلا إذا تم هذا التقسيم (مما يجعل التصنيف شرطاً ضرورياً للتمييز)، ويرى تاجفل إن في جميع التصنيفات الاجتماعية يحدث تمييز بين الجماعة الداخلية (نحن العراقيون) والجماعات الخارجية (هم الأميركيون)، وتصاحب عملية التصنيف في العادة عملية تقويم لهذه الفئات إيجابياً أو سلبياً[1]، وهكذا يضفي الفرد مجموعة من الصور النمطية على كل فئة من هذه الفئات[2]، ونتائج البحث تشير إلى أن التمييز بين الجماعتين حاصل قبل الاحتلال ومستمر بعده، وأن الطالب الجامعي العراقي كان يضفي صوراً نمطية للجندي الأميركي بالاتجاه السلبي للتصنيف، أكثر مما هي ايجابية من قبل احتلال العراق في 2003/4/9. أما بعد الاحتلال فإن هذه الصورة السلبية قد تعززت بدرجة أكبر.

ووفقاً لنظرية التصنيف والهوية الاجتماعية، فإن عملية التصنيف إلى فئات اجتماعية بعد احتلال العراق تستلزم أكثر من مجرد التصنيف المعرفي للأحداث (عملية احتلال العراق) والأشخاص (جماعة الـ "**هم**" وجماعة الـ "**نحن**") والأشياء (كثير من الحالات والأشياء المصاحبة للاحتلال). إذ إنها تتمثل في عملية تتأثر بالقيم والثقافة والتصورات الاجتماعية (وكلها متمايزة بين الجماعتين)، والمقارنة الاجتماعية التي تتم بين الفئات في استمرار الهوية الاجتماعية الإيجابية للشخص (أي الطالب العراقي)، وهو الدور الذي يقوم به طلبة الجامعة للبحث عن أوجه التمييز بين جماعتهم التي ينتمون إليها (**عراقيون**) والجماعات الأخرى (**جنود أميركيون**)[3].

ويمكن القول أنه بعد احتلال العراق، وقد أصبح الجندي الأميركي واقع حال موجوداً على الارض العراقية، التي تجمعه بالمواطن العراقي يومياً، ففي هذه الحال يشير تاجفل إلى أن السلوك بين الجماعات (العراقية والأميركية) ينشط ويتفاعل.

أذن حينما يدرك الطالب الجامعي إن هوية جماعته أصبحت أكثر أهمية، وعندما يكون المنظم لسلوك الأفراد الاجتماعي هو عضويتهم للجماعة، لذلك يعد السلوك الجمعي مختلفاً تماماً عن السلوك بين الأفراد، فحينما يظهر تصنيف اجتماعي معين (هم الأميركيون ونحن العراقيون)، ويتحكم في التفاعل الاجتماعي السمات الشخصية والهوية الشخصية للأفراد.

فإن الحاجة إلى هوية اجتماعية ايجابية تخلق عند (طلبة الجامعة)، توجهاً تنافسياً نحو الجماعات الأخرى (الجنود الأميركيون)، يولد ذلك تحيزات إدراكية واستراتجيات

1 - Tajfel, H. (1973) .The roots of prejudice : cognitive aspects . in P.Watson (Ed.). Psychology and race ,Chicago ,Aldine publishing , pp. 76-95.

2 - Tajfel, H. (1978) .Differentiation Between Social Groups :Studies in the social Psychology of Intergroup Relations .London :Academic Press.

3 - Tajfel, H. & Forgas, J. (1981) .Social Categorization : cognition values and group .in Forgas (Ed.) ,Social cognition :Perspectives on Everyday understanding ,New York :Academic , pp. 113-140 .

سلوكية تمييزية في محاولة للتمييز بين الجماعة الداخلية والجماعة الخارجية لصالح الداخلية[4]، ومن حيث إن كل جماعة تسعى إلى تعزيز تقدير الذات، فإن التصادم في الادراكات، لابد وإن يحدث، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور التعصب والتمييز عن طريق ما يصطلح تاجفل على تسميته بالتنافس الاجتماعي[5]، بذلك فالفروق التي لصالح الجماعة الداخلية (الطلبة العراقيون)، ستكون موضع التركيز والمبالغة، وبالعكس يتم تجاهل أو التقليل من شأن الفروق التي تحسب لصالح الجماعة الخارجية (الجنود الأميركيون).

إن التوحد بين العضوية (طالب عراقي) والهوية (عراقي)، يؤدي بالأفراد إلى أن يتبنوا استراتيجيات خاصة في تعاملهم مع الآخرين (الجنود الأميركيون)، وهو ما يزيد من احتمالية التمييز بين الفئات الاجتماعية بطرائق تؤيد جماعتهم الخاصة(العراقيون)، وتدعم سيادتها في أثناء عملية التنافس الاجتماعي[6].

والمعضلة تكمن في أن يدرك الطالب الجامعي العراقي أن الجندي الأميركي يتعامل معه، على أنه ذات مكانة ضئيلة في النظام الاجتماعي الفئوي، أي إن الحصانة والقرار والقوة والسلطة في أي موقف يجمع الجماعتين (العراقية والأميركية)، يكون الموقف لصالح الجماعة التي تملك القوة والسلطة (الأميركية)، في هذه الحالة تتنبأ النظرية أن الشخص سيحاول ترك الجماعة، فإن لم يكن ذلك سهلاً، سيميل إلى تبني ما يسميه علماء نظرية الهوية الاجتماعية توجه التغير الاجتماعي.

يتضمن توجه التغير الاجتماعي محاولة تغير المكانة المفروضة على الجماعة كلها، ويفترض أن هناك استراتيجيتين من الممكن إتباع إحداهما لتحقيق هذا الهدف.

أ) استراتيجية للأبعاد الاجتماعية تتضمن تكتيكات معرفية أولية، تؤدي إلى تقويم أكثر ايجابية للجماعة الداخلية.

ب) استراتيجية التنافس الاجتماعي وتشمل الأفعال الهادفة إلى إيجاد تغيير فعلي في المكانة الفعلية للجماعة، مثال ذلك (الفعالية السياسية)، وإذا لم تنجح فيكون اللجوء إلى الفعالية العنيفة، إذ افترض تاجفيل: أنه إذا كانت النظرة إلى الوضع الراهن بوصفه غير مستقر وغير شرعي، فترفض الجماعة المقهورة (العراقية) ذلك الوضع، وربما تغير استجابتها إلى النمط العقابي الخارجي.

4 - جون دكت (2000): علم النفس الاجتماعي والتعصب، ترجمة عبد الحميد صفوت، دار الفكر العربي، القاهرة.

5 - روبرت مكلفن وغروس ريتشارد (2002). مدخل إلى علم النفس الاجتماعي. ترجمة موفق الحمداني وياسمين حداد، دار وائل للنشر.

6 - معتز سيد عبد االله (1989): الاتجاهات التعصبية، سلسلة عالم المعرفة، العدد 137، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

البرلمان والحكومات المحلية في الرأي العام العراقي *

* - استطلاع أجراه مركز حمورابي في عموم محافظات العراق للمدة من 1-2012/11/30.

د. كامل حسون القيم

* أكاديمي وباحث من العراق

* - عضو مركز حمورابي - أستاذ الاعلام والإتصال - جامعة بابل

المقدمة

في ضوء دراسة ميدانية قام بها مركز حمورابي للبحوث والدراسات لقياس الرأي العام العراقي، بشأن الدور الذي يؤديه البرلمان العراقي ومجالس المحافظات (الحكومات المحلية)، لاسيما أنّ البناءات التي ترتبت على الاحتلال الأميركي للسنوات 2003-2011، قد أسست للكثير من المظاهر التي تلف الواقع السياسي، فالمحاصصة السياسية بدأت مع مجلس الحكم، الذي وزعه الحاكم الأميركي (بول بريمر) على المكونات العراقية على قاعدة دمجت بين الطائفي والعرقي والديني، فيما استحدثت مجالس المحافظات على أساس إشراك أكبر عدد من المكونات السياسية، ودفعها بعيداً عن مقاومة الاحتلال.

وترتب على كل ذلك، قيام عملية سياسية تعاني جملة مشكلات بنيوية، ظلت مولدة للازمات وملقية بظلالها على كامل المشهد العراقي، وبدءاً من طبيعة اجراء خطوات بناء المنظومة السياسية الحالية للكتل والأحزاب، التي فقدت بوصلة قيادة الدولة والمجتمع وأضعفت هيبة الدولة والسيادة والقانون، وظلت الأمور تسير بتلك الكيفية والبطء والمراوحة والأزمات لا غير، طوال السنوات السابقة، وحتى مع هزيمة الاحتلال الأميركي وخروجه من العراق عسكرياً، فإن الاحزاب

المتواجدة في المشهد السياسي، لم تسعَ بأي جهد كان الى إعادة النظر بمجمل الحالة القائمة، بغية وضح ملامح لبناء الدولة العراقية الجديدة، بل إنها استمرئت الحالة، وتكورت بقوة للحفاظ على مصالحها الحزبية (الفئوية) وصولاً الى المناطقية، وهنا لا يمكن إعفاء أي من الأحزاب من هذا التوصيف.

لذلك ستظل العملية السياسية في العراق حاملة للكثير من الأزمات، ولعل أهم ما يمكن قوله في هذا المجال: إن التغذية لتوليد الازمات وعدم اتفاق القوى السياسية على برنامج محدد وموصوف للنهوض بالعراق وبناء دولة المؤسسات، تستفيد منها قوى محلية عراقية وأخرى مجاورة، فالداخل يريد الاستفادة من الزمن لعبور مرحلة، ولهذا يسعى إلى إبقاء الوضع هشاً وغير مستقر، وهذا يقترب من الرؤية الاحتلالية واسرائيل، فيما يسعى الخارج – المجاور، الى افشال عملية التغيير ومآلها، لابقاء رياح التغيير على الحدود، وهو ما حمل الحالة العراقية، حالة السيولة التامة. ولا يمكن بأية حال إعفاء القوى السياسية من مسؤوليتها الأخلاقية والوطنية في الإخفاقات، التي وسمت المرحلة السابقة، والتي تتلخص أهمها في الآتي:

1 - المصالح الشخصية والحزبية

ستظل العملية السياسية في العراق حاملة للكثير من الأزمات

إن المصالح الشخصية والحزبية للكتل والاحزاب (**المناصب، والصفقات، والبقاء، والبحث عن أدوات ومؤثرات جديدة ومستحدثة**)، التي تواجدت على المسرح السياسي والسلطة، يرى فيها الرأي العام المحلي أنها تشكل ما نسبته (46 %)، من اهتمام الأحزاب والكتل وشخوصهما، وباتت تلك القوى تبحث عن تأثيرات نفوذ أو مال أو منصب، من الممكن أن يعزز دور الكتلة أو الفرد (المسؤول) في استمرار اللعبة السياسية.

2 - التدخلات الاجنبية والاقليمية

إن قوى التدخل الأجنبية والاقليمية تعد من مشكلات العمل السياسي في العراق وبنسبة (22 %)، وأن قوى اللعب السياسي تلك لا يمكن أن تتجرد من ارتباطاتها مع الدول الكبرى (وبالأخص الولايات المتحدة وبريطانيا)، فضلاً عن دول الجوار كتركيا وإيران والسعودية وقطر، وأن تلك الدول باحتضانها ورعايتها كتلاً وقوى متنافرة في الأهداف والمصالح، أصبحت تتصارع بالنيابة الدولية، وهذا يبدوا جلياً في المواقف والتصريحات التي تطلق اعلامياً ودبلوماسياً أبان حدوث

أية أزمة.

وبينما تتوافق هذه القوى والأحزاب مع الخارج القريب منه والبعيد، فإنها فشلت في التوافق ضمن البيت العراقي سواء على مستوى الشأن الشعبي أم الحكومي أم البرلماني، إلا على تقسيم الاستحقاقاتها من منافع السلطة وأموال الخليج.

3 - ضعف إمكانات وثقافة ادارة الدولة

ما يمكن قوله في عراق ما بعد 2003، إننا بإزاء رجال سياسة وليس بإزاء رجال دولة، فضعف إمكانات وثقافة إدارة الدولة كان إحدى أهم المشكلات القائمة في العراق الآن، وبنسبة (13 %)، فالطبقة السياسية الحالية لا تملك مؤهلات كافية لإدارة الدولة بكل مفاصلها، وربما لازالت تفكر بطريقة (**رد فعل المعارضة**)، وهذا ما يظهر بشكل جلي في أن الكتل والاحزاب التي تقاسمت السلطة، قد اقحمت البعد السياسي على البعد الإداري والسيادي في إدارة البلد، ففقدت الإدارة والتخطيط وثقافة التنفيذ، لعدم وجود مؤهلات علمية حقيقية لدى الوزراء أو من يقود دفة التحكم في إدارة شوؤن البلد، فالسياسي التنفيذي (والمشرع النائب) لم يستطع استيعاب ثقافة التغيير والتماهي مع متطلبات العصر، في سرعة الإنجاز والتعامل مع الشأن الخدمي على وفق السقف الدولي أو الاقليمي، فلا أرقام أو مقاييس للنجاح، والأمور تسير فقط تحت فرحة التغيير ولا جديد ملموس للمواطن الذي انتظر التحول بعد سقوط النظام.

فالطبقة السياسية الحالية لا تملك مؤهلات كافية لإدارة الدولة بكل مفاصلها

4 - التحريض الطائفي والعرقي

إن من اسباب الفشل السياسي الذي يعصف بالعملية السياسية التحريض الطائفي والعرقي، والتحريض يرتبط إلى حد كبير (بالأنا السياسية)، وبصناعة أدوات جديدة للصراع وتصديرها الى الشارع العراقي، والتي تعدها الأحزاب وشخوصها من أدوات البقاء والتحريك وكسب الأنصار، ومن هذه الملاحظة وجدنا أن التحريض في العراق أخذ المناحي الآتية:

يستخدم التحريض من جهات دولية وإقليمية ومحلية وبشكل متواتر ويرتفع في الأزمات السياسية.

شكلت الفضائيات العربية والمحلية أبواباً وساحات معلنة ومكشوفة للتحريض الديني والعرقي والمناطقي (كالجزيرة، والعربية، والرافدين وصفا والقنوات العربية والدولية الأخرى).

بالشكل الذي يقترب من الدعوة الواضحة إلى استخدام العنف ضد الآخر، وفي الوقت نفسه كان الخطاب العنفي الذي تحمله وسائل الاعلام العراقية، قد شكل نسبة كبيرة من الفضائيات والمواقع، وبشكل متباين حول نسب الضخ النفسي والشحن العاطفي، ومن المفارقات الكبيرة، إن تلك الفضائيات والمواقع والقوى الاعلامية تعود إلى أحزاب وشخصيات داخل وخارج العمل السياسي، بالشكل الذي أفشل العلمية التوجيهية وأصّل روح المواطنة والوحدة الوطنية عن طريق وسائل الاعلام الوطنية، فالكل يحرض سواء أكان السياسي التنفيذي، أم النائب المشرع أم القنوات المستقلة، التي تريد أن تكسب كسر التوقع والهيبة الإعلامية وأسلوب الصدمة، باتجاه التشجيع والمباركة في صناعة التحريض وجعله المضمون الذي يسود على التوجيه والتربية والثقافة والعلم والتاريخ .

5 - النظام الانتخابي

إن النظام الانتخابي الذي يُعَمل به، لايشكل مطلباً وتمثيلاً حقيقياً، لشيوع التمثيل الحقيقي والشرعي لتشكيل النواب ومن ثَمّ الحكومة، إذ إن الواقع الميداني لفقرات هذا القانون يجعل من الكتل السياسية وزعماؤها بالتحديد، المربط الأساسي والفيصل في سير عملية الانتخابات، ومن ثَمّ تشكيل سلطة الدولة، وتتحدد أخطاء ذلك المنحى بالآتي:

إن النظام الانتخابي الذي يُعَمل به، لايشكل مطلباً وتمثيلاً حقيقياً، لشيوع التمثيل الحقيقي والشرعي لتشكيل النواب ومن ثَمّ الحكومة

- العمل بنظام القائمتين المفتوحة والمغلقة.
- تحديد المراكز الانتخابية بدوائر محددة.
- يستطيع رئيس الكتلة أو من يمتلك عدد أكبر من الاصوات أن ينتشل أي من المرشحين وبقطع النظر عن أصواته الفعلية.
- بؤس وضعف الدعاية الانتخابية والبرامج الانتخابية، التي انطلقت بها الكتل وغدت شحنة تخديريه، وخطاب كاذب اغتال أصوات العراقيين أبان الدعاية الانتخابية.
- عدم وجود قانون أحزاب صارم ينظم العمل الحزبي، ويضمن تكافؤ الفرص

للأحزاب والقوى السياسية الجديدة والمستقلة.

■ عدم وجود ضوابط (تأكيد الثقة بالنائب)، أي الركون إلى الاستفتاء الشعبي بعد سنتين مثلاً لاستمرار الثقة بالنائب.

■ عدم اشراك التكنوقراط أو منظمات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث في آلية تشكيل الحكومة بعد فرز الأصوات.

لذلك كان نتاج ذلك مجلس نواب يحمل فقط (13 نائب)، قد استوفي العتبة الانتخابية والبالغة (100) ألف صوت من مجموع 325 نائب، والبقية وعددهم (312) عضواً لم يصلوا إلى العتبة الانتخابية، إنما وصلوا بأذيال رؤساء الكتل والقوائم وعمليات المكافئة بالأصوات، فهناك خلل واضح في عملية الانتخاب، يرجع إلى الترميم الذي أوجده رؤساء الكتل، حتى يمكن لهم الاستئثار بالعمل السياسي في العراق أطول فترة ممكنة.

ويمكن القول إن الحكومة تبدو ضعيفة وبعيدة عن صورة التلاحم، ومرد ذلك ينبع من الآتي:

1 - تواتر الازمات السياسية والتخبط في إدارة بعض الملفات.

2 - التدخلات الاقليمية والدولية المتزايدة في الشأن العراقي وبالأخص الجانب الأميركي والتركي وبعض دول الخليج .

الترميم الذي أوجده رؤساء الكتل، حتى يمكن لهم الاستئثار بالعمل السياسي في العراق أطول فترة ممكنة.

3 - استمرار التدهور الأمني وعدم المصداقية احتوائية بشكل حاسم.

4 - الوعود الكاذبة التي يصدرها بعض الوزراء في بناء منظومة ذهنية تخديريه لبعض المشاكل التي تعصف بالبلد منها (الأمن- الكهرباء- بناء القوات المسلحة- مكافحة الفساد- الترشيق الوزاري- الزراعة- الاقتصاد- القضاء على الأمية– الفقر- توسيع الصلاحيات للمحافظات وغيرها)، وبعدما اكتشف العراقيون مقدار الفشل والفوارق بين تلك الوعود (الخالية من التحديد الزمني)، والواقع المؤلم والمتكرر وكان الجهات الحكومية تعمل (بالمستطاع) وبالمتوافر من الحظ، وليس على أساس التخطيط العلمي والتحسب لكل فروقات(العدد، والزمن والتراكم، والسمعة الدولية، والاذى النفسي للمواطنة، والأنتاج).

شكل (1) يبين أبرز المشاكل التي تعاني منها العملية السياسية في العراق

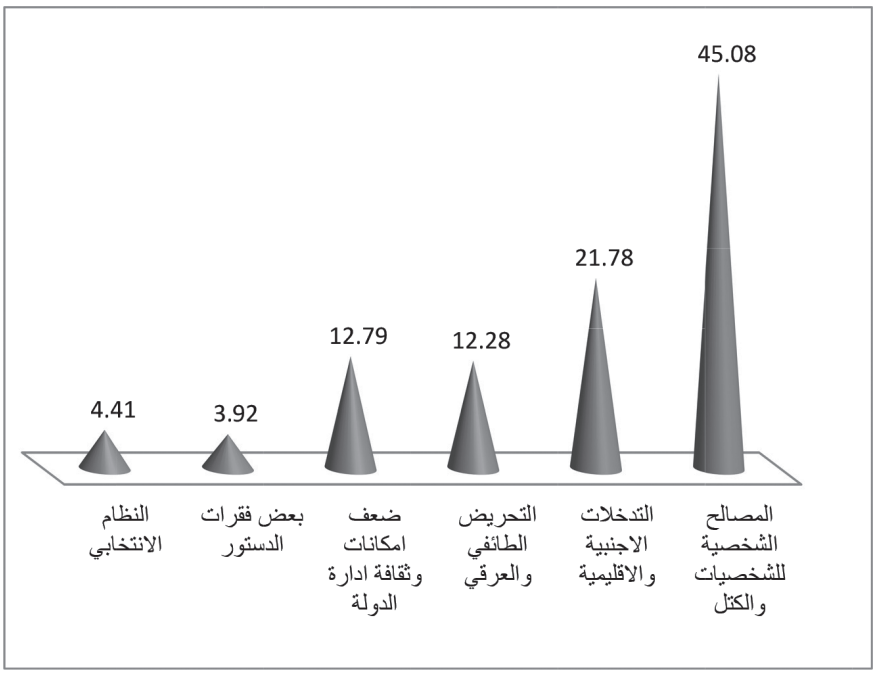

دور البرلمان العراقي في العملية السياسية

إن الرأي العام العراقي لا يرى في مجلس النواب قوة مؤثرة ثانوية، وبنسبة (32 %)، ويأتي في ظل التخبط السياسي العام الذي تستند إليه الكتل في إجراء التوافقات للحاضنة الخدمية والسياسية، ومن هنا يمكن أن ينظر إلى هذا المفصل بخطورة كبيرة، على أساس أن صورة المؤسسة التشريعية لايعول عليها، منقذاً للبلد ولأزماته، بعدما فقدت جديتها في الاحاطة التشريعية لما يهم المواطن وأعباءه الحياتية.

ويأتي ذلك بناءً على الصورة التربوية الفاشلة التي رسخها مجلس النواب عن طريق سلوكياته الأدائية والتشريعية والاعلامية، مما اعطت ترميزاً يكاد يدخل مرحلة الثبات على مجلس النواب يتميز بالآتي:

1 - خلق وتصدير الأزمات.

الهروب من التشريعات المهمة والأساسية، التي تغيير خارطة القوى السياسية المتحكمة (كتعديل قانون الانتخابات، وإقرار قانون الأحزاب، والمحكمة الاتحادية، وقانون حرية الوصول والحصول على المعلومات، وقوانين الهيئات المستقلة، وقانون جرائم المعلوماتية والهروب من الالتزامات المبرمة بين الكتل المعلنة منها وغير المعلنة (**كاتفاقية أربيل ومنها المادة 140، وقانون النفط والغاز وغيرها**)، في الوقت الذي ينشط ويحسم أمور داخل البيت السياسي أو تشريعات في غاية من البعد والافتراق عن المخاض الإنساني والخدمي والشرعي، الذي يمكن أن يعيد للمواطن الثقة والتعويل على تلك القوى، (كقانون التدخين مثلاً، واتفاقية أعماق البحار، والاتفاقيات الخاصة بالعلاقات الثانية والمنظمات)، التي تحمل أبعاداً ثانوية وغير لائقة في شعب ينتظر التفعيل التشريعي، وليس الإطالة وتدوير الأزمات بدعوى التوافق.

والعمل على تغييب (الحقيقة) والفورية والمباشرة مع ما يجري، وهناك مثال صارخ على مخالفة الدستور في الكشف والشفافية الوطنية عما يدور، فقد غيبت (المادة 53) من الدستور العراقي، والتي نصت فقرتها أولاً بالنص) تكون جلسات مجلس النواب علنيةً، إلا إذا ارتأى لضرورة خلاف ذلك)، والوقائع والمعلومات تلك هي عصب المشكلات في العراق، وهي مفتاح ومِرجل صناعة الأزمات، التي تُخلق تارة وتارة أخرى تُصّدر، ولو استرجعنا ذاكرة أحداث العراق منذ سقوط النظام ولحد اللحظة، وتخيلنا ما الذي جرى كشفه والاقرار به، نرى أن معظم الأخطاء مرت بالقفز على المعلومات (الوضوح الحقائق).

الصورة التربوية الفاشلة التي رسخها مجلس النواب عن طريق سلوكياته الأدائية والتشريعية والاعلامية

2 - تغيب أعضاء البرلمان بشكل دائم وعدم الجدية السلوكية أبان مناقشة بعض القضايا الحساسة، مما يعطي انطباع ورسالة مؤلمة إلى المتلقي العراقي، على أن النائب يستقبل الظواهر بشكل بارد ومنقاد الى قادة الرأي والزعماء للكتل والأحزاب. إن غياب الآنا المفردة في العملية التشريعية، قد قلصت البرلمان (في الرأي أو التشريع) الى قوى أقل بكثير من العدد، وحولت البرلمان إلى عدد محدود من الاصوات والآراء تحت يافطة (رئيس الكتلة)، ومن ثَمّ صودرت قوة الرأي

والحوار والتحكم للفرد النائب بوصفه (فعلياً)، وصل البرلماني الى البرلمان ليس عن طريق انتخاب الشعب له، بل بقوة رئيس الكتلة أو زعيم القائمة، لذلك اختزل مجلس النواب من (325) نائباً الى (7-9) وهم رؤساء الكتل في البرلمان.

3 - تحول أعضاء البرلمان إلى قنوات للتصريحات والظهور المتواصل في الفضائيات ووسائل الإعلام الأخرى، يرسلون رسائل متناقضة في أحيان كثيرة مع الواقع، من باب التمني والوعد وأحياناً (العجز)، فكثيراً ما يسمع العراقيون أن النواب يطالبون بالعديد من المطالبات، إذا كان النائب يطالب، فما بال المواطن الذي أرادوه فقط أن يسمع ويتمتع بالوعود،(**كيف يستقبل الرأي العام العراقي التهم الموجهة إلى نواب وقادة كتل وشخصيات على (أنها مأجورة أو فاسدة أو نائمة أو خاطئة**)، وبالتكرار الذي تعود عليه المواطن، حتى جعلوه يهرب من التصريحات احتراماً لذاته ولوقته.

التأجيل للقضايا الكبرى والصغرى جعل البرلمان وصورته أمام الرأي العام العراقي (بالمؤسسة الكاذبة)

4 - التأجيل للقضايا الكبرى والصغرى جعل البرلمان وصورته أمام الرأي العام العراقي (بالمؤسسة الكاذبة)، التخديرية والتي لا يتوقع منها حسم القضايا الكبرى، إلا بواسطة تأجيلات تمتد الى سنوات (منها قانون حماية الصحفيين، والمحكمة الاتحادية، والاحزاب، والنفط والغاز، والتقاعد، والعفو العام)، تلك المشاريع التي تلوك بها الكتل على قدم وساق ومنذ سنين، دون حسم ودون مسؤولية ومن دون استراتيجية لتلك المشروعات، في الوقت الذي تعلن فيه رئاسة البرلمان عن ادراج أكثر من(500) مشروع قانون ليتم البت بها وإقرارها.

5 - لازالت المؤسسات الحكومية تسير على وفق القوانين السابقة (قوانين النظام السابق)، ولا تسير على وفق الانظمة الانتقالية، التي تعمل وبمساعدات دولية على (تنظيف)، أو إعادة النظر في مجمل تشريعاتها، حتى لا يحصل تقاطع أو تناشز في أروقة المؤسسات والدولة.

6 - البرلمان وبحسب الصورة الذهنية للعراقيين، أداة للغنى والسلطة والهيبة، ولم تثبت للشعب العراقي أنه مؤسسة تغيير وبناء وتنظيف من مخلفات النظام

السابق، وكانت سلوكيات الصدفة أو الانزواء خلف الجمهور(الناخبين) ومطالبهم، قد افقدت الكثير من الآمال بأنّ البرلماني إحدى الأدوات المهمة والإساسية في ارساء الحكم الصالح في البلد.

7 - لم يتمكن البرلمان سلوكياً من تقديم صورة تربوية سياسية، تعمل على تنشيط التنشئة السياسية للفرد العراقي، فهناك أخطاء مستمرة وملاح للتجاوز على الدستور والقانون والحق العام الشرعي والوطني، وتلك التلميحات يطلقها السياسيون والبرلمانيون أنفسهم، وليس بأسلوب الكشف الاعلامي (الاستقصائي)، الذي تأخر لدينا كثيراً (فالتزوير، والضلوع في الإرهاب، والخروج على الدستور، والفساد، والدعم بالباطل)، رسائل تمررها وسائل الاعلام، مما أدى إلى النظر لصورة كانت البرلمان على أنها مؤسسة أو فريق أو كتلة واحدة شديدة الانحدار نحو التضارب مع مصالح البلد والمواطن.

8 - البرلمان والكتل البرلمانية بشكل عام (وعن طريق الأداء في الدورة الحالية أو السابقة)، لم يثبت للرأي العام أنه ذو ثوابت أو استراتيجيات، أو أبعاد مستقبلية في ملفات كثيرة (محلي- اقليمي- دولي)، ومن ثَمّ فهم يشتغلون على وفق رد الفعل وعلى وفق (تلاقح المواقف مع الأزمات) وإنعاشها وعدم الخروج منها، بل بدأت تلك الكتل والاحزاب تعتاش على التناقض والتنافر للاستمرار، فهي تطلب المزيد من التأييد ونصرة الشارع لها، الذي هو في الاساس مكبل بالفقر والعوز والضياع في المواطنة، وما خلفه الاحتلال من(موروث) نفسي وقيمي ومادي، وعند ذاك لم تعوض الذات العراقية بعد هذا الاحتلال والانكسار، بنعيم الانقاذ الحزبي أو المذهبي أو الوطني، والجميع فشل في إيجاد فهم حقيقي ومعبر عن مقدار الضرر المتراكم جراء المتغير السياسي غير المنتهي، بإعمار ومواطنة وسيادة وتوافق، وسلم أهلي واقتصاد مقتدر.

البرلمان وبحسب الصورة الذهنية للعراقيين، أداة للغنى والسلطة والهيبة

لم يكن الأداء العام للبرلمان بمستوى يليق بالجهد الانتخابي، ولا يليق بكلمه التمثيل الديمقراطي بمعناها (الفلسفي) والأخلاقي

وكذلك لم يكن الأداء العام للبرلمان بمستوى يليق بالجهد الانتخابي، ولا يليق بكلمه التمثيل الديمقراطي بمعناها (الفلسفي) والأخلاقي، في ظل الختل اليومي

للمنطقة الخضراء والصراعات التي أثقلت كاهل المواطن، والوعود الكاذبة التي يراوح بها النواب لأجل التوافق، ودائماً التوافق والمشاركة هي البطل وهي الفيصل، ولم يجرء أحد على أن يبين التوافق والتقاسم هو على المناصب والامتيازات والوجاهة.

لقد أعطى مجلس النواب رساله خاطئة، ومازال يمد المجتمع بسيل جارف من (الجهل الرقابي والبطء التشريعي)، وتلافي التصادم مع الواقع، الذي ربما يؤدي إلى الإطاحة بشرعية التمثيل– كإجراء انتخابات مبكرة – أو حل مجلس النواب أو المطالبة الجماهرية بالتغيير.

ويتلافي دائماً النواب التصادم مع الحكومة – على أساس أن التشكيل الحكومي هو جزء من التشكيل النيابي– وهو خطأ قاتل في جسد العملية السياسية في العراق، من يراقب من؟ إذا كان الجميع في سلة الشراكة والتمثيلين النيابي والحكومي، فالعملية كما يرى الناس ضحك على الذقون، وهي عملية إدارة، وليس عملية قيادة وأهداف واستراتيجيات، لبناء بلد ابتلى بالحصص والاستحقاق والمكون والطائفة، وتتفرع الأمور إلى الأجندات الخارجية والفساد وعدم التفريط بالحاضر على حساب المستقبل.

وساعدت الامتيازات المرتفعة في استمرار الصراع بنسبة (88 %)، إذ إن امتيازات المسؤولين هو دافع رئيس في استمرار الصراعات بين الكتل، وإن عملية التمدد السياسي والبحث عن مناطق أخرى أو مرشحه للنفوذ، هي الدافع الأساسي لتوالد تلك الأزمات والنهايات الفاشلة للعمليات التنفيذية والسياسية، فالرواتب والحميات وقطع الأراضي والسفر، فضلاً عن الضلوع في أعمال تنفيذية ومشروعات غير منظورهِ أو بالإنابة، جعل من النائب أو الوزير مصدراً للبقاء مهما تطلب الأمر، ودليل ذلك أنه لم نرَ أي من المسؤولين قد قدم استقالته، بناء على فشل أو صراع أو احتجاج أو رفض، في الوقت الذي تتكرر التصريحات على قدم وساق من الكتل على أن العملية السياسية خاطئة، وأن دولة المؤسسات شبح غير واقعي ولازلنا في طريق مسدود.

أن العملية السياسية خاطئة، وأن دولة المؤسسات شبح غير واقعي ولازلنا في طريق مسدود.

إن فشل مجلس النواب بحسب رأي الشارع العراقي بنسبة (86 %) في ظل واقع المراوحة والتعطيل، وكثرة العطل ونوعية القرارات التي يقرها والسلوك التوافقي في الابتعاد عن التشريعات المهمة والاساسية، بالشكل الذي أصبحت معه قرارات المجلس في وادي وشؤون الناس في وادي أخر، وكذلك فأن الكتل السياسية لم تؤدِ قيادة مسؤولة جاء بنسبة (85 %)، ونرى أن ارتفاع هذا التصور والحكم على الكتل السياسية نتيجة المخرجات والفشل الإداري في ملفات أساسية للبلد، وربما أغلب ملفات إدارة الدولة تشكو العجز في النجاح والارتقاء بمستوى التغيير، وهذا الفشل يقع بالدرجة الاساسية على جميع الكتل التي اشتركت وتشترك في العملية السياسية منذ أن كونها الاحتلال إلى الآن، وأن فقدان القيادة الوطنية والمسؤولة في نقل العراق إلى سلم أفضل، لم يتحقق على هامش التقاسم والتحاصص السياسي والتوسع في طلب المناصب.

كذلك العقل العلمي المغيب والمعطل كان سبباً في فشل دور البرلمان، وبنسبة (84 %) وهي مرتفعة تجسيداً وتأييداً للحقيقة التي تؤشر إلى عوامل الطرد للعقل العلمي في إدارة المؤسسات، فالعقل الأكاديمي غيب تماماً عن إدارة البلد، على أساس أن طريقة التفكير العلمية ستصطدم بالقرارات الشخصية والأهواء والفساد الذي يقودها البعض للاستفراد بالقرارات، وبذلك نستطيع القول إن العقل العملي العراقي خارج السرب، فالمؤسسات في وادٍ والبحث العلمي وشؤونه وشجونه في وادٍ آخر، فلو أجرينا مسحاً للقيادات الإدارية ومن يدير الوزارات والمؤسسات، لرأينا هذا المؤشر واقعاً ملموساً ومغيب بشكل عجيب، ليس فقط على مستوى حملة الشهادات العلمية، بل باحترام التخصص وتراكم الخبرات.

وهناك العديد من الأسباب الأخرى كحافز ازدواج الجنسية، وفشل الحكومة في توفير الخدمات، تلاه من يرى أن قانون الانتخابات يعد فشلاً سياسياً وديمقراطياً كبيراً، وأن الدستور كان مصدراً أساسياً للمشكلات بين الكتل وفي إدارة الدولة، وكذلك تأييد إلغاء مجالس المحافظات لتسجل ما نسبته (55 %) ينظر تفصيلاً (الشكل الآتي).

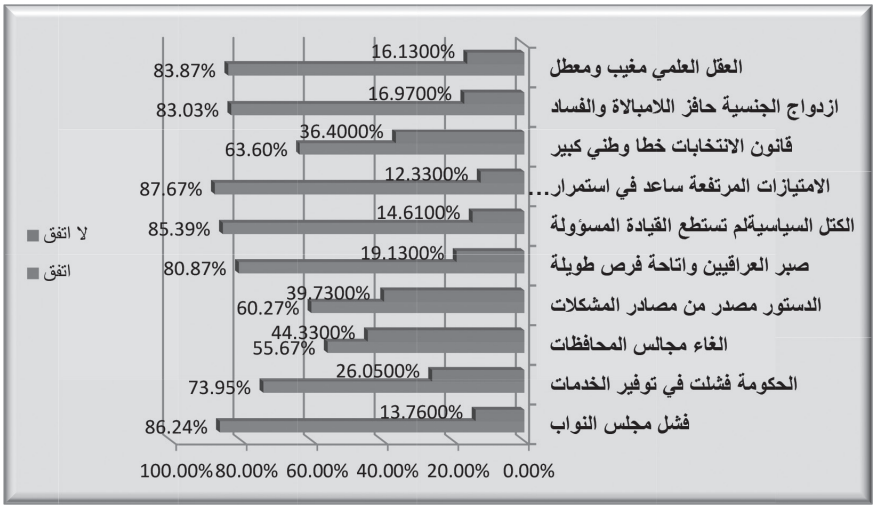

شكل (2) يبين نسبة لبعض الأحكام والافتراضات السياسية

دور مجالس المحافظات في العملية السياسية

إن مجالس المحافظات ومن وجهة الرأي العام العراقي، هي مؤسسة غير منتجة وغير مؤهلة لـ صلاح، ولخلق اجواء تساعد المحافظات على تخفيف مشكلاتها، وبنسبة (39 %)، وإن مقدار الثقة هذه أيضاً يؤشر في اذهان العراقيين، بأنها حلقة زائدة ومستهلكة وغير مؤثرة في نمط وحياة المواطن، بعدما ظهرت التجربة وتراكم الفشل الذي اعترى ويعترى الواقع المزرى للخدمات.

لم يظهر (الميكانزيم) والآلية الواقعية للأداء والأثر، الذي يمكن أن يتركه المجلس كأداة رقابية وتشريعية في ثنايا الأزمات الخدمية والسياسية، وقد اختفي ويختفي صوت الرقيب والمشرع في ظل صراع الكتل الكبرى في(قلب رسم السياسات) بغداد، ومن ثَمّ لا ينظر المواطن بعين الرضا والتعويل على أنها أداة للتغيير المسرع، إنما ينظر إليها على إنها واقع حال أفزته المكافئة السياسية والمحاصصة، في تمدد المناصب والمسؤوليات المقنعة التي تعصف بالبلد.

ولم تثبت مجالس المحافظات (ولكل المحافظات العراقية)، أن تشكيلها كان ذا أثر ايجابي للمواطن، لا من ناحية الرقابة ولا من ناحية التشريعات، فقد غدت في أحيان كثيرة أداة عرقلة للمشاريع ولعمل الأجهزة التنفيذية، فإنتقلت مهمات المجالس إلى أدوات ساكنة منتظرة لا تعرف ما تعمل بتلك الصلاحيات، مع استمرار الفساد وهدر المال العام والتلكؤ في الخدمات وتدوير الأموال، وتصاعد ◀

نسب البطالة والفقر وضعف الاستثمار.

وفي ضوء الواقع العراقي، يمكن ادراج أهم سمات فشل مجالس المحافظات بالآتي:

1 - عدم وجود مؤهلات علمية وميدانية للكثير من أعضاء المجالس، مما جعل التصادم يسير على وفق المصالح والخواطر وليس على وفق الاولويات.

2 - الانعزال الاجتماعي لأعضاء المجالس والخشية من الاتصال بالمطالبين الكثر في تحسين وضعهم، والشعور بعدم العطاء ولد خاصية الانعزال الاجتماعي والثقافي، ومن ثَمّ أصبح المجلس يراقب (إذا كان يراقب) عن بعد، وليس هناك أداة تحريك حقيقية في التغيير وسط (مركزية المؤسسات)، والتأثير الشخصي والعشائري لردم المشكلات والخروقات وإطفاء الفشل المتراكم.

3 - لم يرتقِ أعضاء مجالس المحافظات بمستوى المسؤولية في بيئتهم المحلية، ولم يعطوا المجتمع المحلي أية عبر أو صور أو ممارسات تؤكد التعويل عليهم، فانتقل أعضاء المجلس من الرقابي إلى العمل الإداري والتنسيقي والحزبي، واضمحل الدور القيادي والرسم الاستراتيجي للمجالس، في ظل تكرار ذات الاخطاء وذات الروتين الذي يلف العمل الرقابي والتشريعي، والذي هو(معطل ومنسي) بحسب رجع الصدى لدى الناس.

الحبر الأسود والحبر الأحمر

من ماركس إلى الماركسية

الدكتور

عبد الحسين شعبان

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية 2013

ثنائية المواطنة والفيدرالية لدى أكراد العراق

د. شيرزاد احمد النجار

* أكاديمي وباحث من العراق

* - أستاذ علم السياسة والقانون الدستوري المساعد - جامعة صلاح الدين - اربيل - العراق

مقدمة

تتّميز القرن العشرين بكونه القرن الذي كانت تشغله المسألة القومية، على حين أطلّ القرن الحادي والعشرين علينا وهو متسم بحدة وتشابك العلاقات القومية– الاثنية، التي بدأت تأخذ مكانة المسألة القومية [1]، وأدت إلى زيادة أعباء ومشاكل وتعقيدات للمجتمع الدولي[2]، ولم تكن القضية الكردية بعيدة عن هذا التطور والتوجه، إنّ البعد التأريخي لهذه القضية بدأ يتشكل كقضية قومية منذ بدايات القرن العشرين، ثم تطور مع تطور الاوضاع في المنطقة، وهذا يعني أن هذه القضية في تطورها قد أخذت ميزة القرن العشرين المتعلقة بالمسألة القومية، وميزة القرن الحادي والعشرين المتعلقة بالعلاقات الاثنية.

1 - فالح عبدالجبار وهشام داود (محرران)، الاثنية والدولة- الاكراد في العراق وايران وتركيا، ترجمة عبدالاله النعيمي، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد– بيروت، 2006، ص 5.

2 - بهذا الخصوص يكتب الباحثان اعلاه الآتي: لما كانت هناك ثمانية الاف لغة مبثوثة في ثنايا المعمورة، متواشجة مع عشرات الاديان والاعراق، فإن هذه الخصائص المعينة لتخوم الجماعات الاثنية تفيدنا أن كل هذه الحشود الهائلة من الاثنيات الفعلية أو الممكنة هي حبيسة مايقل عن مائتي دولة، ولعلنا لانغالي أن قلنا بإن المشكلة الاثنية قد تكون شائكة أكثر قياساً بمشكلة القوميات. المصدر نفسه، المكان نفسه.

وعليه يمكن القول إن القضية تملك بعدين هما: **البعد القومي والبعد الاثني**. إن هذه الخاصية للقضية الكردية تضعها في مقدمة القضايا والمشاكل في منطقة الشرق الاوسط.

وفي العراق جعل التطور التأريخي والسياسي والدستوري للقضية الكردية، ساحة اختبار لتحقيق حل واقعي لها (أو جعلها اكثر تعقيداً)، وعلى الاخص عندما نأخذ بالحسبان أن العراق ساحة لتبلور (أول فيدرالية كردية في التأريخ)[3].

3 - المصدر نفسه، ص6.

إن وضع الكرد في العراق (في الحالة الراهنة)، يطرح العديد من السؤالات السياسية والدستورية ومنها:

• كيف يفكر الكرد في العراق حول واقعهم ومستقبلهم؟

• ماهو وضعهم الدستوري الحالي بحسب دستور 2005؟، وهل لديهم قناعة بأن هذا الدستور قد طرح الحل النهائي لقضيتهم؟.

• ما هو موقفهم من الدولة الفيدرالية والمواطنة في العراق؟

كل هذه السؤالات سنحاول إضاءتها من منطلق علمي موضوعي محايد، وهي قابلة للنقاش والحوار الجدي لقضية جدية وحساسة. وبخاصة فيما يتعلق بمسألة الفيدرلية في العراق ومدى ترسيخ مبدأ المواطنة فيه بعد 2003.

1 - تطور القضية الكردية بعد تأسيس الدولة العراقية في 1921

إن القضية الكردية في العراق لها بعدان هما:

البعد القومي- الاثني (بالارتباط مع القضية الكردية في كل من إيران، وتركيا وسوريا).

البعد الوطني (بالارتباط مع التطورات الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية في العراق).

ليست هناك حركة قومية كردية واحدة، بل هناك حتى الآن ثلاث حركات متمايزة

وفي هذا الشأن يكتب البروفيسور (فريد هاليدايFred Halliday)** مايأتي: ... إن تأريخ النزعة القومية الكردية الحديثة هو تأريخ ثلاث حركات متميزة وبسياقات وحملات مختلفة، ولكل منها طابع مغاير عن الأخرى ... ليست هناك حركة قومية كردية واحدة، بل هناك حتى الآن ثلاث حركات متمايزة، ألهمت بعضها البعض الى حد ما، ولكنها لم تتوصل إلى شكل موحد، إن التركيز على الدولة الحديثة يفسر التغييرات في التوجهات الكردية التي كانت بدرجة كبيرة، نتيجة ماحدث في مراكز السلطة في كل دولة: المحطات الكبرى في الحركة الكردية في العراق يحددها ماحدث في بغداد وفي طهران. واذا أريد حدوث تغيير جذري في وضع الكرد في تركيا، فإنه سيرتبط بتغييرات تحدث في سياسة الدولة التركية في المركز[4].

وهكذا بدأت القضية الكردية في العراق(بعد ضم ولاية الموصل 1925وبقرار من عصبة الامم، وعقد المعاهدة العراقية البريطانية التركية في حول التحديد النهائي للحدود ما بين العراق وتركيا لعام 1926)[5]، وهي مرتبطة بالتطورات

** - أستاذ العلاقات الدولية في جامعة لندن والمتوفي عام 2012.

4 - فريد هاليداي، هل نستطيع إن نكتب تأريخاً حداثياً للحركة القومية الكردية؟، دراسة منشورة في: فالح عبدالجبار وهشام داود، مصدر سابق، ص 18.

5 - عبدالرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج 3، دارالشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط7، 1989، ص 334.

السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في هذه الدولة حديثة النشأة (1921)، وتطورت (صعوداً ونزولاً) وفق تطور الاوضاع الداخلية العراقية، متأثرة كذلك بالتطورات والأحداث الإقليمية والدولية.

وبسبب المعاهدة الحدودية العراقية التركية انتقلت القضية الكردية في ولاية الموصل من كونها كونها قضية دولية (بين بريطانيا وتركيا والعراق)، إلى قضية داخلية عراقية (مع الاخذ بالحسبان أن العراق كان منذ 1920وضع تحت الانتداب البريطاني، بحسب القرار الصادر عن اجتماع مجلس الحلفاء المنعقد في مدينة سان ريمو الايطالية في 25 نيسان 1920، ومايمثله هذا القرار من التزامات دولية)[6]. ويلاحظ أن عصبة الامم (في مسألة تصديق تقرير لجنة الحدود المقدم إليها في 1924/10/29)، قد أكد في قرارهِ في 1925/12/16 وجوب احترام حقوق الكورد في العراق، إذ جاء في الفقرة 3 من القرار مايأتي: تدعو الحكومة البريطانية– بصفتها الدولة المنتدبة- الى أن تعرض على المجلس التدابير التي ستتخذ من أجل أن تؤمن للاكراد من أهالي العراق، التعهدات المتعلقة بالادارة المحلية، التي أوصت بها لجنة التحقيق في استنتاجاتها الأخيرة [7].

إذن، ارتبطت مسألة حقوق الأكراد بالدولة العراقية (مع التزامات على بريطانيا كدولة انتداب) وبكيفية إيفائها بالتزاماتها، وقد أكّدت هذه الالتزامات مرة اخرى عند قبول العراق عضواً في عصبة الامم في 1932/10/3، إذ قدمت الحكومة العراقية تعهدات إلى العصبة بصدد حقوق الكورد.

وقبل انتهاء حالة الانتداب وإعطاء الاستقلال للعراق، ارتأت بريطانيا ولأجل حماية مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية والاستمرار بنفوذها السياسي في العراق، أن تعقد معاهدة تحالف مع العراق، وقبل أن تنال الاستقلال وتدخل عصبة الأمم كدولة مستقلة وحققت هذا الهدف في 30 حزيران 1930[8].

أن العملية السياسية خاطئة، وأن دولة المؤسسات شبح غير واقعي ولازلنا في طريق مسدود.

إن عقد هذه المعاهدة لم يمر بهدوء إذ توالت بصددها اعتراضات جمة من أطراف سياسية مختلفة، وكان للكورد نصيب في هذه المسألة الذين اعترضوا عليها، لكونها لم تتناول لا من قريب ولا من بعيد الإدارة الخاصة لهم كما وعدوا بها من قبلُ [9]، وقد اتخذ الاعتراض أشكالاً مختلفة منها: المظاهرات، الاحتجاجات، إرسال رسائل الاعتراض إلى عصبة الأمم والمندوب السامي البريطاني في بغداد والحكومة العراقية[10]، وكان رد البريطانيين

6 - هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، الفكر للنشر والتوزيع، ج1، بغداد، ط1، 1989، ص 231. ومابعدها

7 -الحسني، تأريخ العراق السياسي الحديث، مصدر سابق، ص 332.

8 -الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، ج3، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط 7، 1988، ص 21.

9 - وليد حمدي، الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية– دراسة تاريخية وثائقية، بدون جهة النشر، لندن، 1991، ص 221.

10 - شورش حسن عمر، حقوق الشعب الكردي في الدساتير العراقية– دراسة تحليلية مقارنة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، 2005، ص 69.

على هذه الاعترضات يتمثل في إن المعاهدة هي بين دولتين صديقتين مستقلتين، وأنه لايمكن لمثل هذه المعاهدات أن تتضمن قضايا تدخل في صميم الشؤون الداخلية لدولة معينة، وتحد من سياساتها تجاه الاقليات القومية، ومع ذلك لم يقتنع المواطنون الكورد بهذا الرد، بل أنهم لجؤوا الى نوع من اعمال العنف فتظاهروا في مدينة السليمانية في يوم 6 أيلول 1930، وحدثت اصطدامات مع قوات الشرطة والجيش مما أدى إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى[11].

11 - عبدالرزاق الحسني، تأريخ الوزارات، ج 3، مصدر سابق، ص 70.

حاول القادة الكورد استغلال هذا الوضع لخلق وضع يؤدي إلى ممارسة ضغط على الحكومتين البريطانية والعراقية

وقد حاول القادة الكورد استغلال هذا الوضع لخلق وضع يؤدي إلى ممارسة ضغط على الحكومتين البريطانية والعراقية، للاستجابة إلى مطالب سياسية تتعلق بحقوق الشعب الكردي في العراق، ولكن الحكومتان لم تستجيبا لمثل هذه الضغوط بل لجأتا إلى القوة لمحاربة، أي توجه من شأنه أن يؤدي إلى حالة من (الانفصال)، وقد استمرت الحكومة العراقية في محاولاتها نحو نيل الاستقلال ودخول عصبة الامم.

ولتحقيق هذا الهدف أصدرت الحكومة في19 مايس1932 إعلاناً حول (حماية حقوق الأقليات القومية في العراق)[12]، ذلك لأجل استيفاء شروط مجلس العصبة لإعلان استقلال العراق ولقبوله عضواً فيها، وقد تم قبول العراق في عصبة الأمم كدولة مستقلة في3-10-1932 بعد أن قدم ما يفيد باستجابته لشروط العصبة.

12 - عبدالرزاق الحسني، تأريخ العراق الحديث، مصدر سابق، ص 275.

كيف كان موقف الكرد في هذه المرحلة؟

في الحقيقة أن الكرد قد توجسوا بوجود اتجاه لإهمالهم وتهميشهم منذ أن وقعت المعاهدة العراقية البريطانية في 1930، ولذلك بدأت حملة من الاحتجاجات وإرسال المذكرات إلى عصبة الامم والحكومة العراقية، للتعبير عن الاعتراض على عدم الالتفات الى مطالب الكرد، ومن جملة هذه الاعمال مايأتي:

• في الفترة من 20 الى 26 تموز 1930 أُرسلت عدة برقيات احتجاج الى سكرتارية عصبة الأمم لخلو معاهدة 1930 من الإشارة إلى (قضية استقلال كردستان).

• في عام 1929 قدم الأكراد طلباً الى مجلس العصبة لأجل تطبيق قرارات عصبة الامم ولكن لم ينظر في الطلب.

• في شباط 1930 قدم النواب الكرد في البرلمان العراقي تقريراً الى المعتمد السامي البريطاني في بغداد حول وضع الكرد، ولكن التقرير لقي مصير الطلب السابق.

• في اذار 1930 قدم النواب الكرد أنفسهم تقريراً إلى رئيس الوزراء العراقي السيد نوري السعيد طالبين فيه تطبيق حقوق الاكراد المعترف بها[13].

• في تشرين الأول 1930رفعت عريضة من الكرد إلى المعتمد السامي البريطاني، والتي لم يُستجَب لها.

• تشكيل جمعيات ومنظمات سياسية تطالب بتحقيق حقوق الكرد بما فيها تشكيل دولة خاصة بهم[14].

• اندلاع انتفاضات والثورات ضد الحكومة (بعد الاستقلال وقبول العراق في عصبة الأمم)، وكانت لديها مطالب محلية ومطالب على صعيد حقوق الكرد في العراق[15].

وفي أطار هذه التحركات نسأل كيف برزت فكرة الفيدرالية لدى الكرد في العراق ومدى ارتباطها بفكرة المواطنة العراقية؟

لم تكن الفيدرالية (مفهوماً أو كبنية مصطلحاً) متداولاً في الادبيات السياسية العراقية قبل 1991، بل كان المصطلح المتداول الذي يشير إلى المفهوم اللامركزي للحكم، هو الحكم الذاتي Autonomy.

ويشير الباحث والمفكر الدكتور عبدالحسين شعبان إلى: أن الفيدرالية مصطلح جديد دخل الأدب السياسي العربي منذ عقدين من الزمان تقريباً، فمنذ مطلع التسعينات ومع انهيار نظام القطبية الثنائية وانتهاء عهد الحرب الباردة وتحّول الصراع الايديولوجي إلى طور جديد، بدأ الحديث يكثر عن الفيدرالية خصوصاً في العراق والسودان ومناطق أخرى[17].

ولكن الباحث سعد اسكندر يؤكد أن فكرة الفيدرالية في العراق ليست بفكرة جديدة، وإنما ترجع إلى

بدايات المناقشات والمشاورات حول تأسيس الدولة العراقية إذ يقول: في الأعوام الأخيرة أصبحت الفيدرالية من المفاهيم السياسية الجديدة المتداولة في الأوساط العراقية، وكانت الحركة القومية الكردية بمختلف اتجاهاتها السياسية والايديولوجية، قد طرحت مشروع الفيدرالية لتنظيم العلاقة بين إقليم كردستان والحكومة المركزية في بغداد.

واللافت للنظر عدم إدراك جمهرة المعترضين والمتحفظين، بأن الفيدرالية كمشروع سياسي هي مشروع قديم تأريخياً، يرجع إلى مرحلة تشكيل الدولة العراقية ابتداء من 1921[18].

13 - إن لجنة العصبة الاممية عند قيامها بحل قضية الموصل، أوصت في تقريره بلزوم اعطاء بعض الامتيازات الإدارية للشعب الكردي، ومنحه حرية كاملة في ادارة شؤونهم ومصالحهم، فإن الطرق المتخذ لتطبيقها في وقتنا هذا لم تأت للاكراد بفائدة محسوسة، فنسترحم ... أن تنظروا الى مطالبنا الآتية بنظر الاعتبار:
1. نطلب تشكيل لواء كردي يكون مركزه دهوك.
2. نطلب تشكيل مديرية معارف عامة، يكون مديرها كرديا.
3. توحيد إدارة الوية الكردية.
4. نطلب أن تطبق مواد قانون الاراضي القاضية بلزوم تسجيل الاراضي.
5. نطلب ان تصرف الميزانية العامة في المملكة على النسبة التالية: تخرج من مجموع الميزانية مقدار ما تصرف على الدوائر المركزية، وتصرف ماتبقى من الميزانية على نسبة عدد النفوس، وعلى نسبة واردات التي تجبيها الحكومة من المناطق، ويؤخذ بنظر الاعتبار واردات الكمارك العامة. الحسني، نفس المصدر السابق، ص 65.

14 - شهدت الثلاثينات أيضا نهوضاً في النشاط السياسي الذي تجسّد في الاحزاب والجمعيات السياسية.ففي عام 1935 تأسست في السليمانية جمعية الحرية الكردية. وكان أحد الاهداف الرئيسية لهذه الجمعية توحيد كل أجزاء كردستان لاقامة دولة كردية. وفي عام 1938 تشكلت جمعية الاخوة الكردية. وكان حزب (هيوا) الذي ظهر في نهاية الثلاثينات، الحزب السياسي الأكثر نفوذا. وقد اتسمت هذه النشاطات السياسية المتعددة بحقيقة أنها كانت تدار من قبل موظفين وطلبة وكسبة. ينظر: برهان ياسين، كوردستان في سياسة القوى العظمى1941-1947، ترجمة هوراس، دهوك ، ط1، 2002، ص 104.

15 - حنا بطاطو، العراق، الكتاب الثاني: الحزب الشيوعي، ترجمة: عفيف الرزاز، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ط1، 1992، ص 122.

16 - فريق أبحاث، صراع المركزية واللامركزية في البصرة 2003-2009، دراسات عراقية، بغداد- بيروت- اربيل، ط1، 2010، ص 184.

17 - عبدالحسين شعبان، جدل الهويات في العراق: الدولة والمواطنة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ، ط1، 2010، ص75 .

18 - سعد اسكندر، كردستان العراق: الجذور التأريخية لمشروع الفيدرالية، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد- اربيل- بيروت، ط1، 2007، ص 5 .

ومع ذلك يتبّين من دراسة التطورات السياسية الحاصلة في العراق في تلك الفترة، أن مصطلح الفيدرالية لم يستعمل ولم يرد في محاضر الاجتماعات المتعددة حول مستقبل العراق وكردستان. ويظهر أن مؤتمر القاهرة الذي عقد في الفترة من 12 إلى 24 آذار 1921، قد ناقش الوضع في العراق ومستقبله واختيار ملك للعراق ومستقبل العلاقة مع بريطانيا، ولكنه أيضاً لم يستخدم المصطلح .

19 - المصدر السابق نفسه، ص 59.

وحول المسألة الكردية: لم يتوصل المؤتمر إلى خيار أو سياسة واحدة، فقد ناقش سياستين بديلتين هما: أولاهما أن المناطق الكردية يجب أن تعد جزءاً من العراق، وثانيهما أن المناطق يجب أن لا تشجّع على الانفصال.

أن المناطق الكردية يجب أن تعد جزءاً من العراق، وثانيهما أن المناطق يجب أن لا تشجّع على الانفصال.

ومع ذلك وفي ضوء المصالح البريطانية كان الميل نحو السياسة الاولى، مع الاخذ بالحسبان الاعتبار وجوب وضع إجراءات خاصة لإدارة المناطق الكردية، وكان السر برسي كوكس من المؤيدين للسياسة الأولى ومحاولة الحصول على تأييد الكرد لحكم الملك فيصل[19]، وقد نجح كوكس في هذه السياسة (بفضل موقعه بوصفه المندوب السامي المسؤول عن تطبيق الخطة البريطانية الجديدة القائمة على التحكم غير المباشر...)، وكان كوكس في موقع أقوى من أي شخص آخر من حيث التأثير في التطورات السياسية.

ولم تطرح الحركات والأحزاب السياسية الكردية ومنذ نشأة الدولة العراقية فكرة الفيدرالية (سواء في أدبياتها ومنشوراتها أو في أهدافها) إلى عام 1963، إذ طرحت فكرة تأسيس ولاية كردستان على أنّ تكون ذات علاقة فيدرالية مع الدولة العربية الموحدة، التي كان من المؤمل أن تعلن عن طريق مباحثات الوحدة الثلاثية مابين كل من: الجمهورية العربية المتحدة (مصر) والعراق وسوريا في نيسان 1963[20]، ففي 8 نيسان 1963 قدم الوفد الكردي الذي كان يتفاوض مع الحكومة العراقية، على وفق البيان الصادر عن المجلس الوطني لقيادة الثورة في بغداد في 9 اذار 1963 حول قرار حقوق الكرد على أساس مبدأ اللامركزية، مذكرة إلى الوفد العراقي المسافر الى القاهرة لإجراء مباحثات الوحدة مع مصر وسوريا، حول رؤية الكرد وموقفهم بصدد تلك المباحثات وموقعهم في الدولة الموحدة المؤمل إعلانها في حالة نجاح المباحثات. لقد تضمنت المذكرة أفكاراً مهمة وحساسة، وهي كالآتي:

20 - الحكومة الوطنية ومشكلة الشمال، دار الجمهورية للطباعة والنشر، بغداد، 1965.

1. في ما إذا بقي العراق بدون تغيير كيانه يقتصر مطلب الشعب الكردي في

العراق على تنفيذ بيان اللامركزية الصادر عن الحكومة في 9 اذار 1963.

2. ولكن إذا انضم العراق إلى اتحاد فيدالي، فإن الشعب الكردي يطالب بالحكم الذاتي.

3. أما إذا اندمج العراق في وحدة كاملة مع دول عربية أخرى، فحينذاك تكون كردستان إقليماً فدرالياً ضمن تلك الدولة[21].

ومع ذلك فلم يظهر المصطلح في أي من المباحثات التي جرت بين الحكومة العراقية والحركة الكردية(سواء في 1964 أو1966أو1970)، وإن أقصى شيء أُثير في تلك المباحثات كان إما اللامركزية (1966) أو الحكم الذاتي(1970).

إذن ، الفيدرالية هي شيء جديد ظهر في المسرح السياسي العراقي بعد1991، ولاسيما منذ أن أعلن البرلمان الكردي في اربيل عن الخيار الفيدرالي، كصيغة للعلاقة مع المركز في بغداد، وذلك في عام 1992[22].

ولم يلتفت الى هذا الخيار إلا بعد احتلال العراق وسقوط النظام في 9 نيسان 2003، إذ أقر بوضع إقليم كردستان العراق اقليماً فيدرالياً في قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية الصادر في 8 اذار 2004، لقد تحول العراق وفق هذا القانون الذي يعد أعلى قانون في الدولة، من دولة بسيطة إلى دولة فيدرالية (اتحادية)، إذ جاء في المادة الرابعة منه مايأتي:

نظام في العراق جمهوري اتحادي (فيدرالي)، ديمقراطي، تعددي، ويجري تقاسم السلطات فيه بين الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية والمحافظات والبلديات والإدارات المحلية، ويقوم النظام الاتحادي على أساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل بين السلطات، وليس على أساس الأصل أو العرق أو الاثنية أو القومية أو المذهب، وجاء في المادة الثالثة والخمسين مايأتي: يعترف بحكومة إقليم كردستان بصفتها الحكومة الرسمية للأراضي التي كانت تديرها الحكومة المذكورة في 19 آذار 2003 الواقعة في محافظات دهوك وأربيل والسليمانية وكركوك وديالى ونينوى، إن مصطلح (حكومة إقليم كردستان) الوارد في هذا القانون يعني المجلس الوطني الكردستاني، ومجلس وزراء كردستان والسلطة الاقليمية في اقليم كردستان.

إذن ورد مصطلح الفيدرالية في وثيقة رسمية بالغة الأهمية، ومن ثَمّ بدأ المصطلح يستخدم مصطلحاً رسمياً في العراق، وارتبط إقليم كردستان العراق بهذا المصطلح ارتباطاً وثيقاً، لأنه حدد بصورة واضحة موقع الكرد في الدولة العراقية الجديدة، وقد استمر هذا النهج في دستور جمهورية العراق لعام 2005، إذ أكّد على

21 - جلال طالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، دار الطليعة، بيروت، ط2، 1971، ص 321.

22 - عوني البزاز(اعداد)، مجموعة القوانين والقرارات الصادرة عن المجلس الوطني الكردستاني لاقليم كوردستان العراق، مطبعة جامعة صلاح الدين، اربيل، ط1، 2001، ص 33 ومابعدها.

فيدرالية العراق كما جاء في المادة الاولى:

جمهورية العراق دولةٌ اتحادية واحدة مستقلةٌ ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق.

وبالنسبة لإقليم كردستان العراق تم التأكيد على وضعه كأقليم فيدرالي، وذلك في المادة 117، إذ جاء في الفقرة الأولى منها الآتي:

أولاً: يقر هذا الدستور عند نفاذه، إقليم كردستان وسلطاته القائمة إقليماً اتحادياً، وأقرت هذه المادة في الفقرة الثانية عدّ كل إقليم آخر أيضاً اقليماً اتحادياً.

ثانياً: يقر هذا الدستور، الاقاليم الجديدة التي تؤسس وفقاً لأحكامه.

وتأسيساً على ما تم إيضاحه أعلاه نسأل السؤال الأساسي من دراستنا هذه: كيف يمكن الربط في مسار القضية الكردية في العراق بين الفيدرالية والمواطنة؟.

هل هناك تناقض معين مابين الفيدرالية والمواطنة؟ هل هناك إشكاليات تؤدي إلى امكان الربط بينهما؟.

إنّ الفيدرالية قبل كل شيء تنظيم بنائي هيكلي structural arrangement، يسمح بالمشاركة في الخاصية السيادية غير القابلة للتجزئة، وممارسة الاختصاصات مابين الكيانات المختلفة المكونة للدولة، والتي كل واحدة منها تعدّ كياناً موحداً unique، ولكنها في الوقت نفسه تسعى لكي تكون ضمن دولة encompassing state، لكون هذه الدولة هي أوسع حجماً وأكبر مورداً وقوة من مجموع الأطراف المكونة لها، والفيدرالية هي توزيع غير متساوٍ للنفوذ السياسي، نظراً لعدم المساواة التامة في قوة وحجم وموارد الاطراف المتشاركة في الفيدرالية، ولذلك تظهر فوارق معينة تميز إقليماً فيدرالياً عن أقليم آخر(مثلاً إقليم بافاريا يُعد من أقوى الإقاليم في الفيدرالية الالمانية وتعد كانتون زيرخ من أقوى الكانتونات في سويسرا).

والفيدرالية هي توزيع غير متساوٍ للنفوذ السياسي، نظراً لعدم المساواة التامة في قوة وحجم وموارد الاطراف المتشاركة في الفيدرالية

ولكن يبقى السؤال كيف أن هذه الاقاليم المختلفة ترتبط بعضها مع بعضٍ في إطار مواطنة متساوية في الدولة الفيدرالية؟

ان الاختلافات في الدولة الفيدرالية تظهر عن طريق الاختلاف في الهوية، وهذا الظهور مرهون بمسألة عدم المساواة في الفوائد والمصالح المادية أو في عدم المساواة في السلطة السياسية، وعندما تطفو هذه الاختلافات على سطح السياسة وتكون مشكلة، فإنها حينذاك ستصبح مصدراً للتعبئة السياسية وستستخدم في النزاعات السياسية[23].

23- Simeon, Richard. Political Science and Federalism: Seven Decades of Scholarly Engagement Kingston: Institute of Intergovernmental Relations, School of Policy Studies, Queen's University, 2002, p 33.

وفي إطار هذا الصراع السياسي هناك أفكار متناقضة حول الهوية، التأريخ، الثقافة، السلطة، ولكنها كلها ستصبح أدوات للمحاججة بصدد شرعية الأهداف السياسية، وهنا يكون للهوية أثر مهم من حيث أنها لا تعد أداة مرنة فحسب، بل إنها أيضاً أداة مصطنعة manufactured، وأنها خاضعة للتجربة في تدفق وجريان العملية السياسية، لأجل تأسيس إجماع في الدولة حول الهوية، ومن خلال المعاني الأسطورية والتجريبية والنظرية، تؤسس الهوية حقوقاً مكتسبة ستستخدم كادعاءات ضد الأمة والمجتمع والدولة[24].

24- Joyce Green," Self-determination, Citizenship, and Federalism: Indigenous and Canadian Palimpsest, Public Policy Paper,Serie 13.2003.p 17.

وهنا يلاحظ أن الذين هم من دون نظام أو من دون وضع محدد statue يرفضون الانضمام الى حالة ووضع فيه نوع من التنظيم، والأهم من هذا أنهم يرفضون الاعتراف بمعنى وأهمية الهوية، هذه الاشكالية تظهر في تلك الأوضاع التي يضع فيها البعض أنفسهم مع مجتمع الأقليات، ولكنهم فعلياً موجودون في مجتمع الأغلبية التي هي تأريخياً تمثل الاضطهاد للآخرين، وفي أسوء الأحوال تمثل حالات من العنصرية.

وعندما نأخذ الدستور الكندي لعام 1982 على سبيل المثال، وكما يؤكد على ذلك الباحث الكندي (كرين Green)، فإننا نلاحظ أن العملية الفيدرالية أصبحت (مخادعة- fraught) عن طريق التناقض حول صيغة المشروع السياسي لكندا، إن هذا التناقض يجد أساسه في نقص الهوية التعاونية المتلاحمة cohered corporate identity، وإن هذا التناقض هو نتيجة لصورة مثلثة لكل من: كيوبيك، انكلو– كندي، كندا الاصلية Aboriginal، في هذه الصورة الهندسية فيها كل كيان مشترك في التسوية equation، يكون هو في نزاع مع الآخر وهذا يعني أن سيادة الدولة والهوية الوطنية، هما دائماً في نزاع، أو أنهما يكونان مثاراً للنزاع.

وهكذا، تكون العلاقات في الفيدرالية والمواطنة هي باستمرار ذات طبيعة داينميكية في البواعث والحوافز، والعلاقة الحقيقية ستكون مبنية على أسس ومبادىء القانون الدولي لحقوق الانسان والسياسة التوافقية، والتي ستنتج الاستقرار والتلاحم في الدولة الفيدرالية، ومن ثَمّ ستظهر العلاقات

الحقيقية كعملية تفاوضية، إن تجديد العلاقات عن طريق المفاوضات والاتفاقيات والتطبيقات والعمليات ستؤدي إلى توافر الإمكانيات السيادية لجميع الأطراف، وهذا ما ستؤدي إلى تكوين شرعية جذرية من خلال شعور المواطن بأنه

متجذر في المجتمع والدولة.

ومن هنا ستكون هناك جدلية في العلاقة بين الفيدرالية والمواطنة، التي هي تعبير سايكولوجي عن علاقة يجب تعميقها بواسطة تطور مستمر داينميكي في العملية السياسية المبنية على التنظيم الفيدرالي، إذن المواطنة هي: هوية مشتركة تعمل على اندماج فئات المجتمع على أسس قانونية صحيحة مقبولة من المجتمع[25]، إن المواطنة عبارة عن مبدأ يتضمن مايأتي:

1. المساواة الكاملة
2. المشاركة الفاعلة
3. الإقرار بالتنوع والتعدد
4. الضمان الاجتماعي وتقليص التفاوت

اذن هذه المواطنة تكون كاملة عندما تحترم الهويات الفرعية المتعددة والمتنوعة، وهذا يقتضي تأمين الحقوق الأقليات القومية والدينية، ونبد الطائفية السياسية قانونياً ومجتمعياً، إن المواطنة يجب أن تستند إلى مواطنين احرار وإلى مجتمع مدني.

وهنا نحول سؤالنا إلى الحالة العراقية: كيف يمكن لهذه الولادة العسيرة لثقافة سياسية أصيلة، حركية معاصرة، أن تولد بأمان وتحافظ على نفسها وتجددها؟.

ان الجواب مرهون بما يشهده العراق من التطورات، وأهمها مدى تأثير الفيدرالية على هذه الولادة ومدى متانة ارتباطها بالمواطنة، وهل أن مسار القضية الكردية في العراق أثرت سلباً أو ايجاباً في هذا التوجه؟ إن مسار القضية الكردية في العراق هو نتيجة لظروف معقدة متشابكة، لعبت فيها عوامل متعددة منها ذاتية ومنها موضوعية.

فالعوامل الذاتية تتعلق بمسألة وضع المجتمع الكردي خاصة والمجتمع العراقي عامة، إذ إنه مجتمع تقليدي متخلف تتحكم فيه قيم وتقاليد مترسخة منذ القدم مما يعيق تقدمه، وقد لاحظ العديد من الكتاب والسياسين البريطانين الذين احتلوا العراق هذه الحالة، وكان لهم أثر مهم في عدم اعطاء الكرد في العراق الفرصة للتعبير عن ارادتهم بوضوح، وعندما أكتمل تأسيس الدولة العراقية بضم ولاية الموصل عام 1925 إلى العراق المؤسس عام 1921 (ولكن بحدود متحركة أي أن حدود هذه الدولة الفتية، لم تحدد في الأطراف الشرقية والشمالية والغربية، وذلك بانتظار الحل النهائي للنزاع العراقي التركي على ولاية الموصل).

25 - مهدي جابر مهدي (تقديم)، أمين فرج شريف، المواطنة ودورها في تكامل المجتمعات التعددية، دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر والبرمجيات، مصر– الامارات، القاهرة، 2012، ص 11.

وفي الدولة الجديدة لم يجد الكرد انفسهم مستقرين، لذلك كانت هناك احتجاجات وانتفاضات وثورات، لأجل معرفة ماهم عليه في الدولة الجديدة؟ هل هم مواطنون متساوون مع الآخرين؟ هل هم متمتعون بحقوقهم التي اقرتها لهم الدولة المنتدبة التي انتدبتها عصبة الأمم؟.

كل هذا خلق لدى الكرد حالة من عدم الاستقرار، ومن ثَمّ البحث عن شيء يطمئنهم على مستقبلهم، لقد وجدوا أو قدموا حلولاً تم الاقرار بها ظاهراً، ولكن التطبيق كشف عن تلكؤ التطبيق العملي لتلك الحلول وتأخرها.

وبعد معاناة طويلة وجد أن الحل الفيدرالي هو الحل الواقعي للقضية الكردية في العراق، وفي هذا يكتب الدكتور عبدالحسين شعبان مايأتي: إن الفيدرالية الكردية هي واقع فعلي إداري وسياسي وقانوني، خصوصاً في ظل تطبيقات مضى عليها أكثر من عقد ونيف من الزمن، وثقافة سياسية لتيارات الحركة الوطنية العراقية الواسعة، التي اعترفت بحقوق الأكراد تأريخياً، وخصوصاً لجهة حكم أنفسهم بأنفسهم وتلبية حقوقهم القومية والسياسية والثقافية...

إن هذا الإقرار لحقوق الكرد في الفيدرالية سيخلق بعداً جديداً في السياسة العراقية، من حيث أن الفيدرالية (وعلى الأخص عندما تكون مرتبطة بالديمقراطية)، ستؤدي إلى مشاركة فعالة للمواطن في العملية السياسية، وفي إصدار القرارات المصيرية، مما سؤدي إلى شعور المواطن بأنه يمثل شيئاً في الهيكلية السياسية في العراق، ويشكل مدخلاً الى تقوية أسس المواطنة.

إذن يجب أن نأخذ الموضوع من هذه الزاوية الايجابية، إذ إن اللوحة العراقية يجب أن تقرأ عن طريق تعقيداتها المختلفة والمتنوعة، وأن التركيز يجب أن لا يكون على زاوية معينة فقط.

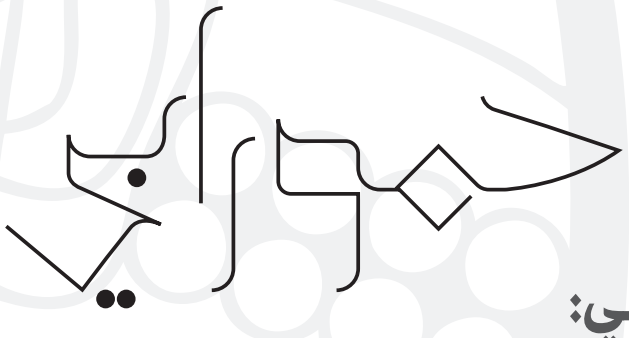

أوراق حمورابي:

- توجهات الإستراتيجية الأميركية نحو الصين وجنوب شرقي أسيا
د.عامر هاشم عواد – د نغم نذير شكر

- مصر والعلاقة مع فلسطين في ظل حكم الإخوان
د. وليد محمد علي

- من التصفير إلى الترقيم: إشكالية السياسة التركية
د. حسين مشتت آل شبانه

- دروس ما بعد الحرب: اسرائيل وحزب الله والمقاومة الفلسطينية
د. سناء حمودي

توجهات الإستراتيجية الأميركية نحو الصين وجنوب شرقي آسيا

د. عامر هاشم عواد

* أكاديمي وباحث من العراق

د. نغم نذير شكر

** أكاديمية وباحثة من العراق

* - رئيس قسم الدراسات الأميركية - مركز الدراسات الدولية- جامعة بغداد

** - باحثة - قسم الدراسات الأميركية - مركز الدراسات الدولية- جامعة بغداد

مقدمة

منذ بدء إدارة أوباما الثانية والتوقعات والتحليلات حول دورها ومهامها، تكتسب مع كل يوم زخماً وأهمية، ولاسيّما أن الرئيس الأميركي في فترة ولايته الثانية يكون متحرراً من عبء إعادة الانتخاب، وعادة ما ينصرف إلى تثبيت مكانته ودوره وإنجازاته المميزة، ليترك ما يعرف في المصطلح الأميركي- Legacy- أي إرث يخلده ويضعه في قائمة سجل الرؤساء البارزين والعظماء، وأوباما الذي نجح في مدّة ولايته الأولى في تجنب الاندفاع نحو شن حروب خارجية أو الدخول في مواجهات بأقاليم النزاع في العالم، وانسحب من العراق وبدأ لخفض القوات في أفغانستان، وركز على الشؤون الداخلية، واستنزفه الصراع مع الجمهوريين في الكونجرس،لا يعتزم خوض حروب ومواجهات مع القوى المناوئة لأميركا، سواء كانت إيران أو كوريا الشمالية. ولا الدخول في مواجهات تـُذكـّر بالحرب الباردة مع روسيا، أو الانهماك في تصفية حسابات مُكلفة مع الصين، إلا إذا فرضت عليه التطورات والظروف الضاغطة من أي من تلك القوى، وضعاً يُهدد المصالح والزعامة الأميركية التي لن تتخلى عنها واشنطن بسهولة، والسياق هنا يعني خاصة الصين التي برزت عملاقاً اقتصادياً، بطموح يؤهلها لمنافسة أميركا[1].

1 - عبدالله خليفة الشايجي، فرصة أوباما في الشرق الأوسط، الاتحاد الإماراتية، 2013/3/11.

وقد لعب العامل الاقتصادي لعبته تجاه استمرار الدور الإمبراطوري العالمي، ذلك الدور الذي يعيش مرحلة انكفاء سيتراجع بعدها لتشرق شمس تعددية قطبية في النظام الدولي ستكون الصين إحدى فواعلها وعناصرها.

أن العالم مقبل على تعددية قطبية ستكون الصين واحدة من أبرز اقطابه الفاعلة.

من هنا تدرك الولايات المتحدة الأميركية حقائق القوة الصينية و(تفترض وجود الصين كقوة دولية فاعلة)، هذه الحقائق هي:

1 - إذا كانت الولايات المتحدة اليوم القوة العظمى المهيمنة، فإنها لن تكون كذلك في المستقبل، هذه حقيقة يجب أن نسلم بها، ذلك أن العالم مقبل على تعددية قطبية ستكون الصين واحدة من أبرز اقطابه الفاعلة.

2 - إدراكاً للحقيقة السابقة، على الولايات المتحدة أن لا تدخل بعداء أو صراعات مع القوة العظمى البازغة، ذلك أن تلك الصراعات ستكون مكلفة جداً بالنسبة إليها، لا سيما على اقتصادها المنكفئ الذي يعاني من اختلالات واضحة، وهو ما قد يفرز نتائج لا تحمد عقباها على الأميركيين أنفسهم.

3 - على الولايات المتحدة أن تهتم في جانب التعاون البناء المتبادل، إذا ما أرادت الاستمرار في لعب دور عالمي يشارك مع أطراف أخرى في ادارة الشؤون الدولية.

السؤال هنا: هل ستكون توجهات الإدارة الأميركية الجديدة نحو الصين وجنوب شرقي أسيا وفقاً للحقائق السابقة؟ إن الإجابة عن السؤال أعلاه ستشكل المعالجة الموضوعية والعلمية في هذه الورقة التي تدرس مكامن التوجهات المستقبلية في الاستراتيجية الأميركية تجاه الصين ومنطقة جنوب شرق أسيا، وفقاً لما تتعامل وإياه السياسة الخارجية الأميركية.

*- نعتقد أن اختيار اوباما بهدف التغير الذي يصب في خدمة المصلحة القومية الأميركية.

الأول: توجهات الإستراتيجية الأميركية نحو الصين

جاء الرئيس اوباما بشعار التغيير(*)، والتغيير لا ينحصر في السياسة الداخلية وحسب، وإنما يتعداه للسياسة الخارجية، وضمن هذا الإطار، فإن مايميز إدارة الرئيس اوباما عن إدارة سلفه، القبول بالتعددية العالمية، أي تأكيد على قيادة الولايات المتحدة للعالم مع الاعتراف بوجود دور عالمي لقوى أخرى، ستعمل الولايات المتحدة بالتعاون معها لإدارة الشؤون العالمية، إذ تبنت إدارة الرئيس اوباما استراتيجية جديدة تستند إلى مزيج معقول من الدبلوماسية والاعتدال والشراكة.

إن القول بأن استراتيجية الدولة الأميركية الخارجية، هي استراتيجية ثابتة ليس صحيحاً، ولكن من الخطأ أيضاً الاعتقاد بأن الإدارات الرئاسية المختلفة تستطيع فرض متغيرات كبرى ومفاجأة على هذه الاستراتيجية، والاستثناء الأهم لهذا الوضع هو حالة الحرب، أو الأزمات العالمية الكبرى، إذ تجد الإدارة الأميركية الظروف مواتية لانعطافات ملموسة في مقاربتها لدورها العالمي، وهذا الظرف هو ما توافر لإدارة بوش، التي سوغت قطاعاً واسعاً من سياساتها الخارجية بالحرب على الإرهاب.

ومن المهم ضمن هذا المسار، الاشارة الى أن إدارة الرئيس اوباما تواجه جملة من المشاكل على الصعيد الداخلي، الأمر الذي أثر على التوجهات الخارجية، وهو الأمر الناتج عن الترابط بين السياستين الداخلية والخارجية، فالأزمة المالية الداخلية الأميركية(**) أثرت سلباً في الخطط العسكرية الخارجية، وكذلك في خطط توسيع التدخل الأميركي وفي دعم المشاريع الخارجية، وهي في الاقل تشكل عبئاً على صانع القرار، فبدل من أن يركز اهتمامه على السياسة الخارجية، فإنه يحاول الموازنة بين الطرفين.

** - وتعد هذه الازمة واحدة من المشكلات العديدة التي يعاني منها الاقتصاد الأميركي، والتي من ابرزها العجز الهائل في الموازنة، أنظر: غسان الغريب، مأزق الإمبراطورية الأميركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.

وكما لا تزال الخلافات الحزبية الداخلية لها أثر مهم للتأثير في عمل إدارة الرئيس اوباما، ومنها مثلاً إعاقة تعيين بعض المرشحين من الرئيس لتولي مناصب عليا، وكذلك فضلاً عن ترحيل الخلافات حول الميزانية الى شهر حزيران من العام الحالي 2013، وكذلك الصعوبات التي لاقاها اوباما لإقناع الكونغرس بالتصويت على قانون الهاوية المالية.

إن تعامل ادارة الرئيس اوباما مع هذه التحديات، يتطلب منه تكييف السياسة الخارجية وجعلها تتحرك في ثلاثة اتجاهات عمل ببعضها سابقاً، والمطلوب العمل بها في الوقت القادم وهي[2]:

2 - كوثر الربيعي، أولويات الادارة الأميركية الجديدة، الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية- جامعة بغداد، العدد(49)، شباط 2009، ص 4.

1 - الانفتاح الاقتصادي على العالم، وتخفيف الشروط التي وضعتها الادارة السابقة، وفق منظور التعاون والشراكة وتجنب أسلوب الضغط السياسي أو الاقتصادي أو التهديد العسكري للحصول على مكاسب اقتصادية.

2 - تقليل كلفة السياسة الخارجية الأميركية، بإعادة صياغة الدور العسكري الأميركي لاسيما في العراق وافغانستان.

3 - ايجاد صيغ للتعاون مع الحلفاء ولا سيّما الاوربيون والاسيويون وإشراكهم في القرارات الدولية، وإعادة تكييف وسائل التعامل مع التنظيمات التي تطلق عليها

الولايات المتحدة توصيف (الارهاب).

لقد تعاملت الإدارات الأميركية سابقاً مع الصين وفقاً لستراتيجية الاحتواء، وهي ستراتيجية لم تكن خياراً بين خيارات، بل أقرب إلى الحتمية، بعد أن وجدت واشنطن أن من المستحيل إيقاف الصعود الصيني الاقتصادي، الذي تحقق في ظل الشروط نفسها التي وضعتها الولايات المتحدة للنظام الاقتصادي العالمي[3]، ولكن التطورات العالمية الأخيرة، لاسيما الازمة المالية الكبيرة التي يعاني منها الاقتصاد الأميركي، تفرض على إدارة الرئيس اوباما إعادة النظر في مقاربتها للصين، إذ كان للأزمة المالية/ الاقتصادية التي هي في جوهرها أزمة أميركية، أثر مفاجئ في إيضاح الثقل الهائل الذي باتت الصين تؤديه في الميزان الاقتصادي العالمي، ليس فقط في إمكانية أن تتخلص من الأزمة بأقل خسائر ممكنة، ولكن أيضاً بتحولها إلى الدائن الرئيس للولايات المتحدة، ضمن الاتجاهات الفكرية لدى السياسيين والمفكرين، برز اتجاهان للتعامل مع الصين[4]:

وجـــدت واشـنـطـن أن من المستحيل إيـقـاف الصعود الصيني الاقتصادي

الأول: يرى أن الصين عدو قائم أو قادم ويعارضون سياسة المهادنة التي تتبعها الولايات المتحدة مع الصين، والتي ستجعل من الصين أقوى ، وبمساعدة أميركا نفسها، ستصبح الصين قوة مهددة للولايات المتحدة، ولذلك فهم يرون أن أنجح طريقة هي استعداء الصين أو وصفها بالعدو، وأن على صانعي القرار في الولايات المتحدة، أن يدركوا أن الصين هي أكبر مهدد للأمن القومي الأميركي.

الاتجاه الثاني: يرى أنه ليس من مصلحة أميركا معاملة الصين كعدو، ويفضلون ضمها داخل النظام العالمى بأساليب ترغيبيه مثل (الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، الاستثمار داخل الصين، الاعتراف بالدور الاقليمي الصيني في منطقة آسيا)، وهكذا تتمكن الولايات المتحدة من منع الصين من تهديد المصالح الأميركية، وهذا لا يمنع من استخدام بعض الأساليب الترهيبية (كفرض عقوبات تجارية وإثارة قضايا حقوق الانسان والحريات الدينيه)، كلما دعت الحاجة الى ذلك.

إن التمايز بين الاتجاهين يبدو واضحاً بين إدارتي الرئيس بوش الابن وإدارة الرئيس اوباما، فالأولى عدت الصين عدواً وتعاملت معها وفق هذا المنهج [5]، أنطلاقاً من أسباب اقتصادية جوهرها أن الصين هي السبب في تراجع نمو الاقتصاد الأميركي، وأسباب استراتيجية تتعلق بالصراع حول تسيد الوجود والدور في منطقتي شرق

3 - لم يعد التنافس/الصراع الصيني الأميركي مقتصراً على التجارة والاقتصاد، بل صدرت تهم رسمية أميركية للصين بالتجسس عليها عسكريا عبر التقنيات الالكترونية المتقدمة، فقد اتهمت لجنة استشارية تابعة للكونغرس الأميركي الصين باختراق شبكات أجهزة الحاسوب الحساسة وصناعات الدفاع الأميركية لجمع معلومات لصالح الجيش الصيني، أُنظر: الصين تهدد الأمن القومي الأميركي إلكترونياً، 2009/11/20. http://www.arabrenewal.org/blogs/6588/CaOia-EaII-CaAaa-CaPaeai-CaAaNiBi-AaBENaeaiC.html

4 - عبد المالك تلي، السياسة الخارجية الأميركية تجاه الصين، 14 فبراير 2011.

5 - عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأميركية الشاملة بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص 356.

وجنوب شرق آسيا[6]، أما الثانية فتعاملت بواقعية أكبر مع الصين، فلم تنظر لها كعدو، كما لم تكن الصين حليفاً في الوقت نفسه، وانما تعاملت معها بصفتها منافساً دولياً لابد من احتوائه.

إن من أبرز محددات العلاقات الصينية الأميركية ما يأتي:

المحدد الأول: يتجسد في (فكرة الاحتياج الإستراتيجي)، وتعنى أن كلا الطرفين يحتاج الطرف الأخر، وإن اختلف معه، وربما يفسر هذا الأمر مستوى التعاون بعد كل خلاف تشهده علاقات البلدين.

المحدد الثاني: يتمثل في سيطرة المنظور أو الفكر الواقعي في إدارة كل طرف لعلاقاته مع الطرف الآخر، وذلك من خلال التركيز على اعتبارات الرشادة في إدارة العلاقات الدولية دون الرغبة في تقديم أية تنازلات.

المحدد الثالث: فيتمثل في تأثير العوامل الداخلية في العلاقات الصينية-الأميركية، إذ يبرز دور الإعلام والكونغرس الأميركي، وكذلك جماعات حقوق الإنسان في الضغط على الإدارات الأميركية لدفعها لإتباع سياسة متشددة تجاه الصين، ومن ذلك دور الكونغرس للتأثير في القيادات الأميركية فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان في الصين.

إن العلاقات الأميركية الصينية ذات طبيعة مركبة من عدة عناصر:

العنصر الاول: الحرص الأميركي على علاقة شراكة مع قوة كبرى صاعدة.

العنصر الثاني: الحرص الأميركي على منع اليابان وبلدان آسيا المجاورة من التعاون المفتوح مع بكين.

العنصر الثالث: الحرص الأميركي على إبقاء التطور والنفوذ الصيني تحت المراقبة الأميركية الدائمة.

لقد حدثت تطورات مهمة على صعيد العلاقات الأميركية الصينية، في العقود الثلاثة الماضية. فقيمة التجارة معها ارتفعت من 5 مليار دولار عام 1981 إلى 503 مليار دولار في عام2011 وتعد الصين الشريك التجاري الثاني للولايات المتحدة في العالم، وهي أكبر مصدر للسلع للسوق الداخلي الأميركي، وبسبب عدد سكان الصين الكبير جعلها سوقاً واسعة ومتنامية للصادرات والاستثمارات الأميركية، وبحسب أحدث التقديرات وصلت قيمة الاستثمارات الأميركية في الصين الى حوالي 200 مليار دولار[7]. فضلاً عن أن الصين تعد أكبر داعم مالي للولايات المتحدة، فهي تحتفظ بسندات خزينة أميركية تبلغ قيمتها الاسمية أكثر من تريليون دولار.

6 - هدى ميتيكيس، الصعود الصيني: التجليات والمحاذير، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 167، كانون الثاني 2007، ص 74.

7 - يوسف مرتضى، ربيع العرب، دار الفارابي، بيروت، 2012، ص 132.

لكن في مقابل المنافع الايجابية المتحققة من العلاقات الاقتصادية بين البلدين، هناك أيضاً جوانب سلبية ناتجة عن انعدام التوازن في المكاسب الاقتصادية لكلا البلدين، فالعجز في الميزان التجاري مع الصين تصاعد من 10 مليار دولار عام 1990 الى مبلغ 296 مليار دولار عام 2011[8]، ويلقى بالمسؤولية عن ذلك العجز على الصين، ففي رأي عدد من المحللين الاقتصاديين على صلة بالكونغرس الأميركي أن تنامي التجارة بين البلدين، يتم على حساب قوى العمل والصناعات الأمريكية، كنتيجة مباشرة لمنافسة السلع الصينية المنخفضة السعر للمنتجات الأميركية، ممّا أدى إلى انخفاض مستوى الأجور والاستثمارات في الاقتصاد الأميركي[9]. على حين يرى محللون اقتصاديون آخرون أن تحميل الصين المسؤولية عن جميع ما يواجه الولايات المتحدة من مشاكل اقتصادية، هو عين الخطأ ويجب أن نتوقف عن ذلك.

أن الصين تعد أكبر داعم مالي للولايات المتحدة، فهي تحتفظ بسندات خزينة أميركية تبلغ قيمتها الاسمية أكثر من تريليون دولار.

لذلك نرى إن الإستراتيجية الأميركية تجاه الصين، لن تبتعد عن إطار التعاون المشترك، وهو تعاون لم يكن بعيداً عن السياسات السابقة، فكلايتون دوبي المدير المساعد للمعهد الأميركي- الصيني بجامعة كاليفورنيا الجنوبية، يرى: أن هناك حاجة الى توثيق التعاون الأميركي مع الصين، لحل بعض من القضايا المهمة التي تحتاج إلى حلول عاجلة مثل مكافحة الإرهاب، والمشكلات في الشرق الأوسط ... أعتقد أن إدارة أوباما بمرور الوقت ستكون بشكل ما أكثر نشاطاً في الضغط على الصين بشأن عدد من القضايا، لكنني لا أتوقع تغييراً في العلاقة الشاملة بينهما[10].

وينظر إلى موقف أوباما تجاه سياسة التجارة الأميركي على أنه جوهري للعلاقات الأميركية الصينية، ومع ذلك، فإن حقيقة التدهور الاقتصادي العالمي وتزايد النفوذ المالي لبكين سيعملان على فورة الخطابات والكلام، وقد يتوازى تعليق أوباما على كون الصين (**ليست بالعدوة أو بالصديقة**)، مع طريقة حكومة سابقة بالتعامل مع إيجاد توازن بين الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان، قضية تايوان، والتلاعب بأسعار العملة وبين التأكيد الفعلي على التعاون، أن التنسيق الفعال مع بكين هو مطلب رئيس لتعهد الرئيس المنتخب بالتعامل مع أطراف متعددة لتجريد كوريا الشمالية من برامجها النووية.

إن الثبات النسبي في السياسة الأميركية تجاه الصين، لا يعني بقاء الاستراتيجية ◄

8 - في رأي بعض المحللين يعود السبب الى عدم انتقال الصين كلياً الى اقتصاد السوق، والى اتباعها سياسة تمييز تجاه الصناعات الأميركية، بسبب الدعم المالي الذي تقدمه للكثير من الصناعات، التي تملكها الدولة خلافاً لمبادئ التجارة الحرة.

9 - إلخبراء الأميركيون لا يتوقعون تغييراً رئيساً في سياسة الولايات المتحدة تجاه الصين، http:// arabic.peopledaily.com. html.6545286/cn/31663

10 - علي الأسدي، احتواء الصين... في الاستراتيجية الأميركية. 06 نوفمبر 2012.

على حالها، فاعتراف ادارة الرئيس اوباما بالدور الصيني العالمي هو بنفسه تغير في الاستراتيجية الأميركية، كما أن التقارب الصيني الهندي يجعل من المهم للولايات المتحدة التعامل بواقعية المستجدات معهما، إذ يذهب الكثير من المحللين إلى أن كلاً من الهند والصين سيشكلان خطراً كبيراً على الولايات المتحدة، نظراً الى رغبة الطرفين في الهيمنة الاقليمية على جنوب آسيا.

كلاً من الهند والصين سيشكلان خطراً كبيراً على الولايات المتحدة، نظراً الى رغبة الطرفين في الهيمنة الاقليمية على جنوب آسيا.

وتشير التوقعات إلى أنه بحلول عام 2050، سوف تحتل الهند ثالث أكبر اقتصاد في العالم (27،8 تريليون دولار) بعد الولايات المتحدة (35،2 تريليون دولار) والصين (44،5 تريليون دولار)، وفي ذلك يقول رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير (إن مركز الجاذبية العالمي سينتقل الى الشرق، وبالنسبة إلينا في أوربا والولايات المتحدة، فإن مثل هذا التغيير بالغ التأثير، ولا أعتقد أننا الآن نستوعب منعكساته وآثارهم علينا... نحن على أُهبة الدخول إلى حقبة جديدة في علاقات القوة)[11].

إن أبرز محددين للتحرك الأميركي القادم تجاه الصين، هما المحددان الاقتصادي والاستراتيجي، فعلى صعيد المحدد الاقتصادي ألمحت الصين إلى قلقها على استثماراتها داخل الولايات المتحدة، وعلى أموالها التي كانت تمول بها طوال السنوات السابقة الحكومة الفيدرالية الأميركية بوساطة سندات وأذون الخزانة، ضمن الدورة التي عاش عليها الاقتصاد الأميركي ما قبل الأزمة الاقتصادية الحالية، إذ كانت الصين واليابان (وغيرهما) من يمول العجز المتنامي في الميزانية الأميركية في مقابل استمرار السوق الأميركي مفتوحاً للاستيراد والاستهلاك لمنتجات تلك البلاد، وهو ما جعل الاقتصاد الأميركي متبادلاً لعوامل التبعية مع اقتصادات خارجية عدة، أهمها اقتصادات جنوب شرق آسيا.

وإذ أجابت الولايات المتحدة على القلق الصيني بإعلان من أوباما بطمأنة الصين على أموالها، فإن أسباب القلق الصيني تظل مؤشراً على تقويم الصين للعلاقات الاقتصادية بين البلدين، والمخاطر الناجمة عن الأزمة الاقتصادية وتداعياتها على العلاقات السياسية بين البلدين، في مجال الثقة، ومن جانب الولايات المتحدة، فإن مراكز الدراسات المهتمة بالشأن الصيني وآسيا، تنبه منذ فترة على ما يطلق عليه الخطر الصيني، وتقدم الدراسات حول كيفية المواجهة لاحتواء هذا الخطر، باستخدام الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية وبما في ذلك الوسائل الأمنية-

11 - نقلاً عن: خالد الحروب، في الفكر السياسي الأميركي الجديد" عودة التاريخ" و"رابطة الامبراطوريات"، مجلة المستقبل العربي، العدد357، 2008/11، ص33. كذلك مهاذير محمد عندما تحث عن القرن الآسيوي الجديد. أنظر كتابه:
Mahathir Mohamed, A New Deal for Asia, Pelanuk, -Malaysia, 2000, p p 127 .142

العسكرية[12].

إن توجه الإدارة الأميركية الجديدة نحو الصين سيركز على عاملي التعاون والاحتواء في وقت واحد، مع الحرص على عدم استعداء الصين

وعلى صعيد المحدد الاستراتيجي، صدرت عن واشنطن في الأسبوع الأخير من شهر شباط من العام الحالي 2013، رسائل عن توجهات جديدة في الاستراتيجية الدفاعية الأميركية، يبدو بعض هذه الرسائل متناقضاً، بينما يبدو بعضها الآخر متكاملاً ومنطقياً، اذ كانت إدارة الرئيس أوباما قد أعدت نخب السياسة الخارجية والدفاع في الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا لاستقبال التحول، لعله من أهم التحولات التي أقدمت عليها القيادة السياسية الأميركية منذ إنشاء حلف الأطلسي في أعقاب الحرب العالمية الثانية .

12 - جميل مطر، الصين وأميركا من الاقتصادي الى العسكري، صحيفة"الخليج" الإماراتية، 28/02/2013.

هذا التحول فحواه نقل الجانب الأكبر من الاهتمام العسكري لأميركا في الخارج، من القارة الأوروبية إلى منطقة الباسيفيكي وشرق آسيا، الأمر الذي أثار ضجة كبيرة في أوروبا بسبب تغيرات في توجهات الاستراتيجية الأميركية، إذ جاءت فكرة نقل التركيز الاستراتيجي من الأطلسي إلى الباسيفيكي، في ظروف هي الأسوأ منذ الظروف التي أحاطت بإقامة سور برلين، وهي أيضاً من بين الأسوأ في تاريخ الأزمات الاقتصادية في العالم الرأسمالي.

إن توجه الإدارة الأميركية الجديدة نحو الصين سيركز على عاملي التعاون والاحتواء في وقت واحد، مع الحرص على عدم استعداء الصين، لأن من شأن ذلك أن يولد أزمات لن تحمد عواقبها على وضع الولايات المتحدة الحالي، ولنتذكر هنا أنه وفي زيارة رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي لواشنطن، تعمد مستشاري أوباما إلا تظهر لقاءاته مع رئيس الوزراء، كما لو أن الطرفين يعدان لحلف أو خطة ضد الصين، في رسالة موجهة للصين فحواها أن إدارة أوباما لا تريد الإيحاء للصين، بأن أميركا تتمنى أو تسعى إلى أن تتحول علاقاتها التنافسية مع الصين إلى علاقات صراع وسباق على الهيمنة .

بالنتيجة، أن أقصى ما تتمناه الولايات المتحدة، في ظل قيادتها الراهنة وتوجهات المؤسسة العسكرية الأميركية، أن تلعب في شرق آسيا والباسيفيكي الدور الذي كانت تلعبه بريطانيا العظمى مع أوروبا في القرن التاسع عشر.

وفي ختام هذا الجزء نصدق على قول زبيغنيو بريجنسكي، مستشار الأمن القومي للرئيس كارتر، في مقال نشرته صحيفة (كريستيان ساينس مونيتور) منتصف شهر شباط 2013، ورد فيه (أن القيادة السياسية الأميركية يجب أن تمنع أي انزلاق ◄

أميركي نحو المواجهة مع الصين)، وهذا ينطبق على الحقائق الثلاث التي تحدثنا عنها، ومؤداها أن الوقت القادم يتطلب تعاوناً صينياً أميركياً، مع استمرار تخوف كلا الطرفين من الآخر وهو أمر طبيعي، بيد أن السمة الأبرز لابد أن تكون فكرة التعاون المتبادل البناء وفق رؤية (الاحتياج الاستراتيجي) المتبادل بين الطرفين.

ويرى بريجنسكي، أن من شأن آسيا الشرقية والجنوبية، أن تكونا المنطقتين الأكثر هشاشة وقابلية للنزاعات الدولية في عالم ما بعد أميركا

ثانياً: توجهات الإستراتيجية الأميركية نحو منطقة جنوب شرق آسيا

أعلنت الإدارة الأميركية إستراتيجيتها للأمن القومي الأميركي في السابع والعشرين من مايو/ آيار من عام 2010 متضمنة تغييرات عديدة، كان أبرزها اعترافها بوجود (فواعل غير الدول) على المسرح الدولي، قد يكون دورها وتأثيرها أكبر بكثير من دول ذات سيادة، وكذلك الإشارة إلى أن الولايات المتحدة ستحتاج إلى حلفائها في إدارة الشؤون الدولية، وحجر الزاوية في هذا العمل الجماعي- التشاركي، هو الدول التي تشارك الولايات المتحدة في المصلحة والقيم المشتركة، ولاسيّما العلاقات بين واشنطن وأقرب اصدقائها وحلفائها في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط[13].

13 - عمرو عبد العاطي، الأمن القومي الأميركي لا تغيير كبير في الاستراتيجية، مجلة آفاق المستقبل، مركز الامارات والبحوث الاستراتيجية، السنة الأولى، يوليو/ اغسطس 2010، العدد 6، ص 100.

وفي ذلك السياق التاريخي المتطور، سيتعين على دور أميركا الجيوستراتيجي في الشرق الجديد أن يكون مختلفاً جذرياً عن انخراطه المباشر في عملية تجديد الغرب. إذ على الجانب الغربي تبقى أميركا المنبع الرئيس للحافز المطلوب للتجديد الجيوسياسي، بل للانفتاح الإقليمي. أما على الجانب الآسيوي فلن تكون الولايات المتحدة قد ارتبطت بعلاقات تعاونية ضمن العديد من الكيانات المتعددة الأطراف وحسب، وإنما ستكون داعمة لتنمية الهند بحذر وراسخة الارتباط المتين باليابان وكوريا الجنوبية، ودائبة بصبر على توسع التعاون الثنائي من ناحيته والعالمي من ناحية أخرى مع الصين، الأمر الذي تحاول عن طريقه إدامة الاستقرار في شرق جديد يواصل الصعود[14].

14 - زبيغنيو بريجنسكي، رؤية استراتيجية: أميركا وازمة السلطة العالمية، ترجمة فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، 2012، ص208.

ويرى بريجنسكي، أن من شأن آسيا الشرقية والجنوبية، أن تكونا المنطقتين الأكثر هشاشة وقابلية للنزاعات الدولية في عالم ما بعد أميركا، فصعود كل من الصين والهند بوصفهما قوتين اقليميتين رئيستين مع تطلعات عالمية يدفع نحو تحولات في توزع النفوذ الإقليمي مع تمخض تنافسهما الواضح من شكوك متعذرة التجنب، واذا ماتعثرت أميركا، فان دولاً اضعف قد تضطر إلى الإقدام على خيارات

جيوسياسية في بيئة متزايدة الاضطراب، حتى إذا بقيت الصين والهند حريصتين على تجنب أي صدام كبير، في الوقت نفسه، ثمة ضغط صاعد في الصين يطالب بتقليص نفوذ الولايات المتحدة في آسيا، في حين يتنامى القلق في آسيا الشرقية والجنوبية- الشرقية بإزاء أحلام الصين التوسعية المحتملة[15].

أن العالم مقبل على تعددية قطبية ستكون الصين واحدة من أبرز اقطابه الفاعلة.

ووفقاً للخبير السياسي والاقتصادي (ميثر شيمير)، فإن قدر الصين والولايات المتحدة أن يكونا عدوين طالما أن قوة الصين في حالة صعود[16]، ومنذ وصول باراك اوباما الى رئاسة الولايات المتحدة، وهو يعد بالتواصل السياسي مع منافسيها وأعدائها أيضاً، قال اوباما في مناظرة ديمقراطية لكتلة السود في الكونجرس الأميركي عام 2008: (لن ألتقي أصدقاءنا فقط، بل وأعداءنا أيضاً، لأنني أتذكر كنيدي: أنه علينا إلا نفاوض أبداً من منطلق خوف، بل علينا إلا نخاف التفاوض)، والآن أكثر من ذي قبل، تعد الدبلوماسية والحوار أمرين أساسيين لإعادة بناء (تحالفاتنا وترميم علاقاتنا حول العالم، وتعزيز أمننا فعلياً على المدى الطويل)[17]، المنافسون أو الأعداء هنا الصين ومن سار على دربها، وساحة التنافس أو الصراع الأهم هي منطقة جنوب شرق آسيا.

لقد تصاعد الإهتمام الأميركي بمنطقة جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي بقوة[18]، لاسيما مع إعلان الرئيس الأميركي باراك اوباما، عزمه زيادة الوجود العسكري في جنوب شرق آسيا، في زيارته لإستراليا – في تشرين الثاني 2011، التي أعقبت مشاركته في قمة زعماء رابطة دول جنوب شرق آسيا في مدينة بالي الأندونسية، ثم إصدارهِ توجيهاً استراتيجياً جديداً لوزارة الدفاع الأميركية في يناير 2012 بعنوان (الحفاظ على القيادة العالمية، أولويات الدفاع للقرن الحادي والعشرين)، يؤكد فيه حيوية الأقليم للمصالح الاقتصادية والأمنية الأميركية، وأهمية تعزيز الشراكة الإستراتيجية مع حلفاء الولايات المتحدة هناك، ويُعد هذا التحول الاستراتيجي بمثابة تتويج لتغييرات هيكلية في سياسة الولايات المتحدة تجاه جنوب شرق آسيا، بدأت منذ العام الأول لإدارة اوباما بتوقيع معاهدة الصداقة والتعاون مع رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) في تموز 2009، إيذاناً بعودة الولايات المتحدة إلى جنوب شرق آسيا.

إلا أن وتيرة الانخراط الأميركي في قضايا الأمن والتعاون الاقتصادي مع دول

15 - المصدر نفسه، ص 121.

16 - ايريش فيدة، توازن القوى، العولمة والسلام الرأسمالي، ترجمة علي خليل، مؤسسة فريدريش ناومان، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2005، ص 33.

17 - فواز جرجس، اوباما والشرق الاوسط– مقاربة بين الخطاب والسياسات، دراسات استراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (154)، ص22.

18 - لقد جاءت أحداث الحادي عشر من أيلول لتضاعف إدراك الولايات المتحدة لخطورة مشكلة الإنتشار النووي فضلاً عن الإرهاب الدولي– أولوية قصوى في السياسة الأميركية، ولاسيما تجاه أقاليم شرق آسيا والشرق الأوسط. للمزيد انظر: اشرف عبد العزيز عبد القادر، الولايات المتحدة الأميركية وأزمات الانتشار النووي– الحالة الايرانية 2001-2009، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010، ص39.

جنوب شرق آسيا، اكتسبت قوة دافعة باستضافة الولايات المتحدة لإجتماع منتدى التعاون الاقتصادي بمنطقة آسيا والمحيط الهادي في جزر هاواي الأميركية، في منتصف تشرين الثاني 2011، والإعلان عن مبادرة للشراكة عبر المحيط الهادي، عن طريق استحداث أول حوار استراتيجي ثلاثي بين الولايات المتحدة واليابان والهند في 19 كانون الاول 2011، بما يؤكد رؤية الإدارة الأميركية بأن القرن الحادي والعشرين هو قرن منطقة المحيط الهادي وجنوب شرق آسيا[19].

رؤية الإدارة الأميركية بأن القرن الحادي والعشرين هو قرن منطقة المحيط الهادي وجنوب شرق آسيا

لقد حدث تحول في الاستراتيجية الأميركية تجاه جنوب شرق آسيا، قوامه الجمع بين سياسات الإحتواء الاقتصادي و(الدبلوماسية الذكية)، التي تقوم على التقارب مع الصين الصاعدة، وبين الإحتواء العسكري للتحديات التي تواجه جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي بوساطة قيادة أميركية. ويتخذ هذا التحول المظاهر الآتية:

1 - **تعزيز الوجود العسكري**: تعتمد الولايات المتحدة في استراتيجيتها الجديدة، على تفعيل وجودها العسكري في المنطقة في القواعد العسكرية في اليابان وكوريا الجنوبية وجوام وجزيرة ديجوجارسيا في المحيط الهندي، فضلاً عن وجود 28 ألف جندي أميركي في كوريا الجنوبية و(50) ألف جندي في اليابان، تعمد الولايات المتحدة الأميركية بموجب اتفاقية عسكرية جديدة موقعة مع استراليا، إلى إرسال المزيد من القوات إلى شمال استراليا ليبلغ 2500 جندي أميركي بحلول عام2016، كما تجري الإدارة الأميركية مفاوضات لنشر سفن حربية تابعة لسلاح البحرية في سنغافورة وتسير دوريات بحرية، إنطلاقاً من الفلبين التي يوجد فيها نحو (600) من جنود العمليات الخاصة، يقومون بدور استشاري وتدريبي لفائدة القوات المحلية منذ عام 2002 واكتسبت عودة القوات الأميركية الى الفلبين أهمية خاصة، لاسيما بعدما رفض المجلس التشريعي عام 1992 بقاء القوات الأميركية في أكبر قاعدة أميركية في آسيا آنذاك في خليج سوبيك، بما أدى إلى رحيل غالبية القوات الأميركية، لاسيّما أن الدستور الفلبيني الحالي يمنع اقامه قواعد عسكرية أجنبية دون اتفاقية، إلا أن عودة القوات الأميركية تأتي بناء على رغبة الحكومة الفلبينية، في ضمان دعم الولايات المتحدة في الصراع المحتدم مع الصين على الجزر في بحر الصين الجنوبي.

2 - **توسع التحالف العسكري الأقليمي**: يتمثل المحور الثاني للاستراتيجية الأميركية في تقوية الإختراق للمجال الحيوي الصيني، بتوسيع نطاق التحالف الأقليمي

19 - محمد عبدالله يونس، تحول جيوستراتيجي: الاستراتيجية الأميركية الجديدة في الباسفيكي، مجلة السياسة الدولية، من الانترنت: http://www.siyass.org.

ليشمل دولاً جديدة، فضلاً عن الحلفاء التقليديين لواشنطن، مع زيادة صادرات الأسلحة لدول المنطقة، إذ شرعت الولايات المتحدة في توثيق التعاون العسكري مع فيتنام، وهي دولة مناوئة تقليدياً للوجود الأميركي في آسيا.

فمنذ عام 2009 بدأت فيتنام في استقبال بوارج البحرية الأميركية لموانئها في بعثات تدريبية، وللقيام بعمليات إصلاح السفن الحربية لدعم قدرتها على مواجهة الأنشطة الصينية في الجزر المتنازع عليها.

وفي السياق نفسه، بدأت الولايات المتحدة في تكوين نواة / لتحالف أقليمي جديد مناوئ للصين، بتدشين حوار استراتيجي ثلاثي بين الولايات المتحدة واليابان والهند في ديسمبر2011، ومن غير المستبعد أن تبدأ الولايات المتحدة بتوسيع نطاق هذا التحالف مستقبلاً، ليصبح نظيراً آسيوياً لحلف شمال الأطلسي، هدفه الأساسي احتواء المَد الصيني إقليمياً بمظلة دفاعية تمتد عبر المحيط الهادي وجنوب شرق آسيا.

3 - **الشراكة الإقليمية والتعاون الاقتصادي**: يمثل التعاون الاقتصادي إحدى أهم القضايا التي ركزت عليها جولات سبع، قامت بها وزيرة الخارجية الأميركية في جنوب شرق آسيا حتى تشرين الثاني 2011، لما يمثله هذا الإقليم من أهمية استراتيجية للمصالح الاقتصادية الأميركية، إذ توافقت الولايات المتحدة مع كل من كوريا الجنوبية وتايلاند على اتفاقيات لتحرير التجارة، وتسعى الإدارة الأميركية لمضاعفة صادراتها للاقليم إجمالاً بحلول عام 2015.

كما وتسعى الولايات المتحدة لتقوية علاقات التعاون مع المنظمات الاقليمية، ولاسيما الآسيان ومنتدى التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادي بتوقيع اتفاقية الصداقة والتعاون مع الآسيان، وطرح مبادرة للشراكة عبر المحيط الهادي بمشاركة بعض دول الآسيان، وهي ماليزيا وسنغافورة وفيتنام وبروناي، بما يفتح المجال لإنشاء منطقة كبرى للتبادل التجاري الحر تضم نحو (800) مليون مستهلك، وتمثل نحو (40 %) من الاقتصاد العالمي[20].

بعد كل ماتقدم، لنسأل: هل ستتغير استراتيجية المحور التي تبناها اوباما تجاه جنوب شرق آسيا بعد اعادة انتخابه رئيساً للولايات المتحدة لفترة ثانية، أو سيطورها ليفتح آفاق وصفحات جديدة مع دول المنطقة؟

المراقبون يشيرون الى احتمال ثبات موقف اوباما من آسيا، ففي ظل نشوة انتصارهِ على خصمه الجمهوري (ميت رومني) الذي تبنى سياسة المواجهة خاصة

20 - محمد عبدالله يونس، مصدر سبق ذكره.

مع الصين وايران، كانت وجهة الجولة الخارجية الأولى لأوباما في ولايته الثانية تجاه الشطر الآسيوي تحمل دلالة كبيرة لما تمثله آسيا من أهمية قصوى جيو استراتيجية وسياسية واقتصادية لدى الادارة الأميركية، وقد شملت زيارة اوباما لجنوب شرق القارة كلاً من تايلاند وميانمار وكمبوديا، وبذلك اعلنت الخارجية الامريكية، إن آسيا لها أولوية دبلوماسية للبيت الابيض خلال عهد اوباما، وستظل كذلك[21].

وفي ظل السعي الأميركي وراء النمور الآسيوية، سيبقى التنين الصيني يطل برأسه في ظل صراعه مع القوة العظمى من جهة، ومع جيرانه من جهة أخرى، ويرى الخبراء أن زيارة اوباما الاخيرة إلى الدول الآسيوية، ليس الهدف منها سوى موازنة نفوذ الصين بدعم تحالفاتها الآسيوية، وراء تأدية دور طويل الأمد في تشكيل مستقبل منطقة آسيا- المحيط الهادىء، ودعم التحالفات وزيادة الاصدقاء ولمواجهة الممارسات الاقتصادية غير العادلة لبكين.

21 - رشا عبد الوهاب، القارة الصفراء.. طوق نجاة اوباما، مجلة الاهرام الرقمي،14/ نوفمبر 2012، من الانترنيت http : // digi tal. qhram. Org. ed.

أن هناك تحولاً أميركياً واسعاً تجاه جنوب شرق آسيا في الأعوام القادمة

مما تقدم، نرى أن هناك تحولاً أميركياً واسعاً تجاه جنوب شرق آسيا في الأعوام القادمة، يحمل في طياته آفاقاً جديدة تفتحها الأسواق، للنجاة من أزمات أوروبا المالية، وأن التوجه الأميركي الجديد نحو القارة الآسيوية، لا يعكس تغيراً هيكلياً في السياسة الأميركية بقدر ما يجسد إعادة ترتيب للأولويات، مع تسارع وتيرة الصعود الصيني بما ينطوي عليه من تغيرات محتملة في هيكل النظام الدولي، كما تعبر تلك التحولات عن عودة أميركية لسياسات الاحتواء الواقعية، وإن كان ذلك عن طريق نهج جديد متعدد الأطراف، قوامه الشراكة مع الدول الآسيوية، وإعادة تعريف منظومة الأمن الإقليمي.

ما قبل الكارثة...
أزمة المنحدر المالي الأميركي
2012

الدكتور
جواد كاظم البكري

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية 2013

مصر والعلاقة مع فلسطين في ظل حكم الإخوان

وليد محمد علي

* باحث من فلسطين

* - مدير مركز باحث للدراسات

المقدمة

بعد فوز حركة الإخوان المسلمين، بالجزء الأكبر من مقاعد مجلس الشعب ومجلس الشورى، ووصول عضو مكتب الإرشاد الإخواني الدكتور محمد مرسى إلى سدة الرئاسة. بدأ كل المعنيين بالقضية الفلسطينية وبالصراع مع المشروع الصهيوني، بدراسة مدى انعكاس هذا التحول في سدة الحكم في مصر على مستقبل القضية الفلسطينية، وعلى مستقبل العلاقة المصرية الإسرائيلية، البعض بدأ يتحدث عن آماله وتصوراته للمستقبل وكأن مصر خرجت من عصر مبارك الأميركي، ودخلت مختلف عصر (محمد مرسي الإخواني)، متجاهلين الحقائق التي تمثلت في:

أن الدولة المصرية ارتبطت بعلاقات تبعية عميقة مع الولايات المتحدة والكيان الصهيوني.

• أن الرئيس الذي سقط كان على رأس دولة فسدت مؤسساتها وأجهزتها على مدار ثلاثين سنة.

• أن الدولة المصرية ارتبطت بعلاقات تبعية عميقة مع الولايات المتحدة والكيان الصهيوني.

• أن مصر الدولة تمثل ركيزة أساسية من ركائز ما أطلق عليه دول الاعتدال (الاعتلال) العربي التي تآمرت على المقاومة،

وعملت لإسقاط مشروعها وشرعيتها.

• إن نجاح مصر في استعادة دورها الإقليمي القائد على الصعيد العربي، وخاصة ما يتعلق بقضية فلسطين، يتوقف على مدى تغلب الدولة الجديدة على تحديات الموروثة من النظام السابق.

الإجرام الصهيونى المستمر، والمؤيد من أميركا وأوربا، وبمشاركة من الصمت العربي والعجز العالمي كله

• في ظروف مصر المحددة، يتوقف بناء الدولة القادرة على بناء دولة حديثة ونظام سياسي تعددي، يحافظ على الوحدة المجتمعية، ويطلق طاقات الشعب المصري المغلولة والمكبلة بالقمع والفقر والأداء البيروقراطي السيء، نسجل هذا ابتداءً لنقول أن ما سنسجله لاحقاً يأخذ بعين الاعتبار الحقائق المذكورة سالفاً، موقف جماعة الإخوان المسلمين من فلسطين.

لا أحد يستطيع تجاوز حقيقة الموقف المتفاعل لجماعة الإخوان المسلمين مع قضية فلسطين فقد ساهمت الجماعة منذ سنوات تأسيسها الأولى على يدي الشيخ حسن البنا، في دعم فلسطين، وشعبها، مروراً بمشاركة عدد من منتسبي الجماعة في صفوف الفدائيين قبل وفي أثناء نكبة فلسطين 1948.

وفي السنوات الأخيرة، تجدد هذا الموقف عن طريق رسالة واضحة للمرشد السابق للجماعة الأستاذ مهدي عاكف، وجهها بتاريخ 31-1-2008 تحت عنوان (القضية الفلسطينية ومستقبل الأمة)، وجاء فيها:

من الواجب شرعاً، والمهم إنسانياً ووطنياً وقومياً، أن نقف جميعاً وقفة قوية أمام هذا الإجرام الصهيونى المستمر، والمؤيد من أميركا وأوربا، وبمشاركة من الصمت العربي والعجز العالمي كله، عن تنفيذ قرار واحد من قرارات الأمم المتحدة، أو الوقوف أمام استباحة الصهاينة كل القيم والمبادئ، مما دفع الصهاينة إلى شن هجمات عسكرية برية وبحرية وجوية، وحصار خانق، ناهيك عن حصار الضفة الغربية وتحويلها إلى كانتونات معزولة عن بعضها، واستمرار سياسة تهويد القدس، وازدياد عمليات الاستيطان واغتصاب الأراضي، فهل وعى هؤلاء المستسلمون باسم المفاوضات والمشروعات الوهمية أن الإجرام الصهيوني، لن يسمح أبداً بدولة فلسطينية ذات سيادة؟ فإن لم يعد هؤلاء الواهمون إلى وعيهم، ويعلموا أن التأييد الحقيقي ليس من أية قوة عالمية، إنما هو من االله تعالى، ومن اعتماد خيار المقاومة السبيل إلى تحرير الأرض واستنقاذ المقدسات، أقول فإنهم بذلك يعملون على تحقيق أهداف الصهاينة، ويشاركون في تصفية

القضية الفلسطينية وفي حرب إبادة للشعب الفلسطيني وهو ما يعد من أخطر جرائم القانون الدولي العام .. يجب أن نعيد القضية الفلسطينية إلى سيرتها الأولى، بزوال المحتل وإن طال الزمن، ولن يتم ذلك إلا بالتمسك بخيار المقاومة ستظل فلسطين قضية أمتنا المحورية، التي تجمع عالمنا العربي والإسلامي، إلا يستوجب ذلك من الدول العربية والإسلامية دعمه ومساندته في تدبير احتياجاته ومده بالوقود والكهرباء والغاز والدواء بعيداً عن الكيان الصهيوني؟ (وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَرِيباً)(الإسراء: من الآية51).

ولكن ماذا بعد أن تسلم الدكتور محمد محمد مرسي العياط عضو قيادة جماعة الإخوان المسلمين الرئاسة في مصر:

ونحن نفكر بما نراه من كيفية تعامل جماعة الإخوان المسلمين في مصر مع قضية فلسطين، نأخذ بالحسبان ما ذكرناه سابقاً، نعتقد أن قيادة الجماعة لا يمكن إلا أنها تعرف تماماً حقيقة نوايا الكيان الصهيوني واستهدافه لمصر تاريخاً وحاضراً ومستقبلاً، وندرك أيضاً أن واقع مصر الراهن لا يجعل من الدعوة المتسرعة للقيادة المصرية بالقفز عن الوقائع أمراً وتجاهل موازين القوى وإعلان الجهاد المقدس لتحرير فلسطين، مثلما وعدت وتوعدت وهي في المعارضة أمراً عقلانياً.

ولكن لا أعتقد أن من الحكمة بشيء السكوت عن أخطاء ترتكب، وتعطي العدو الفرص عن طريق التضييق على المقاومة واستمرار حصار الشعب الفلسطيني، تحت حجة إعطاء الفرصة والوقت الكافي للتمكن من الحكم، فلا يجوز السكوت بإية حال من الأحوال على إية ممارسة نشعر ونتلمس أنها سير على نفس خطى النظام البائد نفسه، من إبقاء حالة التبعية للغرب الاستعماري عن طريق استجداء المعونات والدور.

فهذا الغرب لا سياسة لديه إلا سياسة النهب، والحفاظ على الكيان الصهيوني وحماية أمنه واستقراره، وكل دعم من قبله لا يتجاوز الدعم الشكلي الذي لا يطعم من جوع، ولا يؤمن من خوف، بل يؤسس لحالة تبعية وإلحاق لإبقاء شعوبنا في حالة من الضعف الدائم والقابلية للاستعمار والخضوع للمشروع الصهيوني وأجنداته العدوانية.

وفي هذا السياق نقرأ ما نقلته مصادر أميركية لموقع (ديبكا) المقرب من دوائر المخابرات الصهيونية عن مطالب الرئيس أوباما من الرئيس مرسي منها: أن القضية الأساسية للرئيس مرسي يجب أن تكون الحفاظ على السلام بين مصر

وإسرائيل، كما طلب منه وقف الخطاب المعادي للولايات المتحدة والغرب[1].

ومن الطبيعي أننا لا نريد أن نسمع خطاباً عنجهياً من الرئيس محمد مرسي، لأننا بصراحة نخشى تكرار أنموذج أردوغان العثماني، صوت عال وزعيق مع المحافظة على العلاقات الديبلوماسية والأمنية والعسكرية مع الكيان الصهيوني، وصولاً للسماح بنصب بطاريات صواريخ الباتريوت لحماية للكيان الصهيوني من الصواريخ الإيرانية، ناهيك عن عضوية تركيا في حلف الناتو الذي من أولى أولوياته في منطقتنا حماية أمن الكيان الصهيوني.

عضوية تركيا في حلف الناتو الذي من أولى أولوياته في منطقتنا حماية أمن الكيان الصهيوني.

ومن غير الصعب اكتشاف حقيقة الموقف التركي تجاه الكيان الصهيوني من جهة وتجاه الفلسطينيين من الجهة الأخرى، ويمكن لمن يقرأ الخبر الآتي أن يستنتج الكثير: كشفت القناة العاشرة في التلفزيون الصهيوني (21-5)، النقاب عن وصول مبعوث سري لرئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان إلى تل أبيب، لإجراء مقابلات مع عدد من المسؤولين الإسرائيليين. في محاولة تركية لإعادة العلاقات السياسية والاقتصادية، بل العسكرية، مع (إسرائيل) إلى ما كانت عليه قبل أزمة سفينة مرمرة، في ذات اليوم (21\5) أعلنت الوكالة التركية للتنمية والتعاون (تيكا): أنها افتتحت عشر محطات تحلية مياه للمدارس في قطاع غزة، وموّلت شراء 7 شاحنات لنقل المياه المحلاة إلى341 مدرسة، وفي سياق متصل، بحثت الوكالة مع بلدية عبسان الكبيرة في جنوب قطاع غزة، مشروع إنشاء معصرة زيتون تخدم محافظة خان يونس[2].

إذن بكل بساطة الحكم في تركيا يسعى للحفاظ على علاقات متطورة مع الكيان الصهيوني، في ذات الوقت يتعامل مع القضية الفلسطينية كقضية إنسانية تعالج عن طريق تقديم إعانات خدماتية وإغاثية.

الحذر الصهيوني تجاه مصر في عهد الرئيس مرسي

سقوط حسني مبارك ورموز النظام الذي كان يصفه الصهاينة وحتى اللحظات الأخيرة لسقوطه ب (الكنز الإستراتيجي)، دفع الكيان الصهيوني للنظر بقلق بالغ إلى ما حدث في مصر، وذلك لأسباب جغرافية وسياسية، ولعوامل تاريخية، وبسبب الخشية من قوة مصر كدولة مركزية في المنطقة العربية، ولقراءة دقيقة للموقف الصهيوني تجاه التطورات الناشئة في مصر، لابد من إعادة إستعراض المحددات، التي حكمت سلوك الكيان وأفعاله منذ تمكن المشروع الصهيوني من السيطرة على ◄

1 - موقع ديبكا الالكتروني10-7-2012.

2 - باحث نت – وكالات – 23-5-2012.

فلسطين وإلى يومنا هذا، وقد تمثلت في:

- مقاومة ومواجهة أية محاولة لبروز قوة إقليمية قادرة على مواجهة الكيان.
- تصفية القضية الفلسطينية بأبعادها المختلفة على حساب العرب.
- الحفاظ على مستوى من التفوق المطلق للجيش الصهيوني والمؤسسة الأمنية.
- الثبات على سياسة فرق تسد، بالسعي الدائم لإثارة الفتن والصراعات البينية بين الدول العربية والإسلامية، وداخل الأقطار المختلفة.

وأكثر ما يمكن أن يركز عليه أي باحث لمعرفة الموقف المصري بعد تسلم محمد مرسي الرئاسة في مصر تجاه القضية الفلسطينية والصراع مع المشروع الصهيوني، قضيتين مباشرتين: الأولى اتفاقية كامب ديفيد، والثانية قضية الحصار المفروض على قطاع غزة.

اتفاقية كامب ديفيد

بعد المجزرة التي تعرض لها الجنود المصريون في سيناء بأيام قليلة، كان لافتاً ومثيراً للكثير من الأسئلة ؟ ذلك التناقض الحاد الذي انفجر بين المستشار المستقبل للرئيس مرسي محمد سيف الدولة، والناطق باسم الرئاسة ياسر علي حول اتفاقية كامب ديفيد.

ففي 2012/9/28 نشرت جريدة اليوم السابع القاهرية حوار مع مستشار الرئيس المصري للشؤون العربية الاستاذ محمد سيف الدولة ذكر فيه: أنه ينوي عرض قضيتين رئيستين على الرئيس محمد مرسي، الأولى هي أهمية استعادة استقلال مصر، وتحريرها من التبعية الأميركية السياسية والعسكرية، ومن النظام الاقتصادي الذي رسمه لنا صندوق النقد الدولي، والثانية تأتي أهمية تخليص مصر من قيود معاهدة كامب دايفيد، وشدد سيف الدولة، في حوار مع اليوم السابع: على أن: هناك أرضاً على حدود مصر الشرقية اسمها فلسطين العربية المحتلة، وسيظل اسمها كذلك إلى نهاية الزمان، فهذا أحد الثوابت الوطنية وأن هذه حقيقة تاريخية، ويجب أن نتذكر دائما أن النظام السابق كانت تسميه إسرائيل الكنز الاستراتيجي، وكان يقدم لحكومة الكيان الصهيوني خدمات بالمجان، وهذا لن يتكرر مع نظام مصر ما بعد الثورة.

هناك أرضاً على حدود مصر الشرقية اسمها فلسطين العربية المحتلة، وسيظل اسمها كذلك إلى نهاية الزمان

وذكر أن (هناك العديد من البنود، فقد ارتكبت المعاهدة بين مصر وإسرائيل عدة أخطاء، بأن وضعت الأمن القومي الإسرائيلي أولوية أعلى

من الأمن القومي المصري، ووضع الأمن القومي الإسرائيلي أولوية على الأمن القومي العربي بموجب المادة السادسة، التي تعطى بشكل ضمني أولوية لمعاهدة كامب ديفيد على معاهدة الدفاع العربي المشترك، وجميع المصريين على اختلاف طوائفهم ومبادئهم وتوجهاتهم، يريدون تعديل تلك الاتفاقية ببنودها التي تمس السيادة الوطنية).

بموجب معاهدة كامب ديفيد فإن مصر اعترفت بقيام الدولة العبرية.

وأشار إلى أنه مقتنع أن الوطن العربي لم يعرف المذابح إلا منذ عام1948 ، بعد نكبة فلسطين، وما حدث في رفح لن يخرج عن يد دولة الكيان الصهيوني، مع اختلاف السيناريوهات، فبرغم اختلال الأمن في بقية أنحاء مصر بعد الثورة، فإن الحادث الفاجعة لم يقع إلا في سيناء، حيث لا سيادة للدولة المصرية هناك بسبب معاهدة كامب ديفيد.

من ناحية أخرى، ونقلاً عن الصحافة الاسرائيلية، أن حالة من الغضب الحاد سادت في الأوساط السياسية الإسرائيلية تجاه مستشار الرئيس محمد مرسي بعد تصريحاته الأخيرة لـ(اليوم السابع)، إذ أعربت مصادر رفيعة المستوى بالحكومة الإسرائيلية عن أسفها الشديد لتجاهل مستشار مرسي للشؤون العربية محمد سيف الدولة، معاهدة كامب ديفيد للسلام الموقعة مع بين مصر وإسرائيل.

وأكدت المصادر الرسمية في حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو بتل أبيب، في حديثها لـ ذاعة العامة الإسرائيلية، أنه بموجب معاهدة كامب ديفيد فإن مصر اعترفت بقيام الدولة العبرية.

وقالت المصادر السياسية لمراسل الإذاعة العبرية، إنه إذا كانت هذه المواقف مقبولة من جانب الرئيس المصري محمد مرسي، فيجب على العالم بأسره أن يعلم بها ويتعامل دبلوماسياً مع مصر بالأسلوب الملائم، وطالبت تل أبيب بأن تعلن مصر رسمياً عن موقفها من تصريحات سيف الدولة. وفي السياق نفسه، قلل وزير البناء والإسكان الإسرائيلي من كتلة شاس آريئيل أتيئاس من أهمية تصريحات مستشار مرسي، معتبراً أن العلاقات الإسرائيلية المصرية لم تشهد أي تصعيد، ورفض الوزير الإسرائيلي أية مبادرة إسرائيلية لتعديل الملحق العسكري لمعاهدة السلام، قائلاً: (إن التعديل لن يكون لصالح إسرائيل).

ورداً بل بالأحرى تجاوباً مع الموقف الصهيوني كان تصريح الناطق الرسمي باسم الرئاسة المصرية د. ياسر علي: لا يوجد حالياً ما يستدعي تعديل اتفاقية كامب

ديفيد، مشيراً إلى أن مصر لديها كل ما تحتاجه لفرض سيطرتها علي سيناء وإعادة الأمن والانضباط في كامل أرجائها، والعمليات مستمرة ولا يوجد ما يعوق تقدمها لحين تحقيق الأهداف المحددة لها.

وأكد ياسر علي، في تصريحات لصحفية في نيويورك على هامش مشاركة الرئيس مرسي في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ورداً على ما أعلنه أحد مستشاري مرسي من أنه تقدم بمشروع لتعديل اتفاقية كامب ديفيد، أن ما يصدر من تصريحات في هذا السياق أو غيره من مستشاري الرئيس، لاتعبر سوى عن رأي صاحبها ولا تمثل موقف رئاسة الجمهورية، هذا الجدل الغريب والمفاجيء، جعل من المهم طرح سؤال، كيف تصرف النظام المصري الجديد بقيادته الإخوانية تجاه اتفاقية كامب ديفيد، فبرغم مرور ما يربو على عامين على سقوط حسني مبارك، ومرور عدة أشهر على تولي محمد مرسي سدة الرئاسة، ووضع دستور جديد ورحيل المجلس العسكري، إلا أن اتفاقيات كامب دافيد، كانت ولا تزال، موضوعا معلقا يحاط في الغالب بنوع من الحديث الغامض الذي يحاول إرجاء الكلام في هذا الموضوع، مع تأكيد متصاعد من مؤسسة الرئاسة، والمؤسسة العسكرية الأمنية للالتزام بكل ما وقعته مصر من اتفاقيات دولية.

غير أن هذه النزعة الإرجائية السائدة عصف بها حادث الهجوم الارهابي على الجنود المصريين وقتلهم بدم بارد ساعة الإفطار، وبدلاً من أن يتحول الحادث الخطير الى مناسبة لإعادة فتح مسألة الأمن القومي المصري، فتحاً عميقاً متحرراً من فلسفة كامب دافيد كما نشرها وطبقها عصر حسني مبارك، رأينا فجأة تعاوناً أميركياً -اسرائيلياً- مصرياً للسيطرة الأمنية على الجيوب الإرهابية في شمال سيناء، بوصفها تهديداً لأمن اسرائيل، أكثر من عّدها تهديداً لأمن مصر.

هنا أصبح استمرار إرجاء الحديث العميق في العلاقة بين اتفاقيات كامب دافيد- روحاً ونصاً- وبين حاضر ومستقبل الأمن القومي المصري، أمراً غير جائز.

إن الخلل القاتل الذي أدخلته اتفاقيات كامب دافيد في موضوع الأمن القومي المصري، هو فك ارتباط بين هذا الأمن القومي، وقضية فلسطين، لمجرد أن الاتفاقية قد أعادت أرض سيناء إلى مصر، وإن كانت منزوعة السيادة الوطنية الكاملة، وأعاد القضية الفلسطينية في سياسة مصر الاستراتيجية الى مجرد قضية لاجئين فقدوا بعض أرضهم جراء حرب 1967، مع إلغاء كامل لجريمة العام 1948، ولكون أرض فلسطين، تشكل منذ عهد الفراعنة وإلى يومنا هذا الحدود

الشمالية- الشرقية لمصر، والجسر الرابط بينها وبين محيطها العربي، الذي هو العمق الاستراتيجي لمصر، حتى جبال طوروس، كما يؤكد كل الخبراء الاستراتيجيين، سواء كانوا مصريين أم عرباً أم أجانب.

(74٪) من المصريين غير راضين من وجود علاقات دبلوماسية بين بلادهم و(إسرائيل)

بقطع النظر عن قدرة هذا النظام المصري الجديد على اتخاذ موقف جديد من اتفاقيات (كامب دافيد)، فإن المطلوب، كحد أدنى حتى في إطار العجز وحالة الارباك أن تكون القيادة المصرية الجديدة حريصة بالحد الأدنى على مصر وأمنها القومي، بإلغاء الروحية الاستسلامية التي أدخلها تطبيق هذه الاتفاقية.

إذا كانت السلبية المطلقة التي ميزت عهد مبارك قد ساهمت إلى الآن في عدِّ هذا الموضوع أمراً قابلاً للتأجيل إلى ما لا نهاية، فإن عهد سيادة (الإخوان المسلمين) لم يعد قادراً على الاستمرار في السلبية نفسها، والاستمرار في التحايل على إخفاء العلاقة بين قضية فلسطين، والكيان الصهيوني الاستعماري من جهة، والأمن القومي والوطني لدولة مصر العربية من جهة ثانية.

ولكن ما جعل الكثير من الناس يخفف من تفاؤله بمتغيرات مهمة في فترة حكم الإخوان المسلمين لمصر، هو تلك الرسالة اللعينة التي أرسلتها الرئاسة المصرية بتوقيع محمد مرسي الى الإرهابي شمعون بيريز باسم رئيس دولة (اسرائيل)، والتي كان فيها من عبارات التفخيم والاحترام ما يندى له الجبين.

هذا يحدث بشكل يعاكس المزاج الشعبي المصري. ففي استطلاع للرأي أجرته شركة غرينبرغ[3]، وجرى بمبادرة ما يسمى مشروع إسرائيل، وهي منظمة لها مكاتب في واشنطن والقدس، ورد فيه :

3 - صحيفة (غلوبوس) يوم الاحد (21- 10- 2012).

وفقاً للاستطلاع، فإن (74 %) من المصريين غير راضين من وجود علاقات دبلوماسية بين بلادهم و(إسرائيل)، وللمقارنة، في آب العام 2009 فقط (26 %) من الأشخاص في استطلاع مشابه أعربوا عن استنكارهم من هذه العلاقات، (77 %) قالوا إنهم يوافقون **على أن رؤية السلام مع الكيان الصهيوني لا فائدة منها وينبغي إلغاؤها**، فقط (30 %) يؤيدون حل الدولتين للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

لكن ما شكل مفاجأة هي المعطيات التي تشير إلى تحسن العلاقات بين القاهرة وإيران، الأغلبية الساحقة من المسلمين في مصر هم سنة، وأغلب المسلمين في إيران هم شيعة، لكن (65 %) أعربوا عن دعم قرار استئناف العلاقات بين مصر

وإيران، و(61 %) أعربوا عن دعم البرنامج النووي الإيراني[4].

4 - (باحث نت – وكالات – 23-10-2012).

حصار غزة وقضية الأنفاق

مع تسلم الرئاسة تفاءل الشعب العربي خاصة الفلسطينيين وعلى الأخص الغزيين، بإن جريمة حصار غزة قد انتهت، وتذكروا سريعاً المواقف التي كانت تطلقها جماعة الإخوان المسلمين في مصر تنديداً بجريمة الحصار والدعوة لكسره، بعد أيام قليلة من تسلم محمد مرسي سدة الرئاسة (26-6-2012)، قال عضو المكتب السياسي لحركة حماس الدكتور خليل الحية: إن الشعب الفلسطيني وخصوصاً أهل قطاع غزة ينتظرون من الرئيس المصري الجديد الدكتور محمد مرسي، تنفيذ قرار الجامعة العربية الذي اتخذ عام 2006 ، والقاضي بإنهاء الحصار عن قطاع غزة.

وذكر أن الشعب الفلسطيني ينتظر من الدكتور مرسي إعادة الكرامة للمواطن الفلسطيني على معبر رفح البري في سفرهم عبر هذا المنفذ الوحيد للعالم، والسماح بالمغادرة والعودة للمواطنين بكل احترام وحرية، مشدداً على احترام غزة لسيادة مصر وأمنها وقواعد العمل الإداري فيها،

وزاد الحية: (أن غزة تتمنى إنهاء ظاهرة الأنفاق المنتشرة على طول الحدود، وتعود التجارة من فوق الأرض بمال الشعب الفلسطيني ليشتري ما يريد بدل من التجارة مع الاحتلال، ويتاجر مع العالم عن طريق مصر، مؤكداً أن هذا لا يعني بأن غزة تلقى مصر بحجر).

كما دعا د. يوسف رزقة المستشار السياسي لـ(هنية) الرئيس المصري الجديد محمد مرسي لرفع الحصار وفتح المعابر لوقف معاناة أهالي قطاع غزة المحاصرين.

وقال رزقة في بيان صحفي أصدره المكتب الإعلامي للأمانة العامة لمجلس الوزراء، نأمل أن تكون أول خطوات الرئيس المصري الجديد فيما يتعلق بقطاع غزة، ورفع الحصار وفتح المعابر وتسهيل مرور مواد الإعمار والأموال التي خصصتها المؤسسات العربية والدولية لإعادة إعمار قطاع غزة.

وأكد أن فرحة غزة واحتفالها بفوز مرشح الحرية والعدالة، تضاهي وتماثل فرحة ميدان التحرير في مصر والميادين الشعبية في كافة أقطار مصر، وهذا ليس غريباً لأن غزة البوابة الجنوبية الآمنة لمصر.

ومن جهته أكد وكيل وزارة الداخلية والأمن الوطني بغزة كامل أبو ماضي: أن تتويج محمد مُرسي برئاسة جمهورية مصر العربية يُعدّ لحظة فارقة في تاريخ القضية الفلسطينية.

هدم الأنفاق التي تصل بين غزة وسيناء، هي خطوة لم يلجأ إليها نظام مبارك

وقال أبو ماضي في تصريح وزعه المكتب الإعلامي لوزارة الداخلية بغزة: إنه بهذا الفوز تستعيد مصر دورها الريادي في قيادة الأمة العربية والإسلامية في المرحلة المقبلة، لتعزيز الدعم والإسناد للقضية الفلسطينية خاصة ولقضايا الأمة عامة. وزاد أن هذا النجاح يُشكل رافعة تعزز العلاقات بين الشعبين المصري والفلسطيني، الذي يواجه الاحتلال ويدافع عن الأرض المقدسة السليبة.

وأبدى أبو ماضي ثقته العالية بالرئيس المصري المنتخب: بأن يُسهم في تخفيف الحصار المفروض على غزة، وأن يُولي القطاع اهتماماً أكبر بفتح معبر رفح بشكل دائم لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني(5).

بعد أشهر قليلة (نهاية شهر9) قررت مصر هدم الأنفاق التي تصل بين غزة وسيناء، هي خطوة لم يلجأ إليها نظام مبارك بحسب قول فهمي هويدي(6)، وأضاف في مقال تحت عنوان (لغز هدم الأنفاق): أن المتحدث بالقوات المسلحة أعلن في مؤتمر صحفي عقده يوم 2012/10/2، أن تلك الخطوة تمت لاعتبارات تتعلق بحماية الأمن القومى المصري، وهو اعتبار مهم لا ريب، لكن الكلام يظل ناقصاً وغير مقنع، ما لم يذكر لنا المتحدث الرسمى شيئاً من مظاهر أو قرائن تهديد الأمن القومي التي سببتها تلك الأنفاق.

هل كانت مصدراً لتهريب السلاح إلى مصر، أو معبراً يستخدمه الإرهابيون والمتطرفون أو طريقاً يسلكه مهربو المخدرات على الجانبين، وهل ثبت ذلك في قضايا مرفوعة أو تحريات موثوقة؟

أدرى أن الأبواق الإعلامية قالت شيئاً من ذلك القبيل، لكن هناك فرقاً بين استنتاج البعض وتخميناتهم، وبين المعلومات الرسمية التي تعلن بناء على تحريات تمت أو تحقيقات جرت أو اعترافات أدلى بها البعض وأحكام أعلن فيها القضاء الحقيقة، ولكن أن يطلق التصريح هكذا في الفضاء، ثم يترك لمن يهمهم الأمر أن يجتهدوا من جانبهم لتعّرف خلفيته، فذلك مما لا يليق بثورة أطاحت بكنز إسرائيل الاستراتيجي، ونظامه.

وهو ما لا يستقيم في ظل رئاسة لها خلفيتها الإخوانية، التي ظن كثيرون أنها ستكون أكثر انصافاً للفلسطينيين وأكثر تفهماً لاحتياجات أهل القطاع المحاصرين. بل توقع البعض أن الرئيس المصري سيعمل على فتح ممر رفح للتخفيف من ◄

5 - باحث نت – غزة – (27-6-2012).

6 -صحيفة الشروق القاهرية (7-10-2012).

عذابات المحاصرين في غزة، وما خطر ببالهم أن حكومة الثورة يمكن أن تلجأ إلى إحكام الحصار على القطاع، ومن ثم إلى زيادة تعاستهم ومضاعفة عذاباتهم.

أن الحصار جناية كبرى، إذا اعتمدنا التوصيف القانوني. أو هي مفسدة صغرى أريد بها تجنب مذلة المفسدة الكبرى المتمثلة في الحصار.

لا يقل لى أحد إن الأنفاق غير مشروعة، فذلك أفهمه جيداً، لأنها لم تكن سوى ضرورة لجأ إليها الفلسطينيون للتخفيف من آثار حصار غير مشروع، يستهدف خنقهم وتركيعهم، إن شئت نقل إن الأنفاق تعد مجرد (مخالفة) في حين أن الحصار جناية كبرى، إذا اعتمدنا التوصيف القانوني. أو هي مفسدة صغرى أريد بها تجنب مذلة المفسدة الكبرى المتمثلة في الحصار.

وأنّ الأنفاق أيضاً استخدمت طول الوقت لتلبية احتياجات القطاع من مواد البناء والوقود والسلع الاستهلاكية العادية، وإذا كان هناك تهريب للسيارات أو تسلل لبعض الأفراد، فذلك أمر مفهوم ويظل في الحدود التي تمارس داخل مصر نفسها، فضلاً عن أنها من الشرور الذى يمكن التعاون على التصدى لها وإيقافها، بعد الإغلاق أو تدمير (104 أنفاق أغلقت حتى الآن) ارتفعت الأسعار داخل القطاع، لكننى أفهم أيضاً أن التفكير الاستراتيجي في بلد كبير مثل مصر، يجب أن يضع اعتبارات الأمن القومي في المقام الأول، وإلا يتجاهل الاحتياجات الاقتصادية للقطاع، بحيث يتعين عليه أن يضعها في المقام الثاني، علما بأن الاعتبارين لا يتعارضان مع المنظور الوطني النزيه، إن مصر الثورة إذا أرادت أن تستعيد مكانتها ينبغي أن تفكر بطريقة أخرى في التعامل مع محيطها.

لكن يبدو أن الحملات السابقة لإغلاق الأنفاق قد فشلت، ولم تفِ بما طلبه العدو الصهيوأميركي فإستأنفت الحملة في منتصف شباط \ فبراير 2013، ولكن بطريقة مبتكرة هذه المرة وهي إغلاق الأنفاق عن طريق إغلاقها بالمياه الآسنة. وبتاريخ 17-2-2013، قال مصدر عسكري مصري مسؤول إن جهود القوات المسلحة المصرية مستمرة بكل الطرق لإغلاق الأنفاق، التي يستخدمها الفلسطينيون لتهريب البضائع والسلع، التي تمنع (إسرائيل) توريدها إلى قطاع غزة منذ فرض الحصار على القطاع قبل حوالي ست سنوات، مضيفاً أن عدد الأنفاق الموجودة على الشريط الحدودي في رفح عُرفت يبلغ 225 نفقاً، نافياً الأرقام الضخمة التي ترددت حول عددها.

وقال المصدر لموقع (بوابة الأهرام) التابع لصحيفة الأهرام، إنه نظراً إلى أن

كل نفق له مخارج عدة، منها داخل المنازل المصرية يصعب كشفها، فإن عددها يصل إلى 550 نفقاً.

وأكد أن (عمليات هدم الأنفاق مستمرة ولم تتوقف، من خلال آليات جديدة وطرق متنوعة، أهمها استخدام المياه لغمر تلك الأنفاق وإفساد تربتها، لافتاً إلى أن القوات المسلحة بدأت بالفعل في هدم الأنفاق الرئيسة).

شبكة الإنفاق شريان حياة لنحو (1.7) مليون فلسطيني في غزة

وشدد على أن القوات المسلحة تسعى إلى حفظ الأمن والاستقرار في شبه جزيرة سيناء، خلال المرحلة الجارية، حيث نصبت عدداً من الكمائن الثابتة والمتحركة وتعمل على مساعدة الشرطة المدنية في تأمين المواقع الحيوية المهمة فيها.

7 - الحياة (2013/2/18).

وأوضح أن (مصر أعلنت عزمها على التخلص نهائياً من الأنفاق، بعدما أصبحت وسيلة يتاجر بها بعض الأفراد، من دون أن تكون لها أي علاقة بالتخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني، خصوصاً أن المعابر الشرعية أصبحت تعمل في شكل منتظم)[7].

الأمر الذي دفع بعضو المكتب السياسي لحركة حماس، خليل الحية، للقول: إن حماس ترفض تدمير الأنفاق مؤكداً أنها كانت خياراً وحيداً لمواجهة الحصار، ومعتبراً أن إغراقها المتكرر بالمياه في ظل الحصار، **بمثابة حكم بعودة الحصار بقرار رسمي مسبق، وهو تجديد للحصار من جديد، ومصر لا تريد ذلك**، ودعا مصر إلى فتح معبر رفح لإنهاء الحاجة للأنفاق، كما طالبها بإلزام الاحتلال بفتح المعابر وإنهاء الحصار[8].

8 - (الخليج، الشارقة 2013/2/17).

والسيد خليل الحية هو نفسه من صرح قبل أشهر كما ذكرنا مطلع هذا الفقرة (أن الشعب الفلسطيني ينتظر من الدكتور مرسي إعادة الكرامة للمواطن الفلسطيني على معبر رفح البري في سفرهم عبر هذا المنفذ الوحيد للعالم، والسماح بالمغادرة والعودة للمواطنين بكل احترام وحرية، مشدداً على احترام غزة لسيادة مصر وأمنها وقواعد العمل الإداري فيها.

وقرأءة مدققة في ما نشرت وكالة رويترز للأنباء بتاريخ 2013/2/18، وضمنه ما أدلى به عصام الحداد أحد أقطاب جماعة الإخوان المسلمين، ومساعد الرئيس المصري للشؤون الخارجية بالوكالة، قد تعطى مؤشراً مهماً لما يدور في موضوع الأنفاق: إن مصر لن تتسامح مع تدفق الأسلحة المهربة من قطاع غزة وإليه، إذ ◀

يؤدي ذلك إلى زعزعة الاستقرار في سيناء، موضحاً سبب إغراق القوات المصرية لأنفاق تحت الحدود الأسبوع الماضي، وتمثل شبكة الإنفاق شريان حياة لنحو (1.7) مليون فلسطيني في غزة، إذ يدخل منها نحو (30 %) من جميع السلع التي تصل إلى القطاع، وتتفادى حصاراً تفرضه (إسرائيل) منذ أكثر من سبع سنوات.

لكن الحداد قال لرويترز في مقابلة نحن لا نريد أن نرى هذه الأنفاق، تستخدم كسبل غير مشروعة للتهريب سواء الأشخاص أو الأسلحة، التي يمكن أن تلحق ضرراً فعلياً بالأمن المصري.

وأضاف إن قبضة (إسرائيل) على القطاع تراخت بصورة كبيرة، بعد الاتفاق الذي توسطت فيه مصر وأنهى القتال بين (إسرائيل) وحركة حماس في نوفمبر تشرين الثاني، وخففت مصر القيود الحدودية للسماح بدخول مواد البناء خاصة من قطر، وأضاف (الآن يمكننا القول إن الحدود مفتوحة إلى حد جيد، ولا يزال من الممكن تحسين ذلك، وأنه يسمح بدخول احتياجات شعب غزة).

وعلى الجانب الآخر قال الحداد، لا نود أن نرى تهريب أسلحة عن طريق هذه الأنفاق سواء إلى "مصر" أو منها، بسبب ما نراه الآن في سيناء، ولقد ضبطنا بالفعل في أنحاء مصر أسلحة ثقيلة يمكن استخدامها بطريقة خطيرة جداً، ولا أعتقد أن أحد يجهل أن كميات الأسلحة التي تدفقت إلى مصر من ليبيا، بعد سقوط نظام العقيد القذافي جعلت من سيناء مخزناً كبيراً للأسلحة المكدسة والتي تبحث عن أسواق للتصدير، وإن غزة التي تواجه تهديداً دائماً من العدو الصهيوني بحاجة دائمة للمزيد من الأسلحة.

نشر في موقع (تيك ديبكا) المقرب من الاستخبارات العسكرية الصهيونية في 28 -11- 2012، بأن القاهرة وافقت من أجل حماية نظام حركة حماس بغزة، وعدم تمكين اسرائيل من القضاء عليها، على نشر قوات أميركية خاصة في سيناء، وزعم الموقع أن القوات الأميركية ستقوم بمراقبة عمليات تهريب السلاح الإيرانية الى فصائل غزة، موضحاً أن القوات الأميركية المذكورة سيتم نشرها في سيناء في الأسبوع القادم.

أن القوات الأميركية ستقوم بمراقبة عمليات تهريب السلاح الإيرانية الى فصائل غزة

وأضافت أن وقف إطلاق النار ووقف العملية البرية في غزة، تم بعد مكالمة هاتفية ليلة وقف اطلاق النار بين رئيس الوزراء الاسرائيلي نتنياهو والرئيس اوباما، تم الاتفاق فيها على نشر قوات المارينز الأميركية في شبه جزيرة سيناء.

ووفقاً لما ذكرت وكالة سما الفلسطينية فإن مسؤول أميركي قال: إن إيران بدأت بإيجاد طرق جديدة لإيصال الأسلحة والصواريخ البعيدة المدى إلى قطاع غزة، بعد انتهاء المعارك التي دارت قبل أيام بين الفصائل الفلسطينية والجيش (الاسرائيلي)، وذلك في وقت تجري فيه مباحثات تهدف إلى استكمال البت في بنود متعلقة باتفاق التهدئة بين الجانبين.

إنّ استراتيجية المقاومة في المرحلة القادمة تنطلق من أن فلسطين لا يمكن تحريرها إلا بالمقاومة

وذكر المسؤول الرفيع المستوى أن وزير الأمن الإسرائيلي أيهود باراك سيزور واشنطن، وسيبحث في زيارته إلى وزارة الدفاع الأميركية ميناء (بندر عباس) الإيراني، الذي يخضع لرقابة مشددة من إسرائيل والولايات المتحدة بالأقمار الاصطناعية لتحديد التحركات المشبوهة فيه، إذ من المرجح أن الأسلحة الإيرانية تنطلق منه نحو ميناء (بور سودان) على البحر الأحمر، لتهرّب بعدها إلى مصر، ومن ثم إلى غزة عبر الأنفاق[9].

9 - باحث نت، (19-2-2013).

وذكر فتحي حماد وزير الداخلية والأمن الوطني في حكومة غزة، في كلمة له على هامش الاحتفال بتخريج دفعة جديدة من ضباط الأجهزة الأمنية، الدول العربية والإسلامية قائلاً: لا نريد الدواء ولا الغذاء أو الكلمات في الفضاء على الهواء، ولكن نريد الدعم العسكري، خاصة أن أمريكا وعدت (إسرائيل) بأنها لن تتركها وحدها تواجه المعركة، إذا واصلت المقاومة التسلح لمقاومة الاحتلال، وتساءل ماذا تقولون يا دولنا العربية والإسلامية في مواجهة تصريحات أميركا وتهديداتها؟، هل ستتركون غزة في مواجهة العدو الصهيوني وحيدة في هذه المعارك؟.

كما أجمعت حركتا حماس والجهاد الإسلامي، أنّ طريق المقاومة هو فقط الذي يوحد شعبنا، وأنّ المفاوضات والتسوية مع الاحتلال التي أثبتت فشلها على مدار 20 عاماً مضت تفرق شعبنا ولا تُجدي نفعاً في التعامل مع الاحتلال.

وأوصت الحركتان مساء الأحد في لقاء سياسي في مسجد العمري بمدينة غزة، بعنوان (وإن عدتم عدن)، بأهمية توحد فصائل المقاومة بعد أن نجح ذلك التوحد في المواجهة الأخيرة مع الاحتلال، مع ضرورة نبذ كل الطرق المؤدية إلى المفاوضات مع الاحتلال.

وقال الناطق باسم حماس والنائب عنها بالمجلس التشريعي صلاح البردويل: إنّ استراتيجية المقاومة في المرحلة القادمة تنطلق من أن فلسطين لا يمكن تحريرها إلا بالمقاومة، وتلك النظرية تعززت عندما رأينا انتصار الفصائل بما تملكه من ◄

أسلحة قتالية بسيطة على المنظومة العسكرية الإسرائيلية الفتاكة.

وأضاف: آن الأوان بعد اللحمة الميدانية التي شاهدناها في الحرب الأخيرة وضع استراتيجية وطنية موحدة، تقوم على بناء المؤسسة الفلسطينية على الشراكة الوطنية وليس التبعية، وبيّن أنّ منظمة التحرير الفلسطينية لها اعتراف ومكانة دولية، لكنها (خربة ومهترئة) ولا بد من إعادة بنائها بشكل يقوم على الشراكة الوطنية ويرقى لنضالات الشعب الفلسطيني.

وأكد أن البرنامج الوطني يجب أن يسبق كل جولات الحديث عن المصالحة، ولا بد أن يكون قائماً على الثوابت الفلسطينية المشتركة.

ولفت إلى أنّه يجب استخلاص العبر والاستفادة من كل الانجازات والإخفاقات التي مرت بها المقاومة في المواجهة الأخيرة على مستوى الامكانات العسكرية والاستخبارات والأمن، وأن تقوم الاستراتيجية القادمة على زيادة المفاجئات العسكرية وأن لا نسمح للاحتلال بأن يخترق منظومتنا الأمنية لكي لا يكتشف قدراتنا.

وأشاد البردويل بالتنسيق والالتحام الميداني العسكري على الأرض بين فصائل المقاومة، مشيراً إلى أنّ ذلك التنسيق كان رائعاً في حرب (حجار السجيل)، ولم يستطع الاحتلال اختراقه بأي شكل من الأشكال، (ويحتاج ذلك الأمر لمزيد من التفعيل والتنسيق والتطوير).

ودعا إلى استثمار الوضع العربي وتغيراته لنصرة المقاومة ودعمها، مطالبًا المقاومة بتطوير علاقتها مع دول الربيع العربي، إلى ما هو أبعد من المواقف المساندة سياسياً، ولا بد أن تساند تلك الأنظمة في تسهيل عملية توريد السلاح وتدريب عناصر المقاومة.

وشدد البردويل على ضرورة تطوير منظومة الإعلام في فلسطين "فلا ينبغي أن يظل صوتنا مخفياً، ويزور الاحتلال كل الحقائق، لأنّ العالم يسمع الآن الرواية الإسرائيلية فقط.

وفي سياق متصل، أكدّ الهندي أنّ الإتيان بدولة فلسطينية عن طريق المفاوضات والسلام والمحادثات مع الاحتلال كلها أوهام، مبيناً أنّه منذ 20 عاماً يُسّوق البعض أهمية المفاوضات التي لا ينتج عنها سوى المزيد من التهويد والاستيطان.

وقال: كان واضحاً في المواجهة الأخيرة أنّ العدو فاشل وأنّ المقاومة هي

الطريق فقط لتحرير فلسطين، فالاحتلال لا يعرف إلا لغة القوة والمقاومة، وهو ما يدعونا إلى الاستمرار في الوحدة بين فصائل المقاومة مثلما عملت بتنسيق عالٍ في المواجهة الأخيرة [10].

10 - (باحث نت– 4--12 2013)

إننا ندرك بعمق حجم التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه حكم الإخوان في مصر، كما ندرك أهمية الموازنة بين المتطلبات والحاجات الحياتية لأبناء مصر ومتطلبات الصراع مع المشروع الصهيوني، ونوافق على أن الأوضاع الداخلية المتردية ستأخذ حيزاً واسعاً من اهتمام الدولة بمؤسساتها المختلفة. وهذا حق وأمر لازم لا شك في ذلك، ولكن الاستغراق في الانكفاء الداخلي وإغفال الخطر الذي يمثله المشروع الصهيوني على نجاح التجربة نفسها، فهذا الكيان لن يترك تجربة الإسلاميين تمر بهدوء دون تشويه وتعطيل، لذلك يقتضي أن يكون لـ سلاميين رؤية واضحة تجمع بين معالجة الأجندات المحلية، ومواجهة الخطر الصهيوني المتحفز دائماً.

أين هي المصلحة في زرع الشك لدى جماهير الشعب في مدى صدق ومصادقية جماعة الإخوان المسلمين؟.

لقد بات من الملح توضيح إعادة بناء جديد للعلاقات الخارجية لمصر، تأخذ بالحسبان أن السياسة الفعلية للولايات المتحدة الأميركية والغرب، تتحرك وفق (إستراتيجية السيطرة على التحول) لتخفيض سقف التغيير الجاري في مصر حفاظاً على مصالحهم، التي في قلبها مصالح العدو الصهيوني.

ولا يمكن أن نختم دون طرح سؤال أين هي الحكمة في الإفراط في تطمين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني بشأن معاهدة كامب ديفيد، أين هي المصلحة في زرع الشك لدى جماهير الشعب في مدى صدق ومصادقية جماعة الإخوان المسلمين؟.

من التصفير إلى الترقيم: إشكالية السياسة التركية

د. حسين مشتت آل شبانه

* أكاديمي وباحث من العراق

* - تدريسي- كلية العلوم السياسية- جامعة النهرين

مقدمة

إن النظام الدولي بطبيعته متعدد الأبعاد، فالدول ترتبط مع بعضها بمجموعة متعددة من العلاقات على مختلف المستويات الرسمية وغير الرسمية، وهذه العلاقات تتفاعل في إطار ما يسمى بالحاجة والاستجابة (Demand/ Response) وهو ما يعني بعبارة أخرى بروز التفاعلات الدولية في سياق الأفعال وردود الأفعال[1]. ولم تكن المتغيرات الجيوسياسية العميقة في آسيا الوسطى أو المنطقة العربية والإسلامية التي أعقبت الحرب الباردة، لتشكل فرقاً في مستقبل الدور التركي لو لم ترافقه وتتزامن معه تطورات وتغييرات لا تقل عمقاً، سواء على صعيد فلسفة النظام السياسي الداخلي في تركيا، أو ما بات يعرف بالجمهورية الثالثة، وما تمخض عنها كمحصلة من سياسة خارجية ملائمة لإدارة علاقات إقليمية ودولية وفضاءات جديدة تزداد تعقيداً في زمن متحول.

1-Charles McIleland, "Application of General Theory in International Relation in International Politics and foreign Policy", edited by James Rosnal, free press, 1961.

وبالشكل الذي عصف بتوجهات تركيا منذ قرن، وحقق ذلك الانسجام والتوافق بين موروث الثقافة السياسية السابقة وتركيبة النظام الذي حاول في الماضي عن طريق النخبة والعسكر في الجمهورية الأولى، فرض هوية جديدة للمجتمع التركي منحازة بشكل كبير لأوربا، والدخول قسرياً بقطيعة تامة مع جذور

المجتمع، متجاهلة الهوية وعامل التاريخ والجغرافية.

لقد انتهجت تركيا بعد صعود حزب العدالة والتنمية، استراتيجية واعية لإعادة العلاقات مع الفضاءات المحيطة بها، بعد أن تبنت نظرية العمق الاستراتيجي وربط القيم التقليدية والحداثة ورسم رؤية واعدة، وقدمت منهجاً ديمقراطياً ومدنياً بديلاً أمام أوسع الشرائح الجماهيرية في المنطقة، وأنموذجاً لحزب ديمقراطي بخلفية إسلامية قادرة على إدارة العملية السياسية، وفق القواعد الديمقراطية، بعيداً عن احتكار السلطة، والذي تتميز به فعالية النظم الحاكمة في الشرق الأوسط.

العمق الاستراتيجي لمصالح تركيا، قد طغى عليه في أحيان كثيرة الإخفاق والتناقض

لقد بنيت السياسة التركية في ظل حزب العدالة والتنمية، وفق مبادئ استراتيجية كان الأساس في تخطيطها السياسي الفاعل، هي سياسة تصفير المشاكل والقوة الناعمة وعلاقة حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وكذلك الجمع بين الحريات والأمن وانتهاج سياسة متعددة الأبعاد، والانتقال من السياسة الجامدة في الحركة الدبلوماسية إلى الحركة الدائمة والتوصل مع كل البلدان المهمة.

وعلى هذا الأساس أمّنت الاستراتيجية التركية الجديدة توفير الأدوات المهمة لإنتهاجها، بإعادة البوصلة الفكرية والثقافية القائمة على كون تركيا دولة مركز بين كل العوالم المحيطة بها.

وبإزاء ذلك فإن السؤالات المطروحة في هذا الصدد، هي ما مدى نجاح التخطيط الاستراتيجي للدولة في مواجهة المتغيرات الإقليمية والدولية، وخصوصاً الحراك الشعبي العربي الجديد من جهة والمشكلات المتجذرة منذ عقود من جهة أخرى، والتمعن في طبيعة السلوك السياسي التركي ومدى تعامله مع القضايا الداخلية والخارجية. إن التخطيط الاستراتيجي والسلوك الناتج عنه، والذي تم تبنيه والقائم على أساس العمق الاستراتيجي لمصالح تركيا، قد طغى عليه في أحيان كثيرة الإخفاق والتناقض، وأن كان ذلك فإنه في الوقت نفسه لا يخفي تخطيطاً استراتيجياً يتأمل نتائج كل الأحداث الإقليمية والدولية الجديدة، ويسعى لاحتواء كل المتغيرات عن طريق رسم نهج سياسي يناسب المرحلة التي تجري في ظلها الأحداث.

توجهات الإستراتيجية التركية الجديدة

إن فاعلية أية دولة ومكانتها الإقليمية أو الدولية في المنطقة، تعتمد على

إدراكها مراكز ثقلها وسعيها لتعزيز مصالحها بالشراكات الإقليمية أو الدولية، بواسطة التوظيف العقلاني لمواردها الطبيعية الاقتصادية منها والبشرية وقوتها الاستراتيجية، وعلى القدرة التي تبديها في جعل مصالح شعوبها، مترابطة مع مصالح المجموعة الإقليمية أو الدولية والشعوب المحيطة بها بشكل خاص.

إن المتغيرات الإقليمية والدولية شجعت تركيا على أن تسعى لأخذ دور إقليمي مؤثر في النظام الدولي الجديد، انطلاقاً من عمقها الاستراتيجي الداخلي وواقعها الإقليمي والدولي، الذي جعل تركيا أُنموذجاً مؤثراً في الدوائر الإقليمية المحيطة بها، ببناء جسور العثمانية الجديدة بين الإسلام والغرب، وإبراز التناغم الجدلي بين الإسلام والديمقراطية والعلمانية، وبناء آفاق استراتيجية جديدة تنتهج مسارات متعددة، قادرة بواسطتها على التفاعل مع كل المتغيرات واستغلالها.

وبذلك أصبحت تركيا إحدى مراكز الثقل الإقليمية، التي تمتلك الدور والإرث التأريخي وديناميكية الاقتصاد وشبكة علاقات دولية واسعة وموقع استراتيجي مهم، مما شجعها على بناء استراتيجية موجهة لكل الدوائر المحيطة بها، تسعى عن طريقها لتحقيق مصالحها الحيوية وتأدية دور إقليمي ودولي فاعل.

وابتداء من عقد الثمانينات، بدأت الخصائص الأساسية للشرق الأوسط المرتبطة بالظروف الخاصة للحرب الباردة بالتغير، وأنها قد اكتسبت سمات جديدة عن طريق تحولها بشكل كامل بعد الحرب الباردة، إذ أُخليت المنطقة من القطبية الجيوثقافية الايديولوجية لتحل مكانها قطبية من نوع آخر، وهي القطبية التي ترتكز على محور ديني وحضاري.

وبتخلي تركيا عن كل الجسور السياسية والثقافية والإستراتيجية مع الشرق الأوسط، باتباعها سياسة إدارة الظهر عن هذه المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى، لم تستطع تركيا أن تستفيد من الميزات التي تمتلكها والناتجة عن حكمها لهذه المنطقة الذي استمر حوالي خمسمئة سنة، من أجل تقاسم الموارد الطبيعية فيها، والتي تشكل عاملاً مهماً للتأثير في العلاقات الدولية.

إن الاستثناء الوحيد لذلك هو سياسة أتاتورك تجاه لواء الاسكندرون، حين استغل وبتوقيت مناسب الفراغ الذي تركه الانسحاب الفرنسي من المنطقة، والوضع الغامض الذي شهدته مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية، ونتيجة لسياسة إدارة الظهر التي اتبعها تركيا تجاه الشرق الاوسط، واجهت تركيا مجموعة من المقاييس المحددة والثابتة من أجل تقاسم الموارد والقوة الخاصة بالمنطقة،

خصوصاً عند شعورها بخسارتها في المجال الجيو- اقتصادي، فلم تستطيع بناء التأثير الكافي، لا في شعوب المنطقة التي أصبحت غريبة عنها، ولا في النخب السياسة فيها[2].

بيد أن العلاقات المتوترة بين تركيا وأوروبا جعلت الانضمام إلى الاتحاد الأوربي أمراً شبه مستحيل

وبعد وصول حزب العدالة والتنمية- ذي الجذور الاسلامية – إلى السلطة عام 2002، وسعيه إلى تعزيز مبدأ العمق الاستراتيجي لسياسة تركيا الخارجية، والذي طرحه الحزب بزعامة رجب طيب اردوغان رئيس الوزراء التركي محوراً لسياسة تركيا الخارجية، والذي ينص على أنه ما إذا أرادت انقرة أن تؤدي أدوراً عالمية، وأن تعزز فرص انضمامها إلى أوروبا، فعليها أن تقوم بدور كبير في محيطها الشرقي العربي– الاسلامي وأيضاً في القوقاز– قزوين، وأن تكون الجسر الرئيس للغرب إلى الشرق[3].

اعتمدت تركيا سلسة علاقات متأرجحة بين صعود وهبوط مع دول المنطقة في الربع الأخير من القرن العشرين، وهي اليوم مضطرة لأن ترسم استراتيجية جديدة أو تعيد تقويم علاقاتها مع المنطقة من جديد. بيد أن العلاقات المتوترة بين تركيا وأوروبا جعلت الانضمام إلى الاتحاد الأوربي أمراً شبه مستحيل، وهو ما دفعها إلى تطوير إستراتيجية شاملة حيال الشرق الأوسط في الوقت نفسه.

وعلى الرغم من حسابات بعض القوى الإقليمية من الدور التركي المتنامي في الشرق الأوسط، إلا أن كل هذه الأطراف ترحب به في في ظل احتياجها إلى إدارة وصل ولو غير مباشر مع الخصوم، ولعل إشادة الرئيس الأميركي الجديد باراك اوباما بالدور القيادي لاردوغان في الشرق الأوسط[4]، يؤكد استمرار امتلاك انقرة لهذه المواصفات.

لذلك سعت تركيا إلى فتح آفاق واسعة لسياسة خارجية على صعيد المنطقة، بغية إعادة ترتيب علاقاتها مع جيرانها الذين يحققون لها طموحها ومصالحها، عن طريق تمسكها بنهج سياسة العمق في إنتاج سياسة إقليمية فاعلة.

سياسة تركيا اتجاه المتغيرات في العراق

على الرغم من انتهاء الحرب الباردة، استمر الخطاب السياسي التركي يتحرك ضمن السقوف والثوابت، التي كان يتحرك عليها في الحرب، أي النظر لتركيا على أنها جزء من المحور الغربي مع تعديلات محدودة في المكان والزمان، لكن المتغيرات الإقليمية والدولية شجعت تركيا على أن تأخذ دوراً اقليمياً مؤثراً في النظام الدولي ◄

2 - أحمد داود أوغلوا، العمق الاستراتيجي.. موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2010، ص29.

3 - انقلاب تركي نحو الشرق الاوسط، www.swissinfo.ch/ara/swissinf, 2010/6/16.

4 - جاء كلام اوباما في اتصال هاتفي مع اردوغان في 2009/2/16، ونشر في الصحف التركية في 2009/2/17.

الجديد، ارتكز على أمرين مترابطين هما: العمق الداخلي والواقع الإقليمي والدولي، فبالنسبة إلى العمق الداخلي تمثل بفوز حزب العدالة والتنمية للشعبية الكبيرة التي يمتلكلها، والتي ساهمت بوصول الحزب إلى الحكم بمفرده، والتي شهدت مرحلة حكمه بناء تخطيط استراتيجي ساهم أيضاً في الارتفاع والتحول في التغيرات الاجتماعية والسياسية، وتبني نظرية العمق الاستراتيجي التي أصبحت المنهج العام لسياسته الخارجية في كل الدوائر المحيطة بتركيا ومنها العراق.

إما بالنسبة إلى الواقع الإقليمي فإن احتلال العراق غيّر من موازين القوى الإقليمية والدولية، مما شجع صنّاع القرار التركي على استغلال تلك المتغيرات والنهوض، كلاعب مهم في معظم الأزمات التي تمرّ فيها المنطقة، واستغلال كل الفرص لتحقيق كل الأبعاد الاستراتيجية المرسومة لخدمة مصالح تركيا، وتعزيز دورها الريادي في المنطقة، وكذلك المتغيرات السريعة التي حدثت لأغلب الأنظمة الشمولية في ظل الربيع العربي، والذي طال من التخطيط الاستراتيجي التركي وغير من تركيبة بنائه وإبعاده عن المرتكزات الأساسية، التي تتبناها السياسة الخارجية التركية في هذه المرحلة، ومنها أيضاً العراق ومشاكله الداخلية وأثرها في التطلعات التركية بصورة عامة.

إن الأهمية الاسترتيجية لمصالح تركيا الحيوية وتفاعلها مع المتغيرات، أدّت دوراً أساسياً في استراتيجياتها حيال المنطقة والعراق بصورة خاصة، بعد أن أصبح مسرحاً للصراعات والتنافس من جهة، وهو ما أضحى عاملاً محفزاً لصانع القرار التركي لاستغلالها وتوظيفها لمصلحة الأهداف الجديدة، التي يتم تبنيها ضمن التخطيط الاستراتيجي للدولة التركية الحديثة من جهة أخرى.

وأدركت حكومة حزب العدالة والتنمية التركي بأن استقرار العراق مشروط بالحفاظ على وحدته، وبإعادة بناء كيان دولته الجديدة

لقد اكتسب التخطيط الاستراتيجي التركي حيال العراق حيويته وفاعليته عن طريق اهتمام صانع القرار السياسي التركي، إذ جاء تأكيد الرئيس التركي عبد االله كول، أن تركيا لايمكن أن تبقى محصورة داخل الأناضول، في ظل التحولات الإقليمية والدولية، ويصبح من الخطأ أن تبقي أنقرة متفرجة على مايجرى حولها، وهي جزء يتأثر بما يجرى في محيطها وتؤثر فيه.

وأدركت حكومة حزب العدالة والتنمية التركي بأن استقرار العراق مشروط بالحفاظ على وحدته، وبإعادة بناء كيان دولته الجديدة، وأن استقرار العراق يسهم في استقرار الإقليم كله، ولذا سعى الأتراك إلى بناء علاقات وثيقة

مع جميع القوى العراقية بما فيها الأكراد، إذ احتوت سياسة تركيا نحو العراق على عنصرين مهمين:

الأول: بناء علاقات قوية مع الحكومة المركزية العراقية، وفتح جسور الحوار البنّاء، والتعاون مع جميع الأطراف في العراق.

والثاني: تعبئة دول الجوار العراقي لدعم مسار التطبيع بين مختلف مكوناته الاجتماعية والسياسية[5].

وقد أكد رجب طيب اوردغان أن العراق تحول إلى أولوية خاصة لتركيا متقدماً على ملف الاتحاد الأوربي، وأن الخطوط الحمراء الجديدة لتركيا هي حماية الوحدة السياسية والجغرافية للعراق، وحل قضية كركوك عن طريق المصالحة بين أبنائه، وإعادة التوازن بين المجموعات العراقية، والضغط على الحكومه العراقية لمواجهة حزب العمال الكردستاني الذي يتخذ من شمال العراق معقلاً له[6].

إن الوضع الناشيء في العراق ومنذ التسعينات أصبح فرصة كبيرة لحزب العمال الكردستاني للتمركز في شمال العراق، واتخاذه منطلقاً للهجمات على الجيش التركي، ليشكل خطراً كبيراً على الأمن القومي التركي وعلى وحدة الأراضي التركية، ومما زاد الخطورة (الفدرالية لكردستان العراق)، التي خلقت واقعاً جديداً غير مسبوق في منطقة الشرق الأوسط، ترتب عليه نشوء كيان كردي بصورة رسمية، له مقومات الدولة المستقلة، والذي يمثل في الفكر الاستراتيجي لتركيا تحدياً كبيراً على وحدتها وكيانها القومي[7].

وبرغم كل النجاحات التركية، إلا أنها تظلّ تواجه تحديات نوعية قابلة للتفاقم وعلى رأسها قضية الوحدة الوطنية، فهي خليط عرقي ومذهبي وإثني لم يشهد تجانساً وطنياً بعد، لذلك فإن مستقبل العراق سيحدد أيضاً مستقبل تركيا، ولهذا سعت النخب التركية لبناء استراتيجية لضمان مصالحها (داخلياً وإقليماً) تعمل على ضمان وحدة الدولة العراقية بقطع النظر عن طبيعة نظام الدولة مركزياً كان أم لامركزياً أم فدرالياً، وخططت باستخدام العامل الاقتصادي أساساً لتقوية نفوذها وتأثيرها في مجريات القضية العراقية، وامتدت أسس التعاون إلى الإعلان عن تشكيل مجلس للتعاون الاستراتيجي[8] بين البلدين، لكن الخلاف العميق الذي انتاب العلاقة بين الحكومة الاتحادية العراقية والحكومة التركية، على خلفية تحالفها مع بعض النخب السياسية (السنية) على أساس مذهبي، والسعي لاستغلال الخلاف الكردي مع الحكومة الاتحادية لتحقيق طموحاتها، عصف بالتخطيط الاستراتيجي ◀

5- واثق محمد السعدون، حكومة حزب العدالة والتنمية التركي والآفق المشترك مع العراق، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، تشرين الاول 2011، ص87.

6 - فكرت نامق عبد الفتاح، على هاشم عبد الله، السياسية الخارجية التركية حيال العراق، قضايا سياسة، جامعة النهرين، 2011، ص11.

7 - محمد نور الدين، تركيا بين تحديات الداخل ورهان الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2009، ص134.

8 - خليل العناني، الولايات المتحدة... مصالح استراتيجية (متبادلة في تركيا بين تحديات الداخل ورهان الخارج)، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2009، ص159.

التي تبنته تركيا اتجاه العراق.

فما بين الإخفاق والتناقض، لا يخفي صانع القرار التركي حرصه على استثمار أوضاع العراق الحالية، بغية تحقيق مصالحه من إفرازاتها، ويمكن تحديدها كما يأتي:

بين الإخفاق والتناقض، لا يخفي صانع القرار التركي حرصه على استثمار أوضاع العراق الحالية

1. العلاقه الاستراتيجية الجديدة مع أقليم كردستان، والتي صرح أكثر من مسؤول بأن التعامل مع كردستان تعامل استراتيجي، على حين أن العلاقة مع الدولة العراقية مهمة، لذا فإن لتركيا توجهاً استراتيجياً مؤجلاً، يعتمد على حسابات المستقبل لتطور القضيه الكردية.

2. السيطرة على نفط وغاز كركوك بواسطة الشراكة الاستراتيجية بين أقليم كردستان والدولة التركية.

3. تقليل دعم أكراد العراق لحزب العمال الكردستاني، عن طريق مقايضة أنبوب النفط الكردي، بالضغط على أكراد تركيا.

4. يبدو أن لتركيا أثراً كبيراً في مستقبل القضية الكردية، خصوصاً بعد دخولها بقوة في الوضع السوري، لكون الأكراد متوزعين ما بين العراق وسوريا وإيران.

5. في حال تفكيك العراق لأي سبب كان، من المرجح أن تعمل تركيا على احتواء الموقف بإقامة اتحاد كونفدرالي مع إقليم كردستان، لضمان احتواء القضية الكردية التركية، لكون الإقليم يمثل نقطه جيو- أمنية لا بديل عن احتوائها وفق العقيدة العسكرية التركية.

إن من يتمعن في الفكر الإدراكي لصانعي السياسية التركية، ويستمد تحليلاته من المورث الثقافي لتاريخ العلاقة مع الشرق الأوسط، وتفاعل النخب التركية مع المنطقة العربية، يتوصل إلى أن تركيا غريبة عن ثقافة المنطقة وسياستها وتوازناتها الداخلية، بل منسلخة عنها، وقد أدى هذا الأمر إلى فقدان تركيا القدرة على التقاط إيقاع المتغيرات الجارية في المنطقة، بحيث استقرت الرؤية العامة التي تكونت وفقاً للصورة المرسومة للعرب داخل مركز صناعة السياسة الخارجية التركية، وكذلك صورت النخب العربية الجدار التركي ستاراً بين العرب والغرب، وسبباً في تخلف العرب عن اللحاق بركب الحداثة، وأصبح الانسلاخ عن التأثير التركي نوعاً من توكيد المصداقيه الذاتية، ونلمس ذلك عن طريق التباعد الدبلوماسي والسياسي بين النظامين السوري والتركي، برغم ما بينهما من تقارب شديد جغرافياً وثقافياً،

ممّا يجعل مناقشة المصالح المتبادلة والعناصر المشتركة، التي قد تصل إلى الحد الاقصى أمراً لا يمكن إدراجه في مفاوضات عقلانية وهذه عقبات تؤثر تأثيراً سلبياً في مسار العلاقة التركية- السورية والعربية على وجه العموم على المستوى الدبلوماسي، وفي إسهاماتها المحتملة عالمياً وإقليماً[9].

انتهجت تركيا سياسة (تصفير المشكلات)، كإحدى المرتكزات الجديدة للسياسة الخارجية التركية

إن الغموض الذي يحيط بالعلاقة التركية- السورية، قد اكتنفته تاريخياً توترات كان في مقدمتها قضية الهوية والايدولوجية والحدود وخلافات الحرب الباردة وقضية المياة والأكراد وضمان أمن إسرائيل[10].

لقد شكلت سوريا وما تزال بوابة تركيا إلى الوطن العربي، وبعد أن انتهجت تركيا سياسة (تصفير المشكلات)، كإحدى المرتكزات الجديدة للسياسة الخارجية التركية ضمن التخطيط الاستراتيجي الشامل لحزب العدالة والتنمية عند وصوله للسلطة في 2002، إذا كانت سوريا العنوان الرئيس لهذه السياسية وعن طريقها تحديداً، حققت تركيا نجاحها الأبرز في سياسات الانفتاح على الوطن العربي والعالم الإسلامي، وتحولت العلاقات السورية التركية إلى علاقات استراتيجية، وإلى أنموذج علاقات بين دولتين كانتا إلى الأمس القريب على حافة الدخول في مواجهة عسكرية، بسبب حزب العمال الكردستاني والمياه.

لم تكن العلاقات مع ذلك مكسباً لجانب واحد، بل إن المكاسب كانت متبادلة، فسوريا وجدت في تركيا حزب العدالة والتنمية متنفساً لها في ظل محاولات العزل، بل التهديد باحتلالها عسكرياً بعد غزو العراق، لكن تبقى تركيا المستفيد الأكبر من هذه العلاقات الجديدة للاعتبارات الآتية[11].

(1) تغير الموقف السوري العلني من ملفات الاسكندرونة وحزب العمال الكردستاني، والعلاقة مع إسرائيل، والتي كانت عناوين الخلافات السورية- التركية السابقة.

(2) لم تكن سياسة فتح الحدود متكافئة اقتصادياً، فعدم قدرة الصناعات السورية على مواجهة الصناعات التركية المتطورة، أدى إلى إقفال العديد من المصانع السورية.

(3) كانت دمشق العامل الأبرز في إدخال الدور التركي إلى المنطقة، ومنحه مكاسب إقليمية لاسيما عن طريق إصرارها على الدور الوسيط بينها وبين اسرائيل، وهكذا أصبحت القنوات مفتوحة لتركيا للدخول إلى ملفات أخرى: الملف ◄

9 - أحمد داود اوغلوا، مصدر سبق ذكره، ص444.

10 - جراها خولي فولر، الجمهورية التركية الجديدة بتركووله محورية في العالم الاسلامي، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية، ابو ظبي، 2009 ، ص131.

11 - محمد نور الدين، محمد نور الدين، تركيا وسوريا: من تصفير المشكلات الى تصفير الثقة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص 213، ص214.

الفلسطيني، واللبناني، وملفات أقليمية أخرى.

(4) الدخول النفسي الثقافي لتركيا داخل كل بيت عربي عن طريق ما وفرته سوريا عبر الدراما التركية المدبلجة باللهجة السورية واللبنانية.

واستمرت العلاقة السورية- التركية في التصاعد، وشهدت مستويات عالية من التعاون والتقارب الاقتصادي والسياسي، وبدأت تلك العلاقات كأنها الاستثمار الأكبر للدبلوماسية التركية في المنطقة.

وبمجيء الثورات العربية وضعت هذه العلاقة تحت الاختبار الجدي والقاسي لاستراتيجية (العمق الاستراتيجي) لحزب العدالة والتنمية بكل عناوينها المثيرة والجذابة، فشكلت حداً فاصلاً بين مرحلتين من سياسة تركيا الخارجية في ظل سلطة حزب العدالة والتنمية، وعلى الخصوص تعامله مع الأحداث في سوريا.

إن تعامل تركيا طرفاً في الصراعات العربية والإقليمية، وخروجها من الحيادية وابتعادها عن النهج التعاوني في المشاركة لاحتواء الأزمات وحل المشكلات، لدول الجوار والقوى الإقليمية جعلها تسلك سلوكاً سياسياً يبتعد كل البعد عن التخطيط الاستراتيجي، الذي تمسك به حزب العدالة والتنمية بعد تبنيه العمق الاستراتيجي لإدارة السياسة الخارجية التركية، التي نالت رضا الشعب التركي واحترام الشعوب المجاورة بتمسكها بتصفير المشاكل مع دول الجوار وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحل الأزمات التي تعاني منها تركيا قبل تسلم حزب العدالة والتنمية السلطة، وهو ما أكده أحمد داود اوغلوا وزير الخارجية ومهندس السياسية الخارجية والتخطيط الاستراتيجي لتركيا، بالتخلي عن الأفكار السابقة وأهمية توفير الأمن للجميع كأولوية ومؤشر للازدهار، الذي يتم بالحوار السياسي وزيادة التكامل الاقتصادي والتفاعل الثقافي.

ومن أجل ذلك أنشأت تركيا مجلساً استراتيجياً عالى المستوى، تبنى مفهوم القوة الناعمة مرتكزاً أساسياً لسياسته الخارجية بتبني نظرية العمق الاستراتيجية وسياسية تصفير المشاكل مع الجوار الجغرافي[12]، إلا أن هذه التوجهات كانت قبل اندلاع ثورات الربيع العربي والثورة السورية تحديداً.

12 - زياد علوش، السياسة الخارجية التركية وتحديات الازمة السورية، شبكة الانترنت.

ولكن تركيا تفاجأت بقيام الثورات العربية، ولم تكن من ثَمّ مستعدة للتعاطي معها في بداياتها في الأقل، فاتسم أداء الدبلوماسية التركية بالارتباك، واختلطت المصالح بالمبادىء، وباتت ازدواجية المعايير في التعامل مع هذا الحدث في أكثر من ملف، بحيث أصبحت السياسة الخارجية التركية أمام منطق جديد، عنوانه

الانقلاب على سياسات الانفتاح السابقة التي سبقت وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة عام 2002، وبات واضحاً تعاملها مع الأحداث السورية، إذ غيّرت سياستها تجاه سوريا في هذه المرحلة.

13 - محمد نور الدين، تركيا وسوريا، مصدر سبق ذكره ، ص216.

إذ أضحت تركيا نقطة تجميع للمقاتلين المتوجهين إلى سوريا، والذين يتوافدون من مختلف الدول الإسلامية

إن الموقف التركي من الأزمة السورية غير منسجم مع مجمل الصورة العامة التي رسمناها. فعندما بدأت حركة الاحتجاجات في سوريا كانت الدبلوماسية التركية تتحرك على أساس عناوين عدة، منها[13]:

1. الحرص على استمرار النجاح التركي الأبرز مع سورية بالسعي إلى الاستقرار في سورية عن طريق إصلاح يقودهِ الرئيس الأسد نفسه.

2. أن البنية الديمغرافية، إثنياً ومذهبياً في سوريا مشابهة جداً للوضع في تركيا، ومن ثَمّ هناك خشية تركية من أن تتأثر سلباً بأية فوضى أو تقسيم يصيب سوريا. فكان هذا دافعاً لجهود أنقرهِ من أجل منع انفجار الوضع في سوريا واحتوائه عند حدود معينة.

غير أن الموقف التركي الناصح للقيادة السورية، واكبته سلوكيات مثيرة لشكوك القيادة السورية ممّا طرح علامات استفهام متعددة، منها:

• توالي التصريحات والدروس التركي الرسمية بصورة شبه يومية، وكأنها (وصي) على الدولة والنظام في سوريا.

• عّد رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردغان، أن الاوضاع في سورية شأن داخلي تركي، وهو ما أثار حفيظة دمشق معتبرة أن هذه ذريعة للتدخل في الشأن الداخلي.

• شن وسائل الإعلام التركية ولاسيما الإسلامية الموالية لحزب العدالة والتنمية، حملة مفتوحة على النظام في سوريا منذ اليوم الأول للاحتجاجات، وقبل بدء تبلور صورة الوضع وتفاقمه، فتحولت قناة (التركية) الناطقة بالعربية، إلى نسخة أخرى عن قناة الجزيرة (القطرية) أو العربية (السعودية)، في معاداتهما للنظام السوري.

• السلوك الأكثر استفزازاً لسوريا، كان في مبادرة تركيا إلى احتضان المعارضة السورية، وتوفير الملاذ لها للاجتماع، ومحاولة إنشاء مجالس قيادات لها، ولاسيما قيادات الإخوان المسلمين.

• قيام تركيا مسبقاً بفتح ملف للاجئين السوريين لتشهير بالنظام السوري إعلامياً ودولياً.

• إقامة معسكرات تدريب للمقاتلين، إذ أضحت تركيا نقطة تجميع للمقاتلين المتوجهين إلى سوريا، والذين يتوافدون من مختلف الدول الإسلامية، وهم في الأغلب الأعم متطرفون يرتبطون بالقاعدة ومنظماتها.

لقد أفضت السياسات التركية تجاه الأزمة السورية إلى نقطة اللاعودة في العلاقات التركية السورية، وأدت إلى قطع العلاقات الاستراتيجية ونهاية سياسة تصفير المشكلات والعمق الاستراتيجي لتركيا مع سوريا، والتحول من التخطيط الاستراتيجي الفاعل والمدروس عن طريق الركائز الاستراتجية للسياسة الخارجية، والوقوع في المحظور والإخفاق، بعد استبدال سياسة تصفير المشكلات بسياسة (ترقيم المشكلات)، مع بعض الأطراف الإقليمية والدولية التي تتعامل معها الخارجية التركية

إن الإخفاق في عدم التمسك بسياسة تصفير المشكلات أدى إلى الذهاب في ترقيم هذه المشكلات، بدءاً من سوريا ومروراً بالعراق، وأوقع الأتراك في تخبط شديد وظهور علائم واضحة على انتهازية الدور التركي في التعامل مع القضايا العربية الأساسية (فلسطين)، على الرغم من السكوت المطبق لحركة حماس عن عودة العلاقات التركية- الإسرائيلية، إلى سابق عهدها، والدور التركي في تفتيت دول المنطقة وكأنه ثأر بعد قرن من الزمن، عن موقف العرب من الامبراطورية العثمانية.

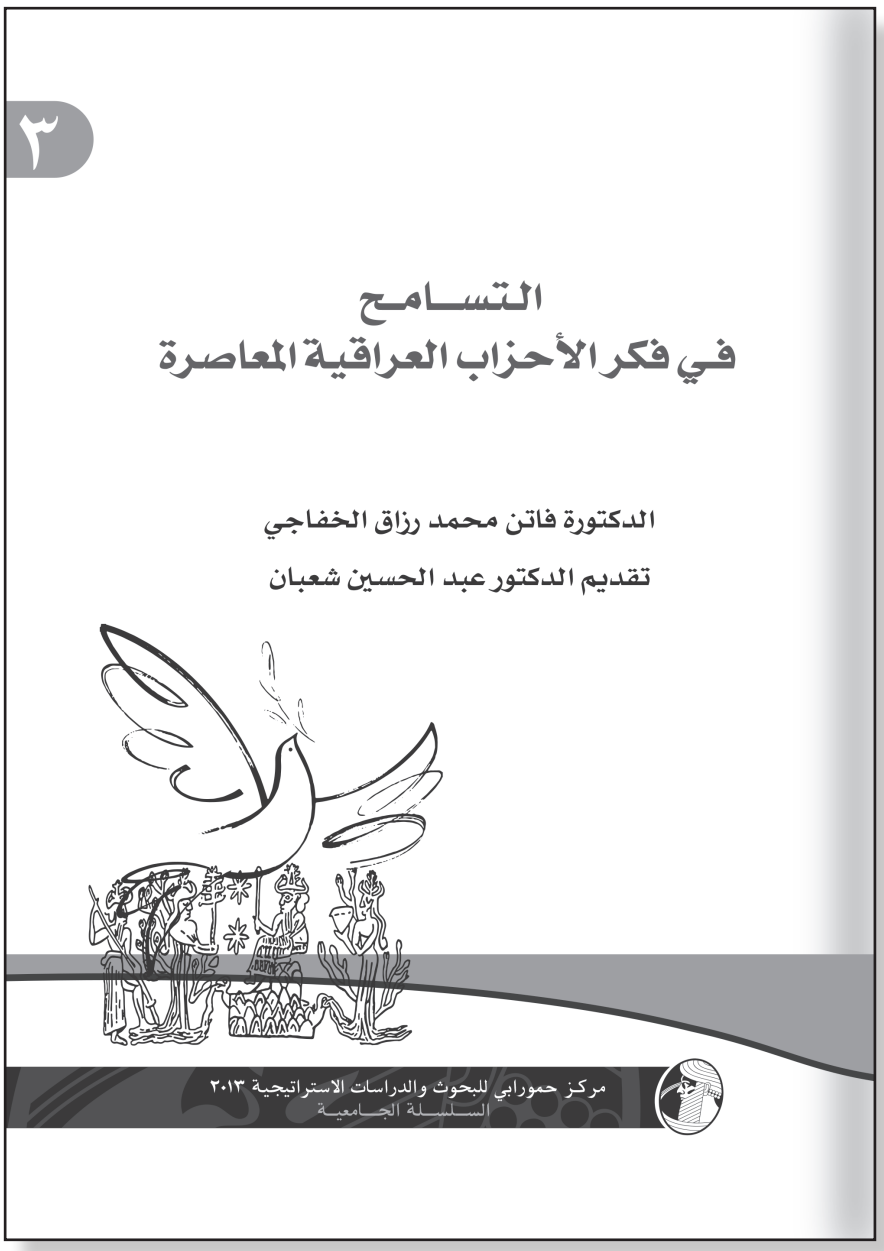
٣
التسامح
في فكر الأحزاب العراقية المعاصرة
الدكتورة فاتن محمد رزاق الخفاجي
تقديم الدكتور عبد الحسين شعبان
مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ٢٠١٣
السلسلة الجامعية

دروس ما بعد الحرب: إسرائيل - حزب الله- والمقاومة الفلسطينية

د. سناء حمودي

* أكاديمية وباحثة من لبنان

* -استاذ مساعد – العلاقات الدولية- جامعة بيروت العربية

المقدمة

تعد (الحرب) المرحلة الأخيرة من مراحل العملية السياسية، يلجأ إليها المتنازعون عندما تصبح خياراً حتمياً لحل النزاع بعد أن تفشل السياسة في ذلك، ولهذا تستخدم القوة العسكرية عندما تفشل السياسة. لكن الحرب في المنطقة العربية لها منطق آخر، ويعود ذلك إلى وجود إسرائيل، الكيان الغريب الذي زرعته قوى الاستعمار في قلب المنطقة، ليشكل حاجزاً جغرافياً وسياسياً يمنع الوحدة، ويتخذ من سياسة التوسع والاحتلال منهجاً بعد الاستيلاء على فلسطين.

ومنذ ظهر مصطلح القضية الفلسطينية بعد نكبة 1948، دخلت المنطقة في نفق الصراع العربي– الإسرائيلي الذي بات سبباً ومسبباً لكل الصراعات والحروب في منطقتنا بشكل مباشر أو غير مباشر. وبما أن (إسرائيل) كيان دخيل مغتصب لأرض فلسطين، ولأن مخططات الحركة الصهيونية تفوق الرقعة الجغرافية لفلسطين، باتت النزاعات والحروب عنواناً لمنطقة الشرق الأوسط بامتياز.

تبيح العقيدة التوسعية التي تحكم السياسة الإسرائيلية، الحرب بحجة حماية الأمن القومي والحفاظ على الدولة العبرية بقطع النظر عن أية اعتبارات أخرى. وانطلاقاً

من هذا المفهوم، دخلت إسرائيل، منذ قيامها عام 1948، في سلسلة من الحروب مع الدول العربية كان هدفها المباشر الدول المحيطة أي سورية والأردن ومصر ولبنان، والعالم العربي بشكل عام. وقد شهدت الأعوام 1956 و1967 و1973 ثلاث حروب خاضتها إسرائيل مع مصر وسورية والأردن شاركت فيها جيوش الدول المذكورة، فضلاً عن قوات من معظم الدول العربية الأخرى، علاوة على اجتياح لبنان عام 1982، حيث كانت الحرب المعلنة على منظمة التحرير الفلسطينية.

وعلى مدى ما يقرب من الستين عاماً حققت إسرائيل مكاسب عسكرية وسياسية وجغرافية كبيرة على حساب العرب

لم تخسر إسرائيل حرباً خاضتها أو شنتها، وكانت الانتصارات المتوالية كافية لتزيد من درجة الشعور بالقوة والثقة بقدرة الجيش الإسرائيلي وتفوقه في مواجهة القدرات العسكرية المتواضعة للدول العربية. ولم يقتصر الأمر على إسرائيل، بل إن القيادات العربية نفسها، كانت تقتنع مرة تلو المرة بتفوق القدرات العسكرية الإسرائيلية على قدرات أية دولة عربية، حتى بات المناخ العام يجزم بالهزيمة في الجانب العربي في حال وقوع مواجهة أو حرب مع إسرائيل، نستثني هنا معركة الكرامة التي جرت عام 1968 عندما دخلت القوات الإسرائيلية إلى قرية الكرامة على الضفة الشرقية لنهر الأردن، ودارت معركة قاسية استخدمت فيها إسرائيل مختلف الأسلحة وشارك فيها الجيش الأردني والفدائيين الفلسطينيين. وكانت المفاجأة أن تمكن الجانب العربي من صد الهجوم ما اضطر الجيش الإسرائيلي إلى سحب قواته متكبداً خسائر كبيرة. وكان من نتائج معركة الكرامة، التأييد الشعبي الكبير لحركة فتح وللمقاومة، والشعور باستعادة الكرامة العربية بعد هزيمة 1967. وعلى مدى ما يقرب من الستين عاماً حققت إسرائيل مكاسب عسكرية وسياسية وجغرافية كبيرة على حساب العرب، فتمكنت من إقامة دولة قوية مدعومة من الولايات المتحدة الأميركية ومعظم الدول الغربية، وبات جيشها من أقوى الجيوش في المنطقة. وبهذه القدرات استطاعت أن تحتل أراض عربية في سورية ومصر ولبنان خارج حدود فلسطين التاريخية، ثم تحولت إلى إقامة سلام مع مصر والأردن مخرجة الدولة العربية الأقوى، أي مصر، من دائرة الصراع، وبذلك تم حصر الاهتمام العسكري في الجبهة الداخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة والجبهة الخارجية الوحيدة ◄

المتبقية على الحدود الشمالية لفلسطين المحتلة، أي لبنان.

في عام 1982، حققت إسرائيل هدفاً استراتيجياً غيّر قواعد اللعبة في المنطقة، بعد اجتياح لبنان وإخراج منظمة التحرير الفلسطينية وقواتها العسكرية من لبنان، وتوزيع مقاتليها على دول عربية بعيدة جغرافياً عن إسرائيل، كالسودان واليمن وتونس، وبذلك ارتاحت إسرائيل من عدو قابع إلى جوارها وأقفلت جبهة كانت تشكل مصدر قلق وتوتر دائم لها. ولم تكتف بذلك، بل قامت بتوسيع الشريط الحدودي الذي أقامته في العام 1978 على الحدود مع لبنان، لتصبح مناطق جنوبية واسعة تحت السيطرة الإسرائيلية بواسطة ما عرف بقوات جيش لبنان الجنوبي.

إنّ حرب 1982 كانت مقدمة لتغيير الأوضاع في المنطقة، ولقلب الصورة رأساً على عقب، وإنّ اتفاقيات أوسلو التي وقعت في العام 1993، وما تلاها من اتفاقيات سلام مع الأردن، كانت نتيجة لهذه الحرب، إلا أن هذه الحرب أفرزت ظاهرة أخرى، ربما أخطأت إسرائيل في تقديرها.

تجدد الصراع: اللاعبون الجدد

في بداية العام 1965، أعلن الفلسطينيون الكفاح المسلح، وشكلت انطلاقة حركة فتح في بداية العام عنواناً لمرحلة جديدة عنوانها تحرير فلسطين عن طريق المقاومة المسلحة. وإذا كانت هذه المقاومة استقطبت قوى التحرر العالمية، وشكلت العنوان لمرحلة من الزمن امتدت حتى العام 1982، إلا أنها لم تتمكن من تحقيق هدف التحرير لأسباب كثيرة لا مجال لذكرها، برغم العمليات العسكرية الكثيرة والمتنوعة التي قامت بها الفصائل الفلسطينية، والتي شكلت عاملاً مهماً ومساعداً على لفت الأنظار الدولية إلى القضية الفلسطينية.

في خريف 1982 كانت صورة الوضع بالنسبة إلى الإسرائيل على الشكل الآتي:

- انتصار ساحق على المقاومة الفلسطينية في لبنان.
- إلحاق الهزيمة بكل القوى المعادية لإسرائيل والتي كانت ترفع شعار المقاومة.
- انتهاء مرحلة الحروب بعد تحقيق الأمن على الجبهة اللبنانية، فيما بقيت الجبهة السورية خاضعة لاتفاقيات الهدنة.
- الاستعداد لمرحلة السلام القادم مع بقية الدول العربية، تمهيداً لحل القضية الفلسطينية وفق المنظور الإسرائيلي- الأميركي.

المقاومة مجدداً

لكن الأمور لم تسر وفق ما اشتهت إسرائيل، إذ ظهرت حركة مقاومة جديدة بعنوان لبناني هذه المرة كان على رأسها (حزب االله)، فيما اشتدت حركة المقاومة الفلسطينية في الداخل وقويت بعد الانتفاضة الأولى في العام 1987 عندما أعلن عن قيام (حركة حماس). ومرة أخرى، وجدت إسرائيل نفسها في مواجهة عسكرية من نوع آخر مختلف مسرحها الجبهتين اللبنانية والفلسطينية، وانتقلت إسرائيل من مهاجمة الجيوش العربية، إلى مواجهة المقاومة المسلحة. وإلى العام 2012، شنت إسرائيل، المعارك والهجمات العديدة، فضلاً عن ثلاثة حروب، ضد لبنان وقطاع غزة حملت أسماء: حرب لبنان الثانية وعملية الرصاص المصبوب وعملية عامود السحاب.

وانتقلت إسرائيل من مهاجمة الجيوش العربية، إلى مواجهة المقاومة المسلحة.

في هذه الحروب الثلاثة، كانت إسرائيل الطرف المهاجم، الذي يملك الخطط العسكرية المعدة مسبقاً بانتظار الفرصة المناسبة للتنفيذ. وغالباً ما تتضمن هذه الخطط ما يُسمى "بنك الأهداف" الذي تضعه القيادة الإسرائيلية في كل عملية عسكرية، إذ يقاس مدى نجاح العملية بمدى تحقيق هذه الأهداف.

لا بد من الإشارة هنا، إلى أن إسرائيل تعتمد في حروبها على ثوابت عسكرية معينة:

- الاعتماد بشكل رئيس على الضربات الجوية، خاصة وأن سلاح الجو الإسرائيلي هو الأقوى في المنطقة.
- القيام بضربة أولى خاطفة ومباغتة تشكل مدخلا لكسب المعركة.
- الحرص على إبقاء المعارك بعيدة عن المناطق الإسرائيلية، حيث تدور المعركة في أرض العدو فقط بعيداً عن داخل إسرائيل.
- إنزال أكبر قدر ممكن من الخسائر المادية والبشرية في صفوف العدو.

أولا: لبنان

في لبنان أبقت إسرائيل على قواتها داخل الشريط الحدودي، مستعينة بقوات جيش لبنان الجنوبي بقيادة أنطوان لحد. وإلى ربيع العام 2000، شنّت إسرائيل أكثر من عدوان وواجهت مقاومة عنيدة وشرسة في جنوب لبنان، تميزت بعمليات استشهادية وعمليات تفجير كانت تستهدف القوات الإسرائيلية والعملاء في مناطق الشريط الحدودي.

كان العام 2000 عام التراجع الإسرائيلي، عندما اضطرت الحكومة الإسرائيلية إلى سحب قواتها من جنوب لبنان تحت ضغط المقاومة تاركة العملاء يتخبطون من هول المفاجأة.

ومن المؤكد أن إسرائيل أخطأت في تقدير قوة حزب الله

ربما لم يدرك الإسرائيليون أن الانسحاب سيكلفهم غالياً، إذ بدلاً من شريط أمني يفصلهم عن العدو، باتت قوات المقاومة هي الحد الفاصل بين لبنان وفلسطين المحتلة. وعندما قررت إسرائيل الانسحاب من جنوب لبنان في ربيع العام 2000، كانت تعتقد، أنها بخطوة كهذه ستقلص من الأعباء العسكرية والمادية التي كانت تتكبدها في لبنان. وربما كانت القيادة الإسرائيلية قد بدأت بوضع مخطط جديد لتغيير قواعد اللعبة في لبنان، على نسق ما حصل في العام 1982.

حرب تموز/ يونيو 2006 (حرب لبنان الثانية)

في صيف العام 2006، قررت إسرائيل شن حربها الثانية على لبنان، كما أسمتها، متخذة من قيام حزب االله باختطاف جنديين إسرائيليين في جنوب لبنان ذريعة لها. استمرت الحرب المدمرة 33 يوماً، نفذت إسرائيل فيها عمليات تدمير ممنهج طال البشر والحجر، ولم تنس كعادتها في كل حرب، ارتكاب أكثر من مجزرة، كي تبقى علامة لا تنسى. انتهت الحرب بقرار صادر عن مجلس الأمن حمل الرقم 1701 وقضى بوقف الأعمال الحربية، لكن إسرائيل برغم ذلك لم تحقق أياً من الأهداف التي وضعتها قبل شن حربها.

الهدف المعلن للحرب كان إطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين، أما الأهداف غير المعلنة فكان عنوانها القضاء على القدرات العسكرية لحزب االله، والادعاء بتنفيذ القرار 1559 المتعلق بإزالة أسلحة الميليشيات في لبنان وبسط سيادة الدولة خاصة في الجنوب وعلى المعابر مع سورية. وبدا هذا الهدف واضحاً مع تصريحات وزيرة الخارجية الأميركية حينها، كوندوليزا رايس عن شرق أوسط جديد سيتمخض عن هذه الحرب.

انتهت الحرب بعد 33 يوماً، انتقلت خلالها إسرائيل من الطرف القوي الذي يحاول تغيير المعادلة في منطقة الشرق الأوسط، إلى طرف يمارس الإجرام والقوة

انتقاماً من مقاومة وشعب ودولة، تصدت له وأجبرته على التراجع والقبول بوقف لإطلاق النار من دون تحقيق للأهداف.

واعترف الإسرائيليون أنهم واجهوا في حزب الله عدواً مدرباً ومنظماً يقاتل ضمن وحدات صغيرة وبأسلحة متطورة

ومن المؤكد أن إسرائيل أخطأت في تقدير قوة حزب االله، فدخلت الحرب معتقدة أنها ستتمكن في أيام من تغيير الوضع والقضاء على القوة العسكرية للحزب، ولم تكن القيادات الإسرائيلية في أسوأ الأحوال تتوقع أن تخوض حرباً طويلة، يضطر فيها الإسرائيليون إلى دخول الملاجئ والفرار إلى أماكن أكثر أمناً هرباً من صواريخ المقاومة التي لم تتوقف طوال أيام الحرب، والتي تمكنت لأول مرة من إصابة إحدى البوارج الحربية الإسرائيلية أمام الساحل اللبناني.

لماذا فشلت إسرائيل في تحقيق هذه الأهداف؟

كثيرة هي الدراسات التي تناولت الحرب بكل معطياتها ونتائجها، ومعظم هذه الدراسات خلصت إلى أن إسرائيل فشلت لسببين، الأول، لأنها لم تشن حرباً برية واسعة منذ اليوم الأول مكتفية بضربات جوية اعتقدت أنها ستكون ناجعة وكافية لتحقيق الأهداف، كما حدث في حرب 1982، أما السبب الثاني فهو بلا شك المقاومة الشرسة والمنظمة التي لم تمكن أقوى جيش في المنطقة من تحقيق أهدافه.

التقويم بعد الحرب

خلصت دراسة أعدها الجيش الأميركي عن أداء الجيش الإسرائيلي في أعقاب حرب تموز، إلى أن الجيشين الأميركي والإسرائيلي يواجهان حالات أمنية تفرض عليهما الاستعداد الدائم ضمن ما يسمى (قوس قزح النزاعات). وفي الحالة الإسرائيلية، رأت الدراسة أن التهديدات الأمنية يتم ترتيبها بحسب درجة الخطورة، إذ تتدرج من الضفة الغربية وقطاع غزة ، يليها الدول المجاورة لإسرائيل، في مرتبة أكثر خطورة وهي لبنان وسوريا، أما المرتبة الأخطر فتأتي من دول لا تملك حدوداً جغرافية مع إسرائيل، وتتمثل حالياً بإيران[1]، وبحسب التقرير، فإن إسرائيل نجحت في هذا الترتيب بداية عندما تمكنت من مواجهة الانتفاضة الثانية في فلسطين في العام 2000، لكن الحرب في لبنان أظهرت أن الجيش الإسرائيلي أخطأ كثيراً عندما ركز ◄

1-David E. Johnson, Military Capabilities for Hybrid War, insight from the Israel Defense forces in Lebanon and Gaza, prepared for the United States Army, RAND Corporation, 2010, p.2.

فقط على مواجهة خطر الداخل، ولهذا بدا عاجزاً في حرب لبنان وغير قادر على المناورة واستخدام القوات المشتركة، بمعنى التنسيق المشترك بين مختلف القوات الجوية والبرية في تنفيذ العملية العسكرية.

في عملية تقييمية لنتائج الحرب، بدا أن الإسرائيليين واجهوا في لبنان عدوين لم يستعدوا لهما، المقاومة والتضاريس، فيما كان حزب االله يقاتل فوق أرضه مالكاً القوة ومعرفة التضاريس. واعترف الإسرائيليون أنهم واجهوا في حزب االله عدواً مدرباً ومنظماً يقاتل ضمن وحدات صغيرة وبأسلحة متطورة، على حين في العمليات داخل فلسطين، لم تضطر أي وحدة عسكرية إسرائيلية لمواجهة قوات يتجاوز حجمها فرق المشاة الصغيرة. ويضيف التقرير الأميركي، أن الجيش الإسرائيلي خاض معركة من نوع مختلف ضد قوات لم تكن بقوة الجيش المنظم، لكنها لم تكن أيضاً عناصر ميليشيا تعمل فقط وفق حرب العصابات.

أما تقرير لجنة فينوغراد، فقد خلص إلى أن المشكلة تكمن في طريقة التفكير لدى بعض القيادات السياسية والعسكرية الإسرائيلية، التي اعتقدت أن إسرائيل بما تمتلكه من قوة عسكرية وتفوق يردع الآخرين، هي أبعد ما تكون عن التعرض لأي هجوم. وأن هذه القيادات كانت على يقين أنها في حال التعرض لأي اعتداء، فسيكون من النوع الأول، أي من الداخل. وعلى هذا الأساس تم تخفيض النفقات المخصصة للقوات البرية، وهو ما أثر سلباً في عمليات التدريب والاستعداد اللوجستي، فيما تم التركيز على وقف الهجمات الإرهابية باستخدام أسلوب الاغتيالات بما فيها الضربات الجوية بالتنسيق مع قوات الأمن الإسرائيلية[2]. وعلى هذا الأساس أوصى التقرير بإعادة الهيبة لقوة الردع الإسرائيلية.

2-David E. Johnson, Military Capabilities for Hybrid War, op.cit., pp. 2 -3.

وعليه، تحوّل الجيش الإسرائيلي إلى إجراء عملية تصحيح للأخطاء خاصة فيما يتعلق بإعداد القوات البرية، فيما استقال عدد من الجنرالات بمن فيهم رئيس الأركان، دان حالوتس، وطرد عدد آخر. وكانت الخطوة الأهم العودة إلى مفهوم العمليات الأساسية في التدريبات، وهو ما يتطلب تركيزاً على دور العمليات العسكرية المشتركة. ولهذا بدأ الجيش العمل على تطوير سلاح الدبابات، واستأنف إنتاج الميركافا المتطورة، وتم البدء بتنفيذ مناورات مشتركة بين القوتين الجوية والبرية.

هل ستنجح إسرائيل في حرب قادمة ضد لبنان؟

في عام 2009، بعد ثلاث سنوات من الحرب، رأى غيورا آيلاند، رئيس مجلس الأمن القومي في ديوان رئاسة الحكومة الإسرائيلية في دراسة تقويمية لحرب لبنان الثانية، أنه إذا نشبت غداً حرب لبنان الثالثة، فإنها لن تكون بنتائجها مغايرة تماماً لحرب لبنان الثانية، مشيراً إلى أنه على الرغم من كل الدروس التي استخلصت من الحرب على يد لجان عسكرية، وعلى الرغم من أن الجيش يعمل عليها منذ ثلاث سنوات، وعلى الرغم من أن الطرف الإسرائيلي يبدو الآن أفضل من الطرف الثاني، إلا أن نتائج الحرب لا تتعلق بجهة واحدة فقط. فمن الجهة المقابلة، حسّنَ حزب االله أيضاً من جاهزيته، ومن الناحية التكتيكية فإن التحسن الذي يطرأ على طرف يتقاطع مع التحسن في الطرف الآخر، وبهذا نصل بشكل أو بآخر إلى النتيجة نفسها[3].

ثانياً: فلسطين

بين عامي 2008 و2012 شنت إسرائيل حربين على قطاع غزة، أطلق على الأولى تسمية عملية الرصاص المصبوب، وعلى الثانية تسمية عامود السحاب. شنّت إسرائيل عمليتها الأولى نهاية العام 2008، وكانت الثانية في أواخر العام 2012.

وتظهر نظرة سريعة إلى الأوضاع في القطاع قبل الحربين ما يأتي:

• في العام 2005 قررت إسرائيل الانسحاب من القطاع وإخلاء المستعمرات التي وصل عددها إلى 21 مستعمرة، بعد 38 عاماً من الاحتلال.

• في العام 2007، سيطرت حركة حماس على السلطة في القطاع، وانقسمت المناطق الفلسطينية بين حكومتين الأولى في رام االله والثانية في غزة.

• أعلنت إسرائيل فرض الحصار على القطاع رداً على الوضع الجديد، وبهذا أصبح ما يقارب المليون ونصف فلسطيني تحت الحصار الخانق براً وبحراً وجواً، في منطقة لا تتجاوز مساحتها 360 كم^2.

في هذا السياق يصف الكاتب الإسرائيلي، آفي شلايم، غزة بحالة كلاسيكية من حالات الاستغلال الاستعماري في حقبة ما بعد الاستعمار. فقبل عام 2005، كان عدد المستوطنين الذي يسكنون المستوطنات في القطاع، 8 آلاف نسمة في مقابل حوالي مليون ونصف فلسطيني، ومع ذلك كان المستوطنون يحتلون 25%

3 - المراجعة الإسرائيلية لحرب تموز بعد ثلاث سنوات، ندوة مركز دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، في: مجلة معلومات، ترجمة وتقديم حلمي موسى، بيروت، المركز العربي للمعلومات، العدد 70، آب/ أغسطس 2009، ص 22.

من الأراضي، و40 % من الأراضي الصالحة للزراعة، وعلى حصة الأسد من الموارد المائية. أما سكان غزة، فكانوا يعيشون في فقر مدقع وبؤس لا يمكن تصورهم، إذ يعيش (80 %) منهم على أقل من دولارين يومياً، ولا تزال الأوضاع المعيشية في القطاع تشكل إهانة للقيم المتحضرة، ومحرّضاً على المقاومة، وأيضاً تربة خصبة للتطرف السياسي[4]. وبعد ثلاثة أعوام من الانسحاب، قتل (11) إسرائيلياً بنيران الصواريخ الفلسطينية، وفي المقابل قتل الجيش الإسرائيلي بين 2005 - 2007، نحو (1290) فلسطينياً، بمن فيهم 222 طفلاً[5].

أن التكلفة الاستراتيجية للعملية في غزة فاقت المكاسب التكتيكية التي حققتها إسرائيل

4 - آفي شلايم، الحرب الإسرائيلية على غزة، كيف أوصلت إسرائيل غزة إلى شفا كارثة إنسانية، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 20، العدد 77، شتاء 2009، ص 80.

5 - المرجع نفسه.

عملية الرصاص المصبوب:

كان الهدف المعلن لعملية الرصاص المصبوب عشية العام 2009، استعادت الهدوء على الحدود الجنوبية للمناطق الإسرائيلية التي كانت عرضة لصواريخ المقاومة وإطلاق سراح الجندي جلعاد شاليط، بعد توجيه ضربات قوية للمقاومة والقضاء على ما أمكن من منصات إطلاق الصواريخ.

أما الهدف غير المعلن، فكان يستهدف القضاء على سلطة حركة حماس في القطاع وتغيير قواعد اللعبة.

• بدأت العملية في كانون الأول/ ديسمبر 2008، بضربات جوية مكثفة استهدفت مناطق مختلفة من القطاع، وفق ما يعرف (بالضربة الأولى)، موقعة خسائر كبيرة بالأرواح والممتلكات.

• في المرحلة الثانية، أعلنت إسرائيل البدء بتنفيذ عملية برية ضد القطاع، مستفيدة من دروس بعد حربها على لبنان في العام 2006.

• انتهت العملية الإسرائيلية في شهر كانون الثاني/ يناير بعد 23 يوماً، وبعد صدور القرار 1860 عن مجلس الأمن الدولي الذي دعا إلى وقف لإطلاق النار، من دون تحقيق أهدافها.

• اتهم تقرير القاضي ريتشارد غولدستون إسرائيل بانتهاك القانون الدولي الإنساني في أثناء الحرب، من خلال استهدافها للمدنيين واستخدامهم كدروع بشرية، فضلاً عن استخدام أسلحة محرمة دولياً.

إذا كان الهدف الرئيس من هذه الحرب لم يتحقق، إلا أن القوات الإسرائيلية استطاعت إنزال خسائر كبيرة في الجانب الفلسطيني، إذ تمكنت من هدم أكثر من (75 %) من الأنفاق، ودمرت البنية التحتية للقطاع التي يستفيد منها المقاومون. وفي هذا الأمر خسارة لوجستية لا شك فيها من شأنها أن تؤثر، وإن بدرجة محددة، في فعالية الأداء المقاوم.

لكن الأهم أن العدوان لم يمس بإرادة القتال بل رفع معنويات التنظيمات والمقاومين والشعب. وكذلك منح المقاومة خبرة تجعلها أكثر قدرة على خوض معارك مماثلة ستفرض عليها طالما أن إسرائيل ماضية في احتلالها للأرض الفلسطينية[6].

6 - العميد أمين حطيط، الأداء العسكري لحركة حماس وفصائل المقاومة خلال العدوان، في: دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، عملية الرصاص المصبوب/ معركة الفرقان، تحرير عبد الحميد الكيالي، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ص 117.

التقويم بعد العملية

عدّ انتوني كوردسمان، وهو أحد كبار المحللين العسكريين لشؤون الشرق الأوسط، وصديق لإسرائيل، في تقرير له، أن التكلفة الاستراتيجية للعملية في غزة فاقت المكاسب التكتيكية التي حققتها إسرائيل، مشيراً إلا أنه كان على إسرائيل توجيه ضربات انتقائية ضد مرافق أساسية تابعة لحماس. ورأى أن إسرائيل قد تورطت في حرب جرى تصعيدها من دون هدف استراتيجي واضح، أو على الأقل من دون هدف تستطيع تحقيقه واقعياً، معتبراً أن القيادة السياسية الإسرائيلية ممثلة بالثلاثي، أولمرت وليفني وبراك، قد اتخذت مواقف متشددة وادعت بتحقيق مكاسب تكتيكية، إلا أنها بلا شك ألحقت العار بإسرائيل[7].

7 -هنري سيغمان، الحرب الإسرائيلية على غزة، أكاذيب إسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 20، العدد 77، شتاء 2009، ص 85.

وبعد فشل العملية البرية، كثرت التسؤالات حول الاستعدادات الإسرائيلية لهذه المعركة، ومدى

الاستفادة من أخطاء حرب لبنان الثانية. ونلتفت هنا إلى، أن الجيش الإسرائيلي كان قد عمد إلى إجراء تدريبات مكثفة قبل العملية، إذ قام ببناء مدينة وهمية في منطقة النقب، الهدف منها تدريب القوات البرية بشكل كاف. وكانت هذه المدينة بحجم مدينة حقيقية بشوارعها التي تحمل نفس الأسماء، وجوامعها وأبنيتها العامة، وبلغت تكلفة بناء هذه المدينة 45 مليون دولار أميركي[8]. وعلى الرغم من ذلك بدا أن هذا الجيش لم يستفد كثيراً من هذه التدريبات.

8-Ilan Pappé :The killing fields of Gaza 2004 – 2009. in: Noam Chomsky & Ilan Pappé. Gaza in Crisis. 2010. reflections on Israel's war against the Palestinians. edited Haymarket Books. pp. 175- 176. by Frank Barat. US.

عملية عامود السحاب:

بعد أقل من أربع سنوات شنّت إسرائيل حرباً جديدة ضد غزة في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، بعد سلسلة من التهديدات على مختلف المستويات السياسية والعسكرية بتوجيه ضربة لحركة حماس وقوات المقاومة في قطاع غزة. وقبيل العملية، بدا الوضع في قطاع غزة على حافة الانفجار، لكن إسرائيل لم تشن عملية عسكرية مباغتة هذه المرة، بل عمدت إلى سياسة الاغتيالات من جديد، وقد ذكر الهدف أحد كبار القادة العسكريين في حركة حماس، أحمد الجعبري. أنّ إسرائيل راهنت على رد الفعل الفلسطيني كي تشن العملية العسكرية التي بدأت بعدما أعلنت الفصائل الفلسطينية نهاية التهدئة مع إسرائيل.

فانشغال سورية ومصر بأوضاعهما الداخلية غير المستقرة، سيمنع الدولتين من التركيز على الأوضاع المحيطة

قبل العملية بعدة أشهر، أوصى مركز بيغن– السادات للدراسات الاستراتيجية بتوجيه ضربة لحركة حماس في قطاع غزة تهدف إلى استعادة قوة الردع بعد عملية الرصاص المصبوب. ولخصت دراسة نشرها المركز الأسباب المفترضة لشن حملة حاسمة ضد قطاع غزة بالآتي:

- أهمية تدمير البنية العسكرية لحماس والقوى التي تطلق النار على إسرائيل.
- أهمية محاربة القوات الإسلامية الصاعدة في المنطقة.
- التمهيد لضرب المفاعلات النووية الإيرانية.

وبما أن إسرائيل تنوي توجيه ضربة لإيران، عدت الدراسة أن حملة كهذه على القطاع من شأنها حماية إسرائيل من الصواريخ التي قد تنطلق من غزة لاحقاً انتقاماً لإيران، وأبعد من ذلك، فضرب غزة، سيشكل عامل ردع في وجه أي خطر قادم من لبنان أيضاً.

وفي تقويمها للأوضاع المحيطة، رأت الدراسة أنه الوقت المناسب لضرب غزة، فعلى الصعيد الداخلي تبدو الأوضاع مستقرة وبمقدور الحكومة الحصول على تأييد شعبي كبير لحربها ضد الإرهاب، فيما تبدو حركة حماس، بالمقابل، ضعيفة ومنقسمة، ولاسيما أن علاقتها متوترة مع دمشق وإيران. أما عربياً، فانشغال سورية ومصر بأوضاعهما الداخلية غير المستقرة، سيمنع الدولتين من التركيز على

الأوضاع المحيطة، وأن نجاح إسرائيل، سيعطي صورة واضحة للحكام القادمين في سورية ومصر عن مستوى القوة الإسرائيلية.

أما بالنسبة الى الحليف الأكبر، أي الولايات المتحدة الأميركية، فعدت الدراسة، أنه الوقت الأنسب لإسرائيل لشن حرب ضد غزة، مستبقة الانتخابات الأميركية بعد ثمانية أشهر، لأن الولايات المتحدة لن تعمد إلى تحريك المجتمع الدولي ضد إسرائيل قبل الانتخابات.

وبما أن الدراسة عدت نجاح الحملة الإسرائيلية أمراً واقعاً، فعلى الجيش الإسرائيلي، المبادرة إلى احتلال معبر فيلادلفي على الحدود مع مصر، لمحاصرة غزة ومنع قيادات حماس من الهرب خارج القطاع.

أما بالنسبة الى الرأي العام الدولي، أو ردة الفعل الدولية تجاه عملية كهذه ضد قطاع غزة، فكان استنتاج الدراسة معبراً عن مدى الشعور الإسرائيلي بالتفوق والفوقية تجاه المجتمع الدولي، إذ أكدت أنه في مجال العلاقات الدولية يثير الضعيف الانتقادات من حوله، أما القوة والنجاح فيفرضان الاحترام، وفي بعض الأحيان يحققان التأييد والدعم الخارجي[9].

9-The Opportunity in Gaza, Prof. Efraim Inbar and Dr. Max Singer, BESA Center Perspectives Paper, No. 167, March 15, 2012.

• استخدمت إسرائيل أسلحة جديدة وأوقعت خسائر كبيرة في الأرواح وأحدثت دماراً كبيراً في مختلف أنحاء القطاع.

• أحجمت إسرائيل عن شن عملية برية ضد القطاع على عكس ما كان متوقعاً،

• الرد الفلسطيني كان مفاجئاً هذه المرة، إذ سقطت الصواريخ على المستعمرات والمدن الفلسطينية متخطية المدى المتوقع لتصل لأول مرة في تاريخ الصراع إلى وسط إسرائيل وتحديداً إلى القدس وتل أبيب، محدثة حالة من الرعب داخل المجتمع الإسرائيلي، وتغييراً جديداً في موازين القوى.

• التدخل العربي كان مختلفاً هذه المرة بعد تغير الأوضاع في مصر، إذ أُعلنت التهدئة بعد مفاوضات أدارتها مصر بمنطلق مختلف عن نظام حسني مبارك.

التقويم بعد العملية

برغم الإخفاق الواضح من الجانب الإسرائيلي، والفشل في تحقيق أهداف العملية، خاصة بعدما ظهرت المقاومة الفلسطينية بمظهر المقاوم القوي القادر على التصدي والرد، حرصت القيادة الإسرائيلية خاصة على المستوى السياسي، ◀

على الإصرار أن العملية حققت الهدف المرسوم، وأن الجيش الإسرائيلي تمكن من إعادة الهدوء والأمن إلى المناطق الإسرائيلية عن طريق تحقيق الردع في وجه الفسطينيين. ونقرأ في هذا المجال تحليلاً إسرائيلياً يوضح أسباب عدم قيام إسرائيل بشن عملية برية ضد القطاع وإعادة احتلاله، معتبراً:

• أن إسرائيل قد تضطر عندها إلى تسليم القطاع إلى السلطة الفلسطينية وهو أمر لا يناسب الإسرائيليين لأن السلطة الفلسطينية ضعيفة وغير قادرة على المفاوضة.

• الحل الأنسب للوضع في غزة، أن يكون مشابهاً لما قبل 1967 مع الأخذ بالحسبان الواقع المستجد ما بعد العام 2005، أي غزة شبه مستقلة مرتبطة بمصر، لكن من دون السماح بسيطرة مصرية على القطاع، إذ يجب أن يبقى التدخل المصري محدوداً ومدروساً. وبما أنه من الصعب تحقيق أي من هذه الحالات في الوقت الحاضر، تبقى غزة المعضلة الحقيقية التي تواجه القيادة الإسرائيلية[10].

10-Israel's Dilemma in Gaza. Prof. Shmuel Sandler. BESA Center Perspectives Paper No. 191. December 6. 2012.

دروس واستنتاجات:

هكذا حاربت إسرائيل على جبهتين، إذ شنت ثلاث حروب خلال ست سنوات، أكبرها ضد لبنان، وفي الحروب الثلاثة لم تحقق الأهداف الاستراتيجية الموضوعة. وإن كانت هذه الحروب أدّت، إلى قرارين دوليين لوقف العمليات الحربية، وإلى هدنة تؤمن الهدوء النسبي على الحدود مع قطاع غزة ومع لبنان، إلا أنها إلى الآن، لم تتمكن من القضاء على الخطر الذي يهدد أمنها على الجبهتين، بل على العكس، تصاعدت موجة العداء لإسرائيل، وتزايدت الانتقادات الداخلية في الجانب الإسرائيلي نفسه.

إلا أنه على الرغم من هذه الإخفاقات العسكرية، إلا أن إسرائيل حققت ما يلي من خلال حروبها الثلاث ما يأتي:

على المستوى السياسي:

• حصلت على دعم أميركي متزايد، في مواجهة خطر الإرهاب الذي يتهدد أمنها.

• ازدادت قوة اليمين المتطرف في مواجهة القوى الأخرى.

• بعثت برسائل إلى الدول المعنية، وبشكل خاص إيران بوصفها الداعم

الرئيس لحزب االله.

وحركتي حماس والجهاد الإسلامي، وإلى مصر، بوصفها الدولة المجاورة للقطاع.

• اختبرت ردة الفعل المصرية في عملية عامود السحاب، بعد استلام الأخوان المسلمين

• للسلطة في مصر.

على المستوى العسكري:

• وفرت لها هذه الحروب، ظرفاً مناسباً لتجربة أنواع جديدة من الأسلحة.

أن الانتصار في حرب مع إسرائيل صاحبة الجيش (الذي لا يقهر) يقاس بمدى تحقيق إسرائيل لأهدافها العسكرية

• اختبرت مدى قدرة نظام (القبة الفولاذية) في اعتراض الصواريخ القصيرة المدى.

• اختبرت مدى جاهزية وقدرة المقاومة في لبنان وقطاع غزة، ونوعية الأسحلة المتوفرة لديها.

هذا على الصعيد الإسرائيلي، فماذا بالنسبة إلى حزب االله والمقاومة الفلسطينية؟

لا شك في أن الجانبين تكبدا خسائر كبيرة، فآلة الحرب الإسرائيلية حصدت الآف الشهداء من المدنيين والعسكريين، وتسببت بخسائر اقتصادية كبيرة في لبنان وقطاع غزة، لكن الطرفين في المقابل حققا مكاسب لا يمكن تجاهلها:

• أظهرت قوى المقاومة صموداً لافتاً في وجه جيش من أقوى جيوش المنطقة.

• أثبتت قدرة الحركات المقاومة على القتال وخوض المعارك الطويلة بنفس طويل.

• أثبت حزب االله أن مقاتليه بإمكانهم القتال بحرفية وتنظيم عاليين على نسق الجيوش المدربة، فيما برهن مقاتلو غزة، وعلى رأسهم مقاتلو حركة حماس والجهاد الإسلامي عن قدرة ومهارة عالية في استخدام الصواريخ المتطورة، وفي تصنيع الصواريخ القصيرة المدى محلياً.

• فاجأ الطرفان إسرائيل بقدرتهما على ضرب العمق الإسرائيلي ومن ثَمّ فرض معادلة ردع متبادل، حتى لو كانت معادلة غير متكافئة.

• بعد عملية عامود السحاب، ارتفعت الأصوات الفلسطينية المطالبة

بالوحدة بين الفصائل ولإنهاء الانقسام بين السلطة الفلسطينية وحركتي حماس والجهاد الإسلامي.

أما المكسب الأهم في الإطار العام، فهو المزيد من الالتفاف الشعبي حول مفهوم **المقاومة المسلحة**، التي أثبتت أنها الوحيدة القادرة على التصدي للأطماع الإسرائيلية. وقد أظهر استطلاع للرأي العام أجراه مركز القدس لـ علام والاتصال بعد أسبوعين من نهاية عملية عامود السحاب، ارتفاعاً في نسبة المؤيدين للمقاومة المسلحة بين الفلسطينيين، وأهم ما جاء في الاستطلاع:

- عدّ أكثر من (70 %) أن حركة حماس انتصرت في المعركة، في مقابل (47 %) فقط كان لهم نفس الرأي بعد عملية الرصاص المصبوب عام 2009.
- عدّ (74 %) من الفلسطينيين أن الصواريخ المحلية الصنع فعالة، في مقابل (25،4 %) فقط سابقاً.
- ارتفعت نسبة المؤيدين للعمليات العسكرية ضد إسرائيل رداً على العدوان إلى(50،9 %) مقابل(29،3 %) سابقاً[11].

11 - مركز القدس للإعلام والاتصال، 10/ 2/ 2013، http://www.jmcc.org/Documentsandmaps.aspx?id=85

إلا أننا يجب أن نتذكر دائماً أن إسرائيل دولة قامت أساساً على العدوان والتوسع، ما يعني أنها بلا شك تعد للمعركة القادمة، لكن ما لا شك فيه، أن القيادة الإسرائيلية ستفكر كثيراً وتعيد حساباتها جيداً قبل القيام بأية خطوة عسكرية جديدة، فالحرب لم تعد نزهة أو مجرد ضربة خاطفة تشل قدرات الطرف المقابل، فهذا الطرف المقابل، يزداد قوة واستعداداً يوماً بعد يوم لأنه يعلم جيداً أن (الهدنة) واقع مؤقت مع إسرائيل، وقد أثبتت العمليات العسكرية ضد لبنان وقطاع غزة، أن مفهوم الردع الإسرائيلي يكون أكثر فاعلية في مقابل الدول والجيوش النظامية، وأن الحرب ضد حركات المقاومة تختلف كثيراً عن مفهوم الحرب التقليدية التي تخوضها الجيوش النظامية.

يبقى أن نشير إلى أن الانتصار في حرب مع إسرائيل صاحبة الجيش (الذي لا يقهر) يقاس بمدى تحقيق إسرائيل لأهدافها العسكرية، وهي التي اعتادت تحقيق أهدافها بسهولة وحرية. فكلما فشلت هذه القوة، من تحقيق أهدافها المرسومة في أية عملية عسكرية، وكلما اضطرت إلى القبول بهدنة مؤقتة بعد مفاوضات وتدخلات، فهذا يعني بالتأكيد أن الطرف الآخر قد انتصر في المعركة.

الابواب الثابتة

البحث المترجم: الوصول الى توافق مع ايران. روبرت جيرفس-
ترجمة د رافد عبدالامير

- رسائل جامعية: د. فايق الشجيري
- مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي
- السياسة المائية التركية في حوضي دجلة والفرات وتداعياتها على العراق
- كتب وقراءات
- باللغة العربية: نور صبحي
- باللغة الانكليزية: د. سناء حمودي

الوصول إلى توافق مع إيران تحديات الدبلوماسية المتشدّدة

* روبرت جيرفس

** ترجمة: رافد عبد الأمير غائب

* -روبرت جيرفس أستاذ السياسة الدولية في جامعة كولومبيا وعضو معهد سالتزمان لدراسات الحرب والسلام

* * - اكاديمي ومترجم– تدريسي في كلية اللغات– جامعة بغداد

لعل من الحكمة للولايات المتحدة أن تتخلى عن موضوع منع إيران من تطوير أسلحة نووية، وأن تركز بدلاً من ذلك، على منع الجمهورية الأسلامية من أي محاولة لاستخدام هذه الاسلحة. لكن المسؤولين الأميركان يرفضون هذه الفكرة صراحة، كما عبر عن ذلك الرئيس الأميركي باراك أوباما في خطابه أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة في سبتمبر الماضى2012، حين قال: علينا أن لا نذهب بالاتجاه الخاطىء: فإيران المسلحة نووياً هو تحّدٍ لايمكن التغاضى عنه. وأضاف: ولهذا فإن الولايات المتحدة ستقوم بما يتوجب فعله لمنع ايران من امتلاك السلاح النووى. وعبر المسؤولون الأميركان بوضوح عن التفكير باللجوء للخيار العسكري المباشر لمنع إيران من امتلاك السلاح النووي، وهو الخيار الأخير الذى سيتم اللجوء إليه في حالة فشل الخيارات الأخرى.

وهذا يعنى عملياً أن ثمة خياران فقط للتعامل مع برنامج إيران النووي المتطور: التهديد والوعود (**الترغيب والترهيب:المترجم**)، وهي ثنائية أطلق عليها العالم السياسي المعروف الكسندر جورج (الدبلوماسية المتشددة). على الولايات المتحدة، إذا ما أرادت النجاح في منع إيران من امتلاك القنبلة النووية، الجمع بين الاثنين وليس المفاضلة بينهما. وهذا يعني أنه يتوجب على الولايات المتحدة، أن

تقدم وعوداً حقيقية، وأن تطلق تهديدات جادة في الوقت نفسه- وهو طريق تزداد صعوبته بشكل مضطرد. وثمة عوامل أخرى تزيد من صعوبة الأمر هنا وهي: التاريخ الطويل من انعدام الثقة المتبادل بين البلدين، وتحالف الولايات المتحدة مع اسرائيل العدو الرئيس لإيران، وغياب الشفافية في صناعة القرار الإيراني.

سجل الولايات المتحدة في العقود الأخيرة في مجال الدبلوماسية المتشددة، فهو الفشل في أغلب الحالات

وتحتاج عملية التغلب على كل هذه المعوقات إلى فترة زمنية طويلة. وعليه إذا كانت لدى واشنطن النية الصادقة لتجنب خياري الردع والعمل العسكري، فعليها أن تتبنى نهجاً ذكياً وشجاعاً أكثر من المعتاد في المفاوضات.

أين تكمن صعوبة الدبلوماسية المتشددة؟

لا يبعث سجل الولايات المتحدة في نهجها للديبلوماسية المتشددة على التفاؤل، فأجراءات الحظر والتفتيش والتهديد قادت الرئيس العراقي صدام حسين، إلى تجميد برنامجه الخاص بأسلحة الدمار الشامل بعد حرب الخليج، ولكنها لم تكن قادرة على إجبارهِ للقبول بأتفاقية طويلة الأمد في هذا الصدد، والاسباب وراء ذلك، كما يراها الباحثون بعد الإطاحة بصدام، تكمن في دوافع الرجل وتصوراته. فالرئيس العراقي لم يكن يبحث عن السيطرة الاقليمية وتدمير إسرائيل وحسب، بل كان قلقاً أيضاً من الظهور ضعيفاً إزاء إيران، وعدّ بقائه في سدة الحكم في أعقاب حرب الخليج بمثابة انتصار له، فضلاً عن شكوكه باستحالة التقارب الحقيقي مع الولايات المتحدة. أدى كل ذلك إلى عدم فاعلية التهديدات التي أطلقتها ادارة الرئيس الأميركى جورج دبليو بوش التي سبقت احتلال العراق عام 2003، بالاضافة الى عدم فاعلية الوعود بتحقيق استقرار معقول في العراق.

والحالة العراقية هي نتاج طبيعي أكثر منها استثناء، فالدبلوماسية المتشددة كانت فعالة في مناسبات قليلة، كما هو الحال مع الرئيس الليبي معمر القذافي في عام 2003، الذى قرر التوقف عن تطوير اسلحة الدمار الشامل نتيجة الضغط الذى مارسته الولايات المتحدة، فضلاً عن إعطائه بعض الوعود، أما سجل الولايات المتحدة في العقود الأخيرة في مجال الدبلوماسية المتشددة، فهو الفشل في أغلب الحالات، بالرغم من امتلاكها القوة الساحقة، وتهديدها بأستخدام هذه القوة في حالة الضرورة.

وأدى عدم خضوع بعض الخصوم الضعفاء نسبياً للتهديدات الأميركية، كما هو الحال مع بنما (1989) والعراق (1991و2003) وصربيا (1998) وافغانستان

تحت حكم طالبان (2001)، ولجوء الولايات المتحدة من ثَمّ إلى استخدام العمل العسكري المباشر، أدى الى تراجع واشنطن عن استخدام أسلوب التهديد. وحتى عندما تمكنت الديبلوماسية المتشددة من إقناع حكومة بنما العسكرية على التخلي عن الحكم، فإن ذلك حصل بسبب وجود الطائرات العسكرية الأميركية في الجو، واليوم ليست إيران هي الوحيدة في موقع التحدي: فبالرغم من التهديد والوعود التي قدمتها الولايات المتحدة لكوريا الشمالية، فشلت في اقناعها بالتخلي عن ترسانتها النووية أو حتى التراجع عن تقديم خبراتها، في هذا المجال لدول أخرى (كما فعلت وبشكل واضح مع سوريا).

غير أن التهديدات والوعود التي أطلقتها الولايات المتحدة تجاه إيران، لم تكن متعارضة تماماً: فواشنطن تقول إنها سوف تعاقب طهران على استمرارها في برنامجها النووي، ولكنها راغبة في الوقت نفسه من دخول صفقة معها، في حال قررت التخلى عن ذلك البرنامج. منطقياً تعزز التهديدات والوعود أحداها الأخرى، إذ تدفع التهديدات إيران للتوصل إلى اتفاقية بهذا الشأن وتسحبها الوعود بالاتجاه نفسه. غير أن التاريخ غير المطمئن للديبلوماسية المتشددة، يخبرنا أن التهديدات والوعود تتقاطع إحداها مع الأخرى، بدلاً من أن تتكامل.

وتشكل التهديدات على وجه الخصوص مشكلة، فهى تفرض على صاحبها السير في طريق قد لايرغب هو حقاً في سلوكه، وهذا ماتعلمه جون ف. كنيدى من أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962. فهو قام بمزج المزح مع الجد، حين قال عقب معرفته بقيام الاتحاد السوفيتى بنشر رؤوس حربية في كوبا، قلت بأننا لن (نسمح بذلك). كان عليه القول بدلاً من ذلك، بأن الأمر لا يعنينا، والأهم من ذلك، فأن الذهاب بعيداً في خيار الترهيب يقلل من فرص نجاح خيار الترغيب، يؤدي التسبب بالمزيد من الاذى والاستمرار بالتهديد بهذا الطريق، الى طرح اسئلة تتعلق بمدى جدية الطرف الذى يتبنى هذه السياسة بالوصول الى اتفاق مع الطرف الذي يقع عليه التهديد، كما أنه يؤدي في الوقت نفسه الى زيادة الضغوط المحلية على الطرف الذي يقع عليه التهديد لتقديم تنازلات.

وعندما تعلن الولايات المتحدة عن عزمها توجيه ضربة عسكرية لإيران، في حال عدم موافقتها على إيقاف برنامجها التسليحي، فهذا يعني أن الأميركان يرون أن تكاليف العمل العسكري ونتائجه مقبولة، وبرغم أن هذا يزيد من جدية التهديد العسكري الأميركي فهو في الوقت نفسه، يعنى للجانب الإيراني أن تكاليف وعواقب العمل العسكري بالنسبة إلى الولايات المتحدة مقبولة إلى حد كبير، يجعل من

المتعذر معها قبول الولايات المتحدة لأي خيار آخر غير استسلام إيران الكامل.

وإذا أخذنا بالحسبان أن أحد أسباب البرنامج النووى لإيران، هو أن تكون الجمهورية الاسلامية قادرة على الدفاع عن نفسها ضد أي هجوم، فإن تهديد الولايات المتحدة يزيد من شعور إيران بالخطر، ويدفعها بالتالى إلى الثبات على موقفها الحالي.

غير أن هذا لا يعني أن الضغط يأتي دائماً بنتائج عكسية. فالتقارير الاستخبارية الأميركية تقول إن الإيرانيين أوقفوا تطوير الاسلحة النووية في عام 2003، وهو ما يفترض أن يكون بسبب التهديد الناجم عن الغزو الأميركي للعراق، ويبدو أن ما قاله أحد الدبلوماسيين الأميركان بخصوص كوريا الشمالية: إن الكوريين الشماليين لايستجيبون للضغوط، ولكنهم من غير ضغوط، فإنهم لايستجيبون أبداً، ينطبق على إيران أيضاً.

أن أحد أسباب البرنامج النووى لإيران، هو أن تكون الجمهورية الاسلامية قادرة على الدفاع عن نفسها ضد أي هجوم

ما الذى يجعل الحالة الإيرانية أكثر صعوبة؟

حتى لو أدى الضغط للنتائج المرجوة، وبرغم أنه ليس من المهم أن تكون التهديدات حقيقية بالكامل لتكون فعالة، فإن واشنطن تواجه عقبات يصعب تجاوزها في محاولتها لأثبات جدية تهديداتها بضرب ايران، فالواضح جداً أن ضرب إيران سيكون مكلفاً جداً للولايات المتحدة (وهذا أحد أسباب عدم القيام به إلى الآن)، فطهران متأكدة أن واشنطن تدرك أن عواقب أية ضربة عسكرية لإيران تعني حرباً في المنطقة، مهما كانت محدودة، وتنامي مشاعر العداء للولايات المتحدة حول العالم، وزيادة التأييد الشعبي الإيراني لنظام الحكم، وإعطاء الشرعية لبرنامج السلاح النووي الإيراني، فضلاً عن الحاجة للقيام بضربات لاحقة في حالة قيام إيران، بإعادة بناء برنامجها النووي التسليحي. بسبب هذه الكلف الباهظة قد تتوصل طهران الى نتيجة مفادها، إن التهديدات الأميركية بتوجيه ضربة لها هي مجرد أكاذيب.

أن ضرب إيران سيكون مكلفاً جداً للولايات المتحدة (وهذا أحد أسباب عدم القيام به إلى الآن)

وثمة اشكالية تكمن في أن نجاح العقوبات الاقتصادية على إيران، قد يسهم في تضاؤل جدية الولايات المتحدة للقيام بعمل عسكري. فالقادة الإيرانيون قد يرون أن نظرائهم الأميركان سيتمسكون بخيار العقوبات، على أمل أن تحدث العقوبات النتائج المطلوبة بتغيير السياسة الإيرانية، أو أن المسؤولين الأميركان سيتجنبون خيار العمل العسكري الأحادي الجانب، والذي يواجه بعض المعارضة الشعبية،

والاستمرار بخيار العقوبات الجماعية التي تحظى بمساندة شعبية أفضل.

وكما أن مصداقية التهديدات الأميركية تتاثر بتصورات المسؤولين الإيرانيين ونواياهم، فالقادة الإيرانيون قد يقعون في فخ تصوراتهم، التي قد تتعارض مع تصورات المسؤولين الأميركان، حيث يرى المتفائلون من القادة الإيرانيين، إمكانية قبول الولايات المتحدة العيش مع إيران النووية، وعليه فأنه من غير المحتمل قيام الولايات المتحدة بأية ضربة عسكرية وقائية، إما المسؤولين الإيرانيين المتشددون فأنهم يأخذون التهديد الأميركي على محمل الجد، وهم يرون أن امتلاك ايران للقنبلة النووية حدثاً مهماً للغاية، وعليه فأن الأميركان سينظرون للمسألة بالمنظار نفسه، هؤلاء الصقور من القادة الإيرانيين يرون أن التهديدات الأميركية جادة ومتوقعة، وهي فضلاً عن ذلك لاتستهدف البرنامج النووي الإيراني فقط، بل تتعدى هذا الهدف لتشمل أهدافاً أكبر كتغيير النظام على سبيل المثال.

يرى المتفائلون من القادة الإيرانيين، إمكانية قبول الولايات المتحدة العيش مع إيران النووية

وثمة أمر آخر يضر بمصداقية التهديدات الأميركية لإيران، وهو تاريخ السياسة الأميركية تجاه ذلك البلد. فالولايات المتحدة استطاعت فرض عقوبات أحادية على إيران، وتمكنت بمهارة من كسب تأييد الأوربيين لهذه الخطوة، وأثار هذا التأييد الأوربي دهشة الكثير من المراقبين، ولعل هذه الدهشة قد امتدت لتشمل القادة الإيرانيين أنفسهم، لكن الولايات المتحدة من جانب آخر لم توجه ضربة عسكرية لإيران، بالرغم من خرقها لقرارات الأمم المتحدة وتحديها للسياسات الأميركية.

هذا فضلاً عن أن إيران لابد وأن تكون قد لاحظت أن الولايات المتحدة لم تقم بمهاجمة كوريا الشمالية، عندما قامت بتطوير السلاح النووى بالرغم من تكرار تهديداتها القيام بذلك، ويزاد على ذلك الفترة الزمنية الطويلة لمحاولة واشنطن إجبار إيران على التخلى عن برنامجها النووي، من دون جدوى، مما يجعل من غير الوارد تحقيق نتائج ملموسة وسريعة في الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة حالياً في هذا الصدد.

ولايشكل التهديد الأميركي بضرب المنشات النووية الإيرانية عامل الضغط الوحيد، فالولايات المتحدة بإمكانها أن تستمر بالعقوبات الحالية إلى مالانهاية، كما يمكنها تشديدها أيضاً، هذا فضلاً عن وجود خيارات آخرى غير معلنة بإمكان الولايات المتحدة اللجوء إليها، من مثل القيام بهجمات الكترونية لأبطاء البرنامج النووى الإيراني على سبيل المثال، وتهديدات كهذه يمكن أن تكون أكثر مصداقية،

لأنها أقل تكلفة من العمل العسكري، ولكنها قد تبقى بالرغم من ذلك عديمة الفعالية، لأن هذا ربما يكون ضمن مجال توقعات الإيرانيين للثمن الذى ينبغى عليهم دفعه للدخول في العالم النووي، فعملية تغيير تفكير القادة الإيرانيين في مسألة امتلاك السلاح النووي، يتطلب إجراءات أكثر إيلاماً مما يتوقعونه.

كيف تكون التهديدات أكثر مصداقية؟

ثمة طرق مختلفة يمكن للولايات المتحدة عن طريقها القيام بتهديدات أكثر جدية. وأول هذه الخيارات التصريح بالتهديدات بشكل علنى وواضح، وهو خيار ذهب الرئيس أوباما به بعيداً، ومن ثَمّ فأن ثمار هذا التحرك قد تم قطافها، وهذا يعنى أنه ينبغى في حالة استمرار المواجهة القيام بحملة منسقة لشرح مخاطر الحرب الوشيكة للشارع الأميركي، وتزداد فعالية هذا التوجه بالحصول على تفويض من الكونغرس، بأمكانية استخدام القوة ضد إيران، في حال فشل هذه الخطوات، فإن على الولايات المتحدة اعطاء انذاراً نهائياً فيه اشارة واضحة لجميع الاطراف، من أن الوقت بدأ ينفد أمام فرص الحل السلمي للأزمة، وهو خيار سيفجر الكثير من الخلافات في داخل الولايات المتحدة وخارجها، وأنه يعني خسارة المزايا العسكرية لعنصر المفاجاة.

ويمكن اللجوء إلى خيار، وهو أن يقوم صناع السياسة الأميركية بإيقاف تصريحاتهم العلنية بمعارضتهم استخدام القوة ضد إيران، وأن يركزوا بدلاً من ذلك، على فكرة أن أي عمل عسكري سوف يصب في مصلحة الولايات المتحدة، فبأمكانهم التفكير باتجاه أن أي ضربة عسكرية أميركية سوف تحدث أضراراً بالغة في المسار النووى الإيراني، ويشكل في الوقت نفسه تحذيراً قوياً لأي طرف ثالث يحاول القيام بذلك، وأنه يزيد من السمعة العالمية للولايات المتحدة، وربما يساعد على إحداث ثورة إيرانية.

وتعاني التهديدات الفردية المباشرة من ضعف المصداقية، ولكن التهديدات التي تصل إلى ايران بشكل سري عن طريق طرف ثالث قريب منها، مثل الصين أو روسيا، قد تكون أكثر مصداقية، ولكن هذه الأطراف تكون مستعدة لإيصال هكذا رسالة في حال قناعتها فقط، بأن الخيار الوحيد المتبقي هو العمل العسكري الأميركي، وبالمقابل فأن التصريحات الاسرائيلية بشكوكها بأحتمال قيام الولايات المتحدة بضرب إيران، قد أضر كثيراً بالموقف الأميركي، فلو توقف القادة الاسرائيليون عن تصريحاتهم هذه والتركيز، بدلاً عن ذلك، عن ثقتهم برغبة الولايات المتحدة بمهاجمة ايران، إذا دعت الحاجة لذلك (حتى لو كان ذلك على حساب

الاجندة الاسرائيلية)، فإن هكذا توجه كان سيؤخذ على محمل الجد في طهران.

ومن الخيارات الأخرى التي تزيد من مصداقية التهديدات التي تطلقها الولايات المتحدة، هو تحديد الخطوات الإيرانية التي تستوجب القيام بعمل عسكري، وهنا لاينبغي قراءة رفض أوباما لأعلان **الخطوط الحمراء** في هذا الاتجاه، على أنه عدم معرفة بهذه الخطوط، يبدو أن القرار بتوجيه ضربة عسكرية لإيران مرتبط بمجموعة من العوامل، من مثل مدى تقدم إيران في الوصول إلى امتلاك سلاح نووي، أو قيامها بزيادة تخصيب اليورانيوم، أو في حال طرد المفتشين التابعين للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكما أن لهذه الخطوط الحمراء فوائدها في إضفاء المصداقية على التهديدات الأميركية، فإن لهذه الخطوط مثالبها أيضاً، فتحديد ماهو محظور يعني ضمناً، تحديد ماهو مسموح، وهذا يعني أن إيران قد تفهمه على أنه دعوة للتحرك باتجاه هذه الخطوط الحمراء.

أن القرار بتوجيه ضربة عسكرية لإيران مرتبط بمجموعة من العوامل، من مثل مدى تقدم إيران في الوصول إلى امتلاك سلاح نووي، أو قيامها بزيادة تخصيب اليورانيوم

وباستطاعة واشنطن أيضاً إضفاء الجدية على تهديداتها عن طريق الأفعال أكثر منه من خلال الأقوال. فهي باستطاعتها دعم قدراتها العسكرية بطريقة تعكس جديتها، ومن ضمنها القيام باستعدادات عالية الكلفة للتعامل مع أي عمل انتقامي تقوم به إيران بعد قيام الولايات المتحدة بتوجيه ضربة لها، هذا فضلاً عن إمكانية قيام أميركا بمناورات عسكرية يمكنها من خلالها استفزاز إيران، وتؤدى من ثَمّ الى التصعيد معها، وهذا من شأنه إظهار أن واشنطن غير متخوفة من احتمالية قيام الحرب بشكل مفاجىء.

كما يمكن زيادة مصداقية التهديدات الأميركية عن طريق قيام واشنطن بوضع خطط لتوجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية، **والسماح بشكل متعمد للاجهزة الاستخبارية الإيرانية بالاطلاع على تفاصيل الخطة، من شأن سيناريو كهذا جعل الإيرانيين يعتقدون بأنهم اكتشفوا شيئاً حاول الأميركان إخفائه عنهم**، ولكن لهذه الخطة محاذيرها فقد يتوصل الإيرانيون الى نتيجة مفادها أن هذه مجرد كذبة يراد منها التأثير فيهم، ومناورة كهذه شائكة بطبيعتها، فهي أن بدت ناجحة نظرياً، فإنها ليست كذلك عملياً، فحكومة كنيدي مثلاً قامت في أزمة برلين عام 1961 بتزويد المانيا الغربية بخططها العسكرية، التي أعدتها للمواجهة، وهى تعرف أن المانيا الغربية مخترقة من المخابرات السوفيتية، وفي عام 1969 قامت حكومة نيكسون بتمرين سري للانذار النووي، الغرض منه أظهار قوة الإلتزام الأميركي لجنوب فيتنام، وفي كلا الحالتين لم يُبدِ السوفيت

اهتماماً يذكر بالمعلومات التي حصلوا عليها.

قد يقول أحدهم إن بإمكان الولايات المتحدة زيادة مصداقية تهديداتها في عيون الإيرانيين، ببناء دفاعاتها لما يبدو أنه استعداد لمواجهة عسكرية محتملة، وهنا لابد من ملاحظة أن بناء قدرات عسكرية لصد الصواريخ الإيرانية في شرق المتوسط والخليج، قد يرسل إشارة خاطئة مفادها أن الولايات المتحدة تبنى قدراتها العسكرية ليس لغرض الهجوم، وإنما لغرض التعايش مع و(ردع) إيران المسلحة نووياً، ومن شأن إلغاء الانظمة الموضوعة لمواجهة الصواريخ الايرانية، إرسال إشارة قوية ودراماتيكية بنية الولايات المتحدة عدم السماح بظهور إيران النووية، وأنها مستعدة للقيام بضربة وقائية لمنع وضع كهذا.

أن بناء قدرات عسكرية لصد الصواريخ الإيرانية في شرق المتوسط والخليج، قد يرسل إشارة خاطئة

أين تكمن صعوبات تقديم وعود حقيقية؟

إن تقديم وعود حقيقية عموماً أكثر صعوبة من إطلاق تهديدات حقيقية، ويصح هذا المبدأ بشكل خاص في الشأن النووي الإيراني، بسبب التاريخ الطويل من عدم الثقة بين الطرفين، وكيفية تفسير كل طرف للأحداث التي حصلت بينهما، فضلاً عن وجود عوامل أخرى تجعل من الوعود الأميركية لإيران أكثر تعقيداً، وثمة أطراف كثيرة تراقب كل ماتقوله الولايات المتحدة لطهران: الأطراف المحلية الإيرانية، والدول العربية، وكوريا الشمالية، فضلاً عن دول آخرى تسعى لأمتلاك السلاح النووي، وهناك بالطبع اسرائيل. يشكل الخوف من هجوم اسرائيلي مصدراً مهماً من الضغط الإضافي، لكن التفسيرات الإيرانية للتوافق الأميركي- الاسرائيلي يجعل من الاشارات الأميركية لإيران أكثر تعقيداً، فالوعود الأميركية يجب فهمها على أنها تشمل الأفعال الاسرائيلية أيضاً، وهنا قد تتعارض الوعود المقدمة لإسرائيل بخصوص ضمان حمايتها مع رسائل المصالحة التي ترغب واشنطن في أرسالها إلى طهران.

ولابد أن نذكر هنا أن صناع السياسة الأميركية لا يملكون معلومات كافية عن تصورات الإيرانيين وسياستهم الداخلية، فعلى الرغم من وجود إجماع على أن السياسة النووية الإيرانية، هى بيد القائد الإيراني الأعلى آية االله علي خامنئي، لكن يصعب معرفة الأهداف التي يسعي إليها، أو طريقة تعاطيه مع الرسائل الأميركية بهذا الخصوص، أو حتى نوعية الرسائل التي تصله. لكن التاريخ يخبرنا بأنه يفسر السلوك الأميركي، بما فيها الوعود، بطريقة يجدها الأميركان غريبة تماماً.

ويبدو من الصعب تحديد وفهم وجهات نظر مختلف السياسيين الإيرانيين ◀

للوعود المقدمة لهم. فبعض الشخصيات السياسية الإيرانية أو تلك المقربة من النظام، على سبيل المثال، كونو ثرواتهم ومكانتهم السياسية بالاستفادة من العقوبات المفروضة، ومن ثَمّ فأن أية محاولة لرفع العقوبات أو تخفيفها يضر بهؤلاء الاشخاص وبمصالحهم، وأن أفضل جائزة يمكن أن يقدمها الغرب لإيران، هي تطبيع العلاقات معه ودمج الجمهورية الاسلامية بالمجتمع الدولي، قد يتعارض مع توجهات كبار الساسة الايرانيين، والحد من سلطاتهم، وربما عدّ هذه الخطوات أنها تصب في نهاية المطاف إلى تغيير النظام.

السياسة النووية الإيرانية، هى بيد القائد الإيراني الأعلى آية الله علي خامنئي، لكن يصعب معرفة الأهداف التي يسعي إليها

وتؤدي هذه الفجوات في المعلومات وبناء الثقة الى إضعاف قدرة الولايات المتحدة لتقديم وعود جادة لإيران، سواء كانت هذه الوعود على مستوى بناء الثقة بين الطرفين أو على مستوى الحل الدبلوماسى الدائم، وأن أفضل أتفاق يمكن الوصول إليه، هو موافقة إيران على إيقاف تصميم رؤوس حربية، والتخلي عن تخصيب اليورانيوم فوق مستوى 20 بالمئة، إذ أنّ أتفاقاً كهذا سوف يؤدى الى موافقة إيران على الاحتفاظ بخزين محدود من اليورانيوم المخصب بنسبة 5-20 بالمئة، والتوقف عن بناء منشات نووية لا تستطيع الولايات المتحدة الوصول إليها وتدميرها، (سيؤدي اتفاقاً كهذا الى بقاء منشاة تخصيب فوردو المحصنة بشدة تحت الأرض مفتوحة، لأنها من المنشآت التي يمكن للولايات المتحدة الوصول إليها وضربها- وهذا يزعج اسرائيل، لأن دفاعات هذه المنشأة أكبر من قدرات إسرائيل العسكرية).

أفضل جائزة يمكن أن يقدمها الغرب لإيران، هي تطبيع العلاقات معه ودمج الجمهورية الاسلامية بالمجتمع الدولي

بالمقابل تقوم الولايات المتحدة بالسماح لإيران بالاستمرار ببرامج تخصيب محدودة، وتتعهد بعدم إسقاط النظام (وربما تتعهد بعدم اضعافه أيضاً)، وتعليق العقوبات التي جاءت نتيجة مباشرة لبرنامج إيران النووي.

ويمكن أن تقوم الولايات المتحدة باستئناف العلاقات الدبلوماسية مع إيران- على الرغم من أن خطوة كهذه، وبالتزامن مع رفع بقية العقوبات تتطلب صفقة أكبر، تتضمن توقف إيران عن دعم حماس وحزب االله.

وتتطلب عملية اقناع إيران بإمكانية عقد صفقة كهذه، قيام الولايات المتحدة بالتغلب على أربعة تحديات تقف في طريق هذا الاتفاق، أول هذه التحديات يكمن في ايجاد الوسيلة المناسبة لإقناع اسرائيل بهذا الاتفاق، وهذا يعني كسب تأييد الأطراف المؤثرة في الولايات المتحدة والمؤيدة لاسرائيل، واقناع إيران في الوقت

نفسه، بأن اتفاقاً كهذا لن تقوضه اسرائيل من خلال القيام بأعمال تخريب أو اغتيالات أو القيام بهجوم، والتحدي الثاني يكمن في ضرورة ايجاد نوع من الاستثناء في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لقبول برنامج إيران النووي السلمي، لأن العقوبات التي اصدرتها الأمم المتحدة تتعلق ببرنامج إيران النووي نفسه، وليس بالتقدم الذي أحرزته إيران في ما بعد في هذا المجال.

أما التحدي الثالث فيتعلق في اقناع طهران، إن الغرض من المفاوضات هو ليس إضعافها، وأن الوصول الى تسوية سوف يعني انهاء الجهود الأميركية في تغيير النظام. وهذا يعني أهمية وجود ضمانات أمنية في أي اتفاق، الرغم من صعوبة القيام بهكذا ضمانات، **فالولايات المتحدة ساعدت في الاطاحة بنظام القذافي، بالرغم من توقيعه اتفاقية تخلي بموجبها عن اسلحة الدمار الشامل، وهي حادثة لابد أنها موجودة في بال الإيرانيين.**

أخيراً على الولايات المتحدة أن تجد دافع معنوي تقدمه لإيران وهو: الاحترام والتعامل على قدم المساواة. فالتعامل الفوقي والعبارات الفظة، تقف عائقاً في طريق الوصول الى اتفاق، مثل استخدام عبارة **الجزرة والعصا**، والتي تتضمن أن إيران عبارة عن حيوان يحاول الغرب التلاعب به. وأن إظهار الاحترام لإيران لن يكلف الولايات المتحدة الكثير.

الجلوس إلى طاولة الحوار

بالرغم من المباحثات الجارية بين الولايات المتحدة وحلفائها الاوربيين من جهة وإيران من جهة أخرى، فإن مواقف الطرفين لا تبعث على الانفتاح وحصول تقدم في هذا المجال، فأنعدام الثقة هو السائد منذ لحظة الشروع في أي مفاوضات، والسبب يعود إلى أن كلا الطرفين، يرى أن أي تنازل يحصل من أي طرف، لن يكون مكسباً للطرف الأخر وحسب، وإنما إشارة ضعف تشجع الطرف الآخر على طلب المزيد.

وثمة طرق جيدة، إن لم تكن مثالية، للتعامل مع هذه المشكلة مثل اللجوء الى طرف ثالث قادر على طرح أفكار بناءه، من دون الكشف عن المواقف التفاوضية الفعلية، فمحاولات جس النبض المبهمة تكون مفيدة، لأنها تستدعي استجابة الطرف الأخر لأية رسالة قبل الكشف عن مضمونها الفعلي، وبذلك لا تتطلب قيام الطرف الذى يقوم بتوجيه الرسالة بالكشف عن مواقفه مباشرة، غير أن عدم الثقة بين الولايات المتحدة وإيران أعمق من أن يكون اللجوء إلى الإجراءات الطبيعية ذات جدوى، فالوصول الى القائد الأعلى في إيران وإقناعه بأن المفاوضات الجادة

تصب في مصلحته أمر صعب، وهنا قد يكون مفيداً اللقاء به مباشرة بشكل علنى أو غير علنى أو من خلال مبعوث على مستوى عالٍ، (ولكن ينبغي الاحتفاظ بهكذا خيارات حتى اللحظة الأخيرة لحفظ ماء الوجه في حال فشل المحاولة).

وثمة طريقة دراماتيكية (وأن كانت مستبعدة) هي قيام الولايات المتحدة بتعليق بعض من عقوباتها على إيران بشكل أحادي، أو إيقاف كل استعداداتها العسكرية المعدة ضد إيران، أو الإعلان بأن الخيار العسكري، لم يعد مطروحاً على الطاولة. ومن السيناريوهات المعقولة للولايات المتحدة إرسال رسالة للنظام الإيرانى، مفادها أنها مستعدة للوصول إلى اتفاق بالإعلان عن الخيارات المطروحة لتعليق العقوبات، على شكل مراحل وإيجاد صيغ مختلفة من الضمانات الأمنية.

وينبغي عند الشروع بالمفاوضات التركيز على بعض اجراءات بناء الثقة، وتأجيل النقاط الجوهرية الخلافية لمرحلة تالية من المفاوضات عند تحقيق بعض التقدم وبناء الثقة المتبادلة بين الطرفين، وقد يكون هذا الكلام متاخراً كثيراً، خصوصاً أن العقوبات الدولية المفروضة على إيران تجاوزت إمكانية اللجوء لهذه الخطوات، ويمكن لغاية هذه اللحظة اللجوء لخيار التجميد المتبادل بين الطرفين، إذا لم تقم الولايات المتحدة باللجوء الى خطوات عدائية جديدة رداً على أية خطوة إيرانية في هذا المجال، بسبب تأثير العقوبات المفروضة على ايران في الوقت الحالي، فأن تخفيف هذه العقوبات أو حتى تعليقها قد يكون مهماً، غير أنه يعد في حالة حصوله، تنازلاً كبيراً جداً من طرف الولايات المتحدة وأوربا.

وربما يكون من المهم للولايات المتحدة رسم الخطوط العريضة لاتفاقية نهائية محتملة قبل البدء بالمحادثات، فالدخول في مفاوضات جادة له تكاليف سياسية باهضة على البيت الأبيض، وأن من شأنه إشعال صراع سياسي في طهران– وهو ثمن سيكون قادة البلدين على استعداد لتحمله، إذا كانت هناك آفاق حلول مقبولة للطرفين، كما أنه ينبغي لأية اتفاقية أن تكون تدريجية لكى يحمي كل طرف نفسه في حال تراجع الطرف الآخر.

وهناك أيضاً أمر آخر من المهم للولايات المتحدة القيام به، وهو وضع أوراق أكثر على طاولة المفاوضات ومنذ لحظة الشروع، فالولايات المتحدة عليها اقناع خامنئى، بأن نجاح المفاوضات سيقلل كثيراً من مخاطر التهديدات الأميركية على بلده، وبأن الولايات المتحدة على استعداد لقبول برنامج إيران النووي السلم، سيكون هناك توجه قوي في الولايات المتحدة لتأجيل طرح هكذا مغريات للمرحلة الاخيرة من المفاوضات، غير أن تأجيلها الى المراحل النهائية يقلل كثيراً

من احتمالية الوصول إلى تلك المرحلة.

أمام الولايات المتحدة سوى خيار واحد، وهو احتواء إيران بطريقة ما، بحيث يبقي الوضع على ما هو عليه من دون المزيد من التصعيد

ولا تترك العقبات الكبيرة في طريق نجاح المفاوضات أمام الولايات المتحدة سوى خيار واحد، وهو احتواء إيران بطريقة ما، بحيث يبقي الوضع على ما هو عليه من دون المزيد من التصعيد، وهذا يعني بقاء إيران على مسافة ما من امتلاك السلاح النووي، غير أن وضعاً كهذا لن يكون مستقراً، وما قاله الرئيس الروسي نيكيتا خروشوف للرئيس كنيدي في ذروة أزمة الصواريخ الكوبية، يصح على المواجهة الأميركية مع إيران، فقد قال خروشوف: سيادة الرئيس علينا نحن وأنتم أن لا نسحب الحبل إلى نهايته، حيث قمتم أنتم بوضع عقدة الحرب، لأنه كلما سحبنا نحن وأنتم أكثر، أصبحت العقدة أكثر إحكاماً، وقد يأتي الوقت الذي تصبح فيه العقدة مشدودة أكثر من اللازم، حيث أن من وضع العقدة نفسه، لن يكون قادراً على فكها، وعندها سيكون من الضروري قطعها.

قال خروشوف: سيادة الرئيس علينا نحن وأنتم أن لا نسحب الحبل إلى نهايته

وهكذا يصبح من الحكمة النظر بتأنٍ إلى تحديات الدبلوماسية المتشددة في الحالة الإيرانية. وإن استخدام سياسة التهديد والوعود للتعامل بشكل ناجح مع المشاكل التي أوجدها برنامج ايران النووى، سيكون محفوفاً بالمصاعب في أفضل حالاته، مما يتطلب مستويات غير عادية من الهدوء والشجاعة والإبداع والصبر، لكن لا يوجد خيار أخر أمام واشنطن، إذا ما أردات تجنب خيارى العمل العسكري والردع.

عرض أطاريح ورسائل جامعية

د. فايق حسن الشجيري
* أكاديمي وباحث من العراق

* - تدريسي – كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد

أحمد مجدي السكري: مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة - 2012.

تبحث الدراسة في الاقترابات الاكاديمية لمفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، في إطار محاولتها بيان أهمية هذه المفاوضات ومخرجاتها وانعكاساً لطبيعة علاقات القوى بين الطرفين. وفي اطار سعي الدراسة لـ جابة عن تساؤل رئيس: هو إلى أي حد يمكن قبول تركيا بالفعل عضواً كاملاً في الاتحاد الأوروبي، اعتماداً على القرار التاريخي الذي أصدره الاتحاد الأوروبي في لوكسمبورج في 3 أكتوبر 2005، بالموافقة على بدء مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد؟، وذلك في ضوء مضمون هذه المفاوضات كعملية تقريب بين الدولة طالبة العضوية، وتشريعات وقوانين وسياسات الاتحاد الأوروبي.

وحتى تتمكن الدراسة من الاجابة عن هذا التساؤل، حددت مفهوم التفاوض والعوامل المؤثرة في عملية التفاوض، بالنسبة إلى الطرفين التركي والأوربي والاستراتيجيات المعتمدة من الطرفين، لإدارة التفاوض من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة. في ظل بيئة التفاوض سواء أكانت الدولية أم الاقليمية، خاصة موقف الولايات المتحدة من انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي، فضلاً عن محددات البيئة الداخلية لتركيا، وتطورات المسألة القبرصية وتأثيرها على انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي.

وهنا يبرز لنا متغير ذو أثر مهم في عملية التفاوض، وهو توجهات السياسة

الخارجية التركية من حيث الالتزام بالمواقف الأوروبية تجاه مختلف القضايا، إذ كانت تركيا تتمتع باستقلالية كبيرة في صياغة سياستها الخارجية، وهو الأمر الذي يمكن تفسيره في ضوء عدم وجود سياسة خارجية وأمنية مشتركة للاتحاد الأوروبي، مع وجود انقسام في الموقف الأوروبي نفسه من مسألة انضمام تركيا، فضلاً عن اهتمامها بتوظيف معطياتها الجيوسياسية والاقتصادية، بل حتى قوتها الناعمة لدعم الدور التركي إقليمياً، بما يدعم مفاوضات انضمامها للاتحاد الأوروبي.

وعلى هذا الاساس وضعت الأطروحة معايير عدة، يمكن على أساسها تقويم تلك العملية وتحليل أبعادها بصورة موضوعية، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: القواعد العامة في التفاوض بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، إذ أوضحت أن عملية التفاوض بين تركيا والاتحاد الأوروبي، على خلفية عدها بلداً مرشحاً للحصول علي عضوية الاتحاد، بناءً على ما قررهِ المجلس الأوروبي في هلسنكي في 10- 11 ديسمبر 1999.

ثانياً: شروط الاتحاد الأوروبي لبدء التفاوض مع تركيا، وعّدهِ بمثابة تطور محوري في علاقات الجانبين التاريخية، ولحزب العدالة والتنمية الفضل الأكبر فيه، لاسيما في ضوء ما شهدته تركيا في عهدهِ من إصلاحات غير مسبوقة، خاصة فيما يتصل بالحريات العامة، والعملية الديمقراطية، والحد من دور الجيش في الحياة السياسية بتقليص تمثيله في مجلس الأمن القومي، وكذلك إصلاحات تشريعية واجتماعية، وكان المشروع الأوروبي هو القاطرة التي جرت هذه الإصلاحات في ضوئها، إذ تغلب حزب العدالة والتنمية على معارضة تيارات عدة في المجتمع له. أمّا عن الجانب الأوربي، فقد وضحت الدراسة اسباب قبول الاتحاد الاوربي بالتفاوض مع تركيا بالآتي:

1. إن التردد السابق للاتحاد الأوروبي في الاقتراب من تركيا، كان عاملاً سلبياً في العلاقات التركية- الأوروبية، وتسبب في أزمة حقيقية في تلك العلاقات، إذ بدا للأتراك أن الاتحاد الأوروبي يتعامل مع بلادهم وفق معايير مزدوجة، وليس هناك ضمانات كافية لتحقيق حلمهم.

2. إنه مع انشغال أوروبا الغربية في النصف الأول من التسعينيات، وباستغلال الفرصة التي أتاحها انهيار الاتحاد السوفيتي، بضم دول أوروبا الشرقية لتحقيق ◀

التناغم بين تاريخ القارة وجغرافيتها، لم تكن تركيا واقعة في قلب هذه العملية، وأنها لم تكن خارجها بالكامل وإنما بدت بحكم الجغرافيا والتاريخ معاً تحل في أولوية تالية، وبعد انضمام مجموعة دول شرق ووسط القارة فعلياً للاتحاد الأوروبي في مايو 2004، حديثة التحول نحو اقتصاد السوق وحديثة الديمقراطية على النمط الغربي مقارنة بها، بل حديثة الانتماء الفعلي للغرب في القرن العشرين، ولم تبذل من أجله ما بذلته تركيا على الأقل من الناحية الأمنية عن طريق عضويتها في حلف الناتو، بدأت العلاقات التركية– الأوربية عام 2004، تشهد توتراً وتشكيكاً في مصداقية قبول تركيا.

3. إن الاتحاد الأوروبي كان ملزما أخلاقياً بأن يضع في تقديره ذلك التشريع الجسور الذي مررته حكومة أردوغان في حقل حقوق الإنسان، والذي يتضمن تبني قانون جديد ينص على إلغاء عقوبة الإعدام، وعلى عِّد التعذيب فعلاً يعرض مرتكبيه للعقوبة الجنائية.

4. إنه كان هناك إدراك على نطاق واسع بين دول الاتحاد مؤداه: أن اغلاق الباب في وجه تركيا، قد يحمل في طياته خطر إقصاء الرأي العام التركي ودفعه إلى التشدد.

5. خوف أوربا من خطر الارهاب يجعلها تتلمس فتح مستوى أعلى من العلاقات مع تركيا، طالما كانت هناك حاجة ملحة لمد جسور مع تركيا، وهي الدولة التي قامت بالتوفيق بين هويتها الدينية والإرث العلماني والديمقراطي لكمال أتاتورك.

وعلى هذا الاساس ارتبطت سمات التفاوض التي حددها كلا الطرفين بتنوع وتعدد التكتيكات لتناسب الهدف الذي وضعته الاستراتيجية، ففي حين اعتمدت تركيا التفاوض الفردي، فقد اعتمدت أوروبا التفاوض الجماعي مع تركيا، إذ كان المفاوض الأوروبي يطبق أسلوب التفاوض عن طريق المجموعات Group System، فشعر بقدر كبير من القوة والطمأنينة في ضوء انتمائه لمجموعة الدول الأوروبية، في حين كان المفاوض التركي يتفاوض بصورة فردية، وبالتالي كان هناك اختلال في ميزان القوى بين الطرفين لصالح الطرف الأوروبي.

وتخلص الدراسة إلى إن الشراكة المتميزة بين تركيا والاتحاد الأوروبي، والتي تقوم على فكرة رئيسة وهي: أنه ليس من المهم انضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي

بصورة كاملة، فالإبقاء على علاقة خاصة بتركيا لا ترقى إلى مستوى العضوية الكاملة بالاتحاد، هو الوضع الأمثل لحماية التجربة الأوروبية التاريخية المستندة في حقيقتها إلى ثقافة دينية مسيحية، تتضمن مؤثرات غير مرغوب فيها، ويجد هذا الرأي قوى سياسية أوروبية داعمة له بشكل كبير، بدأت تتحدث بصراحة ووضوح عن هواجس من هذا النوع، ويبحث قطاع منها عن شكل للعلاقة مع تركيا أقل من الانضمام الكامل.

محمد منذر: السياسة المائية التركية في حوضي دجلة والفرات وتداعياتها على العراق للمدة من 1990ـ 2009، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى معهد دراسات غرب آسيا في الجامعة الوطنية باغي- ماليزيا 2012.

تنبع أهمية الدراسة من تناولها متغير المياه لكونها من الثوابت التي تؤثر في مجمل الحياة وفي أنماط تفاعل العلاقات الدولية، وخصوصاً بعد أن أصبحت مشاكل المياه وأزماتها تحكم التفاعلات الدولية في العديد من مناطق العالم، وتحديداً تلك التي تشترك بمياهها مع دول أخرى ومن هذه الدول العراق، ومن هنا تنبع أهمية هذه الدراسة التي تركز على جذب انتباه العالم والمنطقة العربية لسياسات تركيا المائية وخطورة مشاريعها على المنطقة والآثار السلبية المترتبة عليها.

إذ أظهرت الدراسة العلاقة بين الحفاض على المياه وانعكاسها على المستويات الأمنية والسياسية والعسكرية، ولاسّيما أن التدخل (الاسرائيلي) الهادف إلى الاستفادة من السياسات المائية لتركيا عن طريق الحد من حجم التدفقات المائية المتوجهة للعراق وسوريا، هذا الأمر جعل من العراق وسوريا أمام تحدٍ كبير يتمثل في البحث عن سياسات بديلة ترمي إلى الحد من الآثار السلبية المرتبطة بخفض الحصة المائية، وهنا يظهر لنا التناقض في المواقف بين دول حوض الفرات الأمر الذي من الممكن أن يؤدي إلى تنامي محور الصراع على حساب التعاون، فهناك خلاف في وجهات النظر بين كل من العراق وسوريا من جهة وبين تركيا من جهة

أخرى، فالأخيرة تنظر إلى نهري دجلة والفرات على أنهما أنهار داخلية تمتد إلى دول الجوار، فحين يعدهما القانون الدولي أنهاراً دولية ينبغي تقسيم حصصها المائية وفق القانون الدولي.

هذا الأمر جعل الحال بين دول حوض الفرات يميل نحو الصراع أكثر من التعاون، في ظل عدم التوصل إلى اتفاق بين دول حوضي النهرين، مع بيان وتفسير الأضرار التي لحقت والتي من الممكن أن تستدرك أبعادها البيئية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للعراق وكذلك لسوريا إذا ما استمرت تركيا بتلك المشاريع، لذا حاولت هذه الدراسة إعداد سياسات مستقبلية ترمي إلى التعامل مع تركيا، وتتضمن تفعيل التعاون الفني ما بين العراق وسوريا لكون الجارين يشتركان بقضية المياه في تلك الحوضين ويتأثران بأبعادها، إذ تشير الأطروحة إلى أهمية التنسيق بين الطرفين في تبادل الأفكار وتوضيح الرؤى، إذا ما علمنا أن لتركيا مشروع توسع أقليمياً يهدف إلى استخدام عناصر ضغط على دول المنطقة، وأهم هذه العناصر مسألة المياه، وبيان أحقية التفسير التركي بالتحكم بنهري دجلة والفرات بحجة أن النهرين ينبعان من أراضيها، وعلى هذا الأساس خرجت الدراسة بجملة استنتاجات تشير إلى أن:

المشكلات الاقليمية بين دول حوضي دجلة والفرات وما يرتبط بها من منازعات، بسبب الحدود أو الأقليات أو اللاجئين من العوامل المؤثرة في تحديد مسار العلاقات الدولية القائمة بين دول المنطقة، وكلما أمكن احتواء تلك المشكلات وحل هذه المنازعات سلمياً في أطار اقليمي، أمكن تعزيز التعاون والعلاقات الدولية بين دول حوضي نهري دجلة والفرات، ومن جهة أخرى فإن غياب التخطيط الاستراتيجي للأمن المائي في حوضي دجلة والفرات وتغليب سياسات الاستهلاك القريب المدى على البعد الاستراتيجي، الأمر الذي ينبأ بحدوث مشاكل مائية بعيدة المدى، فضلاً عن الاتجاه نحو التلويح بورقة التعاون والتبادل الاقتصادي للضغط على تركيا، لكونها تتخذ من العراق أولوية من أولويات تحركها الاستراتيجي الاقتصادي في المنطقة، وبوابة الولوج فضلاً عن سوريا الى الدول العربية الأخرى، مستخدمين هذه الورقة لإقناع تركيا بإمكانية زيادة وتكثيف هذا التفاعل، في ظل قسمة عادلة للمياه وبرفع كميات المياه المتدفقة سواء للعراق أو سوريا.

وعلى هذا الأساس انتهت الدراسة الى استنتاج مهم، وهو أن قضية المياه ممكن أن تكون محوراً للتعاون والسلام بين طرفي العلاقة (تركيا والعراق)، وكذلك يمكن النظر إليها كسبب استراتيجي للصراع، قد يصل إلى حد استخدام القوة العسكرية في إدارة هذه الموارد، بسبب حدة التناقضات في المواقف والمصالح الاستراتيجية للدول المعنية، إذا ما علمنا أن تركيا تستخدم القضايا السياسية حتى في علاقاتها الاقتصادية مع العراق، فهي تلوح وباستمرار بقضايا الحدود والمياه عند الحديث عن النفط والتعاون الاقتصادي، إلا أن ارتباط الطرفين بعلاقة متعددة المستويات وشديدة التأثير في مختلف الصعد، جعلت من الحكومة العراقية ونظيرتها التركية تتوجه باتجاه تغليب صفة التعاون على الصراع، عن طريق إيجاد منافذ للتعاون الاستراتيجي تمثلت باتفاقية تعاون استراتيجي، حملت معها أطر ومجالات جديدة علها تتجاوز محطات السلوك التصارعي المفترضة، مما يفرض على الطرفين طي صفحة الماضي، وخصوصاً تركيا المطالبة بزيادة كميات المياه الواردة إلى العراق على حساب سوريا، لكون الشراكة الاستراتيجية تتضمن أيضاً دعم الشريك المقابل بأدوات التمكن الاستراتيجي، ليكونا عنصراً دعم ومساندة لكليهما.

كتب وقراءات باللغة العربية - نور صبري*

* - ماجستير علاقات دولية– باحثة- مركز حمورابي

الكتاب: العطش إلى النفط:
ماذا تفعل أميركا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟
أيان رتليدج، ترجمة مازن الجندلي

الدار العربية للعلوم، ط 1، 2007

يستطـرد المؤلف في وصف رئيس الوزراء البريطاني توني بلير الاتهامات بأن الحرب على العراق، كانت الغاية منها السعي وراء النفط بأنها (نظرية مؤامرة)، وبعد شهرين من ذلك جاء في مقال رئيس في أسبوعية الشؤون الخارجية الأميركية، أن (لا أدلّ على الإفلاس السياسي والاخلاقي لليسار الليبرالي الأميركي، من المحاولة الحالية لوصف المجهود الحربي ضد العراق بأنة لأجل النفط).

إن كتاب العطش الى النفط، ما هو إلا محاولة أولية لإظهار السبب الذي يجعل العالم يدرك أن حقيقة الغزو الأميركي على العراق، من أجل ذهبه الأسود، ويحاول المؤلف إثبات ذلك، إن الدليل التاريخي (الاهتمام الأساس والدائم للولايات المتحدة بالشؤون الجيوسياسية النفطية وتورطها فيها)، يوفر بنفسه سبباً كافياً للاعتقاد بإن النفط هو مفتاح غزو العراق.

يؤكـد المؤلف أن الهيمنة اللافتة للولايات المتحدة الأميركية والاعتماد المتزايد للبلد على امدادات النفط الاجنبية، والمستوى القياسي الذي بلغته واردات الولايات المتحدة النفطية من الخليج، والتحذيرات من وقوع أزمة كبرى وشيكة في أسعار النفط، إذا واصل منتجو النفط الخليجيون الكبار صد الاستثمارات الاجنبية في مجال النفط، والرغبة الجامحة لشركات النفط الأميركية في الوصول إلى احتياطيات النفط المربحة هناك، تتضافر كلها لتشكل قوة ضاغطة لم يسبق لشدتها مثيل،

وكانت هذه العوامل معاً أهم العوامل التي قادت لغزو واحتلاله.

ويركز المؤلف في الافراد الثلاثة الذين لعبوا دوراً بارزاً بتحريك الأحداث المؤدية الى الحرب الأميركية الثانية على العراق- جورج دبليو. بوش، ريشارد تشيني، كوندااليزا رايس، الذين يمثلون محور النفط في الإدارة، وهم الأكثر ارتباطاً في الصميم بمصالح النفط، والطاقة الأميريكية والأهداف التجارية لشركاتها الكبرى، وهي الأهداف التي تتربع الآن بفخر على الأجندة الجيوسياسية لـ دارة الأميركية.

ويصـــل المؤلف إلى خاتمة الكتاب فيتناول موضوع غزو العراق واحتلاله بنية إقامة محمية بترولية صديقة مطواعة في تلك المنطقة المضطربة، عن طريق نوع من الامبريالية الديمقراطية، ويرى المؤلف أن أميركا خاضت في العراق حرب نفط وخسرتها.

الكتاب: أنتهت الحفلة سراب النفط: النفط والحرب ومصير المجتمعات الصناعية

المؤلف: ريشارد هاينبرغ

دار النشر: الدار العربية للعلوم، ط1، 2005

إنطفاء الأنوار، الأرض بدأت تشيخ، تدبر أمر الانهيار، مفردات أفتتح بها المؤلف كتابه ليقف عند حقيقة مؤلمة أن العالم سيشهد تغيراً جذرياً نتيجة نضوب النفط، ففي السنوات القليلة سيصل إنتاج العالم من النفط إلى ذروته، ثم لا يلبث أن ينحدر إلى القاع، وبرغم تحول المجتمعات الصناعية إلى مصادر بديلة للطاقة، إلا أن هذه البدائل لن تكفي لضمان البقاء.

انتهت الحفلة كتاب يعالج اضمحلال النفط الرخيص الثمن، ويظهر كيف أن النفط والحرب ما برحا مترافقين متلازمين منذ القرن الماضي، وكيف أن التنافس والسعي الحثيث للسيطرة على منابع النفط، قد يقود الى حروب جديدة على مصادر الطاقة في الشرق الأوسط واسيا الوسطى وأميركا اللاتينية، وفي طيات الكتاب نلحظ انتقاد الكاتب السياسة الأميركية واصفاً الولايات المتحدة بأنها (الدولة الرعناء)، فبرغم أنها لا تشكل سوى (5%) من تعداد السكان في العالم، إلا أنها تملك ترسانة من الأسلحة تشكل حصة الأسد من التسلح العالمي، وتمارس سيطرة مباشرة وغير مباشرة على موارد العالم، وبرغم أنها تسعى لتجنب التلوث داخل حدودها، إلا أنها تقوض الاتفاقات الدولية المتعلقة بالبيئة، وترفض المعاينة على أسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها، بل إنها تهاجم دولاً أخرى عامدة ومتعمدة، وأنها تحبط المحاولات الهادفة إلى استقرار وتوازن التعداد السكاني في العالم، وعلى سبيل المثال في السنتين الآخيرتين انسحبت الولايات المتحدة من معاهدة الحد من الصواريخ البالستية، والاتفاقيات المتعلقة بالأسلحة الخفيفة ومعاهدة الأمم المتحدة ضد التعذيب ومحكمة الجنايات الدولية واتفاقية حظر الاسلحة البيولوجية، ولا يبدو أن الولايات المتحدة على استعداد للانظمام الى المجتمع الدولي، بل إنها على العكس مصرة على تفوقها واسبقيتها كأمبراطورية برغم أنها آخذه في الانهيار.

ويوضح المؤلف في كتابه العلاقة بين السياسة والاقتصاد والحروب في العالم، فالنظام السياسي يستند إلى الأموال والممولين، والنظام العملاتي يقوم على أساس القروض والفوائد، ومن ثَمّ النمو اللامتناهي، ولذلك للتخفيف من تأثير الاقتصاد على السياسة، على العالم أن لا يكتفي بالاستبدال التقني للبنية التحتية للطاقة في المجتمعات الصناعية، بل الأهم هو إجراء تعديلات جذرية على الانظمة السياسية والانظمة الاقتصادية.

هذا الكتاب يكشف بشكل واضح وصريح ويقرع ناقوس الخطر من المخيف القادم، وإيجاد بدائل ملائمة وحلول مناسبة لدرء الاخطار التي تلوح في الآفق، ومن ثَمّ أيجاد برنامج عالمي واقعي موضوعي لضمان مصادر الطاقة والحفاظ على البيئة، وإعداد العائلات والمجتمعات والأمم والعالم بأسره للأزمة القادمة بغية تجاوزها.

الكتاب: العجز المزدوج في بلدان الريع النفطي

المؤلف: د. حيدر حسين طعمة

دار النشر: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية،
بغداد – بيروت، 2012.

استحوذت دراسة ظاهرة العجز المزدوج (أرتباط عجز الحساب الجاري بعجز الموازنة الحكومية) وآثارها، على الاستقرار والنمو الاقتصادي على اهتمام العديد من الاقتصاديين وصناع السياسة الاقتصادية في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، ومن المعروف أن الدول النفطية تعتاش على النفط دون غيره، فهي دول توزيع وليست دول انتاج، والاقتصادات النفطية هي اقتصادات ريعية بشكل خالص، فالدولة هنا تجمع الريع لتوزعه مقابل الحفاظ على السلطة / الحكومة، لذلك تسخر كل شي لهذه المهمة، وأسعار النفط هي الفيصل الأساسي في اليسر والعسر الماليين وليست السياسة الاقتصادية الناجعة، لذا فإن أكثر البلدان الريعية تعاني من ظاهرة العجز المزدوج سواء أرتفعت أسعار النفط أم انخفضت مع الفارق في حجم العجز المتحقق في موازناتها، ففي البلدان النامية زادت العناية بهذين العجزين وبالعلاقات المفترضة بينهما نتيجة استمرارها مدة طويلة، وما خلفه ذلك من أختلالات ومشاكل اقتصادية مؤقتة، أعاقت مسيرة التنمية والاستقرار الاقتصادي في هذه البلدان.

إذ يقدم هذا الكتاب رؤية اقتصادية كلية لظاهرة العجز المزدوج في البلدان الريعية، في إطار الإقتصاد الكلي المفتوح الذي يتسم بحركة رأس المال واندماج الأسواق المالية، مما يزيد من ديناميكية واتساق نتائج التحليل مع الأثر الحقيقي لسياسة ◀

العجز المالي الحكومي على اختلال موازين المدفوعات للاقتصادات المعاصرة، وقد اختار الكاتب المملكة العربية السعودية أنموذجاً للدراسة.

فأستخدم الكاتب الأساليب القياسية الحديثة في اختبار العلاقات بين عجز الموازنة الحكومية وعجز الحساب الجاري، عن طريق تحليل السلاسل الزمنية، وأفصحت النتائج الأحصائية باستخدام اختبارات الاستقرارية عن احتواء السلاسل الزمنية لمتغيرات عجز الموازنة الحكومية والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية على جذر الوحدة، أو أنها غير مستقرة في المستوى العام.

في حين تصبح هذه المتغيرات مستقرة في الفروق الأولى، طبقاً لاختبار (ADF) و(P_P)، مما يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى، أعقب ذلك إخضاع متغيرات الدراسة لاختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية جوهانسن- جسليوس وقد أظهرت النتائج وجود متجه وحيد للتكامل المشترك بين عجز الموازنة الحكومية وعجز الحساب الجاري.

وأخيراً دلت نتائج تقدير نموذج متجهات تصحيح الخطأ (VECM) أن للمتغيرات قدرة تفسيرية عالية، وقد أوضحت النتائج وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد، من عجز الحساب الجاري إلى عجز الموازنة الحومية في الآجلين القصير والطويل في المملكة العربية السعودية. مما يشير إلى عدم تحقق ظاهرة العجز المزدوج طبقاً للمناهج المفسرة لهذه الظاهرة في المملكة، وقد بررت الدراسة هذه النتيجة بإن العلاقة بين عجز الموازنة الحكومية وعجز الحساب الجاري، تتخذ صبغة خاصة في الاقتصادات النفطية، إذ إن الصادرات النفطية تمول الجزء الأساسي من الموازنة الحكومية، لذلك سيؤدي ارتفاع الصادرات الى ارتفاع إيرادات الحكومة، ومن ثم زيادة الفائض (أو تقليص العجز) في الموازنة الحكومية، وذلك بافتراض ثبات الاستيرادات والإنفاق الحكومي. وبهذا تتبلور علاقة إيجابية من عجز الحساب الجاري باتجاه عجز الموازنة الحكومية في المملكة العربية السعودية في الآجلين القصير والطويل.

التعاون والتنافس في المتوسط

الكاتب: كريم مصلوح

الناشر: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2013.

تعددت الدراسات الاكاديمية والبحوث التي تناولت أهمية البحر الابيض المتوسط في الفترة التي لحقت نهاية الحرب الباردة. إذ إن التغيرات التي أدخلها التحول الواقعي في طبيعة النظام الدولي من نظام ثنائي الاستقطاب، إلى نظام احادي الاستقطاب، كان لها اثر مباشر في البحر الابيض المتوسط الذي كان إحدى ساحات الصراع والانقسام بالغة الأهمية في أثناء الحرب البارد، لذا جاء هذا الكتاب ليطرح إشكالية التعاون والتنافس في المتوسط، من منظور يسعى لتوظيف أهم المستجدات المؤثرة في خريطة التعاون والتنافس الاقليميين، التي أدت إلى التعاون الاقليمي بوضع المسار الاورومتوسطي في محطاته الاساسية، وقد تم إيلاء أهمية خاصة لمحدد التنافس الناتج عن عناصر متعددة وحيوية، لا يمكن قراءة التفاعلات الاقليمية وأيضاَ الثنائية في البحر الابيض المتوسط من دونها، وهذه المحددات الناتجة عن الضغوط جغرافية وجيوستراتيجية وحضارية، هي من السمات المميزة للمجال المتوسطي، وتزداد على هذه الضغوط تلك الواردة عن المتوسط، والحاسمة في احيان كثيرة في الملفات الاستراتيجية واحداث التوازن وتعميق عناصر التنافس، ويمكن ملاحظة ذلك في سياسات الدول الكبرى كالولايات المتحدة الامريكية وضغوط القوى الصاعدة، وتصب مصالح الاخيرة على جعل المتوسط ساحة آمنة وغير خاضعة لأية بنية صلبة، يمكن أن تهدد مصالحها المتزايدة، وتعكس هذه المصالح الأهمية المحورية والجغرافية للبحر الأبيض المتوسط الذي يجتذب إليه السلوك الدبلوماسي الدولي، نتيجة الميزات

السياسية التي يوفرها الإقليم لكل قوة تسعى لمكانة دولية كبيرة، تؤثر كل هذه العناصر والفواعل والسياسات في التوجهات الإقليمية لهيكلية التعاون الإقليمي الأورومتوسطي.

وتنطلق مشكلة التعاون الأورومتوسطي من فكرة أساسية مفادها أن التعاون الإقليمي في المتوسط، يعد حافزاً يمليه القرب الجغرافي وقوة التدفقات وسرعتها والترابط السياسي الناتج عن الحتمية الجغرافية، الذي تضفيه التحولات الاجتماعية والسياسية والتاريخية، غير أن الضغوط الناتجة عن الجغرافية المتوسطية تدعم التنافس وإنتاج سياسات متنافرة تحد من تطور التعاون الإقليمي في المتوسط، وتجعل تجربة تشكيل ساحةً جيوسياسيةً للأورومتوسط عملية مجددة النتائج.

تتمثل الجغرافيات المتوسطية بعدم التماثل، إذ إنها أقاليم واسعة من ناحية المساحة تتكون من أقاليم تحتية دينامية وهويات جيوسياسية مميزة بعضها عن بعض، ومؤهلات اقتصادية متباينة وولاءات استراتيجية اقليمية ودولية مختلفة. وقد تناول الكاتب كافة هذه العناصر.

كتب وقراءات باللغة الانكليزية

د سناء حمودي *

* -تدريسية - جامعة بيروت العربية- لبنان

Amr Adly، State Reform and Development in the Middle East Turkey and Egypt in the post – liberalization era New York، Routledge، 2013.

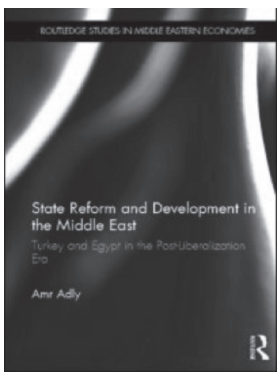

عمر عدلي، دكتوراه في الاقتصاد السياسي من المعهد الأوروبي- فلورنسا، يرأس مشروعاً بحثياً في جامعة ستانفورد حول إصلاح البيئة التنظيمية التي تحكم المشاريع الاقتصادية بعد الربيع العربي في مصر وتونس.

يتناول الكتاب عملية الاصلاح والتنمية في الشرق الأوسط، معتمداً تركيا ومصر كحالة للدراسة لمدة زمنية امتدت من ثمانينيات القرن الماضي وإلى نهاية العام 2010 في تركيا، وحتى نهاية حكم الرئيس حسني مبارك عام2011 في مصر. ونُشر الكتاب في خضم الثورة المصرية في كانون الثاني/ يناير2010، ليشكل مقترباً جديداً وحديثاً حول موضوع الإصلاح والتنمية في منطقة الشرق الأوسط.

يشير الكاتب إلى أن مقاربته تختلف عن المقاربات التقليدية التي تربط عملية التنمية بعوامل كثيرة، منها العرقية والثقافية والديموغرافية والموارد الطبيعية وحتى المواقع الجيوبوليتيكية، وتختلف عن المقاربات الاقتصادية البحتة للتنمية، التي تربط العملية بالعامل الاقتصادي فقط، وينطلق الكاتب في مقاربته باحثاً في القواعد السياسية للتنمية الاقتصادية– الاجتماعية داخل الدولة، عادّاً أن المحددات السياسية للتنمية تتشكل من تجارب تاريخية طويلة، تكون مدخلاً لظهور قوى وهيئات سياسية – اجتماعية.

واختيرت مصر وتركيا، لأن اقتصاديهما يتسم بالتشابه حتى أوائل الثمانينيات من ◄

القرن الماضي، في حين اتخذت كل دولة مساراً مختلفاً. فقد طبقت تركيا سياسة ناجحة قامت على الإنتاج من أجل التصدير، على حين تراجعت صناعة السلع المعدة للتصدير في مصر.

ويستعين الباحث بالمقارنة بين إمكانيات القطاعين الحكومي والخاص في كلا البلدين، ليخلص إلى أن التشابه في العوامل الخارجية للبلدين، لم يمنع اختلاف المسارات بينهما، انطلاقاً من الاختلاف بين الأنظمة الديمقراطية والأنظمة التوتاليتارية، وتأثير ذلك في قيام دولة نامية ناجحة.

ويعتمد لذلك عدداً من العوامل للمقارنة بين البلدين، إلا أن العامل الرئيس والأهم الذي تم التركيز عليه، هو طبيعة النظام السياسي الحاكم وتأثير صانعي القرار والنخب السياسية في عمليتي الإصلاح والتنمية. وفي هذا الإطار يشرح كيف وصل حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا، على أساس برنامج سياسي واقتصادي بعد التضخم الذي ضرب الاقتصاد التركي، وفي المقابل أدّت طبيعة النظام السياسي القائم على حكم الحزب الواحد المتحكم بمقدرات الدولة في مصر، إلى الحد من عملية المنافسة السياسية، ما أدى إلى ركود اقتصادي.

ومن المقارنة بين نظامي الحكم في تركيا ومصر، يقدم الكاتب تحليلاً لتطور الاقتصاد في هذين البلدين، مبيّناً كيف ساهم النظام الديمقراطي في تركيا، بتشجيع وتحفيز عمل الاتحادات الاقتصادية المستقلة ضمن القطاع الخاص، مما ساهم في تجاوب هذه القطاعات وانخراطها في السياسة التصنيعية للدولة، وكانت النتيجة حصول شبه تناغم ما بين القطاعين العام والخاص لدفع عجلة الاقتصاد التركي.

وفي المقابل، حُرم القطاع الخاص في مصر من حرية العمل، بسبب البيروقراطية التي انتهجها النظام السياسي والتي من شأنها أن تعرقل عمل الاتحادات الاقتصادية بشكل مستقل وحر، وهو ما أضعف هذه الاتحادات ويسر عملية وتفككها، وسعيها للحصول على منافع خاصة عن طريق العلاقات الشخصية مع النظام الحاكم، وهو ما تسبب بالركود الاقتصادي وتراجع دور القطاع الخاص. وبينما اتجهت تركيا نحو التصنيع، ظل الاقتصاد المصري معتمداً على موارد السياحة وعائدات قناة السويس.

وقسم الكاتب عملية بناء المؤسسات في مصر وتركيا إلى مرحلتين، الأولى بدأت مع تحرّر الاقتصاد في كل من مصر وتركيا بين 1980-1990، وصولاً إلى العام 2001،

فيما تبدأ المرحلة الأخرى في العام 2002 إلى العام 2010.

ومن دراسة حالة المؤسسات يتضح التباين بينهما، فقد أخِضعَ الاقتصاد التركي لعملية إصلاح سياسي ومؤسساتي عميقة، أعاد عن طريقها الاعتبار إلى موقع تركيا الاقتصادي عالمياً، تسبب فشل عملية الإصلاح السياسي والمؤسساتي في مصر، إلى تخلف عملية التنمية وإعاقة عملية بناء مؤسسات اقتصادية تستطيع الدخول بمنتجاتها السلعية إلى السوق الدولية.

ويخلص الباحث الى إن النظام الديمقراطي له القدرة على إقامة دولة تنموية ناجحة، على خلاف النظم القائمة في الشرق الأوسط والذي تحكمه أنظمة متسلطة. وهو ما يراه حاجة ملحة، تتوافر لها الفرصة في ظل عملية التغيير القائمة.

Emerging Giants

China and India in the world Economy

Edited by: Barry Eichengreen، Poonam Gupta، and Rajiv Kumar - New York: Oxford University Press، 2010

يضم الكتاب مجموعة أوراق قدمها عدد من الباحثين مؤتمر عقد في نيودلهي، (في الهند) عام 2007 تحت عنوان "دور الهند والصين في التجارة الدولية والتمويل والنظام الاقتصادي العالمي".

وهذه الأوراق بمجملها تدرس مسألة النمو السريع الذي تشهده الصين والهند حتى أصبحتا من القوى الاقتصادية الصاعدة عالمياً، وتبحث تأثير ذلك في الاقتصاد العالمي عن طريق المقارنة بين البلدين في إطار السياسة الاقتصادية لكل منهما،

آخذة بالحسبان العوامل المشتركة بين الصين والهند، إذ تعد الدولتان الأكبر في العالم من حيث عدد السكان، فضلاً أنهما كانتا مهداً لحضارات قديمة عريقة تركت آثارها المميزة.

وأشار الباحثون إلى أن الصين والهند، تميزتا بأداء اقتصادي لافت على مدى العقدين الماضيين ما جعلهما الأسرع نمواً، على الرغم من الاختلاف بينهما من حيث النظام السياسي والسياسة الاقتصادية.

أما أبرز النتائج التي توصل إليها المشاركون فيمكن إيجازها على الشكل الآتي:

• في العام 2007 كانت مساهمة الصين والهند في النمو العالمي توازي تقريباً مساهمة الولايات المتحدة الأميركية، وأن نصيب الدولتين في الانتاج العالمي ارتفع من 3 % في العام 1980 إلى أكثر من 7 % في العام 2007، وهو ما وضعهما في في مرتبة اللاعبين الأقوياء في الاقتصاد العالمي.

أما مساهمة الدولتين في التجارة العالمية فقد ارتفعت بشكل لافت من 1،5% في العام 1980 إلى 9% في العام 2007. وإذا أخذنا بالحسبان أن عدد سكان الدولتين وصل إلى 2،4 مليار نسمة، أي خمسا سكان العالم، فإن النمو السريع لاقتصاديات البلدين له تأثيرات كبيرة ليس فقط على مستويات المعيشة العالمية وتقليص نسبة الفقر بل أيضاً بالنسبة إلى القدرة التنافسية وتوزيع الدخل في بقية دول العالم.

• يختلف نمط التنمية في الدولتين، ذلك أن النمو السريع فيهما، انطلق معتمداً على عوامل وقطاعات مختلفة، إذ اعتمدت الصين على عملية التصنيع وبالتحديد على قطاع الصناعات التحويلية، على حين اتجهت الهند نحو الاعتماد على قطاع الخدمات، وفيما يحسب للصين انفتاح اقتصادها على عاملي التجارة الخارجية والاستثمار الخارجي، تميزت الهند بنظام مصرفي أكثر تقدماً وتطوراً.

• وبمقارنة هيكلية الصادرات في البلدين بالنسبة إلى اقتصاديات الدول الكبرى، وبالتحديد الولايات المتحدة الأميركية واليابان والاتحاد الأوروبي، يتضح أن الدولتين تتزايد لديهما حزمة الصادرات بطريقة مشابهة لتلك العائدة للدول ذات الدخل المرتفع، لكن اللافت في هذا الإطار أن الصين تسبق الهند عشر سنوات إلى الأمام، إذ تشير التقديرات إلى أن البنية التصديرية للصين، تشبه إلى حد كبير تلك العائدة للدول المتقدمة، وأن قيمة الصادرات فيها ترتفع بشكل مستمر.

ويشير الباحثون إلى أن الاندماج الاستثنائي للصين في الاقتصاد العالمي قام بشكل أساسي على قطاع تجارة البضائع، وفي هذا المجال يأتي الاتحاد الأوروبي يليه الولايات المتحدة الأميركية ثم اليابان في طليعة الدول التي تتعامل معها الصين على المستوى التجاري فضلاً الدول الآسيوية.

أما الهند التي حققت تقدمها الاقتصادي اعتماداً على قطاع الخدمات وبشكل خاص في مجال تكنولوجيا المعلومات وصناعة الأدوية، فيأتي الاتحاد الأوروبي علاوة على الصين وسنغافورة في مقدمة الدول التي تتعامل معها الهند اقتصادياً، مع الإشارة إلى زيادة التعامل مع دول جنوب وجنوب شرق آسيا، ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

وتختلف الدولتان من حيث النظام المالي والقوانين الاقتصادية والتجارية، فالصين ذات النظام المتحوّل من الاشتراكية إلى نظام قائم على اقتصاديات السوق، تفتقر إلى قانون تجاري رسمي؛ أما الهند، التي يعود قانونها العام إلى أصول إنكليزية، فتتمتع بتاريخ عريق من ناحية المؤسسات القانونية الحديثة والأسواق المالية، ويعد قانون حماية المستثمرين في الهند، من أقوى القوانين في العالم.

أما مصادر التمويل التي يقوم عليها الاقتصاد الصيني فهي القروض المصرفية المحلية، والتمويل الذاتي من المؤسسات، وميزانية الدولة، والاستثمار الأجنبي المباشر. على حين يعتمد الاقتصاد الهندي على التمويل من القطاع العام ومؤسسات القطاع الخاص.

• وعلى الرغم من التقدم الاقتصادي الكبير الذي حققته الصين والهند، يشير الباحثون إلى عدد من التحديات التي تستدعي إجراء إصلاحات تضمن تحصين الاقتصاد واستدامة النمو. فبالنسبة للصين، يتطلب الأمر إصلاحات سياسية واسعة، فيما تطالب الهند بإصلاحات إضافية في النظام المالي والسياسة النقدية، فضلاً عن زيادة العناية بقوانين العمل التي تضمن الاستفادة من القوى العاملة الفتية التي تملكها الهند.

وفي الحديث عن التحديات والمعوقات، يلقي الكتاب الضوء على ما تواجهه الصين على صعيد التلوث البيئي، خاصة إذا ما علمنا أن الصين لا يمكنها مواصلة نموها بمعدل 10% سنوياً، فيما تتجاهل الضرر الكبير والخطير الذي يصيب البيئة نتيجة التلوث. فتصنيف البنك الدولي، يضع 16 مدينة صينية ضمن المدن العشرين

الأكثر تلوثاً في العالم، وهو ما يشكل مصدر قلق لبقية دول العالم التي تتأثر بهذا التلوث، إذ إن الغبار الذي انبعث من الصين في العام 2001، وصل إلى الولايات المتحدة الأميركية.

وفي النهاية، يؤكد الباحثون أن الإصلاحات الجدية والثابتة من شأنها تعزيز النمو المستدام والمتوازن في كل من الصين والهند، وهو ما يصب في مصلحة اقتصاد الدولتين والاقتصاد العالمي على حد سواء.

Patrick T. Dunleavy

The Fertile Soil of Jihad

Terrorism's Prison Connection

Washington، D.C: Potomac Books، 2011.

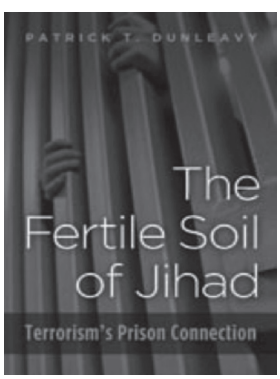

تولى الكاتب Patrick T. Dunleavy منصب نائب المحقق العام في قسم المخابرات الجنائية في نيويورك بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، وكان من أبرز أعضاء المجموعة المشرفة على التحقيق في عملية التجنيد، التي يقوم بها ما أسماه الإسلام المتطرف، من أجل الجهاد من داخل وخارج جدران السجن.

تتمحور فكرة الكتاب حول موضوع (الجهاد) الذي يطرحه الكاتب من وجهة نظره الخاصة. ويعد أن كتابه يتولى الإجابة عن سؤالين، الأول إمكانية إنشاء خلية إرهابية، والثاني إمكانية تحقيق ذلك من داخل السجن.

ومن هنا يسلط كتاب (التربة الخصبة للجهاد) الضوء على عملية تدريب الإرهابيين داخل السجن، شارحاً كيفية إنشاء الخلية وتطورها، مؤكداً أنه عندما تنتهي خلية فهذا يعني قيام خلية أخرى. فالجهاد، بحسب تفسير الكاتب، عبارة عن حرب ثقافية ودينية لا نهاية لها. ولهذا فإن المتورطين في الجهاد لا يوقفون نشاطهم عندما يسجنون، بل يجدون طرقاً جديدة وذكية لتحقيق هدفهم من داخل السجن.

أما الإرهابي، فهو بالنسبة إلى الكاتب شخص لا يظهر بين يوم وليلة، بل هو شخص، يخضع لعدة تأثيرات بحيث يتطور من سجين منحرف إلى جهادي.

في إطار معالجته للموضوع، يطرح الكاتب قضية أحد السجناء، عبد الناصر الزبن، الذي كان عضواً في إحدى الخلايا الإرهابية المرتبطة بالسيد نصير والشيخ عبد الرحمن (الملقب بالشيخ الأعمى). وبينما يشرح كيف تم تحوّل الزبن إلى إرهابي و(جهادي) داخل السجن، يشرح أيضاً كيف اكتشفت السلطات هذه الخلية قبل أن تتمكن من تنفيذ مخططاتها.

أما مهمة المجموعة المشرفة على التحقيق، فكانت تحديد المستوى الذي وصلت إليه عملية التجنيد التي يقوم بها الإسلام المتطرف داخل السجن وخارجه.

ويشير الكاتب إلى أن السجين كان فلسطينياً من إحدى المخيمات في الضفة الغربية وكان على معرفة بأمين سر حركة فتح مروان البرغوثي فيما كان والده من المسؤولين المقربين إلى ياسر عرفات. ويوضح أن الزبن الذي لم يكن مؤيداً لحركة فتح، كانت تسكنه عاطفتان، الأولى كراهيته لليهود والثانية حبه الله.

ومن عمل المجموعة المكلفة بالتحقيق، يتحدث الكاتب عن عملية اعتقال الزبن في الولايات المتحدة في نهاية العام 1992، وهناك بدأ من داخل سجنه بعقد صداقات مع عدد من السجناء. ويشرح الكاتب أهمية العامل الديني بالنسبة إلى السجين، الذي عادة ما يلجأ إلى الدين في فترة السجن، لأنه يمنحه الشعور بالعزيمة والأمل، ومن هنا يأتي دور رجال الدين الذين يسمح لهم بزيارة السجناء، معتبراً أن لهؤلاء أثراً كبيراً في تحوّل السجناء إلى (الجهاد).

وفي هذا الإطار، يذكر كيف استطاع الزبن إقناع أحد السجناء الأميركيين من أصل إيطالي، بالتحوّل إلى الإسلام والنطق بالشهادة، فيما تمكنت زوجة الزبن من إقناع ◀

والدة السجين بالتحوّل أيضاً إلى الإسلام، لكن من خارج السجن.

ويذكر الكاتب أن التحقيقات كشفت من خلال المخبرين، أن عبد الناصر الزبن كان يعرّف عن نفسه كأحد أتباع أسامة بن لادن، وكان يتحدث عن الجهاد والموت في سبيل الإسلام، وعن مجموعته التي تعمل على تجنيد السجناء في سجون الولايات المتحدة الأميركية، الذين يشعرون بالنقمة تجاه أميركا، والذين سيتم إطلاق سراحهم قريباً، وأن هذه المجموعة ستتدرب في الشرق الأوسط لتعود إلى الولايات المتحدة للمشاركة في الجهاد.

وهنا يرى الكاتب، أن السجن يضم أشخاصاً يقودون هذه الشبكات داخل جدران السجن وخارجها، وأن نظام الاتصالات يشكل جزءاً مهماً من عمل الشبكة خاصة، وأنه يتيح للأعضاء إعطاء التوجيهات وإصدار الأوامر، والحصول على موارد مالية وتوزيعها بين السجناء، وفي حالة كحالة السجين الزبن قد تصل هذه الموارد المالية إلى المدن والدول.

السجين الذي اعتمده الكاتب كحالة للدراسة، أطلق سراحه في العام 2005، وأُبعد إلى الأردن في العام 2006، إلا أن كل محاولات المخابرات الأردنية والإسرائيلية لتحديد مكانه باءت بالفشل ولا يزال مكانه مجهولاً.

ومن طرح الكاتب يظهر بوضوح أن تصوره عن "الجهاد" في الإسلام يقوم على فكرة التطرف الإسلامي وتنفيذ أعمال إرهابية عن طريق عمليات تجنيد واسعة تصل إلى داخل السجون إن يتم تشكيل هذه الخلايا بالتأثير الفكري والمادي.

أيضاً، لا بد من الإشارة، إلى أن الكاتب يلفت بطريقة غير مباشرة، إلى أنه على الرغم من الجهود التي تقوم بها وكالة المخابرات المركزية، ومكتب التحقيقات الفدرالي، إلا أن وجود بعض الثغرات يسمح لهذه المجموعات والخلايا بالنمو وتهديد الأمن مستغلة كل العوامل والقوانين التي تتيح عملها في الولايات المتحدة الأميركية.

Evelyn Alsultany:
Arabs and Muslims in the Media
Race and Representation after 911/
New York University Press، 2012.

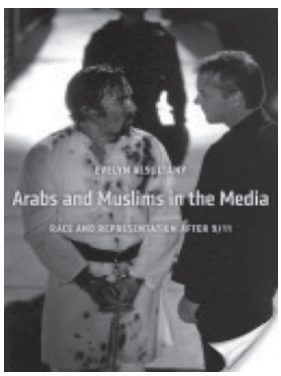

يتناول الكتاب السياسة العنصرية التي انتهجتها وسائل الإعلام الأميركية ضد العرب والمسلمين الأميركيين وغير الأميركيين بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001. وتحاول الكاتبة، د. إيفلين السلطاني، إلقاء الضوء على هذا الموضوع بوصفه من أهم تداعيات أحداث 11 أيلول/سبتمبر، فضلاً أن الكاتبة وهي أستاذة في جامعة ميتشغن، تنحدر من أصل عربي، وهو ما شكل حافزاً لوضع هذا الكتاب.

تتحدث الكاتبة عن العنصرية ومشاعر الكراهية التي ظهرت في وسائل الإعلام الأميركية وبشكل خاص في البرامج والمسلسلات التلفزيونية ضد العرب والمسلمين بشكل عام، والأميركيين منهم بشكل خاص. وتركز على الأثر الكبير الذي أحدثته هذه السياسة بالنسبة إلى ردّة فعل الشارع الأميركي تجاه العرب والمسلمين داخل الولايات المتحدة.

وبحسب تقديرات مكتب التحقيقات الفدرالي، تضاعفت جرائم الكراهية ضد العرب والمسلمين بمعدل وصل إلى 1600 % من العام 2000 إلى العام 2001. وفي الأسابيع والأشهر الأولى التي تلت أحداث أيلول/سبتمبر، وثقت منظمة العفو الدولية ومجلس العلاقات الأميركية – الإسلامية والجمعية الأميركية – العربية لمناهضة التمييز وغيرها من المنظمات، المئات من أعمال العنف التي طالت ◀

العرب والمسلمين في أميركا، فضلاً أشخاص استهدفوا عن طريق الخطأ لمجرد الظن أنهم من المسلمين أو العرب، وكان ضمن أعمال العنف هذه، عدد من حوادث القتل.

تشرح الكاتبة كيف وصل أثر الإعلام إلى الحكومة والمؤسسات الخاصة والعامة التي اتخذت إجراءات معادية للعرب والمسلمين بحيث استمرت هذه الممارسات طوال عقد من الزمن. وفي القائمة الطويلة التي تفصلها الكاتبة حول هذه الإجراءات العنصرية، نجد مثلاً، أن شركات الطيران قامت بإلغاء حجوزات العشرات من الركاب لمجرد أنهم من العرب أو المسلمين. في حين أبلغ العشرات عن أعمال عنصرية تمارس ضدهم خلال العمل، أو بالبريد فضلاً عن اعتداءات جسدية، وأعمال تعد على الممتلكات والمساجد ومراكز الجمعيات التي خُرِّب عدد منها وأحرِقَ عدد آخر.

وفيما تسلح العرب والمسلمون بالقوانين، أقرت حكومة الولايات المتحدة قوانين جديدة استهدفت العرب والمسلمين داخل وخارج الولايات المتحدة. ومن أهم هذه القوانين، قانون الباتريوت الذي أقره الكونغرس الأميركي في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2001، أي بعد مرور شهر على أحداث أيلول، وقد أقر هذا القانون أموراً كانت تعد في السابق غير شرعية؛ وكان من شأن هذا القانون تشريع العنصرية ضد العرب والمسلمين.

أما القوانين والإجراءات الحكومية التي طالت العرب والمسلمين فكان أبرزها:

فرض المراقبة على العرب والمسلمين، إذ أعطي الحق للمدعي العام الأميركي باعتقال أو توقيف كل من يشتبه تورطه بالإرهاب، التفتيش والتنصت السري، ومحاكمة الأشخاص الذين تعدهم الجهات المعنية أعداء أمام المحاكم العسكرية بدلاً من المحاكم المدنية، والإبعاد بناء على شبهة الجرم بالتبعية، ... وغيرها من الإجراءات المجحفة التي طالت العرب والمسلمين.

وتشير الكاتبة إلى أن هذه الإجراءات أدت إلى إبعاد ستة آلاف شخص من دول شرق أوسطية، وتوقيف أكثر من 1200 مسلم من دون تهم مباشرة، فضلاً إغلاق العديد

من المؤسسات والجمعيات الخيرية المسلمة.

وتتطرق الكاتبة إلى الرئيس الأميركي الحالي، باراك أوباما، الذي حاول إقناع المقترعين بشتى الوسائل بأنه ليس مسلماً، وأنه ملتزم بمسيحيته نائياً بنفسه عن والده المسلم وأقاربه في أفريقيا. وأن أوباما رفض زيارة المساجد برغم الدعوات المتكررة التي وجهت إليه. وطالما كان أوباما ناجحاً في إقناع المقترعين بأنه غير مسلم، كان مقبولاً لدى الجمهور كرئيس للولايات المتحدة الأميركية.

وفي المحصلة، تسببت هذه الإجراءات بمشاعر إحباط وصدمة في صفوف المسلمين والعرب الأميركيين، حتى إن الكثير منهم تعمد الانعزال عن المحيط، والبقاء في المنازل وعدم الذهاب إلى المساجد بهدف تفادي التعرض للاعتداء.

تركز الكاتبة بالنتيجة على أهمية الأثر الذي تقوم به وسائل الإعلام، وبشكل خاص التلفزيون، مشيرة إلى الأثر الكبير الذي تحدثه البرامج التلفزيونية في المشاهدين، فبقدر ما يساهم التلفزيون في نشر التعددية الثقافية، إلا أنه أيضاً قد يثير المشاعر العنصرية والضغينة تجاه الآخرين بكل سهولة، وهنا من الصعب التكهن بالنتائج.

ومن زاوية إيجابية، تعد الكاتبة، أنه بإمكان وسائل الإعلام، بث برامج صادقة وإنسانية عن العرب والمسلمين من شأنها تغيير الصورة السلبية حولهم. وتلفت الكاتبة، إلى أن التأثير في المشاهدين قد يصل إلى حد إقناعهم برفض المنطق الذي يشرّع عدم الاعتراف بحقوق الإنسان. وفي حال تمكن الإعلام المرئي من إقناع الجمهور بهذا، ترى الكاتبة إمكانية إحداث تغيير في منطقة وعالم على استعداد دائم لممارسة الظلم والإجحاف ضد الآخرين.

Kimberley L. Philips:

War!

What is It Good For?

Black Freedom Struggles and the U.S. Military

From World War II To Iraq

Chapel Hill: University of North Carolina Press، 2012.

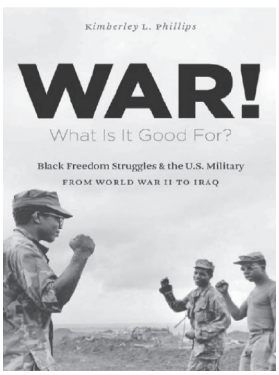

يناقش الكاتب مشكلة من النوع القديم الجديد في الولايات المتحدة الأميركية، وهي مسألة حقوق (الأميركيين السود) أو الأميركيين من أصول أفريقية، مستعرضاً التاريخ الطويل لحركة النضال التي يقودها السود للحصول على حقوقهم المدنية كمواطنين في الولايات المتحدة الأميركية.

ويتناول الكاتب هذه المشكلة من خلال موضوع الخدمة العسكرية للسود في الجيش الأميركي، طارحاً السؤال الأهم الذي يتبادر إلى الأذهان، وهو لماذا ينخرط السود في الخدمة العسكرية إذا كانوا يعارضون السياسات الخارجية العسكرية للولايات المتحدة الأميركية؟، عادّاً أن السياسات التي اتبعتها الولايات المتحدة اتسمت بالتفرقة من الناحية العرقية والجنسية والاقتصادية. ويشير إلى أنه منذ العام 1945، اضطر السود إلى الانخراط في الخدمة العسكرية بسبب الحاجة إلى العسكريين، وعدم قدرة السود على الوصول إلى وظائف جيدة بسبب السياسات العرقية. وفي هذا الإطار، نجد أن كثيراً من الأميركيين السود كانوا يتساءلون منذ حرب فيتنام، حول العلاقة بين خدمتهم العسكرية والحروب ومطالبتهم بالمواطنة والمساواة والحرية.

وعلى الرغم من الحملة الطويلة التي قادها السود تحت شعار (الحق في القتال) والتي

أجبرت الرئيس هاري ترومان على إصدار قرار في العام 1948 دعا إلى المساواة في المعاملة وإتاحة الفرص داخل القوات المسلحة، إلا أن السود لم يحصلوا على حقوقهم وواصلوا حركتهم المطالبة بالعدالة والمساواة.

ونقرأ في الكتاب تجارب عدد من السود الذين سبق لهم القتال داخل صفوف الجيش الأميركي، إذ يبدو واضحاً معارضة هؤلاء للحروب التي شنتها الولايات المتحدة على دول أخرى، والسؤالات التي يطرحونها حول عدم إنصاف السود في نضالهم من أجل نيل حقوقهم داخل الولايات المتحدة، فيما الولايات المتحدة تحاول نشر الديمقراطية خارج حدودها، أما الجديد في هذا الطرح، فهو الطريقة التي يستعرض فيها الجنود السود تجاربهم، بواسطة الشعر والموسيقى والأغاني التي تتضمن انتقادهم ومعارضتهم للحروب التي تشنها الولايات المتحدة ضد الآخرين.

ومن عرض تجاربهم في الحروب الأميركية، يتساءل هؤلاء عن حقيقة النوايا الأميركية؟ فإذا كانت الولايات المتحدة تسعى إلى نشر الديمقراطية، فلماذا لم تتدخل لوقف المذابح مثلاً في رواندا، ولم تحرك في هاييتي والسودان؟ ويشيرون إلى أنه برغم دعمهم للرئيس باراك أوباما، إلا أنهم ينتقدون تصعيده للحرب في أفغانستان.

أما بالنسبة إلى العراق، فيعرب السود عن استغرابهم لهذه الحرب، فلماذا يحاربون العراق؟ ويرى معظم السود أن العراق لم يمكن مسؤولاً عن الهجمات التي طالت مركز التجارة العالمي، بل يعتقدون أن الرئيس بوش شن هذه الحرب من أجل الحصول على النفط، عادّين أن سلوك بوش أضر بسمعة الولايات المتحدة في الخارج.

ويروي عدد من الجنود السود تجربتهم في العراق، خاصة فيما يتعلق بتعذيب المعتقلين في سجن (أبو غريب) مشيرين إلى أن وسائل التعذيب وصلت حتى إلى الموسيقى، إذ كان يتم استخدام أصوات الموسيقى العالية مع أساليب أخرى قاسية للحصول على اعترافات المعتقلين. ويستعرضون ما كان الجنود يقومون به داخل هذا السجن من ممارسات بشعة ليس أقلها تصوير المعتقلين العراة خلال تعذيبهم. أما بالنسبة إلى المدنيين، فيتحدث الجنود السود كيف تحولت عمليات قتل المدنيين العزل في العراق إلى أمر شائع ومقبول.

أما حول نسبة التطوع في الجيش، فحسب الإحصاءات التي يوردها الكاتب، يظهر أن نسبة السود المتطوعين في صفوف الجيش الأميركي في عام 2000 بلغت ◀

31،3 %، لكن هذه النسبة انخفضت بين عامي 2000 و2005 إلى 25 % لتصل في العام 2008 إلى 20%. ويؤكد أن معظم السود يعارضون الحرب كوسيلة لحل النزاعات الدولية، ولا يوافقون على غزو دول أخرى خاصة عندما يتعلق الأمر باحتلال دول صغيرة.

وفي النهاية، يجيب الكاتب عن السؤال، إذا كان السود في أميركا يعارضون الحروب التي تشنها الولايات المتحدة الأميركية، ويشككون في نوايا دولتهم تجاه الدول الأخرى، فلماذا يستمرون في الانخراط في الخدمة العسكرية؟

والإجابة، بحسب رأي الكاتب، تكمن في الحاجة إلى العمل. فالخدمة العسكرية تعني الحصول على وظيفة ثابتة ودائمة، إلى جانب ما تؤمنه في مجال الرعاية الصحية والأولاد والتعليم، ولاسيّما وأن الحصول على وظائف ثابتة وبدخل جيد أمر لا يتوافر للكثير من السود نتيجة الأزمات الاقتصادية والسياسة التمييزية التي تمارسها الولايات المتحدة تجاههم.

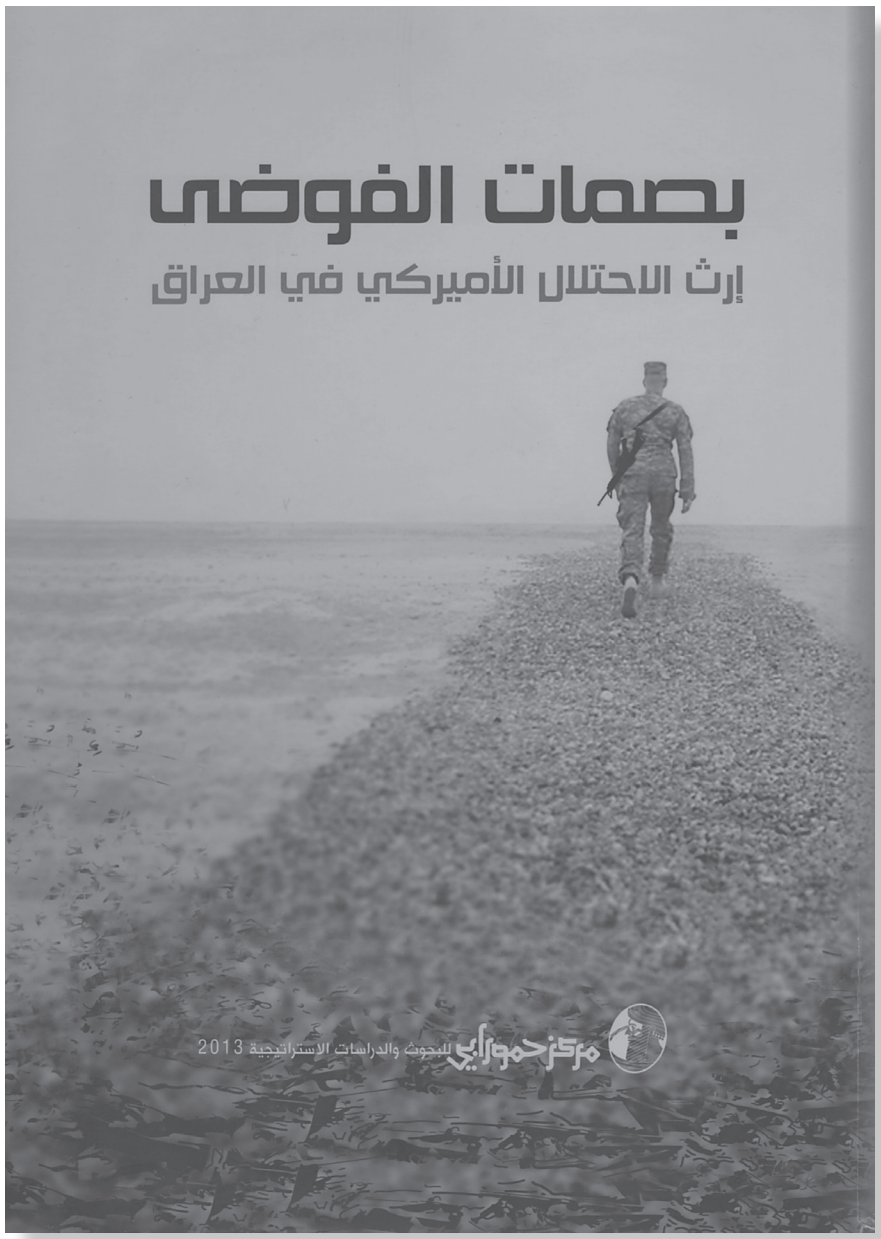
بصمات الفوضى
إرث الاحتلال الأميركي في العراق
مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية 2013

The Iraqi Kurds' Duality of Citizenship and Federalism 168
Dr. sherzad Ameen Al najar

Articles

The U.S.A Stategy Towards China 180
Dr. Amer Hashem – Dr. Naghem Natheer Shukr

The relationship between Egypt and Palestine 194
under the reign of Muslim Brotherhood
DR. Waleed Mohammad Ali

From zeroing to Numbering : the Problem of Turkish Policy 210
Dr. Hussein Mshatet Al Shabana

Lessons After the War : Israel , Hezbollah, and The Palestenian Resistance 222
Dr. Sana'a Hamoudi

Fixed Chapters

Translated research : Reaching Compatibility with Iran 238
DR. rafed Abdul Ameer

Theses 250
Dr. Hassan fayek Al shujayri

Books Review: Arabic Books 256
Nour Sobhi

English Books 263
Dr. Sana'a Hamoudi

Contents

The Map of Arab Change : Lightings In Different Theses 4
Dr. Abdul Hussein Sha'ban

The Issue's File : The Spring of Change In The Gulf State : The opportunities and Challenges

Chances of Political Change In The Gulf Cooperation Council States 36
Dr. Salah Salim Zarnuka

Muslim Brotherhood – Wahhabi – Salafi : 54
The Struggle over the leadership of Change in the Islamic World
Dr. Kassim Kasseer

Belonging and Identity : Chances of Change in the Gulf Cooperation Council States 64
Dr. Naseeb Hteit

The Suadi Popular Movement : 80
Ranges of Change under the Transitional situation in the Region
Dr. Yousra Mahdi Saleh

The West and the Sping of the Cooperation Council States : Bahrain As A Model 90
Abdul Nabi Ala'kri

Essays

Iraq After 10 Years of Occupation : Rubble of Destruction

Internationalization and the Seventh Chapter , 100
the Legacy of American Occupation in Iraq
Dr. Ahmed Abrehi Ali

The Economic Development in Iraq during the War Against Terrorism 124
Dr. hassan Latif Al Zubeidi – Khlid Mohammad Shubber

Al Mustinsiriyah University Students realize the Image of the American Soldier 144
Dr. satar jabbar Ghanem

The Performance of the Parliament and Local governments in the iraqi Puplic Opinion 154
Dr. kamel Hassoon Al kayem

HAMMURABI CENTER
For Researches & Strategic Studies

Editor in chief : Prof Dr. Abed Ali AL-Ma'mouri

Hammurabi Journal
Quarterly journal concerned with political and strategic affairs
Issued by
Hammurabi Center for Researches & Strategic Studies
5th Issue - 2nd year - April 2013

Editorial Board
Prof Dr. Mohsen Saleh
Asset-Prof Dr. Jawad kadhim AL-bakri
Asset-Prof Dr. Kamil AL-Qayim
Asset-Prof Dr. Hasan Latef alzobadee
Dr. Fayeq jasem AL-Shajery
Editor Secretariat: Basma Majed - Ghoufran Abed Ali
Linguistic correction:
Asset-Prof Dr. Hashim Jaafar al-Moussawi
Design and layout: Husak For Printing Services
Distribution: Distribution Almahga Albaydha House for publication and distribution - Beirut: 009611541211

Advisory Board

Prof Dr. Muhammad Al-Maliki - Political Sciences - Morocco

Prof Dr. Norhan AL-Sheik - Political Sciences - Egypt

Prof Dr. Badr Al-Deen Abdullah Hassan - International low - Sudan

Prof Dr. Said M. Dahdouh - Political Sciences - Iraq

Prof Dr. Mohammed Authman Al-Kashit - Philosophy - Egypt

Asset-Prof Dr. Abd Al-Hussein shaaban - International low - Iraq

Prof Dr. Arous Zoubir - Sociology - Algeria

Prof Dr. Kamel Wazne - Economics - Lebanon

Hammurabi Journal

A quarterly journal concerned with political and strategic affairs for the region and the world, and put in priority the scientific sobriety , it does not imply a political stance in advance, but belongs to the interests of the peoples of the region in the construction and development, sovereignty and independence, and calls for researchers and Arab writers in various fields of intellectual and political, to supplying their studies to the magazine.

The research and studies will Apply the terms of scientific research and the academic Instructions, according to the following conditions:

1 - The search may not have been published previously.

2 - The language of magazine is Arabic, with clarity and integrity of the text.

3 - documentation of books: the author's name - title of the book - Publisher - Place of publication - year of publication - the page number.

4 - Documentation Research: Author - Title - the name of the magazine - place of publication, date of publication, page number.

5 - Search does not exceed 15 pages A4.

6 - The Editorial Board may ask to amendments in part or entirely on the research before publication.

7 - The Editorial Board shall notify the researcher to accept his research or study within one month, and the magazine will not return the researches that can not be published.

E-MAIL: HAMMURABIMAGAZINE@YAHOO.COM
The Number at the House of Books and Documents In Baghdad 1709 Year 2012
ISSN 2227-5312

PRICE : 4$

ONE YEAR : FOR INDIVIDUALS 30$
FOR INSTITUTIONS 50$
FOR ABROAD 80$

مركز حمورابي
للبحوث والدراسات الإستراتيجية

مؤسسة عراقية مستقلة تأسست في مدينة بابل- العراق عام 2006، في إطار المساهمة في بناء منظومة وعي معرفي واستراتيجي وفكري إزاء ما ينتاب العراق في ظل الاحتلال الأميركي وانعكاساته على مجمل المنطقة والإقليم، ولذلك اهتم المركز بالإستراتيجية الأميركية وطبيعة التفاعلات الجارية في المشهد السياسي العراقي والإقليمي في ضوء إفرازات الاحتلال، من خلال مجموعة من الأقسام والوحدات البحثية التي اهتمت في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية والثقافية، ويتم إصدار التقرير الاستراتيجي العراقي الذي يُعدُّ جرداً سنوياً شاملاً لأوضاع العراق في مختلف المجالات، فيما اختصت (كراسات إستراتيجية) بالموضوعات الساخنة على مستوى العراق والمنطقة، بينما أريد لمجلة (حمورابي) أن تتناول الشأن الإقليمي وملاحقة التغيرات الحاصلة فيه. كما أن المركز يصدر سلسلة الرسائل والأطاريح الجامعية وهذه مختصة بنشر النتاج العلمي للباحثين الشباب في الجامعات العراقية والعربية. فيما ظلت الكتب التي يصدرها المركز متنوعة في اهتماماتها، ومن أبرز ما صدر لحد الآن:

- التقرير الاستراتيجي العراقي.
- الأمم المتحدة والتضحية بالأمن الإنساني في العراق.
- الاقتصاد الدولي والسياسات النقدية.
- المواطنة والهوية الوطنية في بلد محتل.
- النفط والاحتلال في العراق.
- الأزمة المالية: فخ الاقتصاد الأميركي.
- الإستراتيجية الأميركية تجاه إيران.
- منهج البحث العلمي وأصول كتابة الرسائل الجامعية.

Hammurabi Center
for Research and Strategic Studies

Hammurabi Center for Research and Strategic Studies is an Iraqi independent Foundation was founded in the city of Babylon - Iraq in 2006, in the framework of contributing to the build aware system of knowledge and strategic think about what stalking Iraq under U.S. occupation and its impact on the overall region. so the Hammurabi center concern with the U.S. strategic about Iraq and the nature of interactions taking place in the Iraqi political scene and regional levels in light of the secretions of the occupation, through a many departments and research units, which focused on aspects of political, economic, social, cultural and media. Hammurabi Center for Research and Strategic Studies issues a strategic report of Iraq, which is an annual inventory a comprehensive situation in Iraq in various fields, also issues the (strategy brochures) hot topics at the level of Iraq and the region, While the (Hammurabi) magazine Deals with the regional issue and the prosecution of the changes taking place in it, and that the center issued a series of university theses in Iraq and Arab universities. The books have been published by the Center in a variety of concerns and highlighted what was until now:

- Iraqi Strategic Report.
- The United Nations and the sacrifice of human security in Iraq.
- The international economy and monetary policies.
- Citizenship and National Identity in an occupied country.
- Oil and occupation in Iraq.
- The Financial Crisis: Trap of the U.S. economy.
- U.S. strategy toward Iran.
- Methodology of Scientific Research and the fundamentals of writing theses.